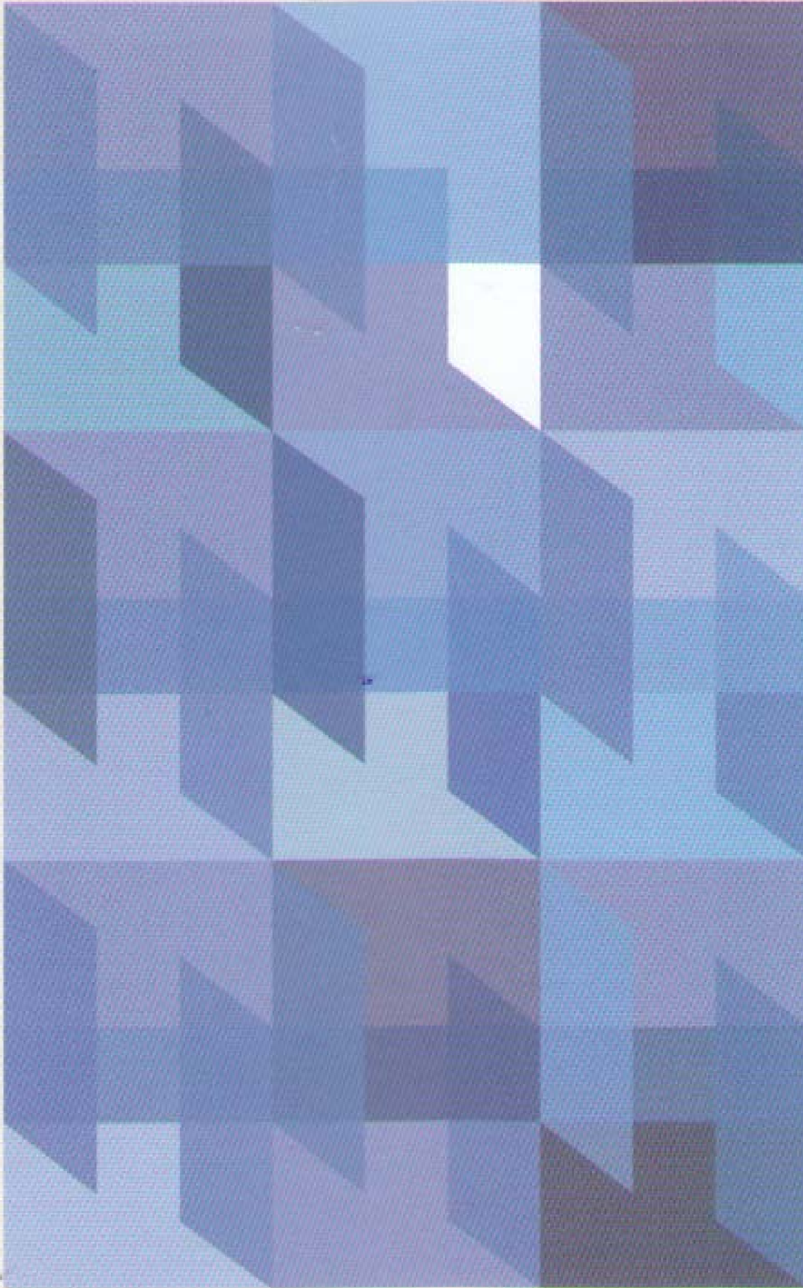
عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



مشروع الديموقراطية

التاريخ، الأزمة، الحركة

تأليف: ديفيد غريبر
ترجمة: أسامة الغزولي

المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب

عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود. فؤاد زكريا (1927-2010)

مشروع الديموقراطية
التاريخ، الأزمة، الحركة

تأليف: ديفيد غريبر
ترجمة: أسامة الغزولي



نوفمبر 2014
418

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي :
السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص . ب : 28613 – الصفاة
الرمز البريدي 13147
دولة الكويت
تليفون : 22929492 (965)
فاكس : 22929412 (965)
www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ
وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 435 - 1

رقم الإيداع (2014/668)

العنوان الأصلي للكتاب

The Democracy Project

A History, A Crisis, A Movement

By

David Graeber

Spiegel & Grau, New York 2013

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

المحرم 1436 هـ ـ نوفمبر 2014

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر
عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

المحتوى

مقدمة المترجم

مشروع الديموقراطية: من نيويورك إلى عواصم الربيع العربي

«إن قراءة كتاب غريبر ضرورية لفهم علاقة حركات الربيع العربي بالحركة الفوضوية العالمية، المناهضة للدولة الوطنية، ولإدراك الفوارق في الطروحات النظرية وفي النتائج التي تترتب عليها عندما تتحول إلى مواجهات في الشارع بين حركات سياسية في نيويورك ومدريد وأثينا وغيرها من البلدان التي لا تملك مجتمعاتها ودولها قدرا مماثلا من التماسك والمرونة»

المترجم

توحي القراءة السريعة لكل ما كتب عن حركة «احتلوا وول ستريت» وعن الاحتلالات التي استلهمتها واقتدت بها، بأنها ربما كانت مدخلا إلى فصل جديد من التاريخ الثوري الذي قد يرى البعض أنه بدأ بالثورة الفرنسية في 1789، وقد يرى البعض الآخر أنه بدأ بما يسميه المؤرخون «الثورة المجيدة» في 1688 في إنجلترا. كتاب «مشروع الديموقراطية» هو في الحقيقة كتاب عن حركة «احتلوا وول ستريت». فهل هو بالتالي، كتاب «ثوري» يمهد لما يشير إليه البعض في الولايات المتحدة ذاتها بأنه «الثورة الأمريكية المقبلة»؟

قبل أن ينشر غريبر كتابه هذا، جاء على موقع «سوق الناشرين» Publisher's Marketplace أنه عاكف على إعداد كتاب

لرانــدوم هاوس Random House، يــروي فيه «حكاية حركــة الاحتلالات، رابطا ذلك بقراءة تاريخ حركة الفعل المباشر والديموقراطية التشــاركية والتحول السياسي، ومســتقبلها». وهذا الذي جاء على موقع «ســوق الناشرين» يوحي بأن غريبر يبيع نفســه للبورجوازية التي تمثلها دار النشر راندوم هاوس. دعك مما قاله البلاشفة في العشريــة الثانية من القرن الفائت من أن المدافعين عن البروليتاريا لا بد أن يكونوا من المثقفين من أبناء البورجوازية الذين تجاوز حسهم التاريخي والأخلاقي والطبقي ودفع بهم إلى مقدمة «الثوريين البروليتاريين». نحن هنا نتساءل عما إذا كان غريبر، بمؤلفه هذا، ربما وضع نفســه، بالأصل، في موضع مشابه، على نحو ما للموقع الذي احتله فلاديمير إيليتش أوليانوف المشــهور باســم «لينين» بكتابــه «ما العمل؟»، أو رفيقه ليف دافيدوفيتش برونشــتاين المشــهور باسم ليف (ليون) تروتسكي، بكتابه «مهامنا السياسية» من ثورة 1917 في روسيا.

قد يجد من ينحازون إلى هذا الرأي ما يستشــهدون به على صحته بالإشــارة إلى ما سرده الكتاب، في جانبه الأوتوبيوغرافي القوي المعزّز بالمرويات anecdotes، عن مسيرة سياسية ثورية تكشف بجلاء عن تركيب فريد من ناشط سياسي وأستاذ جامعي ومُنظّر أيديولوجي، أشعلت حماسه حركة العدالة العولمية Global Justice Movement، بما نظمتــه من احتجاجات تندرج تحت عنــوان "الفعل المباشر" direct-action، المتصلة بحركة العولمة البديلة، التي بدأت مع انتفاضة الزاباتيســتا في المكسيك ووصلت ذروتها في الاحتجاجات ضد منظمة التجارة الدولية في سياتل في 1994.

ولا أظن أن ديفيد غريبر سوف يسعده، إن تيسر له أن يقرأ هذه السطور، أن يعلم أن بعض التفصيلات الأوتوبيوغرافية في كتابه هذا، قد توحي لقارئه بأن الرجل ربما كان يرى في نفسه صورة ما بعد حداثية من أشخاص ولى زمانهم، من أمثال لينين وتروتسكي وكيم إيل سونغ. لكن هذا ما قد يخطر للقارئ وهو يطالع ما كتبه غريبر عن وعيه وهو يتفتح لاستيعاب فهم جديد لحركة الاحتلالات، إذ هو واقف على درج القاعة الفدرالية، في ربيع العام 2012، يرتجل خطابا يستمع إليه الناشطون (والمندسون ورجال الشرطة)، وفجــأة، عند نقطــة ما من الخطاب المرتجل، أشرقت في ذهنــه فكرة مؤداها أن حركة الاحتــلالات هي جزء من مســيرة طويلة لنضال ديموقراطي وثورة شــعبية في الولايات المتحدة. ألا يبدو غريبر هنا قريب الشــبه، على نحو ما، وعلى نطاق يتراوح بين حديقة

عامة واضحة الحدود وعالم الفوضوية المعاصرة، الممتد باتساع العالم، بنوع من البشر كان يشار إلى الواحد منهم باسم «الزعيم الملهم»؟

يصبح هذا الظن أكثر إلحاحا عندما يسرد علينا غريبر كيف لاحقته التساؤلات حول طبيعة الحركة ومساراتها المحتملة وحول بعض المشكلات التي تواجهها. هنا تظهر سمات القائد - المعلم، وأهمية القيادة التي يتنكر لها فوضوي مثله، يتطلع إلى تنظيم المجتمع على أساس أفقي. وتتأكد ثقة القائد - المعلم بنفسه عندما يشرح بعض المسائل عن طريق الأسئلة والأجوبة، تحت عنوان «قائمة موجزة بأسئلة وأجوبة حول التوافق». ليس هذا هو الجزء الوحيد من الكتاب الذي يغلب عليه الطابع التعليمي didactic. صحيح أن هذا كتاب ذو طابع خاص، يعزف ثلاث نغمات متوافقة: نغمة ذاتية أوتوبيوغرافية تلونها المرويات، ونغمة فلسفية تحليلية تخفف من جفافها المرويات، ونغمة أكاديمية أنثروبولوجية تؤدي فيها المرويات دور التوضيح الذي يختار له الأستاذ في كلية غولدسميث اللندنية أمثلة من بلاد ما بين النهرين إلى بلاد وادي الهندوس، في الأزمنة السحيقة، وأمثلة من أزمنة أقرب إلينا عندما كان البريطانيون والفرنسيون والهولنديون وغيرهم من البيض يتعلمون، كما يقول لنا غريبر، من سكان أمريكا الأصليين معنى الحرية الفردية وحقوق الإنسان (خاصة الطفل والمرأة) ومزايا الفدرالية. لكن القارئ يجد في كل هذه النغمات مسحة باطنة undertone من اللهجة التعليمية. وعلى رغم براعة الكاتب في عزف النغمات الثلاث، فإن لغة المعلم ومفرداتها وإيقاعاتها هي الأقرب إلى روحه. فهل يرى نفسه، كما رأى لينين في روسيا أو ماو في الصين أو تشي غيفارا في عموم أمريكا اللاتينية أنفسهم من قبل، كقادة - معلمين للجماهير؟

في عرضه لفكرة التوافق consensus كما تفهمها حركة الاحتلالات وتوظفها، يلقي غريبر ضوءا كاشفا على الهوة السحيقة التي تفصله عن قادة اليسار القديم والراهن. وهنا تمارس المرويات دورا أكثر حسما من التحليل الفلسفي. لا يشير غريبر إلى تناقض فكرة التوافق عند الفوضويين مع مبدأ المركزية الديموقراطية التي يتحمل وزرها - على الأقل من المنظور التروتسكي- لينين وخليفته يوسف ستالين، فيما لا يكف التروتسكيون عن محاولة تبرئة تروتسكي منها. إن كانت الفوضوية، بالأساس، رفضا لتنظيم الجماعات الإنسانية على أساس رأسي، تتنزل فيه الأوامر والتوجيهات، من أعلى لأسفل، وإذا كان كتاب "مشروع الديموقراطية" معنيا بتوضيح منطلقات الفوضوية، فقد كان المتوقع أن

يكون تناقضها مع المركزية الديموقراطية التي فرضت التنظيم الرأسي المتصلب والمصمت على مئات الملايين من البشر في أكثر من ستة عشر جمهورية ضمها الاتحاد السوفييتي، لأكثر من سبعين عاما، والتي اعتبرها الماركسيون اللينينيون، في العالم أجمع موروثا مقدسا، محورا رئيسيا من محاور الكتاب الذي اكتفى، بدلا من ذلك، بمقارنة بين أسلوب الماركسيين اللينينيين، في التجمعات اليسارية الأمريكية في ستينيات القرن الماضي عندما كان يقفز الواحد منهم ليقف فوق كرسي ويخطب في الحشود ملوحا بقبضته، وبين الأسلوب الذي تدعو إليه الحركة الفوضوية، التي تعلمت من الصاحبيين Quakers ومن الحركة النسوية أهمية التواصل على أساس من الود والاحترام المتبادلين، بين فرد وآخر يخالفه الرأي، وبين أغلبية كاسحة وأقلية يجب كسبها بالحوار الودي المقنع وليس بالقمع. ولا بد أن نتذكر أن أكبر قدر من العنف الراديكالي (من اليسار المادي ومن اليمين الديني الأصولي، على السواء) يوجه، غالبا، إلى الإخوة في العقيدة ذاتها، ممن لهم رأي مخالف في مسألة ما.

ونظرا إلى الأهمية البالغة لفكرة التوافق، وللأهمية البالغة أيضا للتناقض بينها وبين مبدأ المركزية اللينينية، فمن الممكن القول بأن مبدأ التوافق، كبديل لا بد أن تستغني به المجتمعات المعاصرة عن الاحتكام إلى أغلبية الأصوات، هو مدخل مهم لإدراك حقيقة أن الفوضوية منبتة الصلة بالتجربة السوفييتية (وبأي أرثوذكسية أخرى)، وبمبدأ العنف الثوري. حتى عندما يدعو غريبر إلى استعادة الشيوعية، فهو يتحدث عن شيوعية لا تتصل بملكية وسائل الإنتاج بقدر ما تتصل بعدالة التوزيع وموقف متوازن من الدولة إزاء الجميع، صغارا وكبارا.

ولأن كل ثوري يحمل في خياله، فيما يبدو، صورة لعصر ذهبي يحلم بالعودة إليه، فالعصر الذهبي الذي يحلم به غريبر ليس المجتمع المشاعي القديم الذي حدثنا عنه كارل ماركس وفريدريك إنغلز، وليس هو المدن المساواتية في منطقة ما بين النهرين أو في وادي الهندوس التي يتحدث عنها غريبر الأنثروبولوجي، في كتابه هذا. الماضي الذهبي الذي يحلم غريبر بالعودة إليه هو، على الأرجح، تلك الفترة الممتدة من بداية ولاية الرئيس آيزنهاور الأولى في 1953حتى سقوط ريتشارد نيكسون في 1974، زمن طفولة هذا الكاتب الذي ولد في 1961، والذي تبدو قوة مشاعره العائلية في إهدائه الكتاب إلى أبيه، وتبدو قوة اهتمامه بالمشاعر في حقيقة

أن كلمة «شـعر» بتصريفاتها المتباينة (شـعرت، شعرنا، الشـعور،... إلخ) هي من أكثر الكلمات اسـتخداما في النص الأصلي لهذا الكتاب. وفي الفترة المشـار إليها، التي عاشها الكاتب في كنف والدين منخرطين في النضالات الأممية للطبقة العاملة، كانت الدولة الأمريكية تتبنى، معظم الوقت، تنويعات على سياسة الصفقة الجديدة التي ابتكرها فرانكلين روزفلت، والتي كانت النسـخة الأمريكية من أيديولوجية الطبقة العاملة، التي كانت أقرب شيء إلى الاشتراكية العربية في مصر حتى 1974-1975.

لكـن المؤلف لا يغرق قارئه في حديث عن فائـض القيمة أو في اغتراب العامل المنتج في عالم رأسمالي مستغل، بل يتحدث عن مشكلات محددة: عن نسبة جاوزت الخمسـين في المائـة من طالبـات الجامعة اضطـررن إلى تقديم خدمات جنسـية لتحصيل مبالغ تمكنهن من مواصلة التعليم، وعن طلاب يتزايد عدد المنضمين منهم إلى الجامعـات فيـما يبقى عدد الخريجـين ثابتا، لأن عدد من يعجـزون عن إتمام التعليم يتزايد. وليست هذه المشكلات وغيرها، برأي المؤلف، سوى محصلات لتحول الولايات المتحدة من رأسـمالية منتجة إلى رأسمالية مالية تستغل موقعها المتميز في النظام التمويلي العالمي المفروض بقوة عسكرية لا نظير لها في العالمين، لتدير شؤون العالم لمصلحة واحد بالمائة من سكانها، يتبعهم حلفاؤهم وراء البحار، وعلى حساب 99 في المائة هم سكان الولايات المتحدة ومليارات من المهمشين والمحرومين في العالم. ونحب أن نسـجل هنا أن أوضح تعبير عن إدراك الصلة بين السياسـات الاجتماعية التـي ترعاها أمريكا في الداخل وتلك التي ترعاهـا في الخارج هو تلك العبارة التي جاءت في نهاية كتاب إيمانويل وولرستاين «الوطنية والديموقراطية والحس السليم» والتـي تقول «ما نفعله بالعالم نفعله بأنفسـنا». وليس هذا خروجا على موضوعنا، وهو التقديم لكتاب «مـشروع الديموقراطية» بعرض نقدي، لأن غريبر تأثر في هذا الكتاب بأفكار وولرستاين، كما أشار هو بنفسه، وبكل وضوح.

وإذا كان السـخط، في تجربة غريبر السياسية - الأكاديمية وفي كتابه هذا، مركزا على وول سـتريت باعتبـاره قلعة السياسـات التمويلية العالمية، فـإن الدعوة إلى مناهضة وول سـتريت لا تكون بأي نوع من العنف المهـدد للأرواح أو بأي اعتداء عـلى الملكيات، يتجاوز تحطيم واجهات قلة من المحال التجارية، أو رشـها بالألوان (وهـذا بحد ذاته عدوان مؤثم)، بل تكون بأعـمال يمكن القول إنها رمزية وهدفها

النهائي ليس تغيير علاقات الإنتاج أو تفعيل آليات الصراع الطبقي بقدر ما هو تغيير المفاهيم العامة، على النحو الذي يدعو إليه وولرستاين.

وهنــا نجد جوهر الخلاف بين غريبر والماركســية اللينينية: التركيــز على دور الثقافة كقــوة فاعلة وليــس كبنية فوقية. وقد يبــدو هذا عودة إلى مبدأ قديــم لطالما آمنت به الحضارات الإنســانية على مــر الدهور، ويمكن تلخيصــه في العبارة الشــهيرة، الواردة في المزمور التاسع عشر بعد المائة: روحي تتعلق بالتراب، امنحني الحياة بقوة كلمتك. وهذه العــودة وثيقــة الصلة بجوهر الثقافة الأنجلو - أمريكيــة في القرن العشرين، وبخاصة في المواجهــة مع الماديــة التاريخية. وفي هذا الإطــار يمكننا فهم ما يقولــه غريبر عن أغلبية متزايــدة من المؤمنين بالاشــتراكية بين الأمريكيين وبما أشرنا إليه من دعوته إلى اســتعادة الشــيوعية من قبضة الماركســية اللينينية، أو من قبضة الكومنترن، أو الأممية الثالثة التي تأسســت على مؤتمر عقد في موســكو في 1919 عندما تحول الثوريون الســوفييت، تحت ضغطي الحرب الأهلية والحصار الدولي، من ثوريين إلى بيروقراطيين مسلحين ساعدوا على الدفع بالعالم باتجاه العسكرة التي مازالت البشرية تتأذى منها، إلى يومنا هذا، والتي يعد كتاب «مشروع الديموقراطية» جهدا نظريا يساهم في النضال ضدها. لكن قراءة «مشروع الديموقراطيــة» يجــب أن تأتي في ضوء قراءة كتاب «الدَّيْن: الخمســة آلاف ســنة الأولى» والــذي يعد أهم أعمال غريــبر، وكتاب «ما الذي يتعين علينا عملــه، إذن؟» الذي وضعه أستاذ العلوم السياسية غار آلبيروفيتس. وهنا، كما في كتاب «مشروع الديموقراطية» ستجد أثرا فوضويا مســيحيا عظيما هو ليف (ليون) تولســتوي أوضح من تأثير مؤلف أقل قيمة وسياسي ورجل دولة أشد خطرا مثل لينين أو تروتسكي اللذين قدما كتابين بالعنوان ذاته؟

فلــماذا يأتي «مــشروع الديموقراطية» لديفيــد غريبر على قائمــة الكتب، التي يتعــين على القارئ العربي مطالعتها، قبــل كتاب آلبروفيتس؟ لأن قراءة كتاب غريبر ضرورية لفهم علاقــة حركات الربيع العربي بالحركــة الفوضوية العالمية، المناهضة للدولــة الوطنيــة، ولإدراك الفوارق في الطروحات النظريــة وفي النتائج التي تترتب عليها عندما تتحول إلى مواجهات في الشارع بين حركات سياسية في نيويورك ومدريد وأثينا وغيرها في بلدان لا تملك مجتمعاتها ودولها قدرا مماثلا من التماسك والمرونة.

مقدمة

«لا تتنازل السلطة أبدا، طواعية، عن أي شيء. وبقدر ما لدينا من حريات، فإن هذا ليس راجعا إلى أن البعض من عظماء الآباء المؤسسين منحونا إياها. هذا يرجع إلى أن أناسا مثلنا أصروا على ممارسة تلك الحريات قبل أن يظهر أحد، كائنا من كان، استعدادا لأن يقر لهم بها»

المؤلف

في السادس والعشرين من أبريل 2012 تجمع قرابة ثلاثين ناشطا من حركة «احتلوا وول ستريت»(*) Occupy Wall Street على درج القاعة الفدرالية في نيويورك على الجانب المقابل من الشارع الذي تقع فيه سوق الأوراق المالية.

وعلى مدى أكثر من شهر كنا نحاول أن نعود إلى اكتساب موطئ قدم لنا في الطرف الجنوبي من مانهاتن كبديل عن المخيم الذي طُردنا منه، قبل ستة أشهر، في الحديقة العامة زكوتي بارك Zuccotti Park(**). وحتى إن لم يتيسر لنا أن نؤسس مخيما جديدا، فقد كنا

(*) حركة احتجاجية فوضوية بدأت في السابع عشر من سبتمبر 2011 في منطقة المال في نيويورك المعروفة باسم وول ستريت. [المترجم].

(**) الحديقة التي بدأت منها حركة «احتلوا وول ستريت»، وهي فضاء مملوك لمكتب أملاك بروكفيلد ويحمل اسم رئيس مجلس إدارة المكتب الذي جعله فضاء عاما. وقد أضيرت الحديقة ←

نأمل أن نجد، على الأقل، موضعا ما يمكننا أن نعقد فيه اجتماعات منتظمة، وننشئ مكتبتنـــا ومطابخنا. وكان أعظم ما تميـــزت به زكوتي بارك هو أنها كانت مكانا يمكن فيـــه دائما لأي شـــخص لديه اهتمام بما نفعل أن يأتي للقائنـــا، ليحاط علما بأحداث مرتقبة أو لمجرد الكلام في السياسة؛ وقد تسبب الافتقار إلى مكان كهذا في مشكلات لا تنتهي. لكن ســـلطات المدينـــة كانت قد قررت ألا يكون لنا، أبـــدا، زكوتي أخرى. وكلـــما كنـــا نجد موضعا يحق لنا فيه قانونا أن نقيم محلا لنا، عمدوا، ببســـاطة، إلى تغيير القوانين وطردونا. وعندما حاولنا أن نســـتقر في ساحة يونيون سكوير Union Square غيرت سلطات المدينة الإجراءات التنظيمية للحدائق العامة. وعندما بدأت ثلة من المنتمين إلى حركتنا النوم على رصيف شـــارع وول ستريت ذاته، اعتمادا على قرار قضائي ينص صراحة على حق المواطنين في النوم في الشـــارع في نيويورك كشكل من أشـــكال الاحتجاج السياسي، اعتبرت الســـلطات ذلك الجزء من جنوب مانهاتن «منطقة أمنية خاصة» لا ينطبق عليها القانون.

وفي النهاية قر قرارنا عـــلى درج القاعة الفدرالية(*) Federal Hall، وهو درج رخامي عريض يرقى باتجاه تمثال جورج واشـــنطن، الـــذي يخفر الباب المفضي إلى المبنـــى الذي وُقّعت فيه وثيقـــة الحقـــوق(**) Bill of Rights قبل 223 عاما. لم يكن الدرج تحت ســـلطة المدينة؛ كان أرضـــا فدرالية تحت إدارة مصلحة الحدائق الوطنيـــة، وكان ممثلـــون لشرطة الحدائق العامة للولايـــات المتحدة أخبرونا - ربما لعلمهم بأن ذلك الفضاء بكامله كان بمنزلة رمز للحريات المدنية - بأنه لا اعتراض لديهـــم على احتلالنا الدرج، مادام أحد لا ينام هنـــاك، بالفعل. وكان الدرج عريضا بما يكفي لاســـتيعاب مائتي شخص بسهولة، وفي البداية حضر قرابة هذا العدد من أعضـــاء حركتنا. لكن لم يمض وقت طويل حتى كانت ســـلطات المدينة قد تدخلت وأقنعت المسؤولين عن الحدائق العامة بأن تتولى هي الأمر، فعليا: فأقاموا حواجز

← بهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وأصبحت محل احتفال سنوي بذكرى تلك الهجمات قبل تحولها إلى منطلق لحركة «احتلوا وول ستريت». [المترجم].

(*) القاعـــة الفدرالية أو الاتحادية، شُـــيّدت في 1700 لتكون قاعة المدينـــة في نيويورك وأصبحت فيما بعد أول مقر للبرلمان للولايات المتحدة، كما ينص الدستور، وجرى فيها تدشين رئاسة جورج واشنطن. [المترجم].

(**) وثيقـــة الحقوق الأمريكيـــة التي أعلنت في القاعة الفدرالية وثيقة جامعة للتعديلات العشرة على الدســـتور، وقد صدرت لتهدئة مخاوف المتحفظين على تأثيرات الفدرالية على حقوق الولايات وعلى الحقوق العامة. [المترجم].

فولاذية لتحيط بالمكان، وحواجز غيرها لتقسيم الدرج ذاته إلى نطاقين. وسرعان ما أصبحنا نشير إلى القسمين باعتبارهما من «أقفاص الحرية». واتخذ فريق من القوات الخاصة SWAT موقعه عند المدخل، وراح أحد قواد الشرطة، بقميصه الأبيض، يرصد بعناية كل من يحاول الدخول، مبلغا من يفعلون ذلك بأنه، لأسباب تتعلق بالسلامة، لن يسمح لأكثر من عشرين شخصا بالحضور في أي قسم من القسمين في أي وقت من الأوقات. وعلى رغم ذلك، صمدت حفنة من ذوي العزم. حافظوا على حضور استمر أربعا وعشرين ساعة، عبر مناوبات، منظمين حلقات تعليمية في أثناء النهار، ومنخرطين في مناظرات عفوية مع المتعاملين في وول ستريت الذين كانوا يتمشون خلال فترات الراحة، وقائمين بخفارة ليلية على الدرج الرخامي. وسرعان ما حُظرت اللافتات الكبيرة. ثم امتد الحظر إلى أي شيء مصنوع من الورق المقوى. ثم بدأت الاعتقالات العشوائية. أراد قائد الشرطة أن يوضح لنا أنه، وإن لم يكن بوسعه اعتقالنا جميعا، فبوسعه، يقينا، اعتقال أي واحد منا، وربما لأي سبب وفي أي وقت. وفي ذلك اليوم وحده شاهدت ناشطا قيدوه بالأغلال وساقوه بعيدا بتهمة «مخالفة صاخبة» عندما ردد شعارات، وآخر، وهو محارب قديم شارك في حرب العراق، حُررت ضده تهم تتصل بمخالفة الآداب العامة لأنه استخدم ألفاظا نابية وهو يلقي خطابا. وربما كان السبب أننا أعلنا عن الحدث باعتباره «حفلا خطابيا». وبدا أن الضابط المسؤول يوصل إلينا رسالة أنه: حتى في البقعة التي شهدت مولد التعديل الدستوري الأول لايزال هو مخولا سلطة توقيفنا لمجرد تورطنا بالحديث في السياسة.

نظم الحدث صديق لي يدعى لوبي، اشتهر بمشاركته في المسيرات وهو على ظهر دراجة نارية ذات ثلاث عجلات، حاملا لافتة ملونة كُتب عليها «اليوبيل!»، وقد وصف الحدث بأنه «الإعراب عن شكايات ضد وول ستريت: تجمع سلمي على درج مبنى القاعة الفدرالية التذكاري، محل ميلاد وثيقة الحقوق المغلق حاليا من قبل جيش الواحد في المائة». وفيما يتعلق بي، فلم أكن يوما من مثيري المتاعب. وطوال فترة انخراطي في حركة «احتلوا وول ستريت» لم ألق خطابا، ولو مرة واحدة. وبالتالي فقد كنت آمل أن أكون هناك باعتباري مجرد شاهد، لأقدم المساندة المعنوية والتنظيمية. وطوال الشطر الأكبر من نصف الساعة الأول من

الحــدث، ومع تحرك واحد تلو الآخــر من أعضاء حركة الاحتــلال باتجاه مقدمة القفص، أمام تجمع عفــوي لكاميرات الفيديو على الرصيف للحديث عن الحرب، والتدهــور البيئي، والفســاد الحكومــي، بقيت على الهامش، محــاولا الدخول في محادثة مع الشرطة.

قلــت لشــاب متجهم الوجه يحــرس المدخل المفضي إلى القفصــين، وتتدلى من خــصره بندقية هجومية كبيرة «إذن أنت تنتمي إلى قوات الســوات»». «ماذا تعني كلمة «سوات» إذن؟ تعني «القوات المزودة بأسلحة خاصة...».

«... وبتكتيــكات» ســارع هو بالرد قبل أن تتســنى لي الفرصة للنطق بالاســم الصحيح للوحدة، وهو فريق الهجوم المزود بأسلحة وتكتيكات خاصة.

«مفهوم. ولهذا فأنا أتســاءل: ما نوع الأســلحة الخاصة التي يظن قادتكم أنها قد تكون ضرورية للتعامل مع ثلاثين مواطنا غير مسلحين منخرطين في تجمع سلمي على الدرج الفدرالي؟».

«هذا مجرد إجراء احتياطي» رد بلهجة غير المرتاح.

كنــت قد تملصت من دعوتين للحديث، لكن لــوبي ألح، وبعد فترة تصورت أنه يجمل بي أن أقول شــيئا، ولو بإيجاز. وهكذا اتخذت مكاني أمام الكاميرات وألقيت نظرة على جورج واشــنطن الشاخص ببصره إلى السماء فوق سوق نيويورك للأوراق المالية، وبدأت أرتجل.

«يبــدو لي من الملائم تمامــا أن نجتمع هنا، اليوم، على درج المبنى الذي شــهد توقيع وثيقة الحقوق. أمر غريب. يظن معظم الأمريكيين أنهم يعيشون في بلد حر، في أعظم ديموقراطية في العالم. وهم يشعرون بأن حقوقنا وحرياتنا الدستورية، التي قررها آباؤنا المؤسسون في ذلك المبنى، هي التي تحدد هويتنا كأمة، وأنها هي التي تجعلنــا على ما نحن عليه في الحقيقة - حتى لو أصغيتم إلى السياســيين فهي التي تعطينا الحق في غزو بلدان أخرى، وهو حق يخضع، بدرجة تزيد أو تنقص، لمشيئتنا نحن. لكنكم تعلمون أن الرجال الذين كتبوا الدســتور لم يكونوا راغبين، حقيقة، في تضمينه وثيقة للحقوق. لهذا جاءت الحقوق كتعديلات دستورية. لم ترد الحقوق في الوثيقة الأصلية. والسبب الوحيد في أن كل تلك العبارات الطنانة حول حرية التعبير وحريــة الاجتــماع انتهى بها المطاف إلى أن توضع في الدســتور، هــو أن المناهضين

للفدرالية، أمثال جورج ميسن وباتريك هنري(*)، بلغ بهم الغضب مبلغه عندما رأوا المسـودة النهائية، فبدأوا الحشد ضد إقرارها ما لم يجر تغييرها - تغييرها بهدف أن تتضمن أشياء من بينها الحق في الانخراط في ذلك النوع من الحشد، تحديدا. وأفزع ذلـك الفدراليين لأن أحد أسـباب دعوتهم إلى عقد المؤتمر الدسـتوري كان، بداية، تجنب ما تبينوه من خطر أشد راديكالية وهو ذلك المتصل بالحركات الشعبية التي دعت إلى دمقرطة الشـؤون المالية، بل إلى إلغاء الديون. كان آخر شيء يرغبون فيه هو حدوث تجمعات جماهيرية حاشـدة وانفجار مناظـرات عامة من النوع الذي شـهدوه إبان الثورة. لهذا انتهى الأمر إلى أن جمع جيمس ماديسون قائمة بما ينوف على مائتي اقتراح، واستخدمها لكتابة النص القائم، لما ندعوه الآن وثيقة الحقوق.

لا تتنازل السلطة أبدا، طواعية، عن أي شيء. وبقدر ما لدينا من حريات، فليس هذا راجعا إلى أن البعض من عظماء الآباء المؤسسين منحونا إياها. هذا يرجع إلى أن أناسـا مثلنا أصروا على ممارسة تلك الحريات - بأن فعلوا، بالضبط، ما نفعله هنا - قبل أن يظهر أحد، كائنا من كان، استعدادا لأن يقرّ لهم بها.

ولـن تجد في أي جزء من إعلان الاسـتقلال أو في الدسـتور ما يقول شـيئا عن أمريكا باعتبارها ديموقراطية. وهناك سبب لذلك. فقد كان الرجال من أمثال جورج واشـنطن يعارضـون الديموقراطية، صراحة. وهذا يجعل مـن الغريب، نوعا ما، أن نقـف هنا، تحت هـذا التمثال، اليوم. لكن هذا ينطبق عليهم جميعا: ماديسـون، هاميلتون، آدامز... كتبوا، صراحة، أنهم راغبون في إنشاء نظام بوسعه تجنب أخطار الديموقراطية والسيطرة عليها، حتى على رغم أن الشعب الذي كان، بالفعل، يطلب الديموقراطية هو من فجّر الثورة التي أوصلتهم إلى السلطة، بالمحل الأول. وبالطبع، فمعظمنا هنا لأننا مازلنا لا نحسـب أننا نعيش في ظل نظام ديموقراطي بأي معنى يعتد بـه للمصطلح. ما أقصده هو، انظروا حولكم. فريق «سـوات» ذاك، الموجود هناك يقول لكم كل ما تحتاجون إلى معرفته. لم تعد حكومتنا تزيد كثيرا على كونها نظاما مُمأسسا للرّشى حيث يمكن إيداعك الحبس لمجرد أنك قلت ذلك. وربما لم يعد

(*) جورج ميسـن الرابـع George Mason 17، وطني أمريكي ورجل دولة مناهـض للفدرالية، مثّل ولاية فيرجينيـا في المؤتمر الدسـتوري في 1787، ويشـترك مع جيمس ماديسـون في حمل لقـب أبي وثيقة الحرية، وباتريـك هـنري هو أحد قُواد الثورة الأمريكيـة ومكنته بلاغته كخطيب من اكتسـاب موقع بارز في المؤتمر الدستوري في 1778. [المترجم].

بوسعهم، في المرحلة الراهنة، أن يبقوا علينا في الحبس، في معظم الحالات، لأكثر من يـوم أو اثنين في المرة الواحدة، لكن من المؤكد أنهـم يبذلون غاية جهدهم ليغيروا ذلك. غير أنه لم يكن لهم أن يحبسونا، من الأصل، لو لم يكونوا يعلمون أن ما نقوله صحيح. لا شيء يخيف حكام أمريكا أكثر من أن يلوح طيف الديموقراطية. وإن كان هناك احتمال لذلك، إن كان هناك ورثة يخلفون أولئك الذين كان لديهم اسـتعداد للنزول إلى الشوارع للمطالبة بوثيقة للحريات، فهذا موكول إلينا، على الأرجح».

قبـل اللحظـة التي دفع بي لوبي عندها إلى المسرح لم أكـن أفكر في حركة «احتلوا وول سـتريت» باعتبارهـا حركة تضرب بجذورها في أي من السـنن الكبرى في التاريخ الأمريـكي. كنت أكثر ميلا إلى الحديث عنها باعتبارهـا ذات جذور تمتد إلى الفوضوية أو النسْـوية أو حتى حركة العدالـة الكونية(*) Global Justice Movement. ولكن، عندما أعيد النظر الآن، فما قلته يبدو صحيحا. فبالنهاية، هناك تناقض بالغ في الطريقة التـي تعلمنا بها كيف نفكر بالديموقراطية في أمريكا. فمن ناحية، يقال لنا على الدوام إن الديموقراطيـة هـي مجرد انتخاب سياسـيين يديرون شـؤون البـلاد. ومن ناحية أخرى، فنحن ندرك أن غالبية الأمريكيين يحبون الديموقراطية، ويكرهون السياسـيين، ويتشـككون في فكـرة الحكم بحد ذاتها. فكيف يمكن أن تصـح كل هذه الأمور؟ من الواضح أن الأمريكيين، في اعتناقهم الديموقراطية، لا يفكرون إلا في أمر أوسـع وأعمق من مجرد المشـاركة في الانتخابـات (حيث لا يكلف نصف الأمريكيين أنفسـهم عناء التصويت، على أي نحو)، فيتعين أن تكون الديموقراطية مزجا، من نوع ما، بين الحرية الفردية وفكرة لم تتحقق بعد حول ضرورة أن يكون الأحرار من الناس قادرين على أن يجلسوا معا كما يجلس الكبار العاقلون ليديروا شؤونهم. وإن كان الأمر كذلك، فلا غرو أن يكون من يحكمون أمريكا حاليا خائفين، إلى هذا الحد، من الحركات الديموقراطية. لو بلغ النزوع الديموقراطي غاية نهائية، فلن يفضي إلا إلى الاستغناء التام عنهم.

ويمكن للمرء الآن أن يعترض قائلا إنه حتى لو كان هذا صحيحا، فسـوف ينفر معظـم الأمريكيين، ببسـاطة، من المضي في ذلك النـزوع الديموقراطي إلى أي نقطة قريبة من غايته النهائية. معظم الأمريكيين ليسوا فوضويين. ومهما بلغ بهم التعبير عـن نفورهم من الحكومـة، أو في أحيان كثيرة من فكرة الحكـم بحد ذاتها، فقلة

(*) شبكة دولية تضم حركات مناهضة للعولمة كما تدعو إليها الشركات الكبرى. [المترجم].

قليلة للغاية هي التي يمكن، في الواقع، أن تؤيد فكرة تفكيك الحكومة. لكن قد يكون مرد ذلك أنه لا توجد لديهم فكرة عما يمكن أن يحل محلها. وفي الحقيقة معظم الأمريكيين تعلموا، منذ سن باكرة للغاية، أن يكون أفقهم السياسي بالغ المحدودية، وأن يكون فهمهم للممكن البشري بالغ الضيق. وبالنسبة إلى معظمهم، الديموقراطية، في النهاية، نوع من التجريد، هي مثال، وليست شيئا تيسر لهم أبدا أن يمارسوه أو يخبروه؛ وهذا هو السبب في أن كثيرين منهم شعروا، في مبتدأ مشاركتهم في الجمعيات العمومية وغيرها من أشكال اتخاذ القرار أفقيا المستخدمة عندنا في حركة «احتلوا وول ستريت» - كما شعرت أنا أيضا، في مبتدأ انخراطي في شبكة الفعل المباشر(*) direct action في نيويورك في العام 2000 - وكأن كل فهم كان لديهم، لما هو ممكن سياسيا، قد تحول بين ليلة وضحاها.

ليس هذا، إذن، كتابا حول حركة «احتلوا وول ستريت» بل كتاب حول ممكنية الديموقراطية في أمريكا. وأكثر من ذلك، إنه كتاب حول انفتاح الخيال الراديكالي الذي سمحت به حركة «احتلوا وول ستريت».

ولا يحتاج المرء إلا إلى مقارنة الاستثارة الواسعة الانتشار التي قوبلت بها الشهور الافتتاحية القليلة لحركة «احتلوا وول ستريت» بالمزاج العام الذي ساد موسم الانتخابات الرئاسية، بعد ذلك بعام. وقد شهد هذا الخريف مرشحين اثنين - أحدهما في سدة الرئاسة بعد فرضه كحقيقة قائمة على قواعد الحزب الديموقراطي التي شعرت بأنه غالبا ما خذلهم؛ والآخر ألقت به قوة المال المجردة على قواعد الحزب الجمهوري التي أوضحت تفضيلها لأي فرد سواه - ينفقان القسم الأوفر من وقتهما في التزلف إلى المليارديرات، كما يتبين الجمهور عندما يطل على أحوالهم، عرضا، عبر التلفاز، مدركا أن من لم يصادف أنه من شريحة تقدر بـ 25 في المائة من الأمريكيين، يعيش أفرادها في الولايات المتأرجحة(**)، فإن أصواتهم لن يكون لها أدنى تأثير، على

(*) هذه الشبكة التي يشار إليها بالمختصر DAN كانت اتحادا كونفدراليا بين جماعات فوضوية، وجماعات مناهضة للسلطوية قام بغرض تنسيق العمل المباشر المتصل بمناهضة منظمة التجارة العالمية، في 1999. وتفكك بعد أحداث شهدتها سياتل، فشكلت بعض التنظيمات المكونة له شبكة جديدة عرفت باسم الشبكة القارية للعمل المباشر CDAN. [المترجم].

(**) Swing States هي الولايات التي يشار إليها أحيانا باسم ولايات أرض المعركة في أثناء الانتخابات الرئاسية بالولايات المتحدة، ولا يجد فيها المرشح قاعدة جماهيرية تضمن له الفوز بأصوات ممثلي تلك الولايات في المجمع الانتخابي، وهي نقيض الولايات المأمونة safe states التي تنحاز أغلبيتها، على نحو واضح، إلى أحد المرشحيْن. [المترجم].

أي حال. حتى بالنسبة إلى أولئك الذين تكون لأصواتهم أهمية فالمفترض، ببساطة، أن الأمر ينحصر في اختيار أي من الحزبين ليؤدي الدور المهيمن في إبرام صفقة لتقليص رواتبهم التقاعدية، والرعاية الطبية، والتأمين الاجتماعي - مادام لا بد من الإقدام على تضحيات، وأن حقائق القوة هي على نحو لا يجعل أحدا ينظر في مجرد احتمال أن يتحمل القادرون هذه التضحيات.

وفي مقالة ظهرت أخيرا في إسكواير Esquire(*)، يشير تشارلز بيرس إلى أن أداءات نجوم التلفزة في الدورة الانتخابية الراهنة غالبا ما تبدو كأنها لا تزيد كثيرا عن كونها احتفاء ساديا- مازوخيا بالعجز الجماهيري، وهو ما يجعلها قريبة الصلة بعروض تلفزيون الواقع حيث نحب أن نشاهد الرؤساء المغرمين بالتسلط وهم يزجرون مرؤوسيهم:

> لقد سمحنا لأنفسنا بأن نغوص في مستنقع اعتياد الأوليغاركية(**)، كأنه لا إمكانية لأي سياسات أخرى، حتى بالنسبة إلى نظام جمهوري يفترض أنه يقوم على حكم الشعب بالشعب، وأحد أوضح ملامح هذا الاعتياد هو الاستسلام. نوطن أنفسنا على اعتياد أن تتنزل علينا سياساتنا كأمر نتلقاه أكثر مما هي أمر نسيطر عليه، فنجوم التلفزة هم من يخبروننا بأن نجوم السياسة سوف يبرمون صفقتهم الكبرى وأننا «نحن» من سيصفق لهم لأنهم التزموا «الخيارات الصعبة» نيابة عنا. هكذا تروض النفوس على اعتياد الأوليغاركية في كيان ديموقراطي. أولا، بتخليص الناس من وهم مقتضاه أن الحكومة هي التعبير النهائي عن تلك الدولة الديموقراطية، ثم باستئصال أو بإضعاف أي مركز قوة يمكن أن يوجد في شكل مستقل عن تأثيرك الخانق - وليكن، التنظيمات النقابية، مثلا - ثم توضح، على نحو قاطع، من الذي يملك السلطة. أنا الرئيس. تعودوا هذا الأمر[1].

هذا هو ما يبقى متاحا للمرء من السياسات، عندما تتلاشى إمكانية الديموقراطية. لكن هذه الظاهرة هي أيضا ظاهرة لحظية. ويجدر بنا أن نتذكر أن المحادثات ذاتها دارت في صيف 2011 عندما كان كل ما يسع الطبقة السياسية، بكاملها، أن تتحدث عنه لم يعْدُ كونه أزمة ملفقة على نحو مفتعل فيما يخص

(*) أشهر المجلات الرجالية الأمريكية، تأسست في العام 1932. [المترجم].

(**) النظام القائم على تحكم الأقلية المنغلقة على ذاتها. [المترجم].

«سـقف الديْن» و«الصفقة الكبرى» (لتقليص الرعاية الطبية والتأمين الاجتماعي، مجددا) التي كان لها أن تلي ذلك، حتما. ثم في سبتمبر من ذلك العام ظهرت حركة «احتلوا وول سـتريت»، وظهر معها المئات من المنتديات السياسية التي أتيح فيها للأمريكيين العاديـين أن يتحدثوا عن همومهم ومشـكلاتهم الحقيقية – وعقدت المفاجأة ألسـنة كبار السياسـيين التقليديين. لم يكن مرجع ذلـك أن أعضاء حركة «احتلوا وول سـتريت» حملوا إلى السياسـيين مطالب ومقترحات معينة، فما جرى هو أنهم خلقوا أزمة شرعية داخل النظام بكامله، بإعطاء لمحة عما يمكن أن تكون عليه الديموقراطية الحقيقية.

وبالطبع، هؤلاء السياسـيون الكبار أنفسهم هم من أعلن وفاة حركة «احتلوا» منذ وقعت عمليات الإخلاء في نوفمبر 2011. وما لا يفهمونه هو أنه ما إن تتوسـع الآفاق السياسـية لدى الناس فإن التحول يصبح حقيقة باقية. ويملك مئات الألوف مـن الأمريكيين (وليس فقط مـن الأمريكيين، بالطبع، بل من اليونانيين والإسـبان والتونسـيين) الآن خـبرة مباشرة بالتنظيم الـذاتي، وبالعمل الجماعـي، وبالتضامن الإنساني. هذا يجعل عودة المرء إلى حياته السابقة، لينظر إلى الأمور بالطريقة ذاتها، أمرا يكاد يكون مسـتحيلا. وفيما تنزلـق النخب المالية والسياسـية الدولية انزلاقا أعمـى باتجاه الأزمة المقبلـة التي لن تقل درجة خطورتها عما شـهدناه في 2008، مازلنا مسـتمرين في تنفيذ عمليـات احتلال لأبنية ومزارع ومنازل اسـتولت عليها البنـوك الدائنـة وأماكن عمل – مؤقتـة أو دائمة – وفي تنظيـم إضرابات عن دفع الإيجارات وندوات واجتماعات للمدينين، وبذلك نحن نضع أسس ثقافة ديموقراطية بحق، ونكرس المهارات والعادات والخبرات التي من شأنها أن تُخرج إلى الوجود فهما جديدا تماما للسياسة. وصحب ذلك إنعاش الخيال الثوري الذي أعلن أصحاب الفكر التقليدي موته منذ زمن طويل.

ويـدرك كل المعنيين بهذا الأمر أن تخليق ثقافة ديموقراطية سـيتعين أن يكون عمليـة طويلة الأمد. نحـن نتحدث، في النهايـة، عن تحول خلقـي عميق. لكننا مدركون أيضا حقيقة أن أمورا كهذه وقعت من قبل. فقد عرفت الولايات المتحدة حركات اجتماعية أحدثت تحولا أخلاقيا عميقا - وهذا يستدعي للذاكرة فورا حركة دعاة إلغاء الرق والحركة النسـوية – لكن إنجاز أمر كهذا استغرق وقتا لا يستهان

به. وكما هو الأمر بالنسبة إلى حركة «احتلوا وول ستريت»، فهذه الحركات كان قسم كبير مما قامت به من نشاط يقع خارج النظام السياسي الرسمي، فوظفت العصيان المدني والفعل المباشر، ولم تكن تتخيل أبدا أن بوسعها تحقيق أهدافها خلال سنة واحدة. ومن الواضح أنه كان هناك كثير غير هؤلاء، ممن حاولوا، من دون جدوى، إحداث تحولات خلقية ذات عمق مكافئ. لكن تبقى هناك أسباب وجيهة للغاية للاعتقاد بأن تحولات جوهرية تطرأ على طبيعة المجتمع الأمريكي - وهي ذاتها التي جعلت من الممكن، بداية، أن تنطلق حركة «احتلوا وول ستريت» بهذه السرعة - على نحو يؤمن فرصة حقيقية لأن ينجح التجديد الطويل الأمد للمشروع الديموقراطي الأمريكي.

والمحاجّة الاجتماعية التي سأطرحها بسيطة إلى حد كبير. فما يسمى الكساد الكبير لم يفعل سوى أنه سرّع من وتيرة تحول عميق في النظام الطبقي الأمريكي كان قد بدأ بالفعل قبل عقود. ولننظر في الإحصائيتين التاليتين: وقت وضع هذا الكتاب يجد واحد من كل سبعة أمريكيين نفسه مطاردا من قبل وكالة لتحصيل الديون؛ وفي الوقت ذاته أظهر استطلاع للرأي أجري أخيرا، أنه، وللمرة الأولى، تصف أقلية بين الأمريكيين (45 في المائة) نفسها بأنها «طبقة وسطى». ومن الصعب تخيل انعدام الصلة بين هاتين الحقيقتين. وقد دار أخيرا قدر كبير من النقاشات حول تآكل الطبقة الوسطى الأمريكية، لكن معظم هذه النقاشات فاتتها حقيقة أن «الطبقة الوسطى» في الولايات المتحدة لم تكن قط مقولة اقتصادية في المقام الأول. لقد ارتبطت على الدوام، تمام الارتباط، بذلك الشعور بالاستقرار والأمن الذي ينبع من القدرة على افتراض أنه، وبكل بساطة - وأيا كانت النظرة إلى السياسيين - فمؤسسات الحياة اليومية، مثل الشرطة ونظام التعليم والعيادات الطبية بل ومؤسسات الائتمان تكون، بالأساس، منحازة إليك. وإن كان الأمر كذلك، فيصعب أن نتصور كيف يمكن لمن يمر بتجربة يرى فيها مسكنه العائلي وقد رُهن من قبل «المُوقّع الآلي» robo-signer(*) أن يشعر بأنه، تحديدا، من الطبقة الوسطى. وهذا الأمر لا يتعلق انطباقه، على أي كان، بفئة المدخول أو بما حاز من درجات علمية.

(*) موظف في مؤسسة للتمويل العقاري يوقع عقود ووثائق الاستيلاء على العقارات ورهنها. [المترجم].

والشعور المتنامي لدى الأمريكيين بأن البُنى المؤسسية المحيطة بهم ليست قائمة، في الحقيقة، من أجل خدمتهم - بل إنها قوى غامضة ومعادية - هو نتيجة ترتبت مباشرة على تحول الرأسمالية إلى رأسمالية مالية. وقد يبدو هذا كلاما غريبا الآن لأننا اعتدنا التفكير في التمويل على اعتبار أنه شديد التنائي عن مثل هذه الاهتمامات اليومية. ويدرك معظم الناس أن القسم الأكبر من أرباح وول ستريت لم يعد يأتي من ثمرات الصناعة أو التجارة بل من مجرد المضاربة ومن تخليق أدوات تمويلية مركبة، لكن الانتقاد المعتاد هو أن هذا لا يعدو كونه مضاربة، أو مكافأة لحيل سحرية محكمة، تنبثق بفضلها الثروات إلى الوجود بمجرد القول إنها موجودة. والحقيقة، فإن ما تعنيه الرأسمالية التمويلية هو التواطؤ بين الحكومة والمؤسسات التمويلية لضمان إغراق قسم أكبر وأكبر من المواطنين، أعمق وأعمق، في غمرة الديون. وهذا يحدث على كل المستويات. فهناك اشتراطات جديدة يجري فرضها على المؤهلات الأكاديمية لوظائف مثل الصيدلة والتمريض، لإجبار كل من يريد الاشتغال بمهن كهذه على الحصول على قروض طلابية بضمان حكومي، حتى يصبح مضمونا أن حصة معتبرة من الرواتب التي سيحصلون عليها، فيما بعد، ستذهب مباشرة إلى البنوك. ويدفع التواطؤ بين المستشارين التمويليين في وول ستريت والسياسيين المحليين بالسلطات البلدية إلى الإفلاس، أو إلى حافته، فيما تصدر الأوامر للشرطة المحلية بزيادة ما يفرض على مالكي المساكن من ضوابط تنظيمية، تتصل بتنسيق الحدائق وإدارة المخلفات والصيانة، حتى تزيد العائدات التي تدفع للبنوك بفضل ما يتحقق من تدفق للغرامات. وفي كل حالة من الحالات يجري توجيه حصة من الأرباح المحققة لتعود إلى السياسيين عبر أعضاء جماعات الضغط ولجان الفعل السياسي(*) PACs. ومع تحول كل وظيفة من وظائف الحكم المحلي، على وجه التقريب، لتصبح آلية لاستخلاص الأموال، والحكومة الفدرالية لا تنكر أن جل مرادها هو أن تبقي أسعار الأسهم مرتفعة وتحافظ على تدفق النقود لمصلحة حملة الأدوات التمويلية (فضلا عن ضمان الحيلولة دون أن تفشل أبدا أي مؤسسة تمويلية كبرى أيا كان سلوكها)، يزيد الالتباس حول الفارق الحقيقي بين

(*) اللجان التي تؤمن المساندة المالية للسياسيين. [المترجم].

السلطة المالية وسلطة الدولة.

وهذا بالضبط هو ما كنا نرمي إليه عندما قررنا أن نسمي أنفسنا الـ 99 في المائة. وبذلك فعلنا شـيئا يكاد يكون غير مسـبوق. نجحنا في أن نعيد، ليس فقط المسائل المتصلـة بالطبقة بل المتصلة بالسـلطة الطبقية أيضا، إلى مركز الجدل السـياسي في الولايـات المتحدة. ويخيل إلي أن هذا أصبح ممكنا فقط بسـبب تحولات تدريجية في طبيعة النظام الاقتصادي - ونحن في حركة «احتلوا وول سـتريت» نشير إلى تلك التحولات باعتبارها «رأسـمالية المافيا» - وهي تحولات جعلت من المستحيل تخيل أن تكون للحكومة الأمريكية أي صلة بالإرادة الشعبية، أو بالرضا الشعبي. وفي زمن كهذا، فأي تنشيط للنزوع الديموقراطي لا يمكن إلا أن يكون دفعا ثوريا.

I

البداية قريبة

«كيف لنـا أن نعبِّر بطريقة لا لبس فيها عـن أن السـبيل البديهي لأن نسـتعيد صوتنـا هو احتـلال وول ستريت!»

المؤلف

في مـارس 2011 طلـب إليَّ رئيـس تحرير مجلـة «آدبسـترز»(*) Adbusters الكنديـة ميـكاه وايت Micah White أن أكتب عمودا عن إمكانية قيـام حركة ثورية في أوروبا أو في أمريـكا. في ذلك الوقـت، كان أفضل ما خطر لي هـو أن أقول إنه عندمـا يتأتى لحركة ثورية حقيقيـة أن تنشـأ، فسـوف تكـون مفاجئة للجميـع بمن فيهـم منظموها. وقـد دخلت أخيرا في محادثة مطولـة، انتهت لهذا المعنى، مع فوضوية مصرية تدعى دينا مكرم عبيد، في ذروة الانتفاضة في ميدان التحرير، واستخدمتها في مفتتح العمود.

(*) مجلـة لا تنشر إعلانات وتعتمد في بقائها على عطاءات قرائها وتوزع، دوليا، مائة وعشرين ألف نسـخة. وهي مجلة الناشطين في حركة آدبسترز، والاسـم يعني «المخلّصون من الإعلانات»، والمجلة معادية لثقافة الاستهلاك - [المترجم].

قالت لي صديقتي المصرية: «الغريب في الأمر أننا نفعل ما نفعله هذا منذ زمن، حتى بدا أننا نسينا أن بوسعنا الفوز. طوال كل هذه السنوات ونحن ننظم المسيرات والمؤتمرات الجماهيرية.... وعندما لا يحضر أكثر من 45 شخصا، كنا نكتئب. وإذا وصل عددنا إلى 300 كنا نفرح. ثم حدث ذات يوم أن بلغ العدد 500 ألف، فلم نكد نصدق: فعلى مستوى من المستويات كنا قد تخلينا عن فكرة أن هذا يمكن أن يحدث، أصلا».

كانت مصر حسني مبارك واحدة من أكثر المجتمعات قمعية، على وجه الأرض- كان جهاز الدولة، بكامله، منظما على نحو يضمن الحيلولة دون حدوث ما انتهى الأمر إلى حدوثه. لكنه حدث.

فلماذا لا يحدث ذلك هنا؟

وللحقيقة فمعظم من أعرفهم من النشطاء يشعرون إلى حد كبير بما كان يساور أيا من الأصدقاء المصريين - نحن نرتب جانبا كبيرا من حيواتنا على أساس إمكان حدوث أمر لسنا واثقين بأننا نؤمن حقا بإمكان حدوثه، على الإطلاق. لكنه حدث. وبالطبع لم يكن الأمر في حالتنا سقوط ديكتاتورية عسكرية، بل كان انطلاق حركة جماهيرية تقوم على الديموقراطية المباشرة - وهي محصلة كانت، على نحو خاص بها، قد طال حلم منظميها بتحققها بقدر ما طال تخوف الممسكين بزمام السلطة في البلاد منها، وبقدر ما كان عدم التيقن بتجسدها النهائي، وكان كل ذلك مماثلا لعدم التيقن بسقوط مبارك.

رويت حكاية هذه الحركة بالفعل في عدد لا يحصى من المنافذ، من صحيفة «أوكيوباي وول ستريت جورنال»(*) Occupy Wall Street Journal إلى صحيفة «وول ستريت» Wall Street Journal ذاتها، وفق تنويعة من دوافع وزوايا رؤية وأنماط شخصية ودرجات من الدقة. وفي الأغلبية العظمى من مكونات هذه التنويعة جرى تأكيد أهميتي الخاصة، على نحو بُولغ فيه. كان دوري هو دور الجسر الموصل بين المعسكرات. لكن هدفي من هذا الفصل ليس إثبات حقائق التاريخ، أو حتى كتابة تاريخ من الأصل، بقدر ما هو تصوير مغزى الحياة في نقطة التلامس الخاصة بمثل هذا التفاعل التاريخي. والقسم الأعظم من ثقافتنا السياسية،

(*) مطبوعة خاصة بالحركة - [المترجم].

بل من حياتنا اليومية، يجعلنا نشعر بأن أحداثا كهذه هي، ببساطة، مستحيلة (وفي الحقيقة فهناك سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن ثقافتنا السياسية مصممة على نحو يولد لدينا مثل هذا الشعور). وللنتيجة تأثير يفوق الخيال. وحتى أولئك الذين هم، مثلي ومثل دينا، من رتبوا لتمحور كثير من جوانب حياتنا، ومعظم أوهامنا وطموحاتنا، بشأن إمكان مثل هذه الشطحات في الخيال، بهتوا عندما بدأ انفجار من هذا النوع يحدث، فعلا. وهذا هو السبب في أن من الضروري أن نبدأ بتأكيد حقيقة أن ما شطح به الخيال باتجاه استشراف التحول، تحقق ويتحقق، ومن المؤكد أنه سيواصل التحقق مجددا. وما خبره أولئك الذين يعايشون تلك الأحداث هو أنهم يجدون آفاقنا تنفتح على اتساعها، وأننا نجد أنفسنا في موقف التساؤل بشأن ما إذا كان هناك شيء آخر نفترض أنه لا يمكن أن يحدث حقا، في حين أنه يمكن أن يحدث بالفعل. مثل هذه الأحداث يجعلنا نعيد النظر في كل ما كنا نظن أننا نعرفه عن الماضي. ولهذا يبذل أولئك القائمون على السلطة كل ما في وسعهم لخنق هذه الخيالات، للتعامل مع هذه الشطحات باعتبارها جنوحا غريبا، أكثر مما هي لحظات كانت المصدر الأساس الذي نبع منه كل شيء، بما في ذلك سلطتهم هم.

وعندما كتبت القطعة التي كانت للنشر في آدبسترز- التي وضع لها مسؤولو التحرير عنوانا يقول «في انتظار الشرارة السحرية» - كنت أعيش في لندن، أعمل في تدريس الأنثروبولوجيا في كلية غولد سميث، جامعة لندن، في العام الرابع لمنفاي بعيدا عن الأكاديميا الأمريكية. وقد كنت منخرطا، بقدر معتبر من العمق، في الحركة الطلابية في المملكة المتحدة في ذلك العام، بزياراتي لعشرات من عمليات احتلال الجامعات عبر البلاد، التي تشكلت احتجاجا على الهجمات التي شنتها منشورات حكومة المحافظين على نظام التعليم العام في بريطانيا، وبمشاركتي في التنظيم وفي النزول إلى الشارع. واختارتني آدبسترز لتكلفني بكتابة قطعة تراهن على إمكان أن تصبح الحركة الطلابية علامة البداية لتمرد واسع على امتداد أوروبا، أو حتى على اتساع العالم.

كنت من المولعين بمتابعة آدبسترز منذ زمن طويل، لكني لم أسهم في الكتابة فيها إلا منذ وقت قريب إلى حد ما. فقد كنت أقرب إلى الناشط الميداني عندما كنت أتجنب التحول إلى مُنظّر اجتماعي. ومن جهة أخرى كانت آدبسترز مجلة

«المشوشين على الثقافة»: خلقت في الأساس من قبل عاملين متمردين في مجال الإعلان نفروا من مهنتهم، فقرروا الانضمام إلى الجانب الآخر، مستخدمين مهاراتهم المهنية لتخريب عالم الشركات الذي كانت ترقيته هي ما تدربوا على تحقيقه. وقد اشتهروا بتخليق «الإعريبات»(*) Subvertisements، وهي الإعلانات المضادة - على سبيل المثال، إعلانات عن الموضة تُظهر عارضات مصابات بالبوليميا(**) وهن يتقيأن في المرحاض - التي تميزت بمراعاة القيم المهنية للإنتاج، ثم بمحاولة وضعها على صفحات مطبوعات التيار الرئيسي أو على شبكة التلفزة الرئيسية، وهي محاولات كان من المحتم رفضها. وبين كل المجلات الراديكالية كان من السهل أن تتبين أن آدبسترز هي الأكثر جمالا، وإن اعتبرت ثلة من الفوضويين أنه من الواضح أن مقاربة آدبسترز المتأنقة والساخرة لا ترقى إلى مستوى التشدد المطلوب. وقد بدأت الكتابة لهم، لأول مرة، عندما اتصل بي ميكاه وايت في 2008 لكي أسهم بعمود. ولم ينته صيف 2011 إلا وقد أصبح مهتما بتحويلي إلى ما يشبه مراسلا بريطانيا منتظما.

لكن هذه المخططات تعطلت عندما عادت بي إجازة، لمدة عام، إلى أمريكا. وصلت في يوليو، ذلك الصيف من العام 2011، إلى مسقط رأسي في نيويورك، متوقعا أن أمضي معظم الصيف في التنقل وإجراء المقابلات الصحافية لمصلحة كتاب ظهر قبل وقت قصير، حول تاريخ الديون. وكنت أريد أيضا أن أعاود الانخراط في أوساط الناشطين في نيويورك، ولكن بقدر من التردد، نشأ عن انطباع واضح بأن المشهد كان في حال من التردي. بدأ انخراطيا، على نحو قوي، في دوائر الناشطين في نيويورك بين العامين 2000 و2003 في ذروة نشاط حركة العدالة العولمية. وكانت تلك الحركة، التي بدأت مع التمرد الزاباتيستي(***) في ولاية تشاباس المكسيكية في 1994 ثم وصلت إلى الولايات المتحدة مع الأحداث الجماهيرية التي عطّلت اجتماعات منظمة التجارة العالمية في سياتل في 1999، تمثل آخر لحظة تولد فيها لدى أي من أصدقائي الشعور بإمكان تخلّق نوع من

(*) لفظ اخترعه المؤلف بالمزج بين subversion وبين advertisement أو بين «إعلانات» و«تخريب» - [المترجم].

(**) اضطراب نفسي يتميز بتصور مضطرب عن الذات وبرغبة قهرية في فقدان الوزن وبنوبات من الإفراط في تناول الطعام تتبعها نوبات من تعمد التقيؤ لإفراغ المعدة مما حُشيت به من طعام - [المترجم].

(***) حركة ثورية في إقليم تشاباس المكسيكي - [المترجم].

الحركـــة الثورية العالميـــة. كانت تلك أياما تأسر القلـــب. وفي أعقاب ما جرى في ســـياتل بدا أن شـــيئا يحدث، كل يوم، احتجاجا، حدثا تنظمه حركة «اســـتعيدوا الشوارع» Reclaim the Streets (*) أو حفلا يقيمه ناشطون في قطارات الأنفاق، وألـــف اجتماع تخطط لأمـــور متباينة. لكن تداعيات الحادي عشر من ســـبتمبر ضربتنا بقوة، حتى إن اســـتغرق الأمر عدة ســـنوات قبل اســـتيعاب أثرها كاملا. تصاعد مستوى العنف التعسفي الذي استخدمته الشرطة ضد النشطاء بمعدلات لا يرقى إليها الخيال، وعندما احتلت ثلة من الطلاب غير المسلحين سطح مدرسة نيويورك في احتجاج وقع في 2009، على ســـبيل المثال، فإن إدارة شرطة نيويورك، فيـــما يقال، ردت على ذلك بأربعـــة فرق مختلفة لمكافحة الإرهـــاب، كان بينها عناصر مـــن المغاوير الذين نزلوا مـــن الطائرات العمودية مســـلحين بكل أنواع الأسلحة التي تراها في روايات الخيال العلمي (**)، ومن الغريب أن مدى اتساع الاحتجاجـــات المناهضة للحـــرب وللمؤتمر الوطني للحـــزب الجمهوري أضعف سريـــان الحياة، نوعا ما، في المشـــهد الاحتجاجي، فقد وصـــل الأمر بالمجموعات «الأفقيـــة» الفوضوية الطراز، القائمة على أســـس مـــن الديموقراطية المباشرة، أن حلت محلها، إلى حد كبير، تحالفات واســـعة مناهضة للحرب تدار من أعلى إلى أسفل، كان العمل بالنسبة إليها، في جانب كبير منه، مجرد مسيرات تدور حاملة لافتات. وفي الوقت ذاته فقد انحط المشـــهد الفوضـــوي النيويوركي الذي كان في موضع القلـــب مـــن حركـــة العدالـــة العولميـــة، بتأثير الخلافـــات الشـــخصيـــة التـــي لا تنتهي، إلى مستوى لم يعد يتجاوز عنده تنظيم معرض سنوي للكتاب.

حركة 6 أبريل

وحتـــى قبل أن أعود إلى العمل كل الوقت، في فصل الصيف، فقد بدأت أعاود الانخراط في دوائر الناشطين في نيويورك عندما زرت المدينة في أثناء عطلتي الربيعية في أواخـــر أبريل. دعتني صديقتي بريا ريـــدي Priya *Reddy*، التي كانت يوما من

(*) حركة تتبنى مبدأ الملكية المشـــاعية للفضاءات العامة، وتطرح نفســـها كحركة مقاومة لهيمنة الهيئات التجارية العولمية وللسيارة كنمط أساس في التنقل - [المترجم].

(**) أشير هنا إلى الاحتلال الثاني لمدرسة نيويورك، في 2009 - وكان احتلال أسبق للكافيتريا في 2008 قد أسفر عن انتصار ثانوي للطلاب، مع قدر ضئيل نسبيا من العنف الشرطي. وقوبل الاحتلال الثاني بقوة مباغتة وجانحة.

«الجالسين على الشجرة»(*) كما أنها من قدامى المدافعين عن البيئة، إلى مقابلة اثنين من مؤسسي حركة 6 أبريل الشبابية المصرية كانا في سبيلهما إلى الحديث في منتدى بريخت، وهو منتدى تربوي راديكالي كثيرا ما كان يفسح المجال لاستضافة المناسبات مجانا.

كانت هذه أخبارا مثيرة، باعتبار أن 6 أبريل مارست دورا رئيسيا في الثورة المصرية الأخيرة. ويتبين أن المصريين الاثنين، اللذين كانا في نيويورك لجولة تتعلق بكتاب، لديهما عدة ساعات خارج جدول الأعمال وقررا التسلل من وراء ظهر مسؤولي الدعاية للقاء زملاء ناشطين. وزارا ماريسا هولمز *Marisa Holmes*، السينمائية الراديكالية والفوضوية التي كانت تشتغل على شريط وثائقي عن الثورة المصرية - باعتبارها، فيما يبدو، الناشطة النيويوركية الوحيدة التي كانا يعرفان رقم هاتفها بالفعل. ورتبت ماريسا للحدث في منتدى بريخت بعد يوم واحد من إخطارها بذلك. وانتهى الأمر بحضور عشرين منا لنجلس حول طاولة كبيرة في مكتبة مركز بريخت نستمع للمصريين. وبدا أن أحدهما وهو أحمد ماهر، الشاب، الأصلع، والميال إلى الهدوء، بسبب إنجليزيته غير الواثقة أساسا هو مؤسس الجماعة. وكان الآخر، وليد راشد، فخما ومتأنقا وذرب اللسان ومرحا، وبدا لي أقرب إلى المتحدث الرسمي منه إلى واضع إستراتيجيات. وروى الاثنان حكايات كثيرة عن عدد مرات القبض عليهما وعن الوسائل البسيطة التي استخدماها ليمكرا بأشد مما كانت تمكر الشرطة السرية.

«كنا نكثر من استخدام سائقي سيارات الأجرة. من دون أن يدروا بذلك. لدينا في مصر اعتقاد شائع: سائقو سيارات الأجرة لا بد لهم من الكلام. يتحدثون بلا انقطاع. لا يملكون إلا أن يفعلوا ذلك. وهناك حكاية، في الحقيقة، عن رجل أعمال أخذ سيارة أجرة في رحلة طويلة، وبعد نصف ساعة ضجر من ثرثرة السائق التي لا تنتهي، فطلب منه أن يصمت. أوقف السائق السيارة وطلب منه النزول. كيف تجرؤ أن تطلب مني الصمت؟ هذه سيارتي! من حقي الكلام بغير انقطاع. وهكذا ففي أحد الأيام، عندما علمنا أن الشرطة قررت فض اجتماع لنا، أعلنا على صفحات

(*) الجالسون على الشجرة هم من يحمون شجرات عتيقة من أن تقطعها السلطات البلدية بالبقاء فوقها حتى يصدر الأمر بالإبقاء عليها - [المترجم].

الفيســبوك الخاصة بنا أننا ســنلتقي جميعا في ميدان التحرير في الثالثة بعد الظهر. وعندهــا كنا كلنــا نعي أننا مرصودون. ولهذا فقد حرص كل واحد منا في ذلك اليوم على أن يســتقل سيارة أجرة، قرابة التاســعة صباحا، وعلى أن يقول للسائق لعلمك فقد سمعت عن اجتماع كبير سيعقد في ميدان التحرير في الثانية من بعد ظهر اليوم وكما توقعنا تماما، ففي خلال ســاعات كان كل من في القاهرة على علم بذلك. وبلغ عدد من حضروا معنا عشرات الآلاف من الأشخاص قبل أن تظهر الشرطة».

واتضح لنا أن 6 أبريل ليســت، بـأي معيار من المعايير، حركة راديكالية. راشــد، على سبيل المثال، يعمل في مصرف. وقد كان ممثلا الحركة، بطبيعتهما، من الليبراليين الكلاســيكيين، من ذلك النوع من الناس الذي كان سيصبح، لو أنهما ولدا في أمريكا، من المدافعين عن باراك أوباما. ورغم ذلك فقد كانا ينســلان من وراء ظهر المكلفين برعايتهما للحديث إلى مجموعة متنافرة من الفوضويين والماركســيين - الذين صارا يدركان أنهم نظراؤهم الأمريكيون.

قال لنا راشــد «عندما كانوا يقذفون الحشــود بعبوات الغاز المســيل للدموع، مباشرة، كنا ننظر إلى تلك العبوات ولاحظنا شــيئا. كان مكتوبا على كل واحدة منها »صنع في الولايات المتحدة«. وهكذا كانت أيضا المعدات التي اســتخدمت لتعذيبنا عندما قبض علينا، كما اكتشفنا بعد ذلك. شيء كهذا لا يمكنك أن تنساه».

بعد الكلام الرسمي، أراد ماهر وراشد مشاهدة نهر هدسون، الذي كان على الجانب المقابل من الطريق السريع، وهكذا اندفع ســتة أو سبعة من أكثرنا ميلا إلى المغامــرة ليعبروا الطريق السريع للحي الغــربي ووجدوا بقعة بجوار رصيف نهــري مهجور. اســتخدمت وامضة ناقلة **flash drive** كانت لدي لنســخ بعض الفيديوهات التي أراد راشد أن يعطينا إياها، وكان بعضها مصريا والبعض الآخر، وياللعجب، من إنتــاج الجماعة الطلابية الصربية «أوتبــور!» **0tpor!**، التي من المحتمل أنها أدت الدور الأكثر أهمية في تنظيم الاحتجاجات الجماهيرية والأشكال المتنوعة للمقاومة الســلمية التي أطاحت بنظام سلوبودان ميلوسوفيتش أواخر العام 2000. وقد أوضح لنا أن الجماعة الصربية كانت واحدة من مصادر الإلهام الأولى لحركة 6 أبريل. ولم يتراسل مؤسسو الجماعة المصرية فقط مع المخضرمين في أوتبــور! بــل إن كثرة منهم طارت إلى بلغــراد، في بواكير أيام المنظمة، لحضور

حلقات دراسية حول تقانات المقاومة السلمية. بل إن 6 أبريل تبنت نسخة من الشعار الخاص بـ«أوتبور!»، وهو القبضة المرفوعة.

قلت له «أنت تدرك أن «أوتبور!» أنشـأتها، بالأصل، وكالة الاسـتخبارات المركزية الأمريكية؟» هز كتفيه. من الواضح أن منشأ المجموعة الصربية لم يشكل أهمية لديه.

لكن أصول «أوتبور!» كانت أكثر تعقيدا من ذلك. وفي الحقيقة، كما سارع عديد منا للتوضيح، فالتكتيكات التي اتبعتها، هي وكثرة من الجماعات الأخرى التي كانت في طليعة الثورات «الملونة» في العقد الأول من القرن - من الإمبراطورية السوفييتية القديمة نزولا إلى البلقان -وبمساعدة من الاستخبارات المركزية الأمريكية، كانت تلك التي تعلمتها الاسـتخبارات المركزية الأمريكية أصلا، من دراسـتها لـ «حركة العدالة العولمية» وبينها تكتيكات نفذها بعض الأشـخاص الذين تجمعوا عند نهر هدسون، تلك الليلة بالذات.

ومن المسـتحيل على الناشـطين أن يعرفـوا، على وجه التحقيق، مـا يفكر فيه الجانـب الآخر. وليس في وسـعنا حتـى أن نعرف من هو الجانـب الآخر، تحديدا: مـن الذي يرصدنا، ومن الذي ينسـق الجهود الأمنية الدوليـة ضدنا، إن كان هناك من يفعل ذلك. لكن ليس في وسـعك سـوى التخمين. وكان من الصعب ألا نلاحظ في تلـك الفترة، نحو العام 1999، وبالضبط عندما بدأت شـبكة عولمية غير محكمة النسيج من الجماعات المناهضة للسـلطوية تحتشد لوقف أنشطة اجتماعات قمة تجاريـة من براغ إلى كانكون، مسـتخدمة تقانات مدهشـة في فاعليتها تقوم على الديموقراطية اللامركزية المباشرة والعصيان المدني السلمي، أن عناصر معينة في جهاز الأمـن الأمريكي لم تبدأ دراسـة الظاهرة فقـط، بل حاولت أن ترى مـا إذا كان في وسـعها هي ذاتها تطوير حركات كهذه. ولم يكن هذا النوع من التحول الكامل غير مسبوق: ففي الثمانينيات من القرن الماضي صنعت الاستخبارات المركزية الأمريكية أمرا مشـابها، عندما اسـتخدمت ثمار البحوث المناهضة للتمرد التي كانت تستطلع كيفيـة عمل الجيوش المعتمدة على حرب العصابات في السـتينيات والسـبعينيات مـن القرن ذاته لكي تحـاول تصنيع حركات تمرد من نوع الكونـتراس في نيكاراغوا. وبدا أن شـيئا من هذا القبيل يحدث مجددا. بدأت الأموال الحكومية تتدفق على مؤسسـات دولية تروج للتكتيكات السلمية، وراح مدربون أمريكيون - بعضهم من

قدامى النشـطاء في الحركة المناهضة للأسـلحة النووية في سبعينيات القرن الماضي - يسـاعدون عـلى تنظيم جماعات مثـل «أوتبور!» ومن المهـم ألا نبالغ في تقدير فعالية جهود كهذه. فليس في وسـع الاستخبارات المركزية الأمريكية أن تنتج حركة من لا شيء. وقد ثبتت فاعلية جهودهم في صربيا وجورجيا، لكنها فشـلت تماما في فنزويلا. لكن المفارقة التاريخية الحقيقة تمثلت في أن هذه التقانات، التي كان فضل الريادة فيها يعود إلى «حركة العدالة العولمية»، والتي نشرتها الاسـتخبارات المركزية الأمريكيـة بنجاح بين الجماعات التي تسـاعدها الولايات المتحدة في مختلف أنحاء العالم، هي التي أدت بدورها إلى إسقاط دول عميلة للولايات المتحدة. فمن علامات قوة تكتيكات العمل الديموقراطي المباشر أنها بمجرد انطلاقها في العالم تصبح عصية على السيطرة.

يو إس أنكوت

بالنسبة إليّ، كانت أهم نتائج لقائي مع المصريين ذلك المساء أني قابلت ماريسا، التي كانت قبل خمس سـنوات واحدة من الطلاب الناشـطين الذين قاموا بمحاولة باهـرة - وإن كانت قصـيرة العمر- لإعادة خلق الجماعة التي تعود إلى سـتينيات القـرن المـاضي، وهي «طلاب من أجـل مجتمع ديموقراطـي»(إس دي إس SDS). ولايزال معظم الناشـطين في نيويورك يشيرون إلى المنظمين الرئيسين بقولهم «أولئك الأولاد مـن إس دي إس» - لكـن إذا كان معظمهـم الآن واقعـا في مصيدة العمل من خمسين إلى ستين سـاعة في الأسبوع، لسداد القروض التي حصلوا عليها لإكمال تعليمهم، فإن ماريسـا التي كانت في أحد فروع «إس دي إس» في أوهايو ولم تنتقل إلى نيويـورك إلا أخـيرا، كانت لاتزال نشـيطة إلى حـد بعيد - بل بـدا أن لها دورا في كل حدث ذي شـأن في المشـهد النضالي في نيويورك. وماريسـا واحدة من أولئك الذين يكاد يسـتحيل أن يوفيهم المرء قدرهم: قصيرة ونحيفة، غير مدعية، ميالة إلى أن تنطوي على نفسـها، كأنها كرة، وتكاد تتـلاشى في صخب الأحداث العامة. لكنها واحـدة من أكثر من قابلتهم من الناشـطين موهبة. وكما تبـين لي فيما بعد، كانت لديها قدرة شـبه غامضة على التقييم الفوري للحالات ورسـم صورة لما يجري، وما المهم وما الذي يتعين عمله.

وبانفضاض الاجتماع المحدود على شـاطئ نهر هدسـون، أخبرتني ماريسا بأن اجتماعـا سـتعقده في اليوم التالي، في مطعم «إيرث ماتـرز EarthMatters»(*) في إيسـت فيليج، جماعة جديدة كانت تعمل معها اسمها «يو إس أنكوت»(**) US Uncut - وقـد أوضحت لي أن الحركة تسـتلهم التحالف البريطاني «يو كي أنكوت» UK Uncut، الـذي تخلّـق بهدف تنظيم عصيان مدني ضد خطط التقشـف التي فرضتها حكومة المحافظين في العام 2010 . وقد سـارعت إلى تحذيري من أنهم، في الأغلـب، أقرب إلى الليبرالية، وأن الفوضويين ليسـوا كـثرة بينهم، لكن ما يجذب في هـذه الجماعة، على نحو ما، كان التـالي: أن فرع نيويورك كان يتألف من أناس من خلفيات متباينة – «أناس حقيقيين، وليسـوا أنماطـا نضالية» – من ربات بيوت في منتصف العمر، ومنتسـبي مصلحة البريد. «لكنهم جميعا متحمسـون حقا لفكرة الانخراط في العمل المباشر».

انطـوت الفكـرة على جاذبية مؤكدة. لم تتح لي، أبـدا، فرصة العمل مع «يو كي أنكوت» عندما كنت في لندن، لكن من المؤكد أنهم مرّوا علي.

وقـد كانت إسـتراتيجية الحركـة لدى «يـو كي أنكوت» بسـيطة وذكية. فبين الفضائح المدوية لحزمة سياسـات التقشـف لحكومة المحافظين في العام 2010 أنه فيما كانوا يروجـون لضرورة مضاعفة مصروفات الدراسـة، ثلاثة أضعاف، ولإغلاق مراكز الشـباب، وتقليص امتيازات التقاعد والإعاقة لسـد فجوة نشأت عما اعتبروه عجـزا في الموازنة قد يصيب الدولة بالشـلل، لم يظهروا أي اهتمام في جمع مليارات من الجنيهات الإسـترلينية، لم يحدد مقدارها، من الضرائب المتأخرة لدى بعض أكبر الشركات التي أسـهمت في حملتهم الانتخابية – وهو مدخول، إن تحقق، يمكن أن يغنـي تماما عن معظم إجراءات التقشـف هذه. وكانت طريقة «يو كي أنكوت» في إضفاء طابع درامي على المسألة تتلخص في القول: حسنا، إذا كنتم عازمين على إغلاق مدارسـنا وعياداتنا لأنكم لا تريدون تحصيل أمـوال من مصارف مثل إيتش إس بي سي HSBC أو شركات مثل فودافون فسوف ننظم دورات دراسية ونقدم الخدمات

(*) اسـم المطعم يعني «الأرض تهمنا» أو «شـؤون الأرض» وهو أيضا اسـم حركة اهتمت بسـلامة البيئة وتحقيق استدامة مواردها - [المترجم].

(**) هي حركة شعبية تعمل على كشف ما تعتبره خداعا من جانب مجتمع العمال وتناهض تقليص الإنفاق على الخدمات العامة في الولايات المتحدة - [المترجم].

الطبيـة في ردهاتهـا. وقد جاء الفعل الأكثر درامية مـن جانب «يو كي أنكوت» يوم السـادس والعشرين من مارس، قبل أسابيع قليلة، فحسب، من عودتي إلى نيويورك، عندما وقع في أعقاب مسيرة ضمت نصف مليون عامل في لندن للاعتراض على حزمة سياسات التقشـف، احتلال نفذه قرابة 250 ناشطا للمحل التجاري البالغ الفخامة «فورتنوم آند ميسون» Fortnum & Mason الذي اشتهر أساسا ببيع أغلى أصناف الشـاي والبسـكويت في العالم، وكانت تجارته مزدهرة على الرغم من الكساد، لكن مالكيه تمكنوا، بطريقة ما، من تجنب دفع 40 مليون جنيه إسترليني من الضرائب.

في ذلك الوقت كنت أعمل مع جماعة مختلفة، هي «آرتس أغينست كوتس»(*) Arts Against Cuts، والتـي تألفـت في الأسـاس من فنانات تمثلت مسـاهمتهن الرئيسـة يوم المسيرة في تزويد الطلاب النشـطين، الذين اعتمروا قلنسوات ولثامات ومناديل سـوداء (وهو ما يعد، عند الناشـطين، من سـمات الـ «بـلاك بلوك»(**) Black Block)، بالمئـات من قنابل الطلاء، ولم أكن رأيت حقا، في حياتي، قنبلة طلاء مـن قبل. وعندما بدأ بعض أصدقائي يفتحـون حقائبهم المحمولة على الظهر، أذكر أني اندهشت لصغر حجمها. ولم تكن قنابل الطلاء قنابل حقيقية، بل مجرد بالونات ماء صغيرة لها ما للبيضة من شكل وإن فاقتها من حيث الحجم بفارق طفيف، وقد امتـلأ نصفها بالمـاء، والنصف الآخر بألوان مختلفة قابلـة للذوبان في الماء. وألطف ما في الأمر أنه كان في وسـع المرء أن يرميها، كأنها كرة البيسـبول، باتجاه أي هـدف تقريبا - واجهة محل مسـتفزة، سيارة رولزرويس أو لامبورغيني عابرة، شرطي من قوة مكافحة الشـغب - ومن شـأنها أن تحدث انطباعا فوريا ودراماتيكيا بإهراق الألـوان الأولية في كل اتجاه، ولكـن بطريقة تجنبنا خطر إيقاع أقل ضرر مادي بأي إنسان. وكانت الخطة في ذلك اليوم تقتضي أن ينفصل الطلاب وحلفاؤهم عن المسيرة

(*) إحدى الحركات المناهضة لسياسات التقشف في بريطانيا [المحررة].

(**) هناك انطباع واسـع الانتشـار بـأن «البلاك بلوك» هي منظمـة غامضة ما، تعتنـق أيديولوجيات وتكتيكات فوضوية مغالية في نضاليتها. وفي الحقيقة، فهي تكتيك يمكن للناشـطين - من الفوضويين عادة - أن يستخدموه في أي تظاهرة؛ ويقتضي هذا التكتيك تغطية الوجه، وارتداء زي أسود يكاد يكون موحدا، وتشكيل كتلة مستعدة وقادرة على الانخراط في تكتيكات نضالية إن اقتضى الأمر ذلك، وهو ما قد يعني في العالم الناطق بالإنكليزية، أي شيء من تشابك الأذرع لإقامة حائط صد ضد الشرطة إلى استهداف واجهات المحال التابعة للشركات الكبرى بالتلف. وهذه التكتيكات ليست موضع استخدام منتظم: فلم يكن لـ «البلاك بلوك» وجود ذو مغزى لفترة امتدت لسنوات قبل أن يقرر أعضاء الحركة الطلابية تجريب تلك المقاربة في أبريل، وفي حدود ما أعلم فلم يتكرر الأمر منذ ذلك الحين.

العمالية في جماعات صغيرة، في تمام الثالثة، لينتشروا في منطقة التسـوق المركزية في لندن، ليسـدوا التقاطعات ويلونوا المظلات على مداخل كبار المتهربين من الضرائب بقنابل الألوان. وبعد قرابة الساعة سمعنا أن «يو كي أنكوت» احتلت «فورتنوم آند ميسون» وتقاطرنا إلى هناك لنرى إن كان في وسعنا أن نساعد بشيء. وقد وصلت في لحظة باشرت شرطة الشـغب إغلاق المداخل، وكان آخر المحتلين الذين لم يرغبوا في تعريض أنفسهم لخطر التوقيف يستعدون للقفز نازلين من فوق المظلات الضخمة التي تعلو مداخـل المحل الكبير لتتلقاهـم أذرع المتظاهرين المحيطين به. وتجمع أعضاء «البلاك بلوك»، وبعد أن أطلقنا البقية الباقية معنا من البالونات، تشـابكت أيدينا بغرض وقف تقدم طابور شرطة الشـغب التي حاولت إخلاء الشـارع ليتيسر لهـا المباشرة بالتوقيفات الجماعية. وبعد عدة أسـابيع، في نيويورك، كانت سـاقاي لاتزالان تحملان علامات من الكدمات والسـحجات التي تسبب فيها ما تعرضت له من ركلات في قصبتي الساق في تلك المناسبة. (وأذكر ما جال بفكري آنذاك من أنني أفهم الآن السبب في أن قدامى المحاربين كان يلبسون دروع الساق فمن الواضح أن أول ما يتعين عليك عمله هو أن تركل ساقي خصمك).

* * *

وكـما تبين فيما بعد، فلم تكن «يو إس أنكـوت» بصدد شيء بهذه الدرجة من الخطر. انعقد الاجتماع، كما ذكرت، في الفناء الخلفي للمطعم النباتي الشهير «إيرث ماترز» جنوب الحي الشرقي، حيث يبيعون المشروبات العشـبية السـاخنة بأسعار لا تقل عن الأسـعار الباهظة في «فورتنوم آند ميسـون» وحيث يمتلئ المكان بحشد فيه من التنوع والتفرد ما توقعته ماريسا، بالضبط. وتمثلت خطتهم في تخليق فعل يشبه ذلك الذي ابتكرته «يو كي أنكوت» مع «فورتنوم آند ميسون»: الاحتجاج على تعطيل الدراسـة في مختلف أنحاء المدينة بسبب نقص في الموازنة، وكانوا يعتزمون إقامـة صفوف للدراسـة في ردهات «بانـك أوف أميركا» وهو كيـان تمويلي ضخم لا يدفـع ضرائب على الإطـلاق. وكان يتعين أن يقوم أحدهم بدور الأسـتاذ ويلقي محـاضرة في الردهة عن تهرب الشركات من الضرائب؛ وكان على ماريسـا أن تصور كل ذلـك لإطلاقه كشريط فيديو على الإنترنت. وأوضحـوا لي أنهم واجهوا قدرا من الصعوبة في العثور على من يؤدي دور الأستاذ.

كانت لــدي بطاقة للعودة بالطائرة إلى لندن ولم يكــن احتمال توقيفي يبعث فيّ شــعورا بالســعادة تحديدا، لكن الأمر بدا أشــبه بالقدر. وبعد لحظة من التردد تطوعت لأداء الدور.

وكــما تبــين فيما بعد، فلم يكن هنــاك الكثير مما يثير القلــق- ففكرة «يو إس أنكــوت» عــن الاحتلال كانت مجــرد إقامة محل لهــم في ردهة المصرف، والاستفادة من الاضطراب الذي ينشأ عن ذلك لبدء «التلقين» ثم الرحيل بمجرد أن تبدأ الشرطة في التهديد بمباشرة التوقيف. تمكنت من اســتخراج شيء يشبه، شــبها بعيدا، سترة من صوف خشــن، من أعماق خزانة ثيابي، ودرست التاريخ الضريبي لـ «بانــك أوف أميركا» (وأحد الأخبار المبهجة التي وضعتها في «ورقة الغــش» لكي توزع خــلال الحدث أنه: «في العام 2009 بلغــت إيرادات «بانك أوف أمــيركا» 4,4 مليار دولار، ولم يدفع شــيئا من الضرائب، لكن ذلك لم يمنع المــصرف من الحصول على إعفاء ضريبي بقيمة مليار و900 مليون دولار. لكن المــصرف، رغــم ذلك، أنفق ما يقــارب 4 ملايين دولار عــلى جماعات الضغط، وهذه مبالغ صرفت مباشرة إلى السياسيين الذي وضعوا المدونات الضريبية التي جعلت أمرا كهذا ممكنا»)[1]، وظهرتُ على مسرح الحدث للمشــاركة - وهو ما صورته ماريســا ليعرض، فورا، على الإنترنت. وقد اســتمر احتلالنا المصرف مدة خمس عشرة دقيقة.

وعندمــا عــدت إلى نيويورك في يوليو كانت ماريســا بــين أول من اتصلت بهــم، فأدخلتني في حدث آخر نظمته «أنكوت»، في بروكلين. وهذه المرة هربنا بسرعة أكبر.

16 شارع بيفر

في وقت لاحق من ذلك الشــهر أقنعتني صديقتي كولين آسبر بحضور حدث في الحادي والثلاثين من يوليو استضافته جماعة «16 بيفر».

هــذه الجماعة جماعة فنية جاء اســمها من عنوان مقرهــا الذي لا يفصله عن سوق نيويورك للأوراق المالية سوى مربع سكني واحد. في ذلك الوقت، كنت أعرفه باعتباره، على نحو ما، مكانا يعقد فيه فنانون، تستهويهم نظرية الأوتونوميا الإيطالية

(Italian Autonomist theory)[*]، حلقات دراســية حول «ســايبر ماركس»[**] CyberMarx أو الســينما الراديكاليــة الهندية أو الأهمية الباقية لبيان «ســكوم» لفاليري ســولانا[***]. وقد حثتنــي كولين على المجيء إذا كنــت أريد أن أتبين ما يجري في نيويورك. ووافقت، ثم اعتراني ما يشبه النسيان، إذ كنت أقضي نصف ذلك الصباح مــع أركيولوجي بريطاني صديق مر بالمدينة لحضور مؤتمر، وانغمســنا معا في استكشــاف مخازن المطبوعات الفكاهية في قلب المدينة، محاولين أن نجد هدايا مناسبة لصغاره. ونحو الثانية عشرة والنصف تلقيت رسالة نصية من كولين:

كولين: آت لذلك الشيء في 16 بيفر؟

ديفيد: أعيدي علي العنوان. سأحضر.

كولين: الآن. وإن كان الحدث سيستمر للخامسة، فإن تأخرت فسيظل هناك ما يستحق السماع.

دايفيد : قادم فورا.

كولين :جيد!

دايفيد: ذكريني، على الأقل، بما سيتكلمون فيه.

كولين: رشفة صغيرة من كل منهل.

ديفيد: قادم فورا.

وكان الغرض من الاجتماع تقديم عروض لمختلف الحركات المناهضة للتقشــف المتناميــة حول العــالم - في اليونان، وإســبانيا، وغيرهما - عــلى أن يفضي ذلك إلى مناقشة مفتوحة حول كيفية إحداث حركة مشابهة هنا.

(*) يشــار إليها في أدبيات الماركســية الإيطالية باســم أوتونوميا، تلك النظرية التي بدأت تظهر بعد 1962 لمواكبة التحــولات التــي طرأت على أدوات وعلاقات الإنتاج، بعد دخول الرأســمالية العالمية مرحلة ما بعد الفوردية وظهور المذهب الاشــتراكي الإيطــالي المدعو العمالوية workerism أو Operaismo. وقد يكــون أهم ما يرتبط بالتيار الذي اعتمد هذه النظرية، بالنسبة إلى منظور غريبر الفوضوي، هو الخروج على مؤسسات العمل النقابي والاحتفاء بثقافة الطبقة العاملة أكثر من الاهتمام بدورها التاريخي - [المترجم].

(**) وتعني ماركس الكمبيوتري أو العصري، وتعنى هذه النظرية بتحليل رأســمالية عصر المعلومات والأســاليب المناسبة لمناهضتها - [المترجم].

(***) اســم البيــان هو (SCUM Manifesto) وإذا كانت الكلمة تعني نفايــة فهناك من يرجح أنها تتألف من الحــروف الأربعــة الأولى للكلمات التي تتألف منها العبارة «جمعية اســتئصال الرجــال Society for Cutting Up Men» وهذا هو البيان النســوي المتطرف الذي أصدرته فاليري جين ســولاناس في العام 1967، قبل عام من محاولتها اغتيال الرسام آندي وارهول - [المترجم].

وصلـــت متأخرا. وعند وصولي كانت المناقشـــة حول اليونان وإســـبانيا قد فاتتني، لكـــن أدهشـــني أن أرى كل هذه الوجوه المألوفة في الغرفــة. وقد تحدثت عن اليونان صديقة قديمة، وهي فنانة تدعى جيورجيا ســـاغري Georgia Sagri، وعند دخولي كان صديق أقدم هو ســـابو كوهسو Sabu Kohso في منتصف حديثه عن عمليات الحشد المناهضـــة للطاقة النووية في أعقاب انهيار فوكوشـــيما في اليابان، والمناقشـــة الوحيدة التي حضرتها كاملة كانت المناقشـــة الأخيرة، وكانت عن نيويورك، وكانت، إلى حد كبير، محبطـــة. كان المتحدث هو دوغ سنغســـن Doug Singsen، وهـــو مؤرخ فني هادئ النبرات من بروكلين كوليج، راح يقص علينا حكاية «تحالف النيويوركيين ضد تقليصات الموازنـــة» New Yorkers Against Budget Cuts Coalition، وهـــو التحالف الذي رعى مخيما صغيرا على الرصيف أســـموه «بلومبرغ فيل» Bloombergville، على اسم العمدة مايكل بلومبرغ، مقابـــل قاعة المدينة عند الطرف الجنوبي من مانهاتن. وكانت الحكاية، من بعض وجوهها، حكاية إحباطات. بدأ التحالف كتحالف عريض لاتحادات نقابية وفئات اجتماعية من نيويورك، بغرض محدد هو رعاية عصيان مدني ضد موازنات بلومبرغ شديدة التقشف. وكان ذلك أمرا غير معتاد في حد ذاته: فالمسؤولون النقابيون يفزعـــون، عـــادة، لمجرد ذكـــر العصيان المـــدني - أو، على الأقل، أي نـــوع من العصيان المدني، ما لم يتميز بإحكام في السيناريو وفي الترتيبات المسبقة (ومنها، على سبيل المثال، الترتيب المسبق مع الشرطة لموعد توقيف الناشطين وكيفية توقيفهم). وهذه المرة أدى اتحـــاد مثل الفدرالية المتحدة للمعلمين دورا نشـــيطا في التخطيط للمخيم، مســـتلهما، على نحو جزئي، نجاح مخيمات احتجاجية مشابهة في القاهرة، وأثينا، وبرشلونة - لكن ارتعدت أوصالهم وانســـحبوا في اللحظة التي أنشـــئ فيها، بالفعل، المخيم. ورغم ذلك فإن أربعين إلى خمســـين ناشـــطا بقوا صامدين لما يقارب أربعة أســـابيع، من منتصف يونيو إلى أوائل يوليو. وفي ضوء هذا التدني العددي وغياب اهتمام حقيقي من وســـائل الإعلام أو من الحلفاء السياســـيين، فقد كان الفعل المتحدي للقانون غير وارد، حيث إن الاعتقال الفوري كان سيطول الجميع من دون أن يعرف بذلك أي أحد، أبدا. لكنهم كان يعتمـــدون على ميزة حققها قانـــون في نيويورك يكون النوم على الرصيف، بموجبه، أمرا غير محظور كشـــكل من أشكال الاحتجاج الســـياسي، بشرط أن يترك المرء ممرا مفتوحا للحركة، وما لم ينشئ ما يمكن اعتباره «بنية» (كأن يقيم ملحقا أو ينصب خيمة). ومن

الطبيعـي أنه باسـتبعاد الخيام أو أي نوع من البُنـى، كان من الصعب وصف النتيجة بأنها «مخيم» حقيقي. بذل المنظمون جهدا كبيرا في التواصل مع الشرطة لكن مركزهم لم يكن متينا على نحو يسـاعد على التفـاوض. وانتهى الأمر بتحريكهم أبعد فأبعد عن قاعة المدينة، قبل أن يتبدد شملهم.

والسـبب الحقيقي في تضعضع التحالف بهذه السرعة، وفقا لتفسـير سنغسن، كان سياسـيا. فقـد عملت الاتحـادات النقابية والفئات الاجتماعيـة مع حلفاء في مجلـس المدينة كانوا منغمسـين في مفاوضات مع العمدة، حول حل وسـط يتصل بالموازنـة. وقال سنغسـن «سرعان ما اتضح وجود موقفـين. الموقف المعتدل ممثلا بالمسـتعدين للقبول بالحاجة إلى قدر من تقليص الموازنة، ظنا منهم أنه يضعهم في مركز تفاوضي أفضل للحد من الضرر، وموقف الراديكاليين - في مخيم بلومبرغ فيل - الذين اسـتبعدوا الحاجة إلى أي تقليص كان، على نحو مطلق». وبمجرد أن لاحت في الأفق فرصة تسوية، تبخر كل تأييد لعصيان مدني، ولو في أكثر صوره اعتدالا.

وبعد ثلاث سـاعات، كنـا نحتسي الجعة، سـابو وجورجيا وكولـين واثنان من منظمـي الطلاب من بلومبرغ فيـل وأنا، على بُعد عدة مربعات سـكنية، محاولين وضـع إطـار لما فهمناه مـن كل هـذا. وكان مصدر سرور ذي نوع خـاص أن أرى جورجيا مجددا. وكانت آخر مرة تقابلنا في إكسارخيا، أحد أحياء أثينا الممتلئ بمراكز اجتماعيـة جـرى اقتحامها، وحدائق عامـة جرى احتلالها، ومقـاه فوضوية، حيث قضينا ليلة طويلة نعب كؤوس العرق اليوناني في مقاه على زوايا الشـوارع، فيما كنا نتجـادل حول الـدلالات الراديكالية المتضمنة في نظرية إفلاطـون عن «الأغابي»(*) agape، أو نظريـة الحب الكوني- وهي محادثـات كانت تقطعها بين الحين والحين كتائب شرطة الشـغب التي كانت حركتها تخترق جميع أنحاء المنطقة، طوال الليل، لتسـتوثق من أنه لا أحد، أبدا، يشعر بالراحة. وأوضحت كولين أن هذه حال تتميز به إكسـارخيا. وفي بعض الأحيان، خصوصا بعـد وقت قصير من تعرض رجل شرطة لإصابة في مصادمة مع محتجين، كما قالت لنا، فإن الشرطة تختار مقهى ما وتطحن كل من يقع عليه بصرها، وتدمر ماكينات الكابوتشينو.

(*) هـو الحـب الأبـوي الذي لا ينتظـر مقابلا، من الرب للإنسـان ومن الإنسـان للرب وإن امتد ليشـمل جميع المخلوقات. [المترجم].

وبالعـودة إلى نيويـورك، فلم يمر وقـت طويل قبل أن تتحول المناقشـة إلى ما يحتاجه الأمر إخراج المجتمع النضالي في نيويورك من غفوته.

وتبرعـت بالقول إن «الأمـر الرئيسي الذي تبقـى في رأسي من الحديث عن بلومـبرغ فيـل كان ما قالـه المتحـدث إن المعتدلين مسـتعدون للقبول ببعض التخفيضات، وأن الراديكاليين استبعدوا التخفيضات، نهائيا. كنت أكتفي بالمتابعة وهز رأسي، وفجأة أدركت شـيئا ما: انتظروا لحظة! ما الذي يقوله صاحبنا هذا؟ كيـف وصل بنا الأمـر إلى حيث أصبح الموقف الراديكالي هو إبقاء الحال على ما هي عليه، تماما؟».

لقـد وقعت حركة أنكوت الاحتجاجية والاحتـلال الذي نفذه عشرون طالبا، أو أكثر قليلا، في إنجلترا في ذلك العام في الفخ ذاته. كانوا نضاليين بما يكفي، هذا مؤكد: فقد اقتحم الطلاب المقر الرئيس لحزب المحافظين وشنوا هجوما مفاجئا على أعضاء من الأسرة المالكة. لكنهم لم يكونوا راديكاليين. وما يمكن قوله هو أن الرسـالة كانت رجعية: أوقفوا خفض الميزانية! ثم ماذا؟ نعود إلى الفردوس المفقود في العام 2009؟ أو حتى 1959 أو 1979؟

وأضفـت «كي نكون أمنـاء تماما، فهناك ما يدعو إلى بعـض القلق، عندما تنظر فترى حفنة من الفوضويين المقنّعين أمام توب شـوب، وهم يقذفون بقنابل الطلاء عـلى صف من شرطة الشـغب وهم يصيحـون «ادفعوا الضرائـب» (بالطبع كنت واحدا من أولئك الراديكاليين أصحاب قنابل الطلاء).

هل هناك من طريق للانعتاق من الفخ؟ كانت جورجيا شديدة الاحتفاء بحملة وجدت إعلانا عنها في آدبسـترز اسـمها «احتلوا وول سـتريت». وعندما وصفت لي جورجيا الإعلان كانت لدي شـكوك. لم تكن هذه المرة الأولى التي يحاول فيها أحد مـا تعطيل سـوق الأوراق المالية. بل ربما كانت هناك مـرة تمكنوا فيها من تحقيق ذلـك، بالفعـل، في ثمانينيات أو تسـعينيات القرن الفائـت. وفي العام 2001 كانت هناك خطط لتنظيم عمل في وول سـتريت عقب ما نُظم ضد صندوق النقد الدولي في واشـنطن في خريف ذلك العام. لكن جرى ما جرى في الحادي عشر من سـبتمبر، لا يفصلنـا أكثر من ثـلاث بنايات عن الموقع المقترح للعمـل المخطط له، فتعين أن نتخلى عن خططنا. وقد افترضت أن ترتيب أي شيء في أي موضع قريب من «الموقع

صفر» Ground Zero(*) كان يتعين أن يبقى أمرا مستبعدا لعدة عقود - سواء من الناحية العملية أو التطبيقية. وفوق كل شيء، فلم أكن مستوعبا لما يمكن أن يفضي إليه ذلك التنادي إلى احتلال وول ستريت.

لم يكـن أحد يدري، على نحو مؤكد، بالفعل. ولكن ما شـد انتباه جورجيا أيضا كان إعلانا آخر شاهدته على الإنترنت حول ما كان يسمى «جمعية عمومية»، وهو اجتماع تنظيمي للتخطيط لاحتلال وول ستريت، أيا كان المآل الذي سيؤول إليه.

وقالت لي موضحة إن هذا كان ما بدأوا به في اليونان: باحتلال ميدان سينتاغما، الساحة العامة القريبة من البرلمان، وبخلق جمعية شعبية أصيلة، أغورا(**) Agora جديـدة، تقوم على مبـادئ الديموقراطية المباشرة(***) قالت إن آدبسـترز كانت تضغط من أجل نوع من العمل الرمزي.

أرادوا أن ينزل الناس إلى وول ستريت بعشرات الآلاف لينصبوا خيامهم ويرفضوا الانـصراف حتى توافق الحكومة عـلى مطلب رئيس واحـد. وإذا كان لجمعية أن تنعقد، فقد كان ضروريا أن يتقرر مسـبقا ما هو ذلك المطلب تحديدا: أن ينشـئ أوباما لجنة إعادة إقرار قانون «غلاس - ستيغال» (الذي يعود إلى زمن الكساد، وهو القانون الذي كان يمنع، آنذاك، انخراط البنوك التجارية في المضاربات السـوقية) أو أن يتعدل الدستور ليلغي مبدأ الشخصية المعنوية للشركات أو شيئا آخر.

وأشـارت كولـين إلى أن آدبسـترز أنشـأها بالأسـاس عاملـون في التسـويق، وأن اسـتراتيجيتهم معقولة تماما من زاوية الرؤية التسـويقية: ضع شعارا جذابا، وتأكد من أنه يعبر بالضبط عما تريد، ثم واصل الضرب على وتره. واسـتدركت متسـائلة إن كان هذا النوع من الوضوح مناسـبا لحركة اجتماعية. غالبـا ما تكون قوة عمل فني تعود، تحديدا، إلى غموض مقاصده. ما ضرّ لو تركنا الطرف الآخر يضرب أخماسـا في أسداس؟ خصوصا لو أن الاحتفاظ بنهاية مفتوحة للأمور يتيح لنا تأمين منبر للسخط الذي يشعر به الجميع، من غير أن يجد طريقة للتعبير عنه.

(*) الموقـع صفر مصطلح يشـار به إلى موقـع الهجمة التي دمرت برجين في نيويورك في الحادي عشر من سـبتمبر 2011، ويستخدم هذا التعبير أيضا للإشارة إلى النقطة التي وقع فيها انفجار نووي - [المترجم].

(**) هي مركز تجمع في المدن الإغريقية القديمة. [المحررة].

(***) مـن الواضح أنـه كان هناك صراع حقيقي بين الماركسـيين والفوضويين حول تلك المرحلـة، تحديدا: أراد الماركسيون أن يكون الشعار«ديموقراطية حقيقية»؛ في أعقاب حركة «الغاضبين» في إسبانيا أصر الماركسيون على شعار «ديموقراطية مباشرة». وأجري تصويت فاز فيه الفوضويون.

ووافقــت جورجيــا. فلماذا لا نجعل من إنشــاء الجمعية رســالتنا، لتكون منبرا مفتوحــا للناس، ليتكلموا فيه عن المشــكلات ويقترحوا الحلــول خارج إطار النظام القائــم. أو ليتحدثــوا عــن كيفية خلق نظــام جديد تماما. ومــن الممكن أن تكون الجمعيــة نموذجا يظل ينتشر حتــى تصبح هناك جمعية في كل حي في نيويورك، في كل مبنى سكني كبير، في كل محل عمل.

كان هــذا منتهــى الأمل في حركة العدالــة العولمية أيضــا. وفي ذلك الوقت كنا ندعوه «العدوى». وبقدر ما كنا حركة ثورية، كنقيض لمجرد حركة تضامنية تســاند الحــركات الثورية وراء البحار، كانت رؤيتنا، بكاملها، تقوم على نوع من الإيمان بأن الديموقراطية معديــة. أو أن المعدي هو ذلك النوع من الديموقراطية المباشرة التي بــلا قيادة، التي أنفقنا على تطويرها كل هذا القدر من الجهد والرعاية، على الأقل. وفي اللحظــة التي يتعرض الناس فيه لهــذه الديموقراطية، عندما ترى مجموعة من الناس ينصتون بالفعل بعضهم إلى بعض، ويتوصلون إلى قرار ذكي، على نحو جمعي، مــن دون أن يكون مفروضا عليهم، بأي معنــى من المعاني - ناهيك عن رؤية ألف إنســان يفعلون ذلك في واحد من المجالس التعبيرية التي كنا نعقدها قبل الأحداث الرئيســية - فمن شأن ذلك أن يغير تصورات الناس بخصوص ما هو ممكن سياسيا. وكان هذا هو تأثيره فيّ، يقينا.

كنا نتوقع أن الممارسات الديموقراطية ستنتشر، ومن المحتم أن تكيف نفسها مع احتياجــات المنظمات المحلية: لم يخطر لنا أبدا أن تتشــابه الطريقة التي تحقق بها جماعة قومية بورتوريكية في نيويــورك وجماعة نباتية من راكبي الدراجات النارية في سان فرانسيسكو الديموقراطية المباشرة. وإلى حد بعيد فهذا هو ما حدث. حققنا نجاحــا باهرا في تحويــل الثقافة النضالية ذاتها. وبعد حركــة العدالة العولمية، راح زمان لجان التسيير وما شابه. وتوافق كل من في المجتمع النضالي، تقريبا، بشأن فكرة السياسات الاستباقية: فكرة أن يجسد الشكل التنظيمي الذي تتخذه جماعة نضالية، بالضرورة، نوع المجتمع الذي نود أن نخلقه. وتمثلت المشكلة في تحرير هذه الأفكار من إسار الغيتو النضالي لطرحها أمام الجمهور الأعرض، أمام الناس الذين لم ينخرطوا بعد في نوع من الحملات السياســية القاعدية. ولم تكن وسائل الإعلام مصدر عون، عــلى الإطــلاق: فقد كان في وســعك أن تتابع ما يكافئ عاما كامــلا من التغطية في

وسائل الإعلام من دون أن تتكون لديك أدنى فكرة عن أن ما تقوم عليه الفكرة هو صوغ ديموقراطية مباشرة. وهكذا، فلكي تفعل العدوى فعلها تعين أن نأتي بالناس إلى الغرفة. وتبين أن هذا صعب على نحو استثنائي.

وخلصنا إلى أن الأمر قد يكون مختلفا هذه المرة. فبالنهاية لم يكن الأمر أزمات مالية وخطط تقشف مدمرة تضرب العالم الثالث. هذه المرة وصلت الأزمة إلى ديارنا.

ووعدنا بأن نلتقي، جميعا، في الجمعية العمومية.

الثاني من أغسطس

بولينغ غرين Bowling Green هي حديقة عامة صغيرة تفصلها بنايتان عن سوق الأوراق المالية في نهاية الطرف الجنوبي لمانهاتن. وقد سُميت بهذا الاسم لأن المستوطنين الهولنديين في القرن السابع عشر استخدموها ليلعبوا فيها لعبة القناني التسع(*) nine pins. وهي اليوم مرج مسوّر، برحبة مرصوفة واسعة نسبيا في شمالها، وشمالي هذه الرحبة مباشرة رصيف يقطع مجرى الطريق يعلوه تمثال برونزي كبير لثور يضرب الأرض بقوائمه، وهو صورة لحماس جرى احتواؤه بصعوبة بالغة وإن بقي منطويا على إمكان الضرر القاتل، ذلك الحماس الذي يبدو أن أهل وول ستريت تبنوه كرمز للروح الحيوانية التي تحرك (وفقا لتعبيرات صكها جون ماينارد كينز) النظام الرأسمالي. وفي الظروف العادية فهذه حديقة هادئة يتناثر في أرجائها سائحون أجانب، وباعة الرصيف الذين يبيعون نماذج مصغرة من الثور ارتفاع الواحد منها ستة إنشات.

كنا في نحو الرابعة والنصف في اليوم المقرر للجمعية العمومية، وكنت بالفعل متأخرا قليلا على اجتماع الساعة الرابعة، لكن التأخير كان متعمدا هذه المرة. اتخذت مسارا دائريا يمر بوول ستريت مباشرة لمجرد أن أكون فكرة عن الحضور الشرطي. كان أسوأ مما تخيلت. الشرطيون في كل مكان: فصيلتان مختلفتان من الضباط بزيهم الرسمي يستريحون في أماكن مختلفة وهم يبحثون عن شيء يفعلونه، وسريتان من خيالة الشرطة في خفارة على الشوارع المجاورة، وشرطة الدراجات الكهربائية يتحركون،

(*) لعبة تدحرج فيها الكرة صوب قنانٍ خشبية تسع. [المترجم].

صعــودا وهبوطا، على امتداد الحواجز الحديديــة التي أقيمت في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر لإحباط هجمات الانتحاريين. وكان هذا مجرد أصيل ثلاثاء عادي!

وعندما بلغت بولينغ غرين فإن ما وجدته لم يكن يدعو إلا إلى مزيد من اليأس. في البدايــة لم أكــن واثقا، بالمــرة، أني وصلت إلى الاجتماع الــذي يفترض أن أحضره. كان هناك احتشــاد قد بدأ بالفعــل. وكانت اثنتان من كامــيرات التلفزة موجهتين ناحية منصة نصبت على عجل، محاطة برايات ومكبرات صوت ضخمة وبأكوام من اللافتات المجهزة سلفا. ووقف رجل طويل مضفور الشعر يلقي خطابا انفعاليا حول مقاومة تقليص الموازنة أمام جمهور من قرابة ثمانين شخصا، انتظموا في نصف دائرة حوله. وبدت على معظمهم علامات غامضة للملل وعدم الارتياح التي شملت، كما لاحظــت، طاقمي التصوير الإخباري، إذ تبين بالتدقيق أن المصورين تركا الكاميرات، عــلى ما يبدو، من دون أحد يهتم بها. وجدت جورجيا على هامش الحشــد مقطبة الجبين، تحدق في الناس الذين تجمعوا فوق المنصة(*).

تســاءلت «مهلا، هل هؤلاء الناس من حــزب العمال العالمي؟»(**) Workers World Party «أجل، هم كذلك».

تغيبت عن نيويورك لعدة ســنوات، ولهذا فقد احتاج الأمر إلى دقائق عدة قبل أن أتبين من هم. وبالنسبة إلى معظم الفوضويين فحزب العمال العالمي هو نقيضنا النضــالي الأكبر. ولأنهم معروفون كحــزب يقوده كادر محدود مــن القيادات التي يغلــب عليها الرجال البيض الذين تجدهم كامنين في المناســبات العامة، دوما، وراء واجهة تتألف من مجموعة من الأمريكيين الأفارقة ومن الأمريكيين من أصل لاتيني، فقد اشــتهروا باتباع استرتيجية سياســية تنبع من ثلاثينيات القرن المنصرم مباشرة: بخلق «جبهة شــعبية» كبيرة من تحالفات مثل التحالف الذي يدعى «مركز العمل الأممــي»(***) International Action Center أو مثــلا «العمل الفوري لوقف

(*) كانت كولين حاضرة هي الأخرى، لكنها كانت في صحبة أمها التي كانت في زيارة عابرة لنيويورك. وعرفت، فيما بعد، أن والدتها انزعجت من الحضور الســتاليني الطابع لدرجة أشــعرت كولين بضرورة أن تصحبها إلى أحد المعارض الفنية، كبديل عن هذا الاجتماع.

(**) هو حزب شيوعي ماركسي لينيني أسسه في الولايات المتحدة سام مارسي في العام 1959. [المترجم].

(***) هــي جماعة نضالية أسســها المدعي العام الأمريكي الســابق رامسي كلارك لمســاندة الحــركات المناهضة للإمبريالية، ولمعارضة السياسات الخارجية الأمريكية. [المترجم].

الحرب وإنهاء العنصرية»(*) Act Now to Stop War and End Racism تتألف من عشرات الجماعات التي خرج آلاف من أنصارها في مسيرات تحمل لافتات سابقة التجهيز. وقد انجذبت الأغلبية من العناصر القاعدية في تلك الجماعات إلى عضويتها بقوة البلاغة النضالية وبفعل ما يبدو أنه تدفق لا ينتهي للمدفوعات النقدية، وإن بقيت في جهل مبارك بحقيقة مواقف اللجنة المركزية من القضايا العالمية. ولم تكن هذه المواقف سوى صورة شبه كاريكاتورية من الماركسية - اللينينية من غير مراجعة بنيوية، حتى إن كثرة منا كانت تخمن، في بعض الأحيان، أن الأمر برمته لا يعدو أن يكــون بالفعل نوعا من المزحة المتقنة الممولة من جانب المباحث الفدرالية: فحزب العمال العالمي لايزال، على ســبيل المثال، مؤيدا للغزو الســوفييتي لتشيكوسلوفاكيا في 1968 وقمــع الحكومة الصينيــة للاحتجاجات المناصرة للديموقراطية في ســاحة تيانانامــين، وقد التزموا خطا «مناهضــا للإمبريالية» بلغ من الصرامة أنهم لم يكتفوا بمعارضة أي تدخل أمريكي وراء البحار، بل نشــطوا أيضا في مناصرة كل من أظهرت الحكومة الأمريكية أنها غير راضية عنه، من حكومة كوريا الشــمالية إلى مليشــيات الهوتو في رواندا. وقد مال الفوضويون إلى الإشــارة إليهم باعتبارهم «الســتالينيين». ولم يكــن واردا أن نحــاول العمل معهــم، فلم يكن لديهم اهتــمام بالعمل مع أي تحالف لا تكون لهم سيطرة كاملة عليه.

كانت تلك كارثة.

فكيف انتهى الأمر إذن بســيطرة حزب العــمال العالمي على الاجتماع؟ لم تكن جورجيــا تدري على وجه اليقين. لكننا، نحن الاثنين، كنا نعرف أنه لا مجال لحدوث جمعيــة حقيقية، طالما بقــوا مســيطرين. وفي الحقيقة، فعندما سألت اثنين من الواقفين لمشــاهدة ما يجري عما يجري، أكــدا لي أن الخطة تقتضي حدوث اجتماع تليــه مداخلات حرة لوقت قصير، وبعد ذلك زحف على وول ســتريت ذاته، حيث يطرح القادة قائمة طويلة من المطالب المعدة سلفا.

وبالنســبة إلى الناشــطين الذين كرسوا أنفســهم لبناء سياســات الديموقراطية المباشرة – للأفقيين، كما نحب أن ندعو أنفســنا – فرد الفعل المعتاد على أمر كهذا

(*) هــي مظلــة عمل تجمع العديد من المنظــمات المناهضة للحرب ومنظمات الحقوق المدنية، وقد تشــكلت في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر . [المحررة].

هـو اليـأس. ومن المؤكد أن هذا كان رد فعـلي الأوليّ. فالدخول إلى تجمع من هذا النوع يشـعرك بما يشـبه الوقوع في مصيدة. فالأجندة معدة بالفعل، وإن كان من غـير الواضح من الذي أعدها. والحقيقة أنه يكون من الصعب، في الأغلب، أن تتبين ماهيـة الأجندة حتى لحظات من قبل بداية الحدث، عندما يعلنها شـخص ما عبر مكبر صوت ضخم. أثار مشـهد المنصة واللافتات السـابقة التجهيز والسماع المتكرر لكلمـة «زحف» ذكريات ألف أصيل غير ذي هدف قضينـاه زاحفين في سرايا كأننا جيـش مـن الجيوش العاجزة عن الفعل، سـالكين طريقا معدا سـلفا، في حين كان مارشـالات الاحتجاج يتواصلون مع الشرطة لسـوقنا جميعا إلى الحواجز الحديدية «حظائـر الاحتجاج». أحداث لا مجال فيهـا للعفوية، للإبداع، للارتجال - حيث كل شيء، في الحقيقـة، يبدو مصمما على نحو يجعل التنظيم الذاتي أو التعبير الحقيقي أمرا مستحيلا. فحتى الهتافات والشعارات كان يتعين أن تأتي من أعلى.

ولمحـت ثلة كان يبدو أنها مركز الجماعـة القيادية لحزب العمال العالمي- كان الأمـر واضحا لأنهم كانوا، في الأغلب، في منتصف العمر ومن البيض، وفي حركة دائبة على مسـافة قصيرة من المسرح (أولئك الذين يظهرون بالفعل على المسرح، هم في كل الحالات من الملونين).

وكان أحدهم، وهو شـخص ضخم على نحو مدهـش، يندفع بين الحين والحين ليخترق صفوف الجمهـور. «أقول لك» هتفت به عندما مر بجواري «برأيي أنه قد لا يجمل بكم أن تعلنوا عن جمعية عمومية إن لم تكونوا بصدد عقدها، بالفعل».

ربما عبرت عن نفسي بطريقة ليست مهذبة بما يكفي. نظر إلي من عليائه. «الأمر هـو أن هذا حفل تضامني، أليس كذلك؟ وأنت تهين المنظمين. انظر، سـألخص لك الموضوع. إن كان الأمر لا يروقك فلماذا لا تنصرف؟».

تبادلنا نظرات غير مريحة، للحظة، ثم انصرف.

فكرت في الانصراف لكنني لاحظت أنه لا يبدو أحد من الآخرين راضيا، بشـكل واضح، عما يجري. وإذا اسـتخدمنا الرطانة النضالية لقلنا إن الحشد لم يكن تجمعا للرأسيين- أي ممن يحبون، بالفعل، التحرك في مسيرات ترفع لافتات سابقة التجهيز والإنصات للناطقين الرسـميين من لجنة مركزية تتبع شـخصا مـا. بدا أن معظمهم أفقيون: أناس أكثر تعاطفا مع المبادئ الفوضوية للتنظيم، للأشـكال غير التراتبية في

الديموقراطيــة المبــاشرة. ولاحظت وجود «مهــزوز»(*) Wobbly واحد، على الأقل، وكان شابا بعوينات ســوداء يرتدي التي شيرت الأسود لحركة «العمال الصناعيين في العــالم»(**) Industrial Workers of the World، وعدة طلاب جامعيين يرتدون زي حركــة الزاباتيســتا، وعدد قليل آخر مــن الآخرين الذين يبــدو، بوضوح، أنهم فوضويون. كما لاحظت أيضا بعض قدامى الأصدقاء ومنهم ســابو، هناك مع ناشط ياباني آخر، تعرفت عليه في أحداث شــوارع كيبيك ســيتي في العــام 2001. وأخيرا، تبادلنا أنــا وجورجيا النظرات وأدرك كلانا أننا نفكر في الشيء ذاته: «لماذا نحن على هذه الدرجة من الإذعان؟ لماذا نغمغم ثم ننصرف عائدين إلى بيوتنا، كلما رأينا شيئا كهذا يحدث؟ - على الرغم من أنني أظن أن الطريقة التي عبرنا بها عن ذلك، آنذاك، كانــت أقرب إلى العبارات التالية: «أتدري ما أحب أن أقوله؟ اللعنة. لقد أعلنوا عن جمعية عمومية. فلنعقد جمعية عمومية».

وهكــذا توجهت إلى من بدا لي أنه غريــب، وكان رجلا أمريكيا من أصل كوري ينظر في ضيق إلى المنصة - وعلمت، بعد ذلك، أن اسمه كريس، وكان فوضويا يعمل مــع «الغذاء لا القنابــل»(***) Food not Bomb. لكنني لم أكن أعلم ذلك آنذاك. كل ما علمته هو أنه بدا لي مستاء.

بادرته: «قل لي. ما أتســاءل عنه هو هل يعنيك الأمر إن قررنا أن ننفصل ونبدأ جمعية عمومية حقيقية؟».

«ما الذي يدعو لهذا القول؟ هل هناك من يتحدث عن أمر كهذا؟».

«أعني أننا نتحدث عن ذلك الآن».

«تبا. أنا موافق. فقط أخبرني متى».

«الحــق أنني كنت على وشــك الانــصراف على أي حال. لكن هــذا قد يكون جديــرا بأن ننتظره»، بادرنا بالقول شــاب يقف بجواره، علمت بعدها أن اســمه مات برســتو، ومثل كريس، فقد أصبح فيما بعد من المنظمين الرئيســيين في حركة «احتلوا وول ستريت».

(*) الاسم الشعبي الشائع لحركة العمال الصناعيين في العالم. [المترجم].

(**) هي حركة تدعو لنقابة عمال واحدة تضم عمال العالم الصناعيين وتطالب بإلغاء الرأسمالية والعمل المأجور. [المترجم].

(***) هــو تحالف غير محكم لجماعات توزع الطعام النباتي بالمجان على المعوزين وجوهر أيديولوجيتها يتلخص في أن الحكومات والشركات الكبرى تنتهج سياسات تتعمد نشر الجوع على الرغم من الوفرة في الموارد. [المترجم].

وهكذا جمعت أنا وجورجيا، بمساعدة من كريس ومات، بعضا ممن بدا أنهم أفقيون بأوضح من سواهم وكونا دائرة صغيرة من عدد ينوف على العشرين، في نهاية الحديقة، في أبعد موضع ممكن عن مكبرات الصوت الضخمة. وفور ابتعادنا، ظهر موفدون من الاجتماع الرئيسي لدعوتنا إلى العودة مجددا. لم يكن الموفدون من جماعة عمال العالم الصناعيين - فقد ظهر عليهم الميل إلى النأي بأنفسهم عن مثل تلك الأمور - بل كانوا شبابا من الطلاب ناضري الوجوه الذين يرتدون قمصانا تقليدية المظهر.

همست لجورجيا: «عظيم. هؤلاء من «المنظمة الاشتراكية الأممية» Socialist International Organization. وإذا كان حزب العمال الصناعيين في العالم هو، في المشهد النضالي بمكوناته المتباينة، القطب المعاكس للفوضويين، فالمنظمة الاشتراكية الدولية تقف، وبشكل يدعو إلى الضيق، في منتصف المسافة بينهما: فهي في أقرب موقع ممكن من الجماعات الأفقية، وإن ظلت على غير ذلك، بالفعل. إنهم تروتسكيون ومؤيدون من حيث المبدأ للعمل المباشر وللديموقراطية المباشرة ولجميع أنماط البنى الصاعدة من أسفل، وإن بدا أن دورهم الرئيسي في كل اجتماع هو إحباط كل عنصر راديكالي يسعى باتجاه أي ممارسة من هذا النوع. وما يفقدك كل أمل في المنظمة الاشتراكية الأممية هو أنهم، كأفراد، أقرب إلى أن يكونوا طيبين بوضوح. وفي أغلبيتهم تجدهم فتيانا يمكن أن تحبهم، وطلابا، في الأغلب، ذوي نوايا طيبة، وعلى عكس حزب العمال الصناعيين في العالم، فقياداتهم (وعلى الرغم من المساندة النظرية للديموقراطية المباشرة، فالجماعة ذاتها تتمتع ببنية محكمة التنظيم تقوم على تراتبية تنزل بالأوامر من القمة إلى القاعدة) سمحت لهم بالفعل بالعمل في تحالفات عريضة لم تكن لهم سيطرة عليها - ولو بهدف التطلع إلى إمكان السيطرة عليها. وقد كانوا المجموعة الأنسب للتدخل بغرض الوساطة.

«أظن هذا نوعا من سوء الفهم»، قال واحد من الشباب لحلقتنا المنشقة. «هذا الحدث لم تنظمه جماعة واحدة بعينها. إنه ائتلاف واسع من جماعات قاعدية ومن أفراد نذروا أنفسهم لمحاربة حزمة بلومبرغ التقشفية. لقد تحدثنا إلى المنظمين. وهم يقولون إنه من المؤكد أن الجمعية العمومية ستنعقد بعد أن ينتهي المتحدثون. «كانوا ثلاثة، كلهم شباب حليقو الوجوه، وكل واحد منهم، كما لاحظت،

يستخدم في هذا الموضع أو ذاك من حديثه العبارة ذاتها من دون تغيير، «ائتلاف واسع من جماعات قاعدية ومن أفراد».

لم يكن هناك الكثير مما يمكننا عمله. إذا كان المنظمون يعدون بجمعية عمومية فيجب، على الأقل، أن نعطيهم فرصة. وهكذا امتثلنا، بعد تردد، وعدنا إلى الاجتماع. ولا حاجة إلى القول بأنه لم تظهر للوجود جمعية عمومية من أي نوع. فقد بدا أن فكرة المنظمين عن «الجمعية» تتمثل في المناقشة المفتوحة، حيث أتيح لكل واحد من الجمهور عدة دقائق يعبر فيها عن موقفه السياسي العام أو عن تصوراته بخصوص قضية ما، قبل أن ننطلق في الزحف المقرر سلفا.

وبعد عشرين دقيقة على هذه الوضعية، جاء دور جورجيا لتتحدث. ولا بد من أن أشير هنا إلى أن جورجيا كانت، بحكم المهنة، فنانة مؤدية. وبهذه الصفة، فقد حرصت دائما على أن تطور لنفسها صورة شخصية معينة، صيغت على نحو مرهف - هي، بالأساس، صورة المجنونة. وشخصية كهذه تقوم، دائما، على بعض عناصر الشخصية الحقيقية للمرء، وفي حالة جورجيا، كان هناك كثير من التخمين الذي غرق فيه أصدقاؤها في محاولة تحديد مقدار ما هو مصطنع من كل هذا. ولا شك في أنها من أكثر من قابلتهم في حياتي، عفوية. لكن لديها خاصية تتمثل في التوصل الدقيق إلى النغمة الصحيحة، في بعض الأحيان وفي مواقف بعينها يكون ذلك بالمزج السريع بين كل الافتراضات حول ما قد يبدو أنه يدور بالفعل. بدأت جورجيا دقائقها الثلاث بأن أعلنت: «هذه ليست جمعية عمومية! هذا حشد رتب له حزب سياسي! وليست له أي صلة، على الإطلاق، بحركة الجمعية العمومية العالمية» - وحشدت في كلمتها إحالات إلى الجمعيات العمومية اليونانية والإسبانية واستبعادها الممنهج لممثلي الجماعات السياسية المنظمة. وللأمانة، فأنا لم أستوعب كل ما صدر عنها لأني كنت أحاول التعرف على آخرين يمكن أن يكونوا قابلين للانشقاق وإقناعهم بأن ينضموا لنا بمجرد أن نقرر الانفصال. ولكن، ومثل كل من كان حاضرا في ذلك اليوم، فلازلت أذكر نقطة الذروة، عندما انتهى الوقت المخصص لجورجيا، وختمت بنوع من السجال الساخن مع أمريكية أفريقية كانت من أول المتحدثين من حزب العمال الصناعيين في العالم وانخرطت في رد لم تُدْع إليه.

«حسنا، أنا أعتبر مداخلة المتحدثة السابقة مستهزئة على نحو عميق. هذا يزيد قليلا على كونه محاولة قصدية لإرباك الاجتماع...».

«هذا ليس اجتماعا! هذا حشد».

«احــم. أعتبر مداخلة المتحدثة الســابقة مســتهزئة على نحو عميق. بوســعك الاختلاف مع من تشــائين، لكن على أقل القليل، أتوقع منا جميعا أن يعامل بعضنا بعضا على أساس من أمرين: الاحترام والتضامن. وما فعلته المتحدثة السابقة هو...».

«مهلا، هل تقولين إن اختطاف اجتماع ليس انتهاكا لمبادئ الاحترام والتضامن؟».

وعنــد هذه النقطة تدخل متحدث آخر من حــزب العمال الصناعيين في العالم متصنعا الدهشــة الغاضبة: «لا أســتطيع أن أصدق أنك قاطعت من فورك واحدة من السود!».

«ولِمَ لا؟»، ردت جورجيا: «أنا أيضا سوداء».

لا بد لي من التنويه إلى أن جورجيا شقراء.

ويمكن تلخيص رد الفعل بأنه كان قهقهة مندهشة صدرت عن الجميع.

«أنت ماذا؟».

«كما قلت لك تماما. أنا سوداء. هل تظن أنك الشخص الأسود الوحيد هنا؟»(*).

وأمن الارتباك الذي نشأ عن ذلك لجورجيا وقتا كافيا لأن تعلن أننا بصدد إعادة التجمــع في جمعية عمومية حقيقية وأن ذلك يعنــي أن نلتقي مجددا، في الخلف، قــرب البوابة المفضية إلى المرج، خلال خمس دقائق. وعند هذه النقطة أجبرت على النزول من على المنصة.

وقعــت إهانــات وإدانات. وبعد قرابة نصف الســاعة من الدراما، شــكلنا حلقة، مجــددا، عــلى الجانب الآخر مــن بولينغ غرين، وهــذه المرة تخــلى كل من بقي من الجمهور عن الحشــد لينضموا إلينا. وأدركنا أنه صار لدينا جمهور يكاد يكون كله من الأفقيــين: ليس فقط من أهل التضامن من المهزوزين والزاباتيســتا، بل بعض الإســبان الذين كانوا ناشــطين مع «الغاضبين» في مدريــد، وزوج من الفوضويين المتمردين ممن شاركوا في الاحتلالات في بيركلي قبل سنوات قليلة مضت، وحفنة من المشاهدين الذين اجتذبهم ما يجري كانوا قد وصلوا من فورهم للمشاركة في الحشد، وربما كانوا أربعة أو

(*) لا حاجة بي للقول إن ادعاءات جورجيا ظلت موضوع تعليقات كثيرة بين أصدقائه لأســابيع تلت. وكانت هناك تخمينات. فجورجيا من اليونان، وهي من البلدان القليلة التي تكون فيها الشقرة، بالفعل، سببا للتمييز، حيث يفترض اليونانيون، عادة أنها تعني أن المرء مهاجر ألباني فقير. وعند سؤالها في وقت لاحق، اكتفت جورجيا بالإصرار على أنه ليس هناك ما يستدعي النقاش. «نعم أنا سوداء» قالت، كأن الأمر واضح بالضرورة.

خمسة، وعدد مماثل من حزب العمال الصناعيين في العالم (ليس بينهم أحد من اللجنة المركزية)، جاءوا بعد تردد لرصد أنشـطتنا. وتطوع شـاب يدعى ويللي أوسترويل، كان قضى بعض الوقت محتلا، كساكن بغير سند قانوني، لمبنى في برشلونة، لأداء دور المنسق.

وسرعان ما قررنا أننا لا ندري، بالفعل، ما نحن بصدد عمله.

وكانت إحدى المشكلات أن آدبسترز كانت أعلنت بالفعل عن تاريخ للعمل: 17 سبتمبر. وكانت هذه مشكلة لسببين: أحدهما أننا كنا على مسافة ستة أسابيع فقط مـن ذلـك التاريخ. لقد احتاج الأمر منا ما يزيد على العـام لتنظيم أعمال التعطيل وأنشـطة العمل المباشر التي أنهت اجتماعات منظمة التجارة العالمية في سياتل في أكتوبر من العام 1999. ويبدو أن آدبسترز ظنت أن بوسعنا أن نتمكن بطريقة ما، مـن جمع عشرين ألفا من الناس لينصبوا خيامهم في منتصف وول سـتريت، ولكن حتى لو افترضنا أن الشرطة ستسـمح بحدوث ذلك، وهو ما لن يسمحوا به، فإن أيا من أصحاب الخبرة بالجانب العملي في التنظيم لا بد أنه يعلم أنك لا تستطيع جمع هذا العدد في عدة أسـابيع. جمع حشـد غفير كهذا يقتضي، عـادة، اجتذاب الناس من مختلف أرجاء البلاد، وهو ما يحتاج جماعات إسـناد في مختلف المدن، ويحتاج على نحو خاص حافلات تحتاج بدورها إلى تنظيم جميع أشكال جمع التبرعات، وما نعرفه أننا لا نملك أي مال من أي نوع. (أم ترانا نملك مالا؟ كان الشائع أن آدبسترز لديهـا أموال. ولكن أحدا منـا لم يكن يعلم إن كانت آدبسـترز داخلة في الموضوع بشـكل مباشر، لم يكن لهم أي ممثلين في الاجتماع) ثم كانت هناك المشكلة الثانية. لم يكن هناك سـبيل لتعطيل وول سـتريت يوم 17 سبتمبر؛ لأن ذلك اليوم هو يوم أحد. وإن كان لنا أن نفعل شـيئا يحدث تأثيرا مباشرا في التنفيذيين ذوي الحيثية في وول سـتريت - أو حتـى يقدر على جذب انتباههم - فقـد كان يتعين علينا العثور على طريقة تسـمح لنا بأن نبقى موجودين حتى التاسـعة صبـاح الإثنين. لكننا لم نكن حتى واثقين بأن سـوق الأوراق المالية هو الهدف المثالي. ومن ناحية لوجستية خالصة، وربما من الناحية الرمزية، فربما كانت فرصتنا أفضل مع الاحتياطي الفدرالي أو مكاتب ستاندارد آند بورز، وكلاهما على مبعدة بنايات قليلة منا.

وقررنا تأجيلا مؤقتا لهذه المشكلة. وقررنا، أيضا، تأجيل مسألة المطالبات إجمالا، وأن ننشـئ بدلا من ذلك جماعات فرعية للنقاش التفصيلي. هذه ممارسـات أفقية

معياريــة: يفصح كل واحد عما لديه من أفكار حول مجموعات العمل حتى تصبح لدينــا قائمة (في هذه الحالة كانت هنــاك أربع مجموعات فقط: التفاعل الخارجي، الاتصالات/الإنترنــت، الفعــل، السياق/التيســير) وبعد ذلك تنقســم المجموعة إلى حلقــات أصغر لإجراء عصــف ذهني، بعد الاتفاق على إعادة التجمع بعد ســاعة، مثلا، ليقدم المتحدث بلســان كل مجموعة فرعية تقريرا عما دار في النقاشات وعن أي قرارات تم التوصل إليها، على نحو جمعي. وانضممت إلى مجموعة السياق التي تألفت في الأساس، وكما هو متوقع من فوضويين، عاقدي العزم على ضمان أن تصبح المجموعة نموذجا. وقررنا، على وجه السرعة، أن تدار المجموعة على أساس الإجماع، مــع بقاء خيار الارتداد إلى اعتــماد التصويت واتخاذ القــرارات بأغلبية الثلثين، إن وصلنا لطريق مســدود، وعلى أن يكون هناك اثنان للتيســير على الأقل، ذكر وأنثى، ليعمل أحدهما على استمرار الاجتماع ويدوّن الثاني قائمة بمن طلبوا الكلام. وناقشنا إشارات اليد، والاستفتاءات غير الملزمة أو «فحوصات الحرارة»(*).

ولدى عودتنا للتجمع كان الظلام قد حل. لم يتوصل القسم الأكبر من المجموعات العاملة إلا لقرارات مؤقتة. وطرحت مجموعة العمل الســيناريوهات الممكنة لكن قرارها الرئيسي كان العودة إلى الاجتماع في وقت لاحق من الأســبوع، للقيام بجولة عــلى الأقــدام في المنطقة. واتفقت مجموعــة الاتصالات على أن تضــع آلية اتصال إلكــتروني وأن تجتمع للنقاش على الإنترنت، وكانــت أول أجندة اتفقوا عليها تتصل بمحاولة استكشــاف ما كان موجودا بالفعل (على سبيل المثال، من ذلك الذي أنشأ، بالفعل، حسابا على تويتر باسم OccupyWallSreet# مادام الذي صنع ذلك، وفق ما يبدو، ليس بين الموجودين في الاجتماع؟)، وما دخل آدبســترز، إن كان لها دخل، بذلك الحســاب، أو ما الذي صنعوه بالفعل؟ وقررت مجموعة التفاعل الخارجي أن تجتمع يوم الخميس لتصميم نشرات، ولمحاولة تقرير الكيفية التي يتعين أن نصف بها أنفسنا، خاصة من حيث علاقتنا بالائتلافات القائمة المناهضة لتقليصات الموازنة. وكان عديــد من أعضاء مجموعة التفاعل الخارجي - بينهم صديقي جســتين، الذي عرفتــه في كيبك ســيتي - يعملون في تنظيم العمال وكانوا عــلى درجة معقولة من الثقة بأن في وســعهم جعل القيادات النقابية تهتــم بالأمر. وقررنا جميعا أن نعقد

(*) سوف نغطي في الفصل الرابع تفصيلات تشغيل أدوات تحقيق الإجماع هذه.

جمعيــة عمومية أخرى، آملين أن تكون أكبر بكثــير، عند النصب التذكاري القريب للمجاعة الأيرلندية(*)، في السابعة والنصف مساء الثلاثاء التالي.

وعلى الرغم من الطبيعة المؤقتة لكل قراراتنا - باعتبار أن لا أحد منا كان يعرف، على وجه التأكيد، ما إذا كنا نبني فوق أســس أرستها جهود قائمة أو أننا نخلق شيئا جديــدا - فقــد كان المزاج العــام في المجموعة مبتهجا تماما. كان لدينا شــعور بأننا شــهدنا، من فورنا، انتصارا حقيقيا لقوى الديموقراطيــة، حيث جرت إزاحة الأنماط التنظيمية المســتهلكة جانبا. وفي نيويورك، فانتصار من هذا النوع كان غير مسبوق تمامــا. ولم يكن أحد يملك معرفة يقينية بالنتيجة التي ســتترتب عليه تحديدا، لكننا جميعا، على الأغلب، كنا مبتهجين، على الأقل باحتمال التوصل إلى نتيجة.

وعندما توجهنا جميعا إلى منازلنا كانت الساعة تقارب الحادية عشرة. وكان أول ما فعلته أن اتصلت هاتفيا بماريســا، «لن تصدقي ما حدث للتو» قلت لها. «يتعين أن يكون لك دور».

الـ 99 في المائة

من: ديفيد غريبر david@anarchisms.org

الموضوع: مرحبا! سؤال سريع

التاريخ: 3 أغســطس2011، الساعة 12:29 صباحا حسب توقيت المنطقة الوسطى بالولايات المتحدة

إلى: ميكاه وايت micah@adbusters.org

مرحبا ميكاه

لقــد مررت بأغرب يوم من الأيام. قرابة الثمانين شــخصا جاءوا للاجتماع قرب تمثال الثور الكبير قرب بولينغ غرين في الرابعة والنصف لأننا كنا ســمعنا بأنه ستكون هناك «جمعية عمومية» للتخطيط لعمل في 17 سبتمبر والداعي هــو... بالحقيقة، أنتم يا جماعة. وهكذا نحضر لنكتشــف أنــه لا،... بالفعل، الجمعية غير واردة، وهناك حزب العمال في العالم مع متحدثين ومكبر للصوت ولافتات لتحقيق احتشــاد، وبعدها كانوا يريدون مداخلات قصيرة ومســيرة.

(*) نصــب تذكاري في إحدى مجاورات حي مانهاتن بمدينة نيويورك لمجاعة كبرى في إيرلندا في القرن التاســع عشر أودت بحياة مليون إنسان. [المترجم].

وهذا ما يقابل عادة بخضوع ساخر، لكن ما جرى هذه المرة هو أن بعضنا... قرروا أن يلفظوه، فجمعنا الأفقيين، الذين تبين أنهم 85 في المائة من الحشد، وانشققنا، وعقدنا جمعية عمومية، وأنشأنا بنية، وسياقا، ومجموعات عمل، وانطلقنا نحو تنظيم حقيقي. بدا الأمر أشبه بمعجزة صغيرة وانصرفنا جميعا شاعرين بسعادة بالغة على غير المعتاد.

ولكن يبقى السؤال الذي ألح علينا: «ما دخل آدبسترز، حقيقة، بأي من هذا؟ هل هم يساندون بأي نوع من الموارد؟ أم أن الأمر اقتصر على مكالمة؟ قلت لنفسي لا بد من التيقن...

ديفيد

أرسلت هذه الرسالة قبل أن آوي إلى فراشي تلك الليلة. وفي الصباح التالي تلقيت هذا الرد:

أهلا ديفيد

شكرا على هذا التقرير حول ما جرى، وأسعدني أنك كنت هناك لتغير مجرى الأمر.

وإليك تفصيل الحالة...

كنا نتداول طوال شهرين في آدبسترز فكرة احتلال وول ستريت، وفي السابع من مايو وزعنا على مشتركينا البالغ عددهم 90 ألفا على القائمة البريدية رسالة قصيرة لنشر الفكرة. وجاءت الاستجابة إيجابية بمعدل ساحق، فقررنا أن نمضي بها قدما. ويحتوي العدد الحالي من مجلتنا، ذلك الذي يتخذ طريقه الآن إلى باعة الصحف (آدبسترز#97 - سياسات ما بعد الفوضوية) ملصقا من صفحتين يدعو إلى احتلال وول ستريت يوم 17 سبتمبر. وعلى غلاف الطبعة الأمريكية توجد أيضا صورة مصغرة من #احتلوا وول ستريت. وسوف يكون هذا أشبه بفتيلة بطيئة الاشتعال تنشر خبر الاحتلال في العالم الناطق بالإنجليزية طوال الشهر المقبل أو لأبعد منه...

وعند هذه النقطة قررنا أنه، بالنظر إلى محدودية مواردنا وعدد موظفينا، فإن دورنا في آدبسترز قد يقتصر على نشر الدعوة على الملأ بأمل أن يمكن الناشطون المحليون أنفسهم لجعل الحدث واقعا. وهذا اتباع للنموذج الإسباني، حيث الناس، وليست الأحزاب والمنظمات السياسية، هم من يقررون كل شيء.

و«الجمعيــة العمومية» التي حضرتها أنت تحققــت بفضل جماعة غير نظامية - هي ذاتها التي كانت وراء «لا لتقليص الميزانيات في مدينة نيويورك» و«بلومبرغ فيل» (المخيم الاحتجاجي المناهض لتقليص الميزانية الذي اســتمر قرابة أســبوعين). وكنت أتواصل مع دوغ سنغســن مــن جماعة «لا لتقليص الميزانيــات في مدينة نيويورك». ولا أعلم شــيئا عــن دوغ أو عن سر اختطاف الجمعيــة من قبل حزب العمال في العــالم، ولا أدري إن كان هذا هو المقصود من البداية...

ميكاه

لم تفعل آدبسترز سوى أنها أطلقت فكرة. فعلوا ذلك مرات عدة من قبل، ولم يسفر ذلــك في الماضي عــن أي شيء مطلقا؛ لكن هذه المرة بدا أن مختلف الجماعات المتباينة التي يبدو أنه لا علاقة بينها تحاول أن تحكم قبضتها على الفكرة. ولكن كنا نحن، بنهاية الأمر، من قاموا فعلا بالتنظيم على الأرض. ولم يكد اليوم التالي يحل حتى كانت الرسالة التــي بثت خبر مجموعتنا الصغيرة قد انتشرت، وبــدأ كل من حضروا الاجتماع الأصلي يحاولون تكوين تصور عمن نكون، وما الاســم الذي ينبغي أن نطلقه على أنفسنا، وما الــذي نحــاول أن نصنعه في الحقيقة. ومرة أخرى، بدأ كل شيء بمســألة المطلب المفرد الواحــد. فبعد طرح بعض الأفكار الابتدائية - إســقاط الديــون؟ إلغاء قوانين الترخيص بالتظاهــر لشرعنة حرية الاجتماع؟ إلغاء الشــخصية المعنوية للــشركات؟ - أنهى مات بريســتو، الذي كان هو وكريس بين أول من انضموا إلينا في بولينغ غرين، هذه الحيرة عندما أشار إلى أنه يوجد في الحقيقة نوعان مختلفان من المطالب. بعض المطالب قابلة للتحقق بالفعل، مثل اقتراح آدبسترز - الذي ظهر في واحد من نداءاتهم الأولى الموجهة للجمهور - مطالبا بلجنة للنظر في إحياء قانون غلاس - ســتيغال. وقد تكون هذه فكرة طيبــة، ولكن هل يكون هناك مــن يخاطر بالفعل بالتعرض للترويــع والاعتقال لمجرد أن يدفع طرفا ما لإنشــاء لجنة؟ إنشــاء اللجان هو ما يفعله السياسيون عادة عندما لا يرغبــون في اتخاذ أي إجــراء حقيقي. وبعد ذلك فهناك ذلك النــوع من المطالب التي تطرحها لأنك تعلم أنه على الرغم من أن أغلبية ساحقة من الأمريكيين يعتبرونها فكرة طيبة، فالمطلب غير محتمل الحدوث مطلقا، في ظل النظام الســياسي القائم. من ذلك، مثلا، إلغاء جماعات الضغط التابعة للشركات. ولكن هل مهمتنا هي طرح رؤية لنظام

سياسي جديد، أم هي المساعدة على إيجاد سبيل لكل واحد لأن يفعل ذلك؟ من نحن، بالنهاية، لنخرج على الناس برؤية لنظام سـياسي جديد؟ حتى ذلك الحين لم نكن نزيد، بالأســاس، على كوننا ثلة من البشر حـضروا اجتماعا. وإن كنا جميعا قد انجذبنا لفكرة إنشــاء جمعيات عمومية فذلك لأنها بدت لنا منابر للأغلبية الســاحقة من الأمريكيين الذين أوصد دونهم باب المشاركة في الجدل السياسي، ليطوروا أفكارهم ورؤاهم.

وبدا أن هذا يحسم الأمر بالنسبة إلى معظمنا. لكنه أفضى إلى سؤال آخر: كيف، على وجه التحديد، ســنوصّف تلك الأغلبية الســاحقة مــن الأمريكيين الذين أوصد دونهم باب المشــاركة في الجدل الســياسي العام؟ من الذين ندعوهم إلى الانضمام إلينا؟ المقموعون؟ من جرى إقصاؤهم؟ الشعب؟ بدت كل العبارات القديمة مبتذلة وغــير ملائمة. كيف لنا أن نعــبر بطريقة لا لبس فيها عن أن الســبيل البديهية لأن نستعيد صوتنا هو احتلال وول ستريت؟

في ذلك الصيف كنت أســتقبل سيلا لا يكاد ينقطع من الصحافيين الذين أجروا معي مقابلات عن الديْن، لأني وضعت كتابا عن الديْن، بل طُلب مني أن أدلي بدلوي في منافذ مثل سي إن إن، وجريدة وول ستريت جورنال، بل في نيويورك دايلي نيوز (أو على الأقل في المدونات (Blogs) الخاصة بهم - فنادرا ما ظهرت في البرامج ذاتها أو في النسخ المطبوعة). وهكذا فقد كنت أحاول أن أواكب الجدل حول الشؤون الاقتصادية في الولايات المتحدة. وعــلى الأقل منذ مايو عندما نشر الاقتصادي جوزيف ســتيغليتز عمــودا في فانيتي فير، بعنوان «عن الواحد في المائة، من قبل الواحد في المائة، لمصلحة الواحد في المائة» Of the 1%,By the 1%,For the 1%"by Joseph Stiglitz,Vanity Fair». وهناك كلام كثير في أعمدة صحافية ومدونات اقتصادية حول حقيقة أن واحدا أو اثنين في المائة من السكان صاروا يســتولون على حصة متزايدة من الثروة الوطنية، في حين يتوقف دخل كل شخص غيرهم عند مستوى معين، أو أنه ينكمش، وفقا للأسعار الحقيقية.

ومــا لفت انتباهي على نحو خاص في أطروحة ســتيغليتز كان الربط بين الثروة والســلطة: فالواحد في المائة هم أولئك الذين يضعون قواعد عمل النظام الســياسي والذين حولوه إلى نظام يقوم على الرشى المقننة:

> الثروة تلد الســلطة، وهذه بدورها تلد المزيد مــن الثروة. وأثناء فضيحة المدخــرات والقروض في ثمانينيات القرن الماضي - وهي فضيحة تبدو أبعادها،

> بمقاييس زماننا، عتيقة على نحو طريف - سئل المصرفي تشارلز كيتنغ من قبل لجنة في الكونغرس إن كان مبلغ مليون ونصف المليون دولار التي وزعها على عدد من المسؤولين المنتخبين يمكن، بالفعل، أن يشتري به نفوذ. «لا شك في أني آمل ذلك» هكذا رد على التساؤل... الشخصي والسياسي متوحدان اليوم تماما. فكل أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، تقريبا، ومعظم أعضاء مجلس النواب يصبحون أعضاء في جماعة الواحد في المائة على القمة بمجرد وصولهم إلى مناصبهم، ويبقي عليهم في مناصبهم المال الذي يأتي من الواحد في المائة على القمة، وأعرف أنهم إن خدموا الواحد في المائة جيدا فسوف يكافأون من قبل الواحد في المائة لدى خروجهم من مناصبهم[2].

ويمتلك الواحد في المائة الأغلبية الساحقة من الأوراق المالية وغيرها من الأدوات التمويلية، وهم أيضا من يقدمون النصيب الأوفر من المساهمات في الحملات. وبتعبير آخر، فهم يمثلون، بالضبط، ذلك القسم من السكان الذي في وسعه تحويل ثروته إلى سلطة سياسية، واستخدام السلطة السياسية لمراكمة مزيد من الثروة. ولفت نظري أيضا أن الواحد في المائة هم، في الواقع، من نشير إليهم باعتبارهم «وول ستريت»، فهذا هو الحل الكامل لمشكلتنا: من هم الذين يعدون أصواتا مستبعدة جرى تجميدها ودفعها خارج النظام السياسي؟ ولماذا نستدعيهم إلى حي المال في مانهاتن، وليس إلى واشنطن العاصمة، مثلا؟ إذا كان وول ستريت يمثل الواحد في المائة فنحن كل من عداهم.

> **من: ديفيد غريبر david@anarchisms.org**
> **الموضوع: بالإحالة إلى [مناقشة 17 سبتمبر]، بالإحالة إلى[17 سبتمبر] بالإحالة إلى: مطلب واحد للاحتلال؟**
> **التاريخ: 4 أغسطس 2011 الساعة 4:25:38 حسب توقيت المنطقة الوسطى بالولايات المتحدة**
> **إلى:september17@googlegroups.com**
> **ماذا عن «حركة الـ 99 في المائة»؟**
> **كلا الحزبين يحكم باسم الواحد في المائة من الأمريكيين الذين يحصلون، تقريبا، على جميع عوائد النمو الاقتصادي، وهم وحدهم من تعافوا من أزمة الكساد التي بدأت في العام 2008، وهم المتحكمون في النظام السياسي، والمسيطرون على الثروة المالية كلها.**

> وبالتالي فإذا كان الحزبان معا يمثلان واحدا في المائة فنحن نمثل التسعة والتسعين في المائة المتبقية خارج المعادلة.
>
> ديفيد

كان اليوم التالي، الخامس من أغسطس، هو اليوم الذي حددناه موعدا لاجتماع التفاعل الخارجي في مكاتب نقابة الكتاب بوسط المدينة، حيث كان يعمل صديقي القديم جستين مورينو. وبدا أن الجميع تروق لهم فكرة الـ 99 في المائة. لكن أظهر البعض مخاوف مبدئية: أبدى بعضهم ملاحظة مؤداها أن هناك من سبق له أن جرب بالفعل حملة الـ «98 في المائة الآخرين». فمن الواضح أن الفكرة لم تكن مبتكرة على نحو كامل. ويجوز أن أي عدد من الناس فكروا بالطريقة ذاتها تقريبا وفي الوقت ذاته تقريبا. ولكن، وكما تبين، فقد تيسر لنا أن نخرج بالفكرة في الزمان والمكان المناسبين تماما. ولم يمض وقت طويل إلا وكان كل من جورجيا، ومعها لويس وبيغونيا، وهما من «الإسبان الغاضبين»، يعدون منشورا - منشورنا الأول، للإعلان عن الجمعية العمومية ليوم الثلاثاء، الذي كنا قد بدأنا ندعوه، بالفعل، الـ «ج ع»(*).

الاجتماعات

جاءت ماريا إلى الجمعية العمومية التالية، وفي ذروة النقاشات تبلورت لدينا فكرة إنشاء مجموعة عمل للتدريب. تكونت مجموعتنا بالأساس من نشطاء شباب تبلورت هوياتهم في بلومبرغ فيل. تحمسوا لفكرة عملية تحقق الإجماع والعمل المباشر، لكن قلة قليلة منهم هي التي كانت لديها خبرة حقيقية بأي من الأمرين. وفي البداية كانت العملية مشوشة - فقد بدا أن كثرة من المشاركين لم تكن تفهم أن الحجب (أو الاعتراض - وهو ما لا يجري اللجوء إليه إلا باعتباره ملاذا أخيرا) يختلف عن التصويت بـ «لا»، بل إن الميسرين الذين كان يفترض أنهم يديرون الاجتماعات، مالوا إلى أن يبدأوا كل مناقشة للمقترحات، ليس بالسؤال عما إذا كان لدى أي واحد أسئلة أو ملاحظات تستوجب التوضيح، بل بمجرد القول «حسنا، هذا هو المقترح.

(*) من قبيل التسجيل للتاريخ، وبما أن كثيرا من النقاش يدور حول أصل الشعار «نحن نمثل الـ 99 في المائة»، فالرد هو - وبكل لباقة - أن ذلك كان إبداعا جمعيا. خرجت أنا بجزئية الـ 99 في المائة، وأضافت بيغونيا ولويس كلمة «نحن»، وفي النهاية أضاف كريس، من حركة «الغذاء وليس القنابل»، الفعل عندما أسس موقع «نحن نمثل الـ 99 في المائة»، بعد ذلك بشهر.

هــل من اعتراضات؟». وبغض النظر عــن التدريب على العملية الديموقراطية، فقد كان هناك نقص في المهارات الأساسية المتصلة بالشارع: كنا في حاجة إلى العثور على مــن يمكنه تأمــين التدريب القانوني، ولو لمجرد أن يعــرف كل واحد ما يتعين عمله لــو جرى اعتقاله، عــلى اعتبار أن هذا ما كان من المؤكد أن يحدث لبعضنا، ســواء قررنا أو لم نقرر أن نفعل أمرا غير قانوني. وكانت حاجتنا أشــد إلى التدريب الطبي، لنعرف ما يتعين عمله لو أن بجوار أحدنا جريحا، وإلى تدريب على العصيان المدني، لنتعلــم متى وكيف نتكاتــف، كيف نتقدم، وكيف نمتثــل أو لا نمتثل للأوامر. وقد قضيت جانبا كبيرا من الأسابيع التالية في تتبع الأصدقاء القدامى من «شبكة الفعل المباشر» الذين تخفوا أو اعتزلوا النشــاط العام، أو استنفدت طاقاتهم، أو يئسوا، أو صارت لهم وظائف، أو ذهبوا للعيش في مزرعة عضوية ما، بعد أن أقنعوا أنفســهم بأن هذه ليست بداية زائفة أخرى، وأن المسألة جدية هذه المرة، لجعلهم ينضمون إلينا ويقتســمون معنا خبراتهم. اســتغرق الأمر وقتا، لكن كثرة منهم رشحت عائدة إلينا، بالتدريج.

في تلك الجمعية العمومية الأولى، عند النصب التذكاري للمجاعة الأيرلندية، قررنا أن تعقد كل جمعية عمومية تالية في تومكنز ســكوير بارك في إيســت فيليدج - أي ليس في محيط وول ســتريت الموحش نسبيا، ولكن في قلب مجتمع نيويوركي حقيقي، في ذلــك النــوع من البقاع التي نأمــل أن تظهر فيها جمعيــات محلية بمرور الوقت. واتفقنا، ماريسا وأنا، على أن نقوم بالتيسير في الجمعية الأولى، المقرر لها 13 أغسطس، على اعتبار أن لدى ماريسا قدرا كبيرا من الخبرة بعملية تحقق الإجماع. وفي الحقيقة فقد كانت بالغة المهارة - وكان كل من عداها مترددا في البداية - حتى أنها تعين عليها في النهاية أن تســاعد في تيســير الجمعيات الأربع التالية. أصبحت المرأة التي تحافظ على تماســك العملية كلها: في كل اجتماع لمجموعة عمل تقريبا، وفي كل تنســيق، وفي ابتكار الخطط. ومن دونها، كنت سأندهش لو تحقق أي شيء، على الإطلاق.

وخلال الأسابيع القليلة التالية بدأت تتجسد خطة. قررنا أن ما كنا نريد إنجازه حقا كان أمرا مشــابها لما أُنجز في أثينا وبرشــلونة ومدريد، حيث أظهر ألوف من المواطنين العاديين، الذين كانت أغلبيتهم غير متمرســة بالمرة على التعبئة السياسية، من أي نوع كانت، استعدادا لاحتلال الميادين العامة، احتجاجا على النخبة بكاملها، في كل قطر من

أقطارهـــم. وكانت الفكرة تتمثل في احتلال فضاء عام مشـــابه لتخليق جمعية عمومية نيويوركية يكون بوســـعها أن تصبـــح أنموذجا لديموقراطية مبـــاشرة حقيقية، على غرار أبناء العمومة الأوروبيين، لاتخاذ موقف مضاد للمهزلة الفاســـدة التي تقدمها الحكومة الأمريكيـــة لنا، باعتبارها «ديموقراطية». وكان يفترض أن يصبح العمل في وول ســـتريت عتبة ندخل منها إلى تشييد شبكة كاملة من جمعيات على هذه الشاكلة.

تلك كانت أهدافنا، لكن كان مســـتحيلا التنبؤ بما ســـيحدث بالفعل في الســـابع عشر من الشهر. أكدت لنا آدبسترز أن تسعين ألفا يتابعوننا على موقعهم الإلكتروني. وقـــد وجهوا نـــداء بأن ينزل عشرون ألفا من الناس إلى الشـــوارع. وكان من الواضح أن ذلـــك لن يحدث. ولكن كم عدد الذين يمكن أن يأتوا فعلا؟ وفوق ذلك، ما الذي يتعـــين أن نفعله بالناس إن جاءوا حقا؟ كنا جميعا عـــلى وعي تام بما كان يواجهنا. فقوة شرطـــة نيويورك تناهز الأربعين ألفا - وعمدة بلومـــبرغ يحب الادعاء بأنه لو أن مدينة نيويورك كانت دولة مســـتقلة لكانت قوة الشرطة لديها هي ســـابع أكبر جيش في العالم(*). وبدوره كان وول ستريت، على الأرجح، الفضاء العام المفرد الأكثر ازدحاما بالشرطة، على سطح الكوكب. فهل يكون متاحا إنجاز أي نوع من الفعاليات على الإطلاق بجوار ســـوق الأوراق المالية؟ لا شـــك في أن تعطيله، ولو للحظة، بقي مســـتبعدا إلى حد بعيد - والمرجح أن ذلك مســـتبعد في جميـــع الأحوال، وفي البيئة الأمنية الجديدة، بعد التاسع من سبتمبر، صار مؤكدا أن هذا أمر مستبعد، لا يتحقق بستة أسابيع - فقط - من التحضير.

وشـــهدت اجتماعات جماعات العمل وقائمة الخدمة تداول أفكار مجنونة. كان من المرجح أن تفوقنا الشرطة عددا. فهل كان في وسعنا أن نستخدم الحضور الكاسح للشرطـــة ضد مصلحتهـــا، بطريقة مـــا، لنجعلهم يظهرون بمظهر يدعو للســـخرية؟ وكانـــت إحدى الأفـــكار أن نعلن حظر الكوكايين: كان في وســـعنا أن نقيم سلســـلة بشرية حول منطقة سوق الأوراق المالية، ثم نعلن أننا لن نسمح بدخول أي مقادير من الكوكايين حتى يوافق وول ســـتريت على مطالبنا. («وبعد ثلاثة أيام نعلن حظر دخـــول بائعات الهوى أيضا!»). وقضت فكـــرة أخرى، أقرب إلى التطبيق، بأن نجعل

(*) على الرغم من أن الأمر يستحق الإشارة إلى أن هذا غير صحيح، فالمركز الحقيقي قد يكون السابع والثلاثين: وقد يكون مركز مدينة نيويورك سابقا على مركز تونس، وتاليا لمركز البرتغال، مباشرة.

مجموعة عمل، كانت تنسـق بالفعل مع من يحتلون الميادين في اليونان وإسـبانيا وألمانيـا والشرق الأوسـط، تقيم نوعا من التواصل عـلى الإنترنت، ثم نبث صورهم بشـكل ما على حائط سـوق الأوراق المالية مع السـماح لمتحدث باسـم كل حركة احتلال بالتعبير عن آرائهم في متمولي وول سـتريت، مباشرة. وشعرنا بأن شيئا كهذا قد يسـاعد في بناء حركات طويلة الأمد: فمن شـأنه، في الحقيقة، أن ينجز شـيئا في اليوم الأول ليجعل منه حدثا تاريخيا صغيرا على نحو ما - حتى إن لم يكن هناك يوم ثـان، على الإطلاق. والانتصارات الثانوية من هذا النوع هي دائمة حاسـمة ؛ فأنت في حاجة دائمة إلى أن تعود إلى بيتك وأنت تقول إنك فعلت شـيئا ما، لم يفعله أحد قبلك قط. ولكن ثبت أنه من المسـتحيل فنيا، وبالنظر إلى قيود الوقت والمال التي نعاني منها، أن نحقق ذلك(*).

ولـكي أكـون أمينا تماما، فقد كان أكثر ما يشـغل بال كثرة منـا، نحن المناضلين القدماء، خلال تلك الأسابيع المضطرمة هو كيفية ضمان ألا يسقط الحدث الابتدائي في فشل تام. أردنا أن نستوثق من أن الأمر لن ينتهي بأن يضرب الشباب المتحمسون الذين ينخرطون في فعل رئيسي لأول مرة على الفور وأن يعتقلوا، وأن يتعرضوا لأزمة نفسـية مع التفات الميديا عما يجري لهم، كما هي العادة. وقبل بداية الفعل تعين حل بعض الصراعات الداخلية.

ورفضت أغلبية الفوضويين المتشـددين الأكثر جهامة في نيويورك الانضمام إلينا، وفي الحقيقة فقد سخروا منا وهم على هامش المشهد باعتبارنا «إصلاحيين». وبمزيد مـن الوضوح فإن الفوضويين «الصغـار» من أمثالي قضوا معظـم وقتهم يحاولون التأكد من أن البقية من الرأسيين لم يؤسسوا شيئا يمكن أن يصبح بنية قيادة رسمية، وهو ما يعني، في ضوء خبرات سابقة، فشلا مؤكدا. انسحب حزب العمال العالمي من التنظيم في مرحلة باكرة، لكن حفنة من طلاب منتمين إلى المنظمة الاشتراكية الدولية ومؤيديها، لم يـزد عددهم على العشرة على الإجمال، بقوا يضغطون من أجل مزيد من المركزية. وكانت مسـألة قضية المكلفـين بالاتصال مع الشرطة ومفوضي التنفيذ مثار واحدة من كبريات المعارك. فالرأسيون - بالاعتماد على خبراتهم في بلومبرغ فيل

(*) تمكنت حركات احتلال عديدة، فيما بعد، من امتلاك الوسائل الفنية لبث صور شديدة الوضوح على جنبات الأبنيـة، لكن شرطة مدينة نيويورك تمسـكت بـرأي مفاده أن القيام بمثل ذلك العمل مـن دون ترخيص هو أمر مخالف فحظرته.

- اتخذوا موقفا مفاده أن الضرورة العملية البسيطة تقتضي وجود مفاوضين مدربين أو ثلاثة للتفاعل مع الشرطة، ومفوضين ينقلون المعلومات للمحتلين. وأصر الأفقيون على أن أي ترتيب من هذا القبيل من شأنه أن يتحول من فوره إلى بنية قيادة تنقل التعليمات، حيث سيحرص الشرطيون على الدوام على التعرف على القادة، وإن لم يجدوهم فسوف يخلقون بنية قيادة بالتوصل إلى ترتيبات مع المفاوضين مباشرة، ثم يصرون على أن يفرضها المفاوضون (ومفوضو التنفيذ). وفي الحقيقة فقد طرحت هذه المسألة للتصويت - أو على الأحرى للاقتراع غير الرسمي، الذي بمقتضاه يطلب الميسر من الحاضرين رفع الإبهام لأعلى (عند الموافقة) أو لأسفل (عند الرفض) أو في إشارة للجانب (عند الامتناع عن إبداء الرأي أو للتعبير عن التردد)، لمجرد استكشاف مواقف الجميع، لمعرفة ما إذا كان هناك ما يدعو إلى المضي قدما. وفي هذه الحالة لم يكن هناك ما يدعو إلى ذلك. فقد عارض أكثر من الثلثين، بشدة، وجود مسؤولين للاتصال أو مفوضين للتنفيذ. وفي تلك الحظة تأكد الالتزام الحاسم بالأفقية.

ودارت جدالات حول مشاركة الجماعات الهامشية المختلفة، التي تشمل طيفا يمتد من أتباع ليندون لا روش(*) Lyndon LaRouche حتى امرأة من جماعة غامضة (وقد تكون غير موجودة) تدعو نفسها يوم الغضب الأمريكي US Day of Rage، ظلت تعترض على كل محاولة للتواصل مع النقابات لشعورها بضرورة أن تكون لدينا القدرة على اجتذاب أحزاب الشاي(**). وعند مرحلة معينة اكتسبت المجادلات في الجمعية العمومية طابعا سجاليا بلغ من الشدة ما جعلنا نغير إشارات اليد: كنا نستخدم إشارة لـ «الاستجابة المباشرة» بيدين تلوحان صعودا وهبوطا، مع إشارة بالإصبع من اليدين عندما تكون لدى البعض معلومات حيوية (مثل «لا، الفعل ليس يوم الثلاثاء بل يوم الأربعاء») ويكون المطلوب من المُيسّر تجاوز نظام أولويات الكلام للتوضيح. ولم يمض وقت طويل إلا وأصبح الحاضرون يستخدمون هذه الإشارة بمعنى «لا بد للجماعة من أن تعرف كم أنا معترض على هذا الذي قيل في هذه اللحظة»، ونزلنا إلى مستوى مجموعة ما من المتصلبين الجالسين على

(*) الكاتب الأمريكي في التاريخ والاقتصاد وغيرهما ومؤسس حركة لاروش. [المترجم].

(**) حركة أحزاب الشاي Tea Party Movement هي تجمع واسع من جماعات المحافظين والليبراليين المؤيدين للحزب الجمهوري والمنادين بخفض الإنفاق الحكومي. [المحررة].

الأرض يلوحون بالسبابات تجاه بعضهم البعض من غير انقطاع، وهم منخرطون في سجالات لا تنتهي إلا عندما يجبرون على إغلاق أفواههم. وانتهى بي الأمر إلى اقتراح التخلص من «الاستجابة المباشرة» تماما، لنستبدل بها رفع الإصبع إشارة إلى «نقطة توضيح» - وأنا أكاد أكون واثقا بأني لم أبتكرها، ولا بد أني رأيتها في مكان ما - وهي الإشارة التي، بمجرد إقرارها، وضعت من فورها حدا، وهذا هو الغريب في الأمر، للسجالات وحسنت نوعية المناظرة.

اليوم

لا أدري، على وجه اليقين متى وكيف توصلت جماعة العمل التكتيكية لقرارها، ولكن في وقت مبكر إلى حد كبير اتجه الرأي الذي توافقنا عليه إلى أن علينا أن نحتل حديقة عامة. وكان ذلك، في الحقيقة، الخيار العملي الوحيد.

فهنا، كما في مصر، كنا كلنا نعلم أن أي شيء نقوله في اجتماع عام أو ندونه على آلة اتصال إلكترونية معلنة، من المؤكد أن تعرفه الشرطة. وهكذا فعندما اختارت جماعة العمل التكتيكي، قبل أسابيع قليلة من الموعد المقرر، محلا عاما - تشيس بلازا، وهي ساحة رحبة قبالة مبنى بنك تشيس مانهاتن، الذي يفصله مربعان سكنيان عن سوق الأوراق المالية، وفي قلبها نحت رائع لبيكاسو، مفتوحة، نظريا، طوال الوقت للجمهور - وأعلنت في أدبيات التفاعل الخارجي الخاصة بنا عن انعقاد جمعيتنا العمومية هناك في السابع عشر من سبتمبر، فقد افترضوا أن سلطات المدينة ستكتفي بإغلاق ذلك الموضع في وجوهنا. وكنت قضيت معظم مساء يوم السادس عشر في تدريب على العصيان المدني في بروكلين أدارته ليسا فيثيان Lisa Fithian، وهي ناشطة قديمة أخرى من حركة العدالة العولمية ومدمنة تنظيم تخصصت الآن في تدريب جماعات العمال على تكتيكات أكثر إبداعا. وفي منتصف تلك الليلة تقريبا توقفت جماعة منا - أنا وماريسا وليسا ومايك مغوير، وهو فوضوي قديم أشعث وملتح وصل لتوه من بلتيمور - عند وول ستريت للاستطلاع، فاكتشفنا أن ما كان لا بد من أن يحدث قد حدث، إذ حوصرت الساحة وأغلقت في وجه الجمهور لوقت غير محدد ومن دون إبداء أسباب.

قالت ماريسا «لا بأس. أكاد أكون واثقة بأن الجماعة التكتيكية لديها سلسلة كاملة من خطط بديلة». لم تكن تعرف شيئا عن تلك الخطط البديلة - كانت في ذلك الحين تعمل، أساسا، مع التدريبات ومع جماعة البث الحي للفيديو - لكنها كانت واثقة بوجود تلك الخطط. فتشنا قليلا في جنبات المكان، متوقعين احتمالية وجود عدد من الفضاءات المفتوحة، وانتهى بنا الأمر إلى العودة بيوتنا بقطار الأنفاق.

في اليوم التالي، كانت الخطة تقضي بأن يبدأ الجميع بالتجمع الظهر تقريبا بجوار تمثال الثور في بولينغ غرين، لكننا، نحن الأربعة، تقابلنا قبل ذلك بساعة أو ساعتين، وقضيت جانبا من الوقت في حركة بغير هدف، وأنا أصور بجهاز آيفون iPhone كان معي رجال الشرطة وهم يقيمون المتاريس حول سوق الأوراق المالية، وأبث الصور على تويتر. وكان لذلك تأثير غير متوقع. وسرعان ما أعلن حساب #احتلوا وول ستريت الرسمي على تويتر، الذي تبين أن من أنشأه وأداره هي جماعة صغيرة من المتحولين جنسيا من مونتريال، أني في المحل المختار للفعالية، ويبدو أن لدي فكرة ما عما كان يجري. وخلال ساعتين كان على حسابي قرابة ألفي متابع جديد. وبعد ذلك بنحو ساعة، لاحظت أني كلما بثثت تحديثا، كان شخص ما في برشلونة يترجمه ويعيد بثه بالإسبانية. بدأت أتبين مدى الاهتمام العولمي القائم بما كان يدور في ذلك اليوم.

وعلى الرغم من ذلك، فقد بقي السر الأكبر كم من الناس سوف يحضرون للمشاركة. ولأننا لم يتيسر لنا الوقت لبذل محاولة حقيقية لتنظيم الانتقال، فقد بقي الأمر مجرد تخمينات - وفوق ذلك، كنا كلنا مدركين لحقيقة أنه لو حضر عدد كبير من الناس فلن يكون في وسعنا سوى أن نقرر إنشاء مخيم في مكان ما، حتى إن لم يكن هذا ما خططنا له، مادمنا لم ننظم مسألة المبيت ولم يكن لدينا مكان نضعهم فيه.

ولكن ذلك لم يبد أنه يمثل مشكلة كبيرة، في البداية، على اعتبار أن أعدادنا بدت صغيرة إلى درجة تدعو للإحباط. وفوق ذلك، فقد بدا أن كثرة ممن حضروا كانوا، من غير شك، أشتاتا متنافرة - أذكر منهم مجموعة تناهز العشرة من جماعة «تشابلن المعترض»(*) بعباءات بيضاء، وهم يرددون تراتيل راديكالية، وعلى مسافة تقارب عشر ياردات كانت هناك جوقة منافسة، تتألف هي الأخرى من قرابة عشرة مغنين آخرين من أتباع ليندون لاروش، تؤدي مقطوعات هارمونية كلاسيكية متقنة.

وأخذت تظهر بين الحين والحين شراذم من الصغار المشردين المرتحلين، وربما كانوا مجرد ناشطين خشني المظهر، ليقوموا بجولات حول المتاريس التي نصبتها الشرطة حول تمثال الثور الذي حرص على حمايته سرب من الشرطة، في بزاتهم الرسمية، طوال الوقت.

وبالتدريج، بدأت ألاحظ تزايد أعدادنا. ومع ابتداء الفنان الراديكالي الشهير الكاهن بيلي في موعظته التي يلقيها من فوق درج المتحف الهندي الأمريكي، على الطرف الجنوبي من حديقة بولنغ غرين، بدا كأن هناك ما لا يقل عن ألف منا. وفي لحظة من اللحظات وضع أحدهم في يدي خريطة. كان عليها خمسة أرقام مختلفة: أشار كل رقم منها إلى حديقة يمكن السير إليها على الأقدام ويمكن أن تكون مكانا مناسبا لعقد جمعيتنا العمومية. وقرابة الثانية والنصف انتشر بيننا القول بأن علينا جميعا التحرك صوب الموقع #5.

تلك كانت حديقة زكوتي العامة.

ولدى وصولنا إلى حديقة زكوتي العامة صار واضحا أن عددنا كبير للغاية - لا يقل عن ألفين - وأننا لم نكن واثقين، بالمرة، بكيفية التمكن من عقد جمعية عمومية. ووقف أحدهم - يقال إنه كان طالبا من المنظمين قادما من خارج نيويورك - فوق واحد من المقاعد الخشبية المثبتة حول الحديقة ليعلن أن علينا أن نتوزع على جماعات تضم الواحدة منها ثلاثين شخصا لمدة ساعة، ونبدأ في عصف فكري يولد أفكارا باتجاه تجمع ديموقراطي حقيقي، أو أي شيء آخر يبدو للمشاركين أنه أهم شواغلهم السياسية. وتبين أن هذه فكرة طيبة للغاية. ولم ينقض وقت طويل إلا وأصبحت الحديقة بكاملها مغطاة بشبكة من الدوائر الصغيرة التي أتاحت لجماعة العمل المعنية بالعملية - التي جرى التئام شملها على عجل - الفرصة للخروج بخطة.

وكان من الواضح أن تلك من شأنها أن تصبح عملية التيسير المميزة للقرن. ولحسن الحظ، فقد توافر لدينا آنذاك عدد من المتطوعين المحنكين - مارينا سيترين Marina Sitrin، وهي ناشطة أخرى من شبكة الفعل المباشر كنت قد

(*) The Protest Chaplains: جماعة مسيحية مناهضة للحرب ومناصرة للفقراء، يهتم المنضمون إليها بقضايا العدالة الاجتماعية من منطلقات دينية روحية. [المحررة].

استدعيتها أصلا للمساعدة في الشؤون القانونية، وماريسا، ومحام شاب موهوب يدعـى أمين حسـين، ومات وليسـا فيثيان. وعـلى وجه السرعة قـر قرارنا على ميسريـن أوليين اثنين، وميسرين احتياطيين (كنت أحـد الاحتياطيين)، وراصدي بيانـات، وكاتب يدون القـرارات، ومراقب للمزاج العام ليجوس خلال الحشـد ليرقب إن كان بوسـع الكل أن يسمعوا أو إن كانت هناك ملامح واضحة لسخط أو إحباط أو تململ يتعين التعامل معها. وقررنا أيضا أنه يحسـن بنا أن نشـكّل دائرة عملاقة. وكما بينت لنا إسـبانية شـابة جاءت بالطائرة لتساعدنا، وأكدت جورجيـا فيـما بعد، فإن هـذا كان خطأ غبيا. فلم يكن ممكنـا على الإطلاق أن يتمكن فريـق من الميسرين الواقفين بين الناس في مركز دائرة بهذا الاتسـاع أن يُسـمعوا أكثر من نصف الحشـود المجتمعة، مهما صرخوا بكل ما أوتيت رئاتهم من قوة. وكان أفضل ما يمكن عمله هو تشـكيل نصف دائرة، ثم شـق ممرات يتحـرك خلالها المتحدثون إلى الأمام لمخاطبة الجمع. وعندما تبينا ما يجب عمله كان قد فات أوانه.

وهكـذا فعندما أعدنا تكوين الحلقة التي تضم الناس، أنفقنا الدقائق الأولى في محاولـة التوصل إلى طريقة للتواصل مع الجميع بشـكل متزامن. نجحنا في العثور عـلى عـدة مكبرات ضخمة للصـوت متنوعة، وعند نقطة ما ربطنـا بين ثلاثة منها بربـاط مؤقت وعلى عجل، موجهـين الثلاثة في اتجاهات مختلفة. لكن ذلك لم يكن بالـغ النفع. وفي النهاية تبين لنا ضرورة العودة إلى «ميكروفون الشـعب»(*) وهي حيلة أخرى ألفها كثيرون منا منذ أيام حركة العدالة العولمية.

ولا يعرف أحد، على وجه اليقين، المصدر الأصلي لفكرة «ميكروفون الشـعب». كانت أداة بالفعل مألوفة لدى كثرة من ناشـطي كاليفورنيا أيام الحركة ضد منظمة التجارة الدولية في سـياتل في نوفمبر 1999. ومن المثير للدهشة، على نحو ما، أنه لم يجر اعتماده قبل ذلك بزمن طويل، إنه حل كامل لمشكلة تمثل للعيان كلما اجتمع حشد كبير من الناس، المرة تلو المرة، عبر آلاف السنين. ومن الجائز أنه جرى اللجوء إليه على نطاق واسـع في مراحل سابقة من التاريخ البشري لكن لم تدوّن ملاحظات

(*) طريقة للتواصل مع عدد كبير من الناس بأن تردد ثلة محيطة بالمتحدث كل ما يصدر عنه، حتى يسـمع كلامه آخر شخص في الحشد، وهذه صورة معدلة من «المُبلِّغ» كما عرفته مساجد المسلمين عبر العصور التي سبقت ظهور مكبرات الصوت. [المترجم].

بشـأنه لأنه اعتُبر أمرا بديهيا(*). والمســألة بالغة البساطة. يتحدث أحدهم بصوت عـال، ويتوقف عن الكلام بعد كل عشر كلـمات أو عشرين كلمة. وعندما يتوقف، يعيد كلامه كل القريبين منه بمسـافة تسـمح لهم بسـماعه، وهكـذا تمضي كلماته إلى ضعـف المسـافة التي كان يمكـن أن تبلغها بصوته هو. وهـذا ليس أمرا عمليا فقط، لكننا وجدنا أن له تأثيرا غريبا وديموقراطيا للغاية. فهو بالغ القدرة، أولا، على إضعاف الرغبة في اللغو. إذ يندر أن تجد من يدفعه الغباء للاسترسـال في شقشـقة اللسان وهو يعرف أن ألفا من الناس ينتظرون ليكرروا كل كلمة. وثانيا، فبما أن كل واحـد يحق له الكلام، وكل واحد يتعين عليه أن يعيد القول، فهذا يجبر المشـاركين على الإنصات بكل اهتمام لكل من حولهم.

ولكننـا في تلك اللحظـة لم نكن نفكر في الأبعاد الفلسـفية بقدر ما كنا منشـغلين بالاعتبـارات العمليـة المباشرة. كنا ألفي إنسـان في حديقة عامة، يحيـط بنا ما لا يقل عن ألف شرطي. وأخبرنا الكشـافون بأن الخيول والعجلات الكهربية وسـيارات الشرطة وأجهزة مكافحة الشغب تجمعت كلها، وفي حال تأهب، في المنطقة المحيطة. وكان لابسو القمصان البيضاء - أي القادة - يسـألون كل من يتوسـمون فيه ملامح الزعامة بيننا عن الخطط التي لدينا. وكان من المفيد تماما، في تلك اللحظة، أنه حتى لو كان لدى أي واحد الميل إلى أن يقوم بدور ضابط اتصال فلم يكن سيتيسر له أن يبلغهم بشيء.

اسـتمر الاجتماع حتى وقت متأخر للغاية. تقصّدْنا تجنب الإعلان عن أي خطة محـددة لما يجب عمله بعد الجمعية - لأسـباب منها أننا لم نـرد أن نتخذ قرارات نيابـة عن آخرين، ومنها الرغبـة في أن نضمن أن تكون أولى مهـام عمل الجمعية العموميـة، وحتـى لا تتورط في مجـادلات نظرية مجردة، التوصـل إلى قرار يتصل بمسـألة عملية للغاية هي ما يتعين عمله بعد ذلك. وسـاعد هذا على نحو جيد في تقرير طابع العمل. وطرح عدد من السـيناريوهات، وجرى النظر فيها، واسـتُبعد معظمهـا. وظلت الشرطة تـسرّب إلينا ما يفيد بأنهم يُحـضّرون لطردنا، فقالوا، في البداية إنهم سـيخلون الحديقة في العاشرة صباحا، ثـم في العاشرة والنصف، ثم في الحادية عشرة. وتعمد الناس تجاهلهم، أو إبلاغهم أننا كنا لانزال مجتمعين. ولم يمض

(*) أشـار الرحالة البريطاني وليم إدوارد لين إلى الدور الذي يؤديه المبلغ في المساجد، في كتابه «المصريون المحدثون: عاداتهم وسلوكياتهم» المنشور في العام 1836. [المترجم].

وقت طويل حتى تبين وجود مدرستين للتفكير: مجموعة أكبر أرادت الاستيلاء على الحديقة العامة لتتخذ منها قاعدة دائمة للعمليات، على نحو يشبه إلى حد بعيد ما جرى في ميدان التحرير في مصر وميدان الدستور في أثينا وميدان كاتالونيا في برشلونة، ومجموعة أصغر، لكنها ليست أقل إصرارا، ترى أننا بحاجة إلى أن نزحف مباشرة، إلى وول ستريت، وأن نحتل الشارع المقابل لسوق الأوراق المالية، مباشرة، إذا تيسر ذلك. ودفع البعض بأنه، من الناحية الفنية، ليس محظورا بحكم القانون أن نقيم مخيمنا هناك. وكما أثبتت بلومبرغ فيل، فالقانون يسمح بالمبيت على الرصيف كشكل من أشكال التعبير السياسي، بشرط أن يترك المرء ممرا للمشاة. بل حاول البعض من ذوي الروح المغامرة أن يختبروا الأجواء، قبل ذلك بعدة أسابيع، ووضعوا أكياس النوم الخاصة بهم قبالة سوق الأوراق المالية. وجرى توقيفهم في الحال، ولكنهم أصروا على المثول أمام قاض، فحصلوا من ذلك القاضي على منطوق بأن تصرفهم قانوني وبأن توقيفهم ليس كذلك. وأصر البعض على أن سابقة كهذه تجعل الشرطة لا تتجاسر على توقيفنا بسبب الفعل ذاته، في المكان ذاته، مرة ثانية. وأشار البعض الآخر إلى أن تحمل سلطات المدينة ما يقارب المليون دولار كأجر إضافي لرجال الشرطة وحدهم خلال حدث من هذا النوع يجعل من غير المحتمل أن يبالوا بدفع عشرين أو ثلاثين ألفا أخرى، كتسوية لمخالفة التوقيف غير المبرر. وسوف يكون من المؤكد أنهم سيعتقلوننا.

وعند العمل على أساس التوافق، فالجماعة لا تقترع، بل تعمل على التوصل إلى تسوية، والأفضل أن تعمل على خلق توليفة ابتكارية يمكن أن يقبل بها الجميع. وهذا ما جرى لنا. وكانت النقطة المحورية عندما طرح مايك، الفوضوي المحنك من بالتيمور، الاقتراح التالي:

قال: «يبدو أن لدينا موقفين».

ورد عليه الحشد: «يبدو أن لدينا موقفين».

«إما أن نبقى في الحديقة العامة، وإما أن نزحف على وول ستريت».

«إما أن نبقى في الحديقة العامة، وإما أن نزحف على وول ستريت».

«لا ندري إن كانوا سيسمحون لنا بالبقاء هنا لقضاء الليلة».

«لا ندري إن كانوا سيسمحون لنا بالبقاء هنا لقضاء الليلة».

«ومن الواضح أن ما ترفضه الشرطة أكثر من أي شيء آخر هو الزحف على وول ستريت».

«ومن الواضح أن ما ترفضه الشرطة أكثر من أي شيء آخر هو الزحف على وول ستريت».

«وهكذا فأنا أقترح التالي».

«وهكذا فأنا أقترح التالي».

«سوف نشيع أننا سنحتل الميدان...».

«سوف نشيع أننا سنحتل الميدان...».

«وأننا إن حاولت الشرطة طردنا منه سنزحف من فورنا على وول ستريت».

«وأننا إن حاولت الشرطة طردنا منه سنزحف من فورنا على وول ستريت».

بعد قرابة نصف الساعة من المناقشة العاصفة والتوضيحات والمقترحات، دعونا للتوافق حول اقتراح يقوم على ما أشار به مايك، وقررت المجموعة أن نفعل ذلك بالضبط.

والفضل فيما جرى بعد ذلك - خلال زمن بلغ عدة أسابيع، انتشرت الحركة في ثمانمائة مدينة مختلفة، مع تدفق للتأييد من جماعات معارضة راديكالية في أماكن قصية مثل الصين - يعود، حقا، إلى الشباب الذين ثبتوا بكل إخلاص ورفضوا الانصراف، على الرغم من الأعمال القمعية (التي كان واضحا، في كثير من الحالات، أنها غير قانونية) من جانب الشرطة، بغرض التخويف، وجعل الحياة في الحديقة العامة بالغة القسوة حتى تنهار الروح المعنوية لقاطنيها فيتخلوا عن المشروع - وعلى سبيل المثال، فقد رفضوا السماح للناشطين بتغطية أجهزة الحاسوب الخاصة بهم أثناء نزول العواصف المطيرة - وتلا ذلك القيام بأعمال ترويع محسوبة تشمل استخدام العصي والغازات. لكن النشطاء الراسخين سبق لهم أن صمدوا، على نحو بطولي، تحت ظروف مشابهة، من مخيمات الدفاع عن الغابات في التسعينيات، وصولا إلى بلومبرغ فيل في زمن أقرب، وتجاهلهم العالم، بكل بساطة.

ولم أملك إلا أن أسأل نفسي السؤال الذي فكرت به صديقتي المصرية دينا، بعد إسقاط حكومة مبارك:

«لماذا لم يفعلوا ذلك هذه المرة؟ ما الشيء الصحيح الذي فعلناه، أخيرا؟».

2

لماذا نجحنا؟

«أدرك خبراء مكافحة التمرد في الولايات المتحدة، منذ وقت طويل، أن المنبع المؤكد للغليان الثوري في أي بلد من البلدان هو تزايد عدد السكان المتعطلين والمعوزين من خريجي الكليات: أي من الشبان ذوي الطاقات الفوارة، الذين لديهم فائض كبير من الوقت، ولديهم كل مبررات الغضب، والقدرة على مطالعة تاريخ الفكر الراديكالي»

المؤلف

لم يكن أينا مستعدا لما جرى بعد ذلك. أدهشنا أن الشرطة لم تطرد المحتلين للحديقة من فورها. توقعنا أن يكون السيناريو الأكثر ترجيحا هو أن يطلقوا علينا مئات من شرطة الشغب، مدعمين بالخيالة والطائرات الحوامة، في تلك الليلة ذاتها. وكان هذا بالتحديد ما يتوافق مع أسلوب شرطة مدينة نيويورك، التي تقضي استراتيجيتها المعتادة بالتغلب على المحتجين بالقوة الخالصة للتفوق العددي. لكن في هذه الحالة، اتخذ أحدهم قرارا بالامتناع.

أحد أسباب ذلك كان غموض الموقف القانوني: ففي حين أن الحدائق العامة تغلق أبوابها بحلول منتصف الليل، كانت حديقة زكوتي العامة هجينا من الحديقتين العامة والخاصة، تمتلكها مؤسسة استثمارية، هي

ممتلـكات مكتب بروكفيلـد للعقـارات Brookfield Office Properties. ومن الناحيـة الفنية، فـإن «الممتلكات العامة المملوكة ملكيـة خاصة» من هذا النوع متاحة للجمهور لأربع وعشرين ساعة في اليوم. لكن خبرتنا تشير إلى أن مجرد وجود قانون كهذا سيكون قليل الأهمية إذا قررت السلطات أنه يلزم طردنا بأي حال، غير أنها سمحت بما يشبه ورقة التوت. لكن لماذا احتاجوا حتى إلى ورقة توت؟

في البداية كانت اسـتراتيجية الشرطة، بـدلا من ذلك، هي المضايقات الصغيرة المتواصلة، لتصبح الشروط مؤذية لدرجة تدفعنا إلى الرحيل. ومن «لا خيام» وصلنا إلى «لا غطاء»؛ قُطـع التيار الكهربي؛ صُودرت المولّدات؛ اعتُبرت كل أنواع مكبرات الصـوت غير قانونية، لكن بُوشرت مشروعات إنشـائية غامضة اسـتُخدمت فيها الحفـارات الثقيلـة في كل مكان حولنا. وعلى الرغم مـن أنه لم يعتقل أحد بتهمة النـوم في الحديقة، أُخطر المحتجون بأنه يمكن اعتقالهم لأي سـبب آخر: في اليوم الأول، عندمـا تقدمت جماعة صغير باتجاه فـرع قريب لمصرف بنك أوف أمريكا لـيرددوا الهتافات خارج مبناه، اعتقل اثنان لأنهـما أحاطا عنقيهما بمناديل- على أسـاس قانون منسي حول التخفي يعود إلى القرن الثامن عشر، والذي جرى سـنه في الأصل للسيطرة على قطاع الطريق الأيرلنديين في نيويورك أيام الكولونيالية. ولم يلتفت أحد إلى حقيقة أنه لا أحد من المعترضين توشـح بالمناديل بغرض التخفي، وأن التوقيف غير قانوني- أو، وفق الزاوية التي يُنظر بها إلى الموضوع، أن المسـألة كلها غير قانونية. وفي اليوم التالي صعَّدت الشرطة من العداوات باعتقال اثنين من محتلي الحديقة العامة لكتابتهما بالطبشـور شعارات على الرصيف. وعندما أشار بعض من تابعوا المشهد إلى أن الكتابة بالطبشور على الرصيف ليست محظورة في نيويورك، رد الضابط الذي اعتقلهما «أجل، أدري».

وظلـت الحديقة العامة موئلا للألوف طوال النهـار، وبقي فيها المئات طوال الليل. وبدأت تتخلق هيئـة اجتماعية، لديها مكتبة ومطبخ وعيادة طبية مجانية وفرق للبث الحي للفيديوهات على الإنترنت، ولجان فنية وترفيهية، وفرق للصرف الصحـي، ومـا إلى ذلك. ولم يمض وقـت طويل حتى كانت هنـاك اثنتان وثلاثون مجموعة عمل مختلفة، تتراوح بين جماعة العملة البديلة وجماعة اللغة الإسبانية. عقدت الجمعيات العمومية يوميا في الثالثة من بعد الظهر. والأكثر إثارة للدهشة

أن مخيمات أخرى بدأت تنشأ في مختلف أرجاء أمريكا. أنشأوا هم أيضا جمعيات عمومية، وحاولوا تطبيق إشارات اليد وغيرها من وسائل العمل وفق الديموقراطية المباشرة القائمة على الإجماع. وخلال أسبوع أو اثنين وقع ما لا يقل عن مائة عملية احتلال مختلفة، وخلال شهر أشارت التقارير إلى ستمائة: عملية احتلوا بورتلاند، احتلوا توسكالوزا، احتلوا فينيكس، احتلوا سينسيناتي، احتلوا مونتريال(*).

ولم يكن المحتلون مصرين على اللاعنف فحسب، بل إن تكتيكاتهم لم تتجاوز، في البداية، وإضافة إلى المخيمات ذاتها، المسيرات- رغم أن نشاطهم بدأ يمتد إلى العصيان المدني السلمي مع عملية التطويق الشهيرة لجسر بروكلين يوم الثاني من أكتوبر. وكان هنا أن أطلقت شرطة مدينة نيويورك العنان لشراستها التقليدية. لم يكن ذلك مدهشا: فبوسع المحتجين السلميين، في نيويورك كما في معظم المدن الأمريكية، حتى في خضم حركات قانونية وإن كانت غير مسموح بها، أن يتعرضوا لهجوم بالمعنى المادي: كل من يسمح لنفسه بالنزول عن الرصيف، مثلا، يتوقع ليس فقط أن يجري توقيفه، بل أن يدفع به بعنف ليرتطم بأقرب مركبة واقفة، أو أن يضرب رأسه عدة مرات في الخرسانة. استخدمت العصي، بحرية، ضد مشاركين في المسيرة لم يبدوا أي مقاومة. وكل هذا سلوك مميز لشرطة مدينة نيويورك، ولم ير فيه أي منا، نحن قدامى النشطاء، ما يميزه على نحو خاص. أما ما كان غير مسبوق في هذه الحالة فكان اهتمام بعض محطات وسائل الإعلام من التيار الرئيسي بالحدث، بداية من نطاق واسع من وسائل الإعلام الكبلية مثل مايكروسوفت وشركة الإذاعة الوطنية MSNBC، ولم يمض وقت طويل حتى بدأت حتى شبكات إخبارية تلاحظه وتحوله إلى قضية. ورجع ذلك إلى أسباب منها أن بعض شرائط الفيديو التي صورت عنف الشرطة والتي التقطتها كاميرات الهاتف النقال انتشرت عبر المشاركات على الإنترنت؛ ولم يمض وقت طويل حتى أصبح على كل لسان اسم توني بولونيا، ضابط الشرطة الذي ضبطه الفيديو وهو يرش بالغاز عسفا شابتين محشورتين وراء متراس ثم يمضي مبتعدا، من دون مبالاة. لكن انتشار فيديو من هذا النوع لم يكن في الماضي ليشق طريقه إلى أخبار المساء.

(*) يصعب أن تستوثق من صحة رقم الستمائة، أظنه دقيقا، من الناحية الفنية، لكن عددا من «الاحتلالات» الأصغر تألفت من شخص أو اثنين. [المؤلف].

وبالنتيجـة، تزايـدت أعدادنـا على نحـو دراماتيكي. وفـوق ذلك، تحقـق التأييد النقابي(*) وأصبحت المؤتمرات الجماهيرية أكبر وأكبر- وبدلا من ألفي شـخص يقصدون زكـوتي بارك لينضموا إلى مؤتمـر جماهيري أو للتجمع بغرض تنظيم مسـيرات في أثناء النهـار، تصاعدت أعداد الجماهير لتبلغ عشرات الألوف. وبدأ الألوف في مختلف أنحاء أمريكا يفكرون في كيفية إرسـال مسـاهماتهم، وفي إغراقنا بموجة يكاد يصعب تخيلها من فطائر البيتزا المجانية. واتسع التنوع الاجتماعي للمحتلين، أيضا: فالحشد الذي كان في الأيـام القليلة الأولى يغلب عليه البيض، إلى حد كبـير، سرعان ما صار متنوعا، حتى صرنا نرى خلال أسـابيع المتقاعدين من الأمريكيين السود وقدامى النشطاء من الأصول اللاتينية يشاركون في المسيرات وفي تقديم الطعام، جنبا إلى جنب مع المراهقين مضفري الشـعر. وانعقدت جمعية عمومية، بالأقمار الاصطناعية، دارت أعمالها بالكامل باللغة الإسـبانية. وفوق ذلك، أظهر النيويوركيـون العاديون الذين جاءنا الألوف منهم بغرض الزيارة، ولو من باب الفضول، أظهروا مساندة مدهشة: ووفقا لأحد استطلاعات الرأي، فأغلبية السـكان لم تتفق مع المحتجين فحسب، بل إن 86 في المائة أيدوا حق المحتجين في الاحتفـاظ بمخيماتهـم. وفي جميع أنحـاء البلاد، وربما في كل مدينـة في أمريكا، فإن جماعات لم يكن أحد يتخيل أنها سـتتآلف بدأت تقيـم مخيماتها، وبدأ بينهم عاملون إداريون في منتصف العمر ينصتون في انتباه إلى راقصي الروك من البانك أو إلى راهبات وثنيات يحاضرن حول التفصيلات الدقيقة المتصلة بالإجماع وبالتيسـير، أو يتناقشـون حـول الفروق الفنية بين العصيان المدني والفعـل المباشر أو حول الطريقة الأفقية حقا لتنظيم الصرف الصحي.

وبتعبير آخر، فللمرة الأولى، وفقا لما سـجلته ذاكرة القسم الأكبر منا، ظهرت حركة قاعدية حقيقية تطالب بالعدالة الاجتماعية في أمريكا. وفوق ذلك، فحلم الانتشارية(**) contaminationism، حلم عدوى الديموقراطية، بدأ يتحقق، وعلى نحو صادم. لماذا؟ مر من الوقت، حسبما أتصور، ما يكفينا لكي نبدأ في طرح بعض الإجابات.

(*) لم يرجع التأييد إلا في جزء صغير منه، إلى اهتمام وسـائل الإعلام به - وقد طال الغزل مع التحالف الطالع الذي ضـم الناشـطين النقابيين الأكثر راديكالية، طـوال الصيف، لكن قيادة الاتحاد النقابي قررت الامتناع عن المشـاركة في أحداث 17 سبتمبر.

(**) هذا لفظ يشـير إلى نظرية الدومينو الديموقراطي democracy domino theory التي تقول إن تصاعد المد الديموقراطي أو انحساره في بلد ما يعدي البلدان، أو المناطق، المجاورة. [المترجم].

السؤال الأول:

لماذا اختلفت تغطية وسائل الإعلام الأمريكية لـ«احتلوا وول ستريت»، على هذا النحو، عن كل تغطية سـابقة، تقريبا، لحركات الاحتجاج اليسارية منذ ستينيات القرن الماضي؟

دار كثير من النقاش حول السبب في أن تغطية وسائل الإعلام الوطنية عالجت «احتلوا وول سـتريت» هذه المعالجة المختلفة عن كل معالجة خصت بها حركات الاحتجاج في الماضي- وربما أي حركة احتجاج منذ سـتينيات القرن الماضي. وانصب جانب كبير من الاهتمام على وسـائط التواصـل الاجتماعي، وربما كان ذلك تعبيرا عن حاجة ملموسة إلى التعويض عن الاهتمام الزائد على الحد الذي لقيته الأعداد الصغيرة من «أحزاب الشـاي» في السـنوات القليلة الماضية. ولا شـك في أن هذه كانت كلها عوامل فعلت فعلها، لكنني أعود فأقول إن التغطية الأولى التي بادرت بها وسائل الإعلام لـ«احتلوا وول ستريت» نمّت عن لامبالاة غريبة تماثل تصويرهم لما أسـموه «حركة معاداة العولمـة» في العام 1999: حفنة مـن الصبية المرتبكين الذيـن ليس لديهم تصور واضـح عما يحاربون من أجله. ونكاد نقول إن نيويورك تايمز، التي تعتبر نفسها الصحيفة المعبرة عن الذاكرة التاريخية، لم تكتب شيئا على الإطلاق عن الاحتلال في الأيام الخمسـة الأولى. وفي اليوم السادس، نشروا افتتاحية متنكـرة في هيئة تقرير إخباري في قسـم أخبار المدينة تحـت عنوان «التصويب على وول سـتريت، وإخطاء الهدف»[1] بقلم كاتبة من محرري الجريدة هي جينيا بللافانتي Ginia Bellafante تسـخر من الحركـة باعتبارها مجرد محاكاة تمثيلية للحركات التقدمية من دون غرض يمكن تبنيه.

وعـلى رغم ذلك، فإن القرار الذي توصلت إليه وسـائل الإعلام بمرور الوقت، بـضرورة أخذ الحركة مأخـذ الجد، كان قـرارا محوريا. إذ ربما كان نشـوء حركة «احتلوا وول ستريت» يمثل أول نجاح للتكتيكات الغاندية Gandhian في أمريكا، منذ حركة الحقوق المدنية في خمسـينيات القرن الماضي، وهذه التكتيكات نموذج يعتمد على درجة معينة من التعاطف من جانب وسائل الإعلام. ويُقصد باللاعنف الغانـدي تخليـق مقابلة أخلاقية واضحـة: فهو يعري العنـف المتأصل في النظام السـياسي بأن يكشـف عن أن «قوى النظام»، حتى في مواجهة عصبة من المثاليين

السلمين لن تتردد في اللجوء إلى الوحشية الملموسة الخالصة للدفاع عن الوضع القائم. ومن الواضح أن هذه المقابلة لا يتيسر تجسيدها إلا إذا تناقل الناس أخبار ما يجري، وهذا هو السبب في أن التكتيكات الغاندية كادت أن تكون عديمة التأثير في الولايات المتحدة، في الماضي. ومنذ ستينيات القرن الماضي ظلت وسائل الإعلام المعبرة عن التيار الرئيسي في أمريكا ترفض أن تقص حكاية أي حركة احتجاجية على نحو يمكن أن يشير ضمنيا إلى أن الشرطة الأمريكية، وهي تتصرف وفقا للأوامر، تورطت في «عنف»- مهما فعلت(*).

وأحد الأمثلة الواضحة على ذلك تمثل في التعامل مع من جلسوا فوق غصون الشجر ومن تحالفوا معهم لحماية الغابات المعمرة في تسعينيات القرن الماضي في باسيفيك نورث ويست Pacific Northwest(**). وقد حاول النشطاء شن حملة من اللاعنف الغاندي الكلاسيكي بالجلوس فوق غصون الشجر وتحدي العاملين على تطوير المنطقة أن يسقطوهم بقطع الغصون، والقيام بـ«عملية تقفيل»- أي بربط أنفسهم بعضهم ببعض أو بالجرافات أو بغيرها من المعدات بالسلاسل وبطرائق تجعل من العسير للغاية إزاحتهم، مع الاحتفاظ بأيديهم وأرجلهم غير مقيدة. وعندما قتل أحد الجالسين على الشجر ورفضت الشرطة المحلية فتح تحقيق في واقعة القتل، مارس الناشطون التقفيل للحيلولة دون إزالة الأدلة. وفي المقابل أخذت الشرطة القطيلات القطنية ودعكوا عيونهم، في المُقل مباشرة، بالفلفل الحار المركز، الذي يشار إليه عادة باسم رذاذ الفلفل - بكميات قُصد بها التسبب في القدر الأقصى من الألم البدني. وكان من الواضح أن تعذيب وقتل دعاة سلام لم يكن كافيا لإقناع أغلبية وسائل الإعلام الأمريكية بأن سلوك الشرطة كان بالضرورة غير لائق، وأعلنت المحاكم المحلية أن استخدام رذاذ الفلفل تكتيك مقبول. ومن دون تغطية أو إجراء قانوني، فالتناقضات التي تقصّدت التكتيكات الغاندية كشفها على الملأ لم تظهر إلى العيان، ببساطة. عُذب الناشطون أو قُتلوا ولم يتحقق الهدف الغاندي المتمثل في «إيقاظ ضمير الجمهور» على نحو ذي مغزى.

(*) في الحقيقة، وكما بينت في موضع آخر، يكاد يستحيل عليهم أن يفعلوا ذلك، حيث يعرف الصحافيون الأمريكيون «العنف» بأنه «الاستخدام غير المرخص به للقوة». وقد أضيف إلى ذلك أن غاندي نجح لأسباب بينها أنه كان له صديق قديم من أيام الدراسة أصبح صحافيا بريطانيا بارزا.

(**) هي منطقة في غرب أمريكا الشمالية يحدها المحيط الباسيفيكي غربا وجبال روكي شرقا. [المترجم].

وبالمعايير الغاندية، إذن، فشــل الاحتجاج. وفي العام التالي خطط ناشطون آخرون حملة تقفيــلات لمحاصرة اجتماعات منظمة التجارة الدولية في ســياتل وحذرهم النشــطاء القدامى المنتمون إلى حملات الدفاع عن الغابات، وتبين أنهم على حق، من أن الشرطة ســوف تهاجم من يدخلون في التقفيلات وتعذبهم، بكل بســاطة، فيما تكتفي وسائل الإعلام، الموافقة على ما يجري، بمجرد المتابعة. وكان ذلك، حقا، هو ما حدث بالضبط. وأدى الكثير من ناشــطي الدفاع عن الغابات، بالتالي، دورا رئيسيا في تخليق كتلة البلاك بلوك الشهيرة Black Block التي ردت، بعد أن بدأت الهجمات المتوقعة، بحملة محسوبة لتحطيم الواجهات الزجاجية للشركات– وهو عمل اســتخدمته وســائل الإعلام حينذاك لتبرير هجمات الشرطة على الناشــطين السلميين، باســتخدام العصي والغاز المســيل للدموع والرصاصات المطاطية وغاز الفلفــل، وهو ما بدأ في اليوم الســابق. لكن، وهو ما ســارع المشــاركون في بلاك بلوك إلى توضيحه: فقد كانوا ســيبررون لهم أفعالهم على أي حال. وتحطيم بعض الواجهات الزجاجية لم يؤذ أحدا، لكنه نجح بالفعل في وضع الحدث على الخريطة.

كان هــذا هــو التاريخ الذي نواجهه حتى قبل ما جــرى في الفترة التالية على 11ســبتمبر عندما أصبحت هجمات الشرطة على المحتجين السلميين أكثر منهجية وأشد تركيزا، كما جرى في حالة احتلال المدرسة الجديدة New School وغيره من الأحــداث. ورغم ذلك، قررنا في الجمعيات التخطيطية الســابقة على «احتلوا وول ستريت» أن نتبنى مقاربة غاندية. وعلى نحو ما، صادفنا النجاح هذه المرة.

والحكاية الشــائعة هي أن نشوء وســائط التواصل الاجتماعي هو الذي خلق التغيير: ففي حين توســع الناشطون في سياتل في استخدام صحافة النضال الشعبي guerilla reporting(*) لبــث تقاريرهــم عــلى الإنترنت، فلم يــأت العام 2011 إلا وكان الحضــور الكلي لكاميرات الهواتف النقالة وحســابات تويتر والفيســبوك ويوتيــوب ضامنا النقــل الفوري لصور كهذه إلى الملايين. وقــد ظهرت صورة توني بولونيــا وهو يســفع شــابتين وراء متراس بســلاح كيماوي، بلامبــالاة، في اللحظة ذاتها تقريبا على الشاشــات في كل أنحاء البلاد (وحاز التحميل الأكثر شــعبية بين تحميــلات الهواتــف النقالة، التي بوســعك العثور عليها عــلى الإنترنت، أكثر من

(*) شكل من أشكال «صحافة المواطنين» التي تشرك الناس في جمع الأخبار وتحريرها وبثها بمختلف الوسائط. [المترجم].

مليون مشـــاهدة). يصعب عليّ أن أنكر أهمية وســائط التواصل الاجتماعي هنا، لكنها، رغم ذلك توضح السبب في أن وسائل الإعلام في التيار الرئيسي لم تؤد دورها المعتاد الذي ينحصر في طرح وجهة النظر الرسمية للشرطة.

وأحســب أن الســياق العالمي بالــغ الأهمية هنا. فمن الآثار الأخــرى للإنترنت أن الولايــات المتحدة، من الناحيــة الإعلامية، لم تعد الجزيرة التــي كانتها من قبل. ومنذ البداية اختلفــت التغطية الإعلاميــة الدولية للاحتجاجات اختلافــا بالغا عن التغطية الأمريكيــة. ففــي الصحافــة العالميــة لم تكن هناك محــاولات لتجاهــل المحتجين أو لتحقيرهم أو شــيطنتهم. وفي العالم الناطق بالإنجليزية بدأت الغارديان في إنجلترا، على ســبيل المثال، نشرت تقارير مفصلة عن خلفيات «المحتلين» وتطلعاتهم، ربما منذ اليوم الأول. وســارع صحفيو قناة الجزيرة الفضائية، وهي شــبكة التلفزة الفضائية الإخبارية التــي مقرهــا قطر والتــي أدت دورا فاعلا في الربيــع العربي، إلى بــث شرائط الفيديو وغيرها من الشــهادات على عنف الدولة، مما قدمه الناشــطون القاعديون عبر وسائط التواصل الاجتماعــي، بالظهور في موقع الحدث، ليلعبــوا في نيويورك الدور ذاته الذي لعبوه في القاهرة ودمشق. وأسفر ذلك عن تقارير إخبارية نشرتها الصحف، ربما في كل مكان باســتثناء أمريكا. ولم تساعد هذه التقارير فقط في الإلهام بموجة من الاحتلالات المماثلة التي أوغلت في الامتــداد حتى باهيا Bahia(*) وكوازولو ناتال(**) KuaZulu Natal، بــل وبحــركات احتجاج تعبر عن التعاطف في أماكن غــير متوقعة مثل الصين، نظمتها جماعات شــعبوية يســارية تعارض اعتناق الحزب الشيوعي الصيني سياسات متوافقة مع وول ستريت في بلادها، وهي الجماعات التي علمت بهذه الأحداث بمتابعة الخدمات الإخبارية الدولية على الشبكة.

وفي اليوم نفســه الذي شــهد حصار جسر بروكلين في الثاني من أكتوبر تلقت «احتلوا وول ستريت» رسالة موقعة من خمسين مثقفا وناشطا صينيا:

> يثبت انفجار «ثورة وول ســتريت» في قلــب إمبراطورية التمويل العالمية أن 99 في المائــة من ســكان العالم مازالوا مســتغلين ومقموعــين - بغض النظر عن انتمائهــم لبلدان متقدمة أو نامية. ويــرى الناس في مختلف أنحاء العالم ثرواتهم

(*) ولاية في شرق البرازيل. [المترجم].

(**) منطقة في جنوب أفريقيا تعرف باسم «المنطقة الحديقة». [المترجم].

تنهب، وحقوقهم تنتزع منهم. والاستقطاب الاقتصادي هو الآن تهديد لنا جميعا. الصراع بين سلطة الشعب والنخب موجود أيضا في جميع البلدان. الثورة الديموقراطية الشعبية تواجه الآن بالقمع، ليس فقط من جانب طبقتها الحاكمة، لكن أيضا من جانب النخبة الكونية التي تشكلت عبر العولمة. وقد قوبلت «ثورة وول ستريت» بقمع من الشرطة الأمريكية، لكنها تعاني أيضا تعتيما إعلاميا من جانب النخبة الصينية.

إن جمرات التمرد متناثرة بيننا، جميعا، تنتظر أن تشعلها أرق النسمات.

العهد العظيم للديموقراطية الشعبية، المنوط بها تغيير التاريخ، حل بنا مجددا[2].

والتفسير الوحيد لحماس كهذا هو أن المثقفين الصينيين المنشقين، شأنهم شأن أغلبية سكان العالم، نظروا إلى ما جرى في زكوتي بارك باعتباره جزءا من موجة مقاومة تجتاح الكوكب. ومن الواضح أن جهاز التمويل الدولي، ونظام السلطة المستند إليه بكامله يترنح منذ اقترابه من الانهيار في العام 2007. وقد بقي الكل يرقب رد الفعل الشعبي. فهل كانت الانتفاضات في تونس ومصر هي البداية؟ أم أن هذه كانت، بالتحديد، شؤونا محلية أو إقليمية؟ ثم بدأت الانتفاضات تنتشر. وعندما ضربت الموجة «قلب إمبراطورية التمويل العالمية» ذاته لم يعد في وسع أحد أن ينكر أن ما يجري هو حدث خطير(*).

والآن، فإن هذا المزيج من وسائل الإعلام الاجتماعية ومن الحماس العالمي يوضح السبب في أن فقاعة وسائل الإعلام الأمريكية انفجرت في الحال، لكنه لا يكفي لتفسير انفجارها من الأساس: لماذا بدأت سي إن إنCNN ، على سبيل المثال، تعالج الاحتلال بوصفه قصة إخبارية رئيسية؟. فبالنهاية، تمتلك وسائل الإعلام الأمريكية تاريخا اشتهر بأنه يعتبر الظواهر التي تقع خارج أمريكا الشمالية والتي يعتبرها الآخرون مهمة، هي غير ذات أهمية للجماهير الأمريكية. وهذا ينطبق بشكل خاص على شخصيات اليسار. فكل بيت في فرنسا يعرف اسم موميا أبو جمال(**)، لكنه يكاد يكون مجهولا

(*) أذكر امرأة من تايوان، نحو العام 2000، كانت تستعيد رد فعلها على ما شاهدته من احتجاجات ضد منظمة التجارة العالمية في سياتل قبل عام. كنت أفترض دائما وجود أناس مهذبين في أمريكا يحاولون أن يحاربوا ما تفعله بلادهم ببقية العالم. كنت أعرف أنهم لا بد موجودون. لكن لم يتيسر لي، قط، أن أراهم بالفعل».

(**) واسمه الحقيقي ويزلي كوك (1954 -) هو سجين أمريكي صدر حكم مثير للجدل بإعدامه (ألغي لاحقا) بتهمة قتل ضابط. أبوجمال، الناشط السياسي والعضو السابق في حركة النمور الحقوقية (Black Panthars)، أصبح رمزا دوليا لمناهضة العنصرية وعقوبة الإعدام. [المحررة].

في الولايــات المتحدة. والأكثر إثارة للدهشــة هــو أنه حتى الأعمال السياســية لنعوم تشومســكي يجري عرضها في صحف ومجلات التيار الرئيسي في كل بلد في العالم، تقريبا، ماعدا أمريكا.

وقبل عشرين عاما، فهذا ما يفترض المرء أن وسائل الإعلام في الولايات المتحدة كانت ســتنتهي إليه - أن لا أحــد في أمريكا يهتم. وأظن أنــه عندما يُسرد تاريخ «احتلوا وول ســتريت» في المســتقبل، فســوف يثبت أن الاهتمام الذي حظي به من وســائل الإعلام يعود، في كثير منه، إلى الاهتمام الذي يكاد يكون غير مسبوق، والــذي حظي به الشــعبويون اليمينيون المنتمون إلى حركة أحزاب الشــاي. فمن المحتمــل أن التغطية الهائلة التي نالتها حركة الشــاي من وســائل الإعلام خلقت شــعورا ما بضرورة أن يكون هناك حد أدنى مــن التعبير عن الاهتمام الذي يمضي باتجاه التوازن. وتمثل عنصر آخر، في التغطية التي قدمتها وسائل الإعلام، في وجود قلة من الجيوب من وســائل الإعلام المنتمية على نحو صادق إلى يســار الوســط مثل MSNBC(*) مســتعدة لأن ترضع ثدي «احتلوا وول ستريت» ما داموا يرون أن الحركة يمكن أن تتطور إلى شيء يحمل ملامح حزب شــاي يســاري، أي جماعة سياســية تقبل التمويل، وتتقدم بمرشــحين، وتعمل على تحقيق أجندة سياســية. وهذا يوضح، على الأقل، الســبب في أنه في اللحظة التي ظهر فيها، بكل جلاء، أن الحركة لن تتبع هذا الطريق، توقف الاهتمام الإعلامي بالسرعة التي بدأ بها.

لكن لا شيء من هذا يوضح السبب في أنه، حتى قبل أن تلتقط وسائل الإعلام التيــار الرئيسي القصة، انتشرت الحركة بهذه السرعة داخل أمريكا- حتى في أماكن لا تصل إليها الجزيرة.

السؤال الثاني:

لماذا انتشرت الحركة بهذه السرعة في جميع أنحاء أمريكا؟

عندما لم تكن ماريســا هولمز مشغولة بالمســاعدة في الأمور اللوجستية وفي تنظيم التدريب على التيســير، قضت جانبــا كبيرا من وقتها، خلال الأيــام الأولى من الاحتلال في تصويــر بالفيديــو لحوارات مع زملائها في المخيم. وتكرر ســماعها للحكاية نفســها:

(*) هي قناة كيبل وفضائية تقدم الخدمات الإخبارية والتعليقات السياسية على الأحداث الراهنة. [المترجم].

«فعلت كل ما يفترض بي أن أفعله! اشتغلت بكل جدية، واستذكرت دروسي بكل جدية، والتحقت بالجامعة. والآن أنا عاطل، بلا أمل، ومدين بما يتراوح بين 20,000 و50,000 دولار أمريكي». ينتمي بعض هؤلاء المشاركين في المخيم إلى عائلات راسخة في الطبقة الوسطى. وبدا أن عددا أكبر هم أبناء أوساط متواضعة نسبيا، شقوا طريقهم إلى الجامعة بالموهبة والتصميم، لكن حيواتهم الآن واقعة في شباك الصناعات التمويلية ذاتها التي طحنت الاقتصاد العالمي، وجدوا أنفسهم يدخلون إلى سوق عمل يكاد يكون خاليا من الوظائف. ولمست الحكايا من هذا النوع وترا بداخلي، حيث إنني قضيت جانبا كبيرا من ذلك الصيف أحاضر حول تاريخ الديون. وقد حاولت أن تبقى حياتي كمؤلف منفصلة عن حياتي كناشط، لكنني وجدت ذلك أمرا متزايد الصعوبة، حيث إنني في كل مرة ألقيت فيها كلمة يحضر لسماعها عدد معقول من الشبان، اقترب مني واحد أو اثنان منهم بعد الكلمة للسؤال عن احتمالات تخليق حركة تعالج قضية قروض الطلاب. وكان أحد الموضوعات المتصلة بالديون التي اشتغلت عليها أن قوة الديْن تكمن فيما يتسبب فيه من أحاسيس عنيفة ضد الدائنين، والأهم من ذلك، ضد المدينين أنفسهم؛ أحاسيس بالخجل، بالعار، والسخط الشديد عندما يقال للمرء بالتالي إنه الخاسر في لعبة لا يجبر أحد أحدا على لعبها. ولا شك في أن أي شخص غير راغب في قضاء بقية عمره غاسلا للصحون أو كاتبا في قسم المبيعات- بتعبير آخر في وظيفة من دون امتيازات، وهو يعلم أن حياته قد يدمرها مرض غير متوقع - وقر في ذهنه أنه لا خيار أمامه سوى طلب شهادة عالية في أمريكا، وهو ما يعني عمليا أن يبدأ حياة المدين. وعندما يبدأ المرء حياة المدين فهذا يعني أنه سيُعامل باعتبار أنه فشل بالفعل.

بعض الحكايا التي سمعتها إبان جولتي كانت غير اعتيادية، وأتذكر على نحو خاص شابة جادة المظهر اقتربت مني بعد قراءتي بعض أعمالي في مكتبة راديكالية لتقول لي إنها، وإن كانت من أصول متواضعة، نجحت في أن تشق طريقها إلى الدكتوراه في أدب عصر النهضة في إحدى كليات آيفي ليغ Ivy League(*). والنتيجة؟! كانت مدينة بمبلغ 80 ألف دولار أمريكي، وليس لها في المستقبل

(*) مجموعة من ثمانٍ من المؤسسات التعليمية غير الحكومية الراقية في الشمال الشرقي من الولايات المتحدة: جامعة براون وجامعة كولومبيا وجامعة كورنيل وكلية دارتموث وجامعة هارفارد وجامعة برنستون وجامعة بنسلفانيا وجامعة ييل. [المترجم].

المنظور سوى العمل بوظائف هامشية، من المرجح ألا تغطي تكلفة إيجار المسكن، فضلا عن الأقساط الشهرية لسداد القرض. وسألتني: «أفهمت، إذن، ما انتهى إليه أمري؟ أنا مرافقة(*)! وهذه هي الطريقة الوحيدة، تقريبا، للحصول على ما يكفي من المال الذي قد يساعد على أي أمل في تجاوز ما أنا فيه. ولا تسئ فهمي، فلست نادمة على السنوات التي قضيتها في التعليم العالي، ولو للحظة واحدة، لكن عليك أن تقر بأن الأمر ينطوي على مفارقة ما».

قلت لها «أجل، فضلا عن تبديد مذهل للموارد البشرية».

وربما بقيت الصورة في ذهني بسبب تاريخي الشخصي- فغالبا ما أفكر في أنني أمثـل الجيل الأخير من الأمريكيين المنتمين إلى الطبقة العاملة ممن قاموا بمحاولة واقعيـة للانضمام إلى النخبة الأكاديمية بالعمل الجاد والتحصيل الذهني وحدهما (حتى في حالتي فقد تبين أن الأمر مؤقت). ومن الأسباب الأخرى أن حكاية المرأة أوضحت إلى أي مدى يكون الديْن ليس مجرد صعوبة فقط، بل يكون مسبة أيضا. وفي النهاية، كلنا يعلم أي نوع من الناس ذلك الذي يتردد على المرافقات الباهظات الكلفـة في مدينة نيويـورك. وكانت هناك، بعد 2008مبـاشرة، لحظة بدا فيها أن ما ينفقه وول سـتريت على الكوكايين وعلى الخدمات الجنسـية يتعين أن يجري تقليصه على نحو ما، لكن بعد المساعدات المالية، التي تشبه الإنفاق على سيارات ومجوهـرات باهظة الثمن، يبدو أن الإنفاق عاود الصعود السريع. وقد تدهورت أحوال تلك المرأة لدرجة أنها لم يعد من سـبيل أمامها سـوى العمل على إشـباع الأوهام الجنسـية للناس الذين أقرضوها المال، تحديدا، والذين حصلت مصارفهم على المساعدات المالية بدولارات الضرائب التي دفعتها أسرتها.

وفـوق ذلك كانت حالتها مجرد مثال مأسـاوي على تطور يحدث في مختلف أنحاء البلاد. وبالنسبة إلى الطالبات المكبلات بالديون في المرحلة الجامعية (ولنتذكر أن الأغلبيـة المتصاعدة بين من يطلبون العلـم في الجامعات في أمريكا اليوم هي للإناث)، وأصبح بيع الواحدة منهن لجسـدها خيارا (أخيرا، يائسـا) يتزايد اللجوء إليه بين من لا يجدن سـبيلا غيره لإكمال الدراسـة. ويقـدر مدير موقع إلكتروني

(*) Escort: هـي فتـاة تتلقى أجرا مقابل المرافقة في موعد، وغالبا ما يكون ذلك شـكلا من أشـكال التحايل على القوانين المجرمة للبغاء. [المحررة].

تخصص في التوفيق بين الكهول الماجنين(*) sugar daddies والباحثات عن عون لسداد أقساط القروض الدراسية أو مصروفات الدراسة أن المسجلات لديه بلغ عددهن 280 ألفا من الطالبات الجامعيات. وبين هؤلاء عدد قليل للغاية من شاغلات وظائف التدريس الجامعي الطموحات. والأغلبية لا تطمح إلا إلى ما يزيد قليلا على وظيفة متواضعة في الخدمات الصحية أو التربوية أو الاجتماعية[3]. وكانت الحكايا من هذا النوع هي ما يشغلني عندما كتبت قطعة للغارديان حول السبب في انتشار حركة «احتلوا وول ستريت» بهذه السرعة. وكنت أتقصّد أن تكون القطعة وصفية في جانب منها، وتنبؤية في جانب آخر:

> نحن نرقب بدايات تأكيد الذات من جانب جيل جديد من الأمريكيين، جيل يتطلع إلى مستقبل ينهي فيه تعليمه من دون أن تكون هناك وظائف، ولا مستقبل، وإن بقي الجيل مكبلا بديون هائلة ولا فكاك منها. والغالبية من هؤلاء، كما تبين لي، هم من أصول تنتمي إلى الطبقة العاملة أو غيرها من البيئات المتواضعة، وهم شباب فعلوا بالضبط ما طُلب منهم أن يفعلوه، فدرسوا، والتحقوا بالكليات، والآن هم لا يعاقبون على ذلك فحسب لكنهم يُهانون، يواجهون بحياة يعيشونها باعتبارهم فاشلين، عديمي الضمير. فهل من المدهش حقا أن يتطلعوا إلى قول كلمة لأباطرة التمويل الذين سرقوا مستقبلهم؟!
>
> وكما هي الحال في أوروبا تماما، نحن نشهد تبعات فشل اجتماعي هائل. وأعضاء حركة الاحتلال هم ذلك النوع من البشر الممتلئين بالأفكار، الذين يحشد طاقاتهم أي مجتمع صحي ليحسن الحياة لمصلحة الجميع. وبدلا من ذلك هم يستخدمونها لتلمس طرق من شأنها إسقاط النظام كله[4].

وقد تنوعت الحركة متجاوزة الطلاب وحديثي التخرج، لكنني أظن أنه بالنسبة إلى كثرة من المنخرطين في الحركة يبقى الاهتمام بالديون وبالمستقبل المسروق دافعا رئيسيا لمشاركتهم فيها. ومن المفيد عقد مقارنة بين «احتلوا وول ستريت»، من هذه الناحية، و«حزب الشاي» الذي غالبا ما يُقارن بها. من الناحية الديموغرافية، حزب الشاي هو، في جوهره، حركة لمن هم في منتصف العمر والمستقرين. ووفقا لاستطلاع للرأي في العام 2010، فإن 78 في المائة من المنتسبين

(*) لفظ يشير إلى كل كهل ثري يشتري شابة بما يغدقه عليها من أموال وهدايا. [المترجم].

لها تجاوزوا الخامسة والثلاثين من العمر، وقرابة نصف هؤلاء تزيد أعمارهم على خمسة وخمسين[5]. وهذا من أسباب التضاد التام في الرأي بين «حزب الشاي» و«احتلوا وول ستريت» فيما يتصل بالديون. صحيح أن كليهما اعترض مبدئيا على المساعدات المالية الحكومية لإنقاذ البنوك الكبرى، لكن في حالة حزب الشاي بقي الأمر، إلى حد بعيد، في نطاق البلاغة. والأصول الحقيقية لحزب الشاي تعود إلى انتشار شريط فيديو لأحد الصحافيين من قناة سي إن بي سي CNBC(*) يدعى ريك سانتيللي وهو يتحدث من قاعة المعاملات في سوق الأوراق المالية التجارية في شيكاغو يوم 19 فبراير 2009 ، مفندا الشائعات التي تروج لأن الحكومة قد تسارع إلى مساعدة المدينين من أصحاب العقارات السكنية: «هل نريد، حقا، دعم الفاشلين العاجزين عن سداد أقساط الرهن العقاري؟» هكذا تساءل، قبل أن يضيف «هذه أمريكا! كم عدد الراغبين منكم في أن يدفعوا أقساط الرهن العقاري إلى جار لديه حمام إضافي ويعجز عن سداد الفواتير؟» وبتعبير آخر، فإن حركة حزب الشاي نشأت كجماعة من الناس تخيلوا أنفسهم، على الأقل، دائنين.

وفي المقابل فإن حركة «احتلوا وول ستريت» كانت، وتبقى في جوهرها، حركة شبابية تتطلع إلى الأمام- مجموعة من الناس المتطلعين إلى الأمام الذين شُلّت حركتهم. أظهروا التزاما بالقواعد وتابعوا طبقة المتمولين وهي تظهر عجزا تاما عن الالتزام بالقواعد، وتدمر اقتصاد العالم بالمراهنات الخادعة، ثم يجري إنقاذها بتدخل حكومي عاجل وباهظ، ونتيجة لذلك، تتوافر على مزيد من القوة وتُعامل بتكريم يفوق ما سبق، في حين يتركون هم لحياة من المهانة التي يبدو أنها دائمة. وبالنتيجة، فقد أظهروا استعدادا لتبني مواقف أكثر راديكالية من كل ما شوهد على نطاق واسع في أمريكا منذ أجيال: لجوء معلن إلى السياسات الطبقية، إعادة هيكلة كاملة للنظام السياسي القائم، دعوة (بالنسبة إلى كثيرين، على الأقل) ليس فقط إلى إصلاح الرأسمالية بل إلى المباشرة في تفكيكها بالكامل.

أن تنشأ حركة ثورية عن موقف كهذا، فليس ذاك بأمر جديد. فمنذ قرون وإلى الآن مالت الائتلافات الثورية إلى أن تتشكل من نوع من التحالف بين أبناء الطبقات المهنية الذين يرفضون قيم الآباء، والموهوبين من أبناء الطبقات الشعبية الذي نجحوا في

(*) قناة أخبار المستهلك والتجارة. [المترجم].

الفوز لأنفسهم بتعليم بورجوازي، ثم اكتشفوا أن التعليم البورجوازي لا يعني بالضرورة حصول المرء على عضوية البورجوازية. وبوسعك مشاهدة هذا النموذج يتكرر المرة تلو الأخرى، وفي بلد تلو الآخر: تشو إنلاي يقابل ماوتسي تونغ، أو تشي غيفارا يقابل فيديل كلاسترو. وقد أدرك خبراء مكافحة التمرد في الولايات المتحدة، منذ وقت طويل، أن المنبع المؤكد للغليان الثوري في أي بلد من البلدان هو تزايد عدد السكان المتعطلين والمعوزين من خريجي الكليات: أي من الشبان ذوي الطاقات الفوارة، الذين لديهم فائض كبير من الوقت، ولديهم كل مبررات الغضب، والقدرة على مطالعة تاريخ الفكر الراديكالي كله. وفي الولايات المتحدة بوسعك أن تضيف إلى هذه العناصر المتفجرة سيئات نظام القروض الدراسية، الذي يضمن أن هؤلاء الثوريين المتبرعمين لن يعجزوا عن التعرف على البنوك باعتبارها عدوهم الأول، أو في فهم دور الحكومة الفدرالية – التي ترعى برامج القروض الدراسية، والتي تضمن أن تبقى القروض فوق رؤوس الطلاب إلى الأبد، حتى في حالة الإفلاس – في الحفاظ على سيطرة نهائية من قبل النظام المصرفي على كل جوانب حياتهم المقبلة. وكما قال مالكولم هاريس في «إن بلاس وان» n+1[*]، وهو الذي يكتب كثيرا في السياسات المعنية بالفوارق بين الأجيال في الولايات المتحدة:

> تمثل القروض الدراسية اليوم نوعا فريدا من العقوبة. فالأمر لا يقف عند أنها عقوبة لا نجاة منها حتى بإشهار الإفلاس، بل إن هذه القروض الدراسية لا تسقط بالتقادم، وبوسع المحصّلين أن يضعوا أيديهم على الأجور، وعلى مدفوعات التأمين الاجتماعي، بل على معونة البطالة. وعندما يعجز مقترض عن السداد ويتعين على وكالة التحصيل أن تأخذ من الحكومة الفدرالية، فهذه الوكالة تحصل على نسبة من كل ما تتمكن من استعادته منهم (على الرغم من أنهم تلقوا تعويضا، بالفعل، عن خسائرهم) وهو ما يعطي الوكالات حافزا ماليا لمطاردة الطلاب السابقين حتى القبر[6].

ولا غرو أن الشباب كانوا الضحايا الأكثر مأساوية للكساد الكبير عندما ضرب ضربته، التي مازلنا نعانيها، في 2008. وفي الحقيقة، كانت الآفاق، وفق المعايير التاريخية، مظلمة أمام هذا الجيل، حتى قبل انهيار الاقتصاد. فذلك الجيل من الأمريكيين الذين ولدوا في أواخر السبعينيات من القرن الفائت هو أول جيل في

(*) هي مجلة مطبوعة تعالج الشؤون السياسية والأدبية والثقافية. [المترجم].

تاريخ الولايات المتحدة يواجه احتمال مستوى أدنى من العيش من ذلك الذي خبره آباؤهم. وبحلول 2006 كان هذا الجيل في حال أسوأ من الحال التي عاش فيها آباؤهم عندما كانوا في سنهم، بكل المقاييس تقريبا: فقد حصلوا على أجور أقل ومنافع أقل، وكانت ديونهم أكبر، واحتمالات البطالة أو دخول السجن أكبر. وكان ينتظر أولئك الذين انضموا إلى قوة العمل بعد إنهاء الدراسة الثانوية احتمال أن يجدوا وظائف برواتب أدنى مما كان يحصل عليه آباؤهم، وظائف يكون احتمال أن تمنحهم ميزات اجتماعية وصحية أقل بكثير(في العام 1989حصل قرابة 63.4 في المائة من خريجي المدارس الثانوية على وظائف تؤمن رعاية طبية؛ واليوم، وبعد عشرين عاما، الرقم هو 33.7 في المائة). ووجد أولئك الذين التحقوا بقوة العمل، بعد إنهاء التعليم العالي أو الجامعي لأنفسهم وظائف أفضل، أيام كانت هناك وظائف، لكن منذ بدأ ارتفاع كلفة التعليم العالي بمعدل يفوق ارتفاع كل كلفة سلعة أخرى في تاريخ الولايات المتحدة، فإن أقساما أوسع وأوسع من هذا الجيل يتخرجون مثقلين بديون مكبلة. وفي العام 1993، نصف من أنهوا التعليم العالي خرجوا منه مدينين. واليوم تزيد هذه الشريحة على الثلثين؛ وفي الأساس الكل مدين، عدا النخبة الأكثر تميزا من الناحية المالية.

وكان الأثر المباشر الذي ترتب على هذا تدمير معظم ما كان ذا قيمة في تجربة التعليم الجامعي ذاتها، وهي التي كانت، في يوم من الأيام، السنوات الأربع الوحيدة المتميزة بحرية حقيقية في حياة الإنسان الأمريكي: وقتا ليس فقط للبحث عن الحقيقة، والجمال، والفهم، باعتبارها قيما في ذاتها، بل ليختبر المرء الإمكانات المتنوعة للحياة والوجود. والآن أخضع كل هذا، من دون رحمة، لمنطق السوق. وبعد أن كانت الجامعات تعتبر نفسها تجسيدات للمثل القديمة التي اعتبرت الغرض الحقيقي من الثروة هو أن تؤمّن للمرء وسائل ووقتا للسعي وراء فهم العالم ومعرفته، أصبح المبرر الوحيد للمعرفة الآن هو تيسير السعي وراء الثروة. وأولئك الذي أصروا على اعتبار التعليم العالي شيئا يختلف عن كونه استثمارا محسوبا- أولئك الذين تجاسروا، كما فعلت صديقتي التي قابلتها في المكتبة، على أن يرغبوا في زيادة فهمنا لدقائق شعر عصر النهضة في إنجلترا، على الرغم من الغموض في سوق العمل – تعين عليهم أن يدفعوا ثمنا رهيبا لقاء ذلك.

وهكذا فالتفسير الأولي لانتشار الحركة هو تفسير مباشر على نحو كاف: عدد غفير من الشباب لديهم قدر لا بأس به من الوقت، ولديهم كل ما يدعو

إلى الغضـــب - وكان الأكـــثر إبداعا ومثالية ونشـــاطا بينهم هم الأكثر غضبا، على الإطـــلاق. لكن هذا يبقى أول عنـــاصر الجوهر. فلكي تتحول إلى حركة كان يتعين عليها أن تجتذب قســـما أكبر بكثير من الســـكان. ومرة أخـــرى، بدأ هذا يحدث بسرعة بالغة.

وهنا أيضا شـــهدنا شـــيئا اســـتثنائيا، ففيما يتجاوز الطلاب، كانـــت القواعد التي تجاوبت أسرع من غيرها هي، في المقام الأول، من الطبقة العاملة. وقد لا يبدو هذا مثار دهشة بالغة، بالنظر إلى أن الطبقة، هي ذاتها، تركز على التفاوتات الاقتصادية؛ لكنـــه في الحقيقة مدهش. تاريخيا، كان أولئك الذين نجحوا في مخاطبة الشـــعبوية الطبقيـــة في الولايات المتحدة يأتـــون في الأغلبية العظمى بينهم من اليمين، ويركزون على أســـاتذة الجامعة بأكـــثر من تركيزهم على ســـلطة الأثرياء. وفي الأســـابيع التي ســـبقت احتلال وول ستريت مباشرة، امتلأت المدونات باستنكارات مشوبة بالاحتقار للنداءات الداعية إلى إعفاءات من الديون الدراســـية، باعتبار ذلك خوارا من النخب المدللة[7]. ولا شـــك أنه صحيح أن مأســـاة خريج الجامعة المديـــن يصعب، تاريخيا، أن تكـــون القضية التي تمس مبـــاشرة قلوب جماعة مثل اتحاد عمال النقل في مدينة نيويورك. لكن من الواضح أن هذا هو ما جرى هذه المرة. ولم يكن قادة اتحاد عمال النقل بين أول من أيدوا الاحتلال وأكثرهم حماســـا، مع مســـاندة كاسحة من قواعد الاتحاد، فحســـب، بل انتهى بهـــم الأمر إلى مقاضاة شرطة نيويورك لاســـتيلائها على حافلاتهم لتنفيذ الاعتقال الجماعي لنشـــطاء «احتلوا وول ســـتريت» الذين حاصروا جسر بروكلين(*).

وهذا ينقلنا إلى السؤال الثالث:

السؤال الثالث

لماذا يمس احتجاج نظمه شـــباب متعلم، وإن كان مدينا، وترا حساســـا على هذا النحو لدى الطبقة العاملة في أمريكا - وبطريقة يكاد يكون مؤكدا أنها لم تكن لتتحقق في 1967أو حتى في 1990؟

(*) لا بد لي من الإشارة إلى وجود عوامل أخرى فعلت فعلها هنا. فاتحاد عمال النقل، تاريخيا، هو اتحاد الأمريكيين السود، والشعبوية المناهضة للمثقفين في الولايات المتحدة تكاد تكون ظاهرة بيضاء، حصريا، ولا ينخرط فيها الملونون أو التنظيـــمات الممثلـــة لهم. لكن كثرة من الاتحادات ذات العضوية التي يغلب عليها البيض ســـاندت حركة «احتلوا وول ستريت» أيضا.

ربمـا يرجع هذا في جانب منـه إلى حقيقة مفادها أن الخطـوط الفاصلة بين الطلبة والعمال أصبح من العسـير تبينها، إلى حد ما. فمعظم الطلاب يتحولون إلى وظائف بأجر، ولـو في مرحلة ما من مسـيرتهم الجامعية على الأقل. وأكثر مـن ذلك، ففي حين زاد عدد الأمريكيـين الملتحقـين بالتعليم العالي، على نحو كبير في السـنوات العشرين الأخيرة، فإن عـدد الخريجين يبقـى على حاله تقريبا؛ ونتيجة ذلك أن صفـوف العاملين الفقراء يتزايد معدل امتلائها الآن بالمتخلفين على التعليم العالي العاجزين عن اسـتكماله حتى الحصول على الدرجات العليا، مع اسـتمرارهم في دفع كلفة تلك السـنوات التي حضروها، وعادة ما يسـتمر حلمهم بالعودة إلى مواصلة التعلم، يوما ما، أو بأولئك الذين مازالوا يواصلون المحاولة، قدر الطاقة، للتوفيق المعجز بين وظائف لنصف الوقت وتعليم لنصف الوقت[8].

عندما كتبت التقرير في «الغارديان» امتلأ قسـم المناقشـات بتعليقات استنكارية معتـادة: هـؤلاء زمرة من الأطفال المدللين الذي يعتاشـون على مـا يجود به غيرهم. وأظهر أحد المعلقين هوسا بحقيقة أن عديدا من المشاركات في الاحتجاج ممن خلدتهن صور في الصحافة كان لهن شـعر وردي الحمرة. واعتُبر ذلك دليلا على أنهن يعشـن في فقاعـة التميز، منفصلين عن الأمريكيين «الحقيقيـين». وأحد الأمور الواضحة في هذه التعليقـات أنها جاءت من أشـخاص لم يقضوا وقتا طويـلا في نيويورك. فكما أصبحت الطرز المميزة للهيبيين hippies في سـتينيات القرن الماضي - الشـعر الطويل، وغلايين الحشـيش، والتيشـيرتات الممزقة - بحلول الثمانينيات نوعا من الزي الموحد لشاغلي الوظائـف المؤقتة من شـباب الطبقـة العاملة في كثير من المـدن الأمريكية الصغيرة، فكذلـك أصبح الكثير مـن الطرز التي تخص البانك المنتمين إلى الثمانينيات، كالشـعر الـوردي الحمرة، والوشـم، والحلقان- يؤدي الدور نفسـه اليوم بالنسـبة إلى الطبقة العاملـة المهزوزة، بوظائفها غير المسـتقرة، في حواضر أمريـكا الكبرى. ولا يحتاج المرء إلا إلى أن ينظر حوله لمن يعدون له القهوة، ويسلمونه الطرود، أو ينقلون له المتاع.

وأحد أسباب ذوبان التنافر القديم في ستينيات القرن الماضي بين «الهيبيين وأصحاب القبعـات الصلبة» hippies and hard hats(*) ليصبـح تحالفا قلقا يعود، بالتالي، إلى أسباب منها تجاوز الحواجز الثقافية، ومنها التحول في تركيب الطبقة العاملة ذاتها بعد

(*) إشـارة إلى صدامات بين عمال البناء المعتمرين خوذات صلبة وطلاب محتجين، بتحريض من قيادات نقابية، في مانهاتن، نهاية الستينيات. [المترجم].

أن تزايدت احتمالات تورط العناصر الشـــابة فيها في نظام للتعليم العالي يتزايد طابعه الاستغلالي وتتناقص قدرته على الأداء. وهذه هي الطبيعة المتحولة للرأسمالية ذاتها كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن التحول إلى الرأسمالية التمويلية، أو في بعض الصياغات أيضـــا «إضفاء الطابع التمويلي على الحياة اليومية». وفي الولايات المتحدة وفي كثير من بلـــدان أوروبـــا ترافق هذا مع تراجع التصنيع؛ فالاقتصـــاد الأمريكي لم يعد يتحرك بقوة الصادرات، وإنما بقوة اســـتهلاك منتوجات يُصنّـــع معظمها وراء البحار، ويدفع مقابلها بكل أشكال التلاعب التمويلي. ويقال هذا عادة باعتباره إشارة إلى تسيّد ما يدعى قطاع «تمتـــع» FIRE (تمويل، تأمين، عقار) من الاقتصاد. على ســـبيل المثال، تضاعفت الحصة الإجمالية من أرباح الشركات الأمريكية المتحققة من التمويل وحده ثلاثة أضعاف منذ ستينيات القرن الماضي:

2005	2000	1995	1990	1985	1980	1975	1970	1965
%38	%30	%28	%26	%16	%17	%18	%15	%13

بـــل إن هـــذا التفصيل يهوّن مـــن دلالات الأرقام على نحو كبير، عـــلى اعتبار أنه لا يأخذ في حســـبانه سوى المؤسسات التمويلية اســـميا. ففي العشريات الأخيرة دخل كل المصنعين، تقريبا، مجال النشاط التمويلي، وهذا، في الوقت نفسه، مصدر كثرة أرباحهم. وســـبب انهيار صناعة الســـيارات إبان الأزمة المالية في العام 2008، على ســـبيل المثال، هـــو أن شركات مثل فورد Ford وجـــي إم GM كانت تحقق، حتى ذلك التاريخ، كامل ربحيتها تقريبا ليس من صناعة السيارات، لكن من تمويلها. بل إن جي إي GE حققت قرابة نصف أرباحها من قســـم التمويل لديها. وهكـــذا ففي حين كان 38 في المائة من إجـــمالي ربحية الشركات حتى 2005 يأتي مـــن شركات تمويل، كان الرقم الحقيقي، على الأرجح، أقرب إلى أن يكون النصف إذا حســـبت الأربـــاح المتصلة بالتمويل، في شركات يفترض أن نشاطها التجاري غير تمويلي. وفي الوقت نفسه، لم يأت من الصناعة إلا قرابة 7 أو 8 في المائة(*).

(*) مـــن الناحيـــة الفنيـــة، الرقم هو 12.5 في المائة، لكن هذا، مرة أخرى، يدرج في حســـاباته الأقســـام التمويلية في المؤسسات الصناعية، باعتبارها أرباحا «صناعية» وليست أرباحا تمويلية.

وعندما سك رئيس جي إم، تشارلز إروين ويلسون Charles Erwin Wilson العبارة الشهيرة «ما هو في مصلحة جي إم هو في مصلحة أمريكا»، في العام 1953، اعتبرت جهات كثيرة أن هذا هو أقصى تعبير عن الخيلاء الرأسمالي. وعندما نعيد النظر فيما جرى، يسهل علينا أن نرى ما كان يعنيه حقا. في ذلك الوقت، كانت صناعة السيارات تحقق أرباحا طائلة؛ وكانت حصة الأسد من الأموال التي تتدفق على شركات مثل جي إم وعلى تنفيذييها تسلم مباشرة إلى خزائن الحكومة في صورة ضرائب (وكان المعدل المنتظم لضرائب الشركات في عهد الرئيس أيزنهاور 52 في المائة، وبلغ أقصى معدل لضرائب الأشخاص، والذي كان يطبق على سبيل المثال على القيادات التنفيذية في الشركات، 91 في المائة). وفي ذلك الوقت، كان القسم الأكبر من عوائد الحكومة يأتي من ضرائب الشركات. وشجع ارتفاع ضرائب الشركات التنفيذيين على دفع أجور أعلى (لم لا يوزع المرء الأرباح على عماله، ويفوز على الأقل بالميزة التنافسية المتمثلة في رضا موظفيه وولائهم، إذا كانت الحكومة، إن لم يفعل ذلك، فستأخذها لنفسها؟)؛ واستخدمت الحكومة عائدات الضرائب لبناء الجسور والأنفاق والطرق السريعة. ولم تكن مشروعات التشييد هذه بدورها مفيدة لصناعة السيارات فحسب، بل خلقت مزيدا من الوظائف، وأعطت المتعاقدين مع الحكومة الفرصة لإثراء السياسيين الذين وزعوا الغنيمة برشاوى وإكراميات ضخمة. وربما كانت النتائج كارثية، إيكولوجيا، خصوصا على المدى الطويل، لكن في ذلك الوقت، بدت العلاقة بين نجاح الشركات والضرائب والأجور أشبه بآلة مضمونة الأداء تستخدم لتحقيق ازدهار ونمو دائمين.

وبعد ذلك بنصف قرن، يبدو واضحا أننا نعيش في كون اقتصادي آخر، فالأرباح التي يتعين أن تتحقق من الصناعة تراجعت. والأجور والامتيازات تجمدت أو تدهورت؛ والبنية التحتية تتهاوى. لكن عندما أسقط الكونغرس في ثمانينيات القرن الماضي قوانين الربا (فاتحا الطريق إلى عالم أدت فيه المحاكم والشرطة في الولايات المتحدة دور من يطبق القانون لمصلحة قروض يمكن أن ترتفع فوائدها السنوية إلى 300 بالمائة، وهو نوع من الترتيبات التي لم يكن متاحا للمرء أن يتوصل إليه سوى مع الجريمة المنظمة) فقد سمحوا أيضا لأي شركة، تقريبا، بدخول مجال التمويل.

وقد يبدو لك أن كلمة «ســمحوا» التــي وردت في الجملة الأخيرة هي كلمة غريبة، لكن من المهم أن نفهم أن اللغة التي نســتخدمها، عادة، لوصف هذه المرحلة هي لغة مخادعة على نحو عميق. وعلى سبيل المثال، فنحن نتكلم عادة عن التحولات في التشريع المحيط بالتمويل باعتباره نوعا من «التحرير»، نوعا من خروج الحكومة من الطريق لتترك للشركات أن تلعب في السوق كيف شاءت. ولا شيء أبعد عن الصدق من هذا. فبالسماح لأي شركة بأن تصبح جزءا من صناعة الخدمات التمويلية، كانت الحكومة تمنح الشركات حق تخليق النقود. ذلك لأن البنوك، والمقرضين الآخرين، لا يقرضــون، عموما، المال الذي يكون بحوزتهــم بالفعل. فهم يخلقون النقود بتقديم القــروض. (هــذه هي الظاهرة التي كان يشــير إليها هنري فــورد عندما صدر عنه تعليقه الشهير بأنه لو تبين الشعب الأمريكي، يوما ما، الكيفية التي تعمل بها البنوك على حقيقتها، «فســوف تكون هناك ثورة قبل صباح الغــد». فالاحتياطي الفدرالي يخلّــق النقود ويقرضها للبنوك المرخص لها بإقراض عشرة دولارات مقابل كل دولار تحتفظ به كاحتياطي؛ وهكذا فهو بالنتيجة يســمح لها بتخليق النقود). صحيح أن أقســام التمويل في شركات الســيارات كانت أنشــطتها محددة بتخليق النقود التي ســتعود إليها لشراء ســياراتها هي، لكن هذه الصلاحية ســمحت لها بالفوز بأرباح ضخمة مــن الفوائد والمصروفات والغرامات، ومع الوقــت تضاءلت إلى جوار هذه الأرباح المتصلة بالتمويل تلك الأرباح المتحققة من الســيارات ذاتها(*). وفي الوقت نفســه، فإن شركات من قبيل جي إم، وجي إي، والبقية، شــأنها شــأن أكبر البنوك، كانــت في أحوال كثيرة لا تدفــع أي ضرائب فدرالية على الإطــلاق. وكانت أرباحها تذهب إلى الحكومة عندما كان السياســيون يتلقونها، مباشرة، في شكل رشى - بعد أن صــارت الرشى تدعى «أنشــطة لوبي الشركات» - لإقناعهم باســتصدار مزيد من التشريعــات، غالبا ما تضع الشركات صيغتها بنفســها، وبتســهيل مزيد من اعتصار المواطنين الواقعين في شــباكهم الائتمانيــة. ولأن مصلحة ضريبة الدخل IRS لم تعد تتلقــى أي قدر يعتد به من الدخل من ضرائب الــشركات، فقد انهمكت الحكومة بدورها، وعلى نحو متزايد، في اعتصار أموالها من المداخيل الشخصية للمواطنين، أو

(*) ما لم يفضل المرء أن ينظر إلى هذه الرســوم، كما يفعل الكثيرون، باعتبارها نوعا من التضخم المســتتر، وهو ما تسمح به أيضا السياسات الحكومية.

في حالة الحكومات المحلية التي هي الآن مكبلة بالتزامات نقدية، من حملة مماثلة على نحو لافت لمضاعفة الرسوم والجزاءات[9].

وإذا كانت العلاقة بين الحكومة والشركات في خمسينيات القرن العشرين قليلة الشبه بـ «رأسمالية السوق الحرة» الأسطورية التي يفترض أن أمريكا تأسست عليها، ففي حالة الترتيبات الراهنة يصعب على المرء أن يفهم لماذا لا نزال نستخدم كلمة «رأسمالية» على الإطلاق.

وفي زمن مضى، عندما كنت طالبا جامعيا، تعلمت أن الرأسمالية نظام تحقق فيه المؤسسات الخاصة أرباحها باستئجار الآخرين لإنتاج وبيع الأشياء؛ ومن ناحية أخرى فالنظم التي يعتصر اللاعبون الكبار فيها ثروات الآخرين مباشرة، بالتهديد بالقوة، كان يشار إليها باعتبارها «إقطاعا»(*). وبهذا التعريف، فما ندعوه «وول ستريت» صار يبدو، على نحو متزايد، أشبه بمكتب تخليص، لا أكثر، لمبادلة وصرف العوائد الريعية الإقطاعية، أو، إن اخترنا التعبير الأكثر غلظة، فهو للتدليس والابتزاز، في حين أصبح الرأسماليون الصناعيون الأصلاء من طراز الخمسينيات، وعلى نحو متزايد، غير موجودين إلا في أماكن مثل الهند أو البرازيل أو الصين الشيوعية. ولاتزال الولايات المتحدة، بالطبع، تملك قاعدة صناعية، خاصة في صناعة السلاح، وتكنولوجيا الدواء، ومعدات الزراعة. لكن باستثناء الإنتاج العسكري، فهذه تلعب دورا ثانويا في توليد أرباح الشركات.

ومع أزمة 2008 أوضحت الحكومة أنها ليست فقط مستعدة لأن تمنح المؤسسات التي هي «أكبر من أن تفشل» الحق في طبع النقود، ولكن مع اختصاصها نفسها بتخليق ما يكاد يكون مقادير لا نهائية من النقود لإسعاف هذه الشركات إن أوقعت نفسها في المتاعب بتقديم قروض فاسدة أو حمقاء. وسمح ذلك لمؤسسات مثل بنك أوف أمريكا بتوزيع هذه الأموال التي ساقتها إليها المقادير على أولئك السياسيين ذاتهم الذين صوتوا لمصلحة إنقاذها، لتضمن

(*) وبالمثل، المنظِّر الاجتماعي ماكس فيبر كان يدفع بأن «الرأسمالية السياسية اللاعقلانية» عند «المغامرين العسكريين، والملتزمين tax farmers والمضاربين، وتجار العملة وغيرهم» في العالم الروماني، على سبيل المثال، كانت طريقا مسدودة، تاريخيا، لأنها كانت في النهاية عالة على الدولة، ولا صلة لها بالاستثمار العقلاني المنتج في الرأسمالية الصناعية الحديثة. وبمنطق فيبر، فإن الرأسمالية العولمية المعاصرة التي يحكمها المضاربون، وتجار العملة، والمقاولون المتعاقدون مع الحكومات، ارتدت من زمن طويل إلى ذلك النوع من الطريق المسدودة اللاعقلانية.

بذلـك الحـق في أن تضع جماعات الضغط التابعة لها صيـغ التشريع الذي كان يفترض أنه سـوف «يعيد ضبطها». حدث هذا كله رغم أنهم كانوا قد أوشـكوا على تدمير الاقتصاد العالمي. وليس واضحا تماما السبب في أن مؤسسات كهذه لا تعد، عند هذه النقطة، جزءا من الحكومة الفدرالية في كل شيء إلا في استئثارها لنفسها بأرباحها.

فشرائـح هائلة من مداخيل الناس العاديـين ينتهي بها الأمر إلى تغذية هذا النظام المفترس عبر الرسـوم المستترة، وخاصة عبر الجزاءات. وأذكر أنني سمحت ذات مرة لموظف في ميسيز Macy's بأن يؤثر فيّ بحديثه إلى حد الاقتناع بأن تكون لدي بطاقة تحميل charge card لأشتري نظارة رايبان Ray-Ban. وأرسلت صكا بنكيـا لدفع الكلفة قبل مغادرة البلاد في رحلة مطولة، لكن يبدو أنني وقعت في خطأ يقارب دولارين وخمسـة وسبعين سـنتا عند احتساب الضرائب؛ ثم عدت بعد شـهور قليلة لأكتشف أن ما تراكم علي من رسـوم متأخرة بلغ 500 دولار. ولسـنا معتادين على حسـاب أرقام كهذه لأنها، وبأكثر من الديـون، يُنْظر إليها باعتبارهـا كلفة الخطيئة: أن تدفعها فقط لأنـك ارتكبت خطأ ما (كان ذلك، في حالتي، خطأ في الجمع المتصل بمقدار حسـابي وإهمالا في طلب إرسـال الفواتير على عنـواني بالخارج). وفي الحقيقـة، فالنظام موجـه الآن بالكامل نحو ضمان تورطنا في أخطاء كهذه، بما أن كامل نظام الأرباح التجارية يعتمد عليها.

كـم من المدخول الذي يتحقـق للأمريكي العادي في حياتـه ينتهي به الأمر إلى أن يجري تمريره إلى صناعة الخدمات التمويلية في شـكل مدفوعات الفوائد والغرامـات ورسـوم الخدمة وكلفة تأمين ورسـوم الباحث عـن العقار، وما إلى ذلـك، لا شـك في أن مدافعا عن هذه الصناعة سـيصر عـلى أن بعضا من هذه المدفوعات لها مقابل من خدمات مشروعة- مثل رسوم البحث عن العقار - لكن في أحوال كثيرة تفرض رسوم البحث هذه حتى على المستأجرين الذين عثروا على مسـاكنهم بأنفسـهم. وقد فرض قطاع العقارات القوانين جاعلا من المسـتحيل، عمليا، الحصول على مسـكن من دون دفع رسـوم كهذه. وعلى الأقل، فقد صار واضحا للعيان أن زيادة هائلة في هذه الرسـوم قد حدثت في العشْريّات الأخيرة، من دون أي زيادة أو تحسن ملموسين في الخدمات المتاحة.

كـم يبلغ حجم تلك الحصة التي يجـري توجيهها لتصب في صناعة الخدمات التمويلية من مدخول الأسرة الأمريكية المتوسـطة؟ ببسـاطة، الأرقام غير متاحة. (وهـذا بحـد ذاته يـشي بشيء مـا، لأن الأرقام المتصلـة بأي شيء آخـر، تقريبا، متاحة). لكن بوسـعنا أن نتوصـل إلى شيء تقريبي. ذلـك أن «معدل الالتزامات التمويلية» الصادر عـن الاحتياطي الفيدرالي ينص على أن الأسرة الأمريكية دأبت على أن تخصص، في المتوسـط، ما يقارب 18 بالمائة من مدخولها لخدمة القروض والالتزامـات المماثلة طوال العشرية الأخـيرة - وهذا رقم غير دقيق إلى حد بعيد (فهو يشـمل المدفوعات الرئيسـية والضرائب العقارية، لكنه يسـتبعد الجزاءات والرسوم) لكنه يرسم حدود القدر المحتمل.

وهذا يشـير بالفعل إلى أن معظم الأمريكيـين يقدمون ما يقارب دولارا من كل خمسـة دولارات يكسبونها إلى وول ستريت مباشرة بشكل أو بآخر، هذا إذا فهمت «وول ستريت» بمعناها الشائع، باعتبارها الاسم الرمزي للقطاع التمويلي إجـمالا. لكن «الأمريكيين العاديين» لا وجود لهم بالطبع، فالنهب الذي يقع من جانـب الصناعة التمويلية يـأتي على نحو متفاوت للغايـة. ففي حين نجد، أولا وقبل كل شيء، أن كثرة من هذه الأموال تدخل ببسـاطة في جيوب التنفيذيين في شركات التمويل (كل تلك المكافآت للمصرفيين، وما يماثلها) فبعضها تجري إعادة توزيعه في شـكل عائدات. ولكن ليس لكل فـرد. وقبل الانهيار كان هناك تصور مفاده أن لكل امرئ نصيبا من الصفقة؛ وأن الرأسـمالية كانت في سـبيلها إلى أن تصبح مشروعا شعبيا يتيسر فيه لجميع الأمريكيين، عبر استثماراتهم وحساباتهم التقاعديـة، أن يضعـوا أيديهم على قطعة من الكعكـة. وكان هذا، على الدوام، موضـع مبالغة، وبعد الانهيار، بعد أن تلقـت 401 ك(*) ضربة هائلة تبعها أن كبار المسـتثمرين سرعان ما أفاقوا من تأثير الضربة، لم يعد أحد يسمع كثيرا عن هذا الأمر الآن. ولا يمكن لأحد أن ينكر، حقا، أن نظام الربح لايزال على حاله التي عرفناه بها دوما: طريقة لإعادة توزيع المال لمصلحة أولئك الموجودين فوق قمة

(*) 401ك الاسـم الشـائع في الولايات المتحدة لخطة المعاشـات التقاعدية كما حددتها الفقـرة 401ك من مدونة ضريبة الدخل. وظهر، ابتداء من العام 2010 أن المعاشـات التقاعدية التي تؤمنها الخطة هي من مسـتويات لم تعد تناسب الظروف. [المترجم].

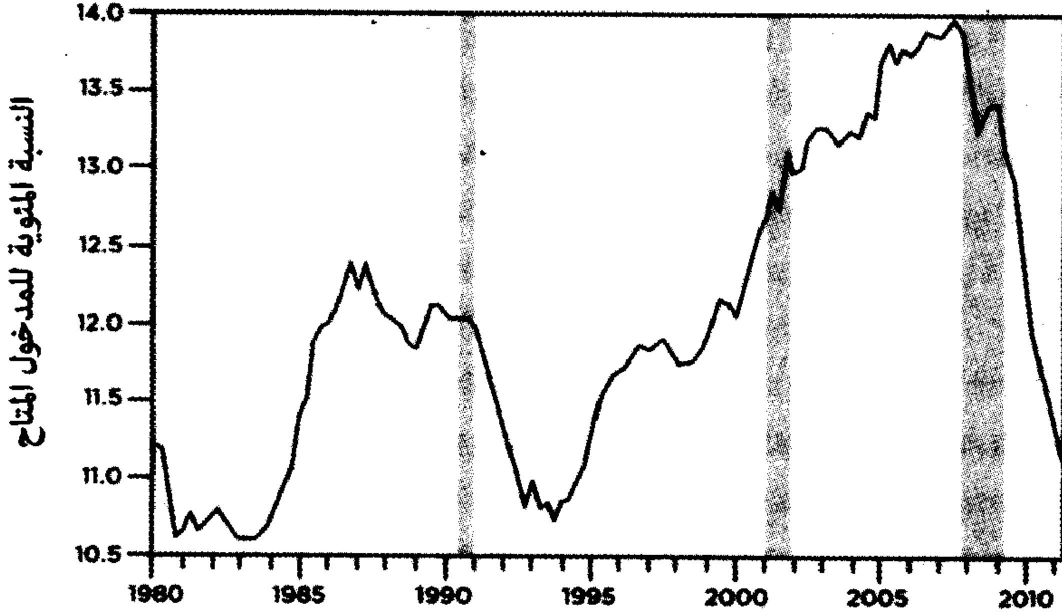
الدرج، بالفعل. فالأثرياء الأمريكيون، وإن لم يكونوا موظفين في القطاع التمويلي بأنفسهم، ينتهي بهم الأمر إلى الفوز الخالص. وإلى حد بعيد، فكل من عداهم لا مناص من أن يفقد حصة من مدخوله.

من جانب آخر، أولئك الموجودون عند قاع سلسـلة الغذاء(*) - وهذا ما يتبين صدقه مهما كانت الطريقة التي تتبعها لقياسه، وفقا للعرق أو الجندر أو العمر أو الوظيفـة - ينتهي بهم الأمر في كل الحالات إلى أن يدفعوا أكثر من غيرهم بالقياس لمدخولاتهم. وفي 2004، على سـبيل المثال، انتهى الأمر بمن تتراوح أعمارهم بين 18 و24، إلى أن يدفعوا 22 بالمائة من مدخولاتهم كأقساط للديون (وهذا يشمل جانبا من الدين، لكنه لا يشـمل كلفة الخدمة ولا الرسـوم ولا الجـزاءات)- فدفع قرابة الخمس منهم أكثر من 40 بالمائة - وبالنسبة إلى من تراوحت أعمارهم بين الخامسة والعشريـن والرابعة والثلاثين، وهم الفصيل الأكثر تأثرا بالضرائب الدراسـية، فقد بقيت الأمور أكثر سوءا: تعين أن ينفقوا، في المتوسط، ربع مدخولاتهم على الديون. وتنطبـق هذه الأرقام على الأمريكيين الأصغر سـنا عـلى الإجمال، بغض النظر عن تعليمهم. وغالبا ليست لنا حاجة إلى الحديث عن مصير تلك الشريحة التي تقارب 22 بالمائة من العوائل الأمريكية التي بلغ بها الفقر أن لم يعد بوسـعها الوصول إلى أي نـوع من الائتـمان التقليدي، والتي تعين عليها اللجـوء إلى محال الرهونات أو مكاتـب الإقراض بضمان السـيارة أو القروض الصغيرة القصـيرة الأجل غير المؤمنة pay day loans، التي تحصل فوائد تبلغ 800 بالمائة سنويا.

وكل هذا ينطبق على ما سبق الانهيار!

وعقـب أزمة 2008 مباشرة، وعلى الفور، بدأ يفعل ذلك كل من توافرت لديه وسيلة لخفض مديونيته، وبالتالي لتقليل مقدار ما ينتزع لمصلحة وول ستريت من دخله، من الأمريكيين - سواء بالمسارعة غير المتعقلة إلى سداد الائتمانات وما على بطاقة الاسـتدانة، أو بالابتعاد عن الرهون العقارية الغاطسـة(**) underwater mortgages. وقد يساعد هذا على تصور مدى قوة التحول:

(*) هي السلسـلة التي تحدث عنها الجاحظ في القرن التاسع الميلادي وشاعت بفضل أبحاث تشارلز إلتون في العام 1927، وهي السلسلة التي ترسم العلاقة بين أدنى شكل لإنتاج القيمة الغذائية والمستهلك النهائي لها. [المترجم].
(**) الرهون التي يزيد مبلغها على القيمة السوقية للعقار. [المترجم].



معدل خدمة الدين للأسرة (%)

لكـــن أنماطا بعينهـــا من القروض كانت قـــد جرى التعاقد عليهـــا، في الوقت ذاته، بطريقة تجعل ذلك مســـتحيلا. وعلى ســـبيل المثـــال، فمع بقاء إعـــادة التفاوض حول الرهن العقاري ممكنة، وإن لم تكن سهلة(*)، فإن ذلك غير متيسر بالنسبة إلى القروض الدراســـية؛ وفي الحقيقة، فإنك إن فاتك ســـداد عدد ضئيل من الأقســـاط، فمن المرجح أن توقـــع عليك عقوبات بألوف الدولارات التـــي تضاف إلى أصل الدَّيْن. ونتيجة لذلك، لاتزال الديون الدراسية تتضخم بمعدل مدوّخ، بعد أن تجاوز مقدارها، منذ فترة طويلة، مجمل ديون بطاقات الائتمان وغيرها من أشكال الاستدانة أيضا:

إجمالي رصيد الدَّيْن ومكوناته

الرهن العقاري	دين على صافي القيمة المتغير	قرض سيارة	بطاقة ائتمان	قرض دراسي	غير ذلك
%72	%5	%6	%6	%8	%3

إجمالي الربع الثالث من 2011: 11,656 تريليون دولار

(*) على الرغم من تدني النســـبة المئوية للرهون العقارية التي أعيد التفاوض بشـــأنها، مع ما قيل عن وجود برامج حكومية وضعت لتسهيل ذلك الأمر.

وبعيـــدا عن الطلاب، فالجماعـــة الأخرى الواقعة في فـــخ الديون هي جماعة العمال الفقراء - وبخاصة النساء العاملات والعمال الملونين - الذين لم تزل شرائح ضخمة مـــن مدخولاتهم تحصدها صناعة الخدمـــات التمويلية مباشرة. وغالبا ما يُدْعوْن «المقترضين المعسريـــن» subprimers، على اعتبار أنهم غالبا من تعاقدوا (أو اســـتدرجوا للتعاقد) على رهونات عقارية بســـعر فائدة أعلى(*). وإذ سقطوا ضحايـــا القـــروض العقاريـــة المرتفعة بمعدلاتهـــا المتفجرة القابلـــة للتعديل، فهم يواجهـــون الآن مضايقـــات المحصلين، واحتمالات مصادرة ســـياراتهم، وأســـوأ من كل شيء آخـــر، الاضطرار إلى العودة إلى القـــروض الصغيرة القصيرة الأجل لمواجهة النفقـــات الطارئة، مثل تلك المتصلة بالرعاية الصحيـــة، بما أنهم الأمريكيون الأقل قـــدرة على الحصول على امتيـــازات صحية ذات مغزى. وهذه القروض تعمل على أساس معدل فائدة سنوي يقارب 300 بالمائة سنويا.

والأمريكيـــون في أي مـــن هاتـــين الفئتين المتداخلتـــين- من الطبقـــة العاملة والخريجـــين العاملـــين في وظائف نصف الوقـــت المكبلين بالقروض الدراســـية - يدفعـــون بالفعل من مدخولاتهم إلى وول ســـتريت أكثر مما يدفعونه من ضرائب للحكومة.

وقبـــل ذلك، في ســـبتمبر، حتى قبل أن نبدأ حركة الاحتلال، أنشـــأ «كريس» - الناشط من حركة «الغذاء لا القنابل» الذي ساعدنا في إنشاء أول حلقة ديموقراطية في بولينغ غرين في أغسطس- صفحة على موقع تمبلر tumblr دعاها «نحن الـ99 بالمائـــة» حيث يتيسر لمؤيديـــه وضع صور لهم وهم يعرضـــون تقريرا موجزا عن حالتهم المعيشية. وعند كتابة هذه السطور بلغ عدد هذه الصفحات 125 وتنوع أصحابها تنوعا هائلا من حيث العرق والعمر والجندر وبكل مقياس آخر.

وقد دارت، قبل فترة قصيرة، مناقشـــة حول «أيديولوجيـــة الـ 99 بالمائة» كما يتبين من هذه الشـــهادات. بدأ كل شيء مع إنجاز مايك كونزال Mike Konczal، الذي يســـاهم في مدونة روتريبومـــب Rotrybomb(**) تحليلا إحصائيا لتحديد الكلمات البالغ عددها خمسا وعشرين الأكثر استخداما في نصوص html واكتشف

(*) لأن تاريخهم الائتماني غير موات. [المترجم].

(**) مدونة تابعة لمعهد روزفلت المعني بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. [المترجم].

أن الكلمة الأكثر اســتخداما هي «وظيفة» تليها «دیْن» وإن كانت بقية الكلمات تشير كلها إلى ضرورات الحياة، مثل مسكن وطعام وصحة ورعاية وتعليم وأطفال (وبعــد «وظيفة» و«ديْن»، من حيث الشــيوع، تأتي الكلــمات: عمل، كلية، دفع، طالــب، قرض، قادر، مدرســة، تأمــين). وكان هناك غياب ملحوظ لأي إشــارة إلى السلع الاستهلاكية. وفي محاولة لفهم المغزى لجأ كونزال إلى كتابي عن الديْن:

> يستشهد الأنثروبولوجي ديفيد غريبر بالمؤرخ موزيس فنلي، الذي عرف «البرنامــج الثوري العتيق الذي يعــود إلى الأزمنة الكلاســيكية، الذي يدعو إلى إلغــاء الديون وإعادة توزيع الأراضي، باعتباره شــعارا فلاحيا، وليس من شــعارات الطبقة العاملة». ولنتأمل في هذه الحالات: الغالبية الساحقة من هــذه المنطوقات هــي مطالب قابلة للعمل عليها في شــكل (أولا) حلوا عنا ربقــة هذه الديون، و(ثانيا) أعطونا مجــرد حد أدنى للبقاء أحياء لكي نعيش عيش الكرام (أو، بمعايــير ما قبل الصناعة، أعطونا أرضا). ووفقا لفنلي فهذه مطالب فلاحية، وليست مطالب طبقة عاملة[10].

واعتــبر كونزال ذلك تضييقا عميقا للآفاق: فلم نعد نســمع مطالب بدمقرطة مكان العمل، أو كرامة العامل، أو حتى العدالة الاقتصادية. ففي ظل هذا الشكل من الرأســمالية الذي اكتســب طابع الإقطــاع، ينزل المســتذلون إلى حال فلاحي القرون الوســطى، فلا يطلبون أكثر مما يقيم أودهم. ولكن، كما سارع آخرون إلى التوضيــح، فقد كانت هنا مفارقة ما، فالنتيجة بالنهاية ليســت تضييق الآفاق، بل توســيعها. وقد دأب المدافعون عن الرأســمالية على الزعم أنها، وإن كانت كنظام اقتصادي تخلق، لا شــك، تفاوتات واســعة، فإن تأثيرها الكلي هو التحرك الواسع باتجاه قدر أعظم من الأمن والازدهار للجميع، وحتى للأقل مكانة. وقد وصلنا إلى النقطة التي يعجز فيها النظام، حتى في أكثر البلدان ثراء، عن تحقيق حد أدنى من أمن الحياة، أو حتى الاحتياجات الحياتية الأساســية لأقسام متزايدة من السكان. وكان مــن الصعب التهرب من خلاصة مؤداها أن الســبيل الوحيــدة لإعادتنا إلى حيوات تمتلك حدا أدنى من المستلزمات هي التوصل إلى نظام مختلف كلية[11].

وكما يبدو الأمر من جانبي أنا، فالمناقشة بكاملها تصلح لأن تكون دراسة حالة لحــدود التحليل الإحصائي. لا يعني ذلك أن تحليلا كهذا ليس كاشــفا، بطريقته

الخاصة، لكن كل شيء يعتمد في المحل الأول على ما تقصّدْت رصده من البداية. وعندما قرأت الصفحة على تمبلر، لأول مرة، كان ما لفت نظري حقا هو تسـيّد الأصوات النسـائية، والتركيز ليس فقط على اكتسـاب وسائل العيش الكريم، بل أيضا على الوسـائل التي تتيح للمرء رعاية الآخرين. وقد اتضح الاعتبار الأخير في مظهرين مختلفين بالفعل. أولهما كان حقيقة أن أولئك الذين اختاروا أن يقصوا حكاياهم كانوا يعملون، أو يتطلعون إلى العمل في مسار وظيفي يتضمن تقديم الرعاية للآخرين: كالرعايـة الصحية، التعليم، العمل المجتمعي، تأمين الخدمات الاجتماعية، وما شـابه ذلك. ويدور قدر كبير من الحدة المخيفة التي تميزت بها هذه التقارير حول تناقض غير معلن: أنه في أمريكا اليوم، فإن السعي وراء مهنة تسمح للمرء بالعناية بالآخرين يعني عادة أن ينتهي به الأمر إلى ظروف صعبة، لدرجة تجعله غير قادر على العناية بأسرته. وهذا بالطبع هو المظهر الثاني. الفقر والدَّيْن لهما معنى بالغ الاختلاف لدى أولئك الذين يبنون حياتهم بالارتكاز على العلاقـات مع الآخريـن: ومن المرجح، بقدر كبير، أن يعنـي ذلك عجز المرء عن تقديـم هدايا عيد الميلاد لابنته، أو مراقبة أعراض السـكر وهي تظهر عليها من دون أن يكـون في مقدوره الذهاب بهـا إلى الطبيب، أو مراقبة أمه وهي تقترب من الموت من دون أن يقدر على أن يأخذها إلى عطلة لأسبوع أو اثنين، ولو لمرة واحدة في حياتها.

في زمن مضى، كان الأمريكي ذو الوعي السياسي المنتمي إلى الطبقة العاملة هو تحديـدا من يطلـب الرزق من الذكور في مصنع للسـيارات أو في معمل للصلب. والآن، فالأرجح أن يكون المقصود بذلك أما غير متزوجة تعمل مدرسة أو ممرضة. ومقارنة بالرجل، فاحتمال التحاق المرأة بالتعليم العالي هو الأكبر، والاحتمال الأكبر هـو أن تحصل على درجـة جامعية، والاحتمال الأكبر هـو أن تصبح فقيرة، وهي العوامل الثلاثة المؤدية غالبا إلى وعي سـياسي أكبر. ولاتزال المشـاركة في النشـاط النقـابي متخلفة نوعا ما: 45 في المائة فقط من أعضاء الاتحادات النقابية هن من النسـاء، ولكن إن تواصلت التوجهات الراهنة، فسـوف تؤول الأغلبية إلى النسـاء خلال ثماني سـنوات. ويلاحظ خبير اقتصاد العمل جون شـميت John Schmitt: «شهدنا تزايدا كبيرا خلال ربع القرن الأخير للنساء في النقابات، خاصة مع التوسع

في النشـــاط النقابي في قطاع الخدمات». ويضيف: «القول إن النقابات شيء عظيم للرجال البيض في الخمسينيات من العمر هو قول غير صحيح»[12].

وفي رأيـــي أن هذا التقارب بدأ يغير فهمنـــا للعمل. وأظن كونزال مخطئا هنا. ليس الأمر أن المنتمين إلى كتلة الـ 99 في المائة لا يفكرون في كرامة العمل. العكس هو الصحيح، تماما. هم يوسعون مفهومنا عن العمل ذي المغزى، بحيث يشمل كل ما نفعل من أمور ليست من أجل أنفسنا.

السؤال الرابع

لماذا رفضت الحركة أن تتقدم إلى النظام الســياسي بمطالب أو تشــتبك معــه؟ ولماذا زاد هذا الرفض من قــدرة الحركة على إثارة الاهتمام بدلا من الانتقاص منها؟

قد يتخيل المــرء أن الناس، وهم على هذه الحال من اليأس، يتمنون نوعا من الحــل الفوري والبراغــماتي لأزماتهم. وهذا يجعل انجذابهــم إلى حركة رفضت أن تتوجه مباشرة، على الإطلاق، إلى المؤسسات السياسية القائمة أمرا أكثر إدهاشا.

ولا شــك في أن هذا جاء كمفاجأة كبيرة للعاملين في وســائل الإعلام التجارية، لدرجــة أن معظمهم رفض الإقرار بما كان يقع تحت أبصارهم. وابتداء من المقالة الأولى البالغة الســوء التي نشرتها جينيا بيللافانتي في «التايمز»، تواصل صخب بلا نهاية من جانب وســائل الإعلام على اختلافها، يتهــم الحركة بالافتقار إلى الجدية، بســبب رفضها طرح مجموعة محددة من المطالب. وتكاد تتكرر على مســامعي المحــاضرة ذاتها في كل مرة يجري أحــد الصحافيين من التيار الرئيسي مقابلة معي حول حركة «احتلوا وول ستريت»:

> كيــف لك أن تبلغ أي مبلغ إذا كنــت ترفض تخليق بنية قيادة أو طرح قائمــة مطالب عملية؟ ومــاذا عن كل هذا الهذر الفوضــوي - مثل الإجماع والأصابع الوضاءة؟(*) ألا تدركون أن هذه اللغة الراديكالية من شأنها تنفير النــاس منكم؟ لن يتيسر لكم أبدا التواصل مع الأمريكيين العاديين من التيار الرئيسي مادمتم على هذه الحال!

(*) إحالة إلى استخدام إشارات الأصابع في التصويت. [المترجم].

والتساؤل حول سبب رفض حركة «احتلوا وول ستريت» تخليق هيكل قيادي، والسؤال عن سبب امتناعنا عن طرح قائمة مطالب ملموسة هما، بالطبع، طريقتان للسؤال عن الشيء ذاته: لماذا لا نشتبك مع البنية السياسية القائمة حتى نصبح في النهاية جزءا منها؟

ولو كنت بصدد وضع ملف لأسوأ النصائح التي قُدّمت، على الإطلاق، فهذا ما كان يستحق مكان الصدارة فيه. ومنذ الانهيار المالي في 2008 بُذلت محاولات لا تنتهي لإطلاق حركة، على المستوى الوطني، ضد تجاوزات النخبة المالية في أمريكا باتباع المقاربة التي أوصى بها هؤلاء الصحافيون. وفشلت كل هذه المحاولات. وكان فشل معظمها مثيرا للشفقة(*). ولم تبدأ عمليات الاحتلال بالازدهار السريع في مختلف أنحاء البلاد إلا عندما كانت تظهر حركة مصممة على رفض اتخاذ الطريق التقليدي، وعلى رفض النظام السياسي القائم كلية، باعتباره فاسدا بطبيعته، ومطالبة بإعادة ابتكار الديموقراطية الأمريكية بالكامل. ومن الواضح أن الحركة لم تنجح على رغم العنصر الفوضوي. بل لقد نجحت بسبب هذا العنصر.

وفيما يتعلق بالفوضويين من «صغار الشأن» مثلي أنا - أي ذلك النوع من الأشخاص المستعدين للعمل ضمن ائتلافات واسعة مادامت تعمل وفق مبادئ أفقية - فهذا ما كنا نحلم به دوما. وقد بقيت الحركة الفوضوية - عبر عدة عشريات - تنفق كثيرا من جهودنا الخلاقة بهدف تطوير أشكال من العمليات السياسية الفعالة القائمة على المساواة؛ أشكال من الديموقراطية المباشرة القادرة حقا على العمل داخل تجمعات تسيير ذاتي خارج أي دولة. وتأسس المشروع بكامله على الإيمان بأن الحرية معدية. وكنا جميعا نعلم أنه من المستحيل عمليا إقناع الأمريكي العادي بإمكان تشييد مجتمع ديموقراطي حقا باستخدام البلاغة. لكن كان من الممكن أن نبين لهم بالبرهان. فتجربة مشاهدة جماعة تتكون من ألف أو ألفين من البشر، وهم يصدرون قرارات جماعية من دون بنية قيادية، ولا يحفزهم سوى المبدأ والتضامن، من شأنه أن يغير أكثر الافتراضات

(*) أحد الأمثلة الشهيرة السيئة على ذلك كانت المطالبة، في وقت سابق، باحتلال زكوتي بارك بدعوة من جماعة تدعى تمرد إمباير ستيت Empire State Rebellion للمطالبة باستقالة رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي بن برنانكي، في 14 يونيو 2011. ولم يستجب للنداء سوى أربعة أشخاص.

رسوخا لدى المرء، فيما يتصل بالطبيعة الحقيقية للسياسة، أو حتى بالحياة البشرية. وفي أيام مضت، أيام «حركة العدالة العولمية» كنا نظن أننا لو عرضنا عددا كافيا من الناس حول العالم لهذه الأشكال الجديدة من الديموقراطية المباشرة، ولتقاليد الفعل المباشر، فإن ثقافة ديموقراطية عولمية جديدة سوف تظهر للوجود. ولكن، وكما ألمحنا فيما سلف، فنحن لم نتحرر بالفعل، قط، من الغيتو النضالي؛ ولم تعرف غالبية الأمريكيين قط أن الديموقراطية المباشرة مركزية بهذه الدرجة بالنسبة إلى هويتنا، إذ إن انتباههم تشتت بفعل الصور التي بثتها وسائل الإعلام لشباب ملثمين يحطمون الواجهات الزجاجية المصفحة، والإصرار الذي لا ينتهي من جانب الصحافيين على أن الأمر كله يتعلق بمزايا ما يدعونه «التجارة الحرة»(*) وعندما ظهرت الحركات المناهضة للحرب، بعد 2003، والتي حشدت مئات الألوف، ارتدت النضالية في أمريكا إلى السياسات الرأسية العتيقة الطراز التي تقوم على ائتلافات من أعلى إلى أسفل، وعلى قادة كاريزميين، وعلى المسيرات التي تتحرك رافعة لافتاتها. لكن كثرة منا، نحن الصامدين، بقيت على إيمانها. وفي النهاية، فقد كرسنا حيواتنا لمبدأ يقضي بأن ينتهي الأمر إلى أن يحدث شيء كهذا. لكننا عجزنا أيضا، وعلى نحو ما، عن ملاحظة أننا لم نعد نؤمن حقا بقدرتنا على الفوز.

ثم حدث ذلك. ففي آخر مرة زرت فيها زكوتي بارك قبل الإخلاء وشاهدت جماعة ممتدة ومتنوعة من عمال بناء في منتصف العمر، لفنانين شباب، يستخدمون كل إشاراتنا اليدوية في اجتماعاتهم الجماهيرية، اعترفت لي صديقتي القديمة بريا، وهي واحدة ممن جلسوا على غصون الشجر للاحتجاج والفوضوية الإيكولوجية، التي استقرت في الحديقة لممارسة التوثيق بالفيديو، قائلة: «كل بضع ساعات يتعين أن أقرص نفسي لأستوثق من أن هذا كله ليس حلما».

(*) «حرية التجارة» مصطلح دعائي يماثل مصطلحي «السوق الحرة» و«المشروع الحر». وما عارضته الحركة، حقا، كان تخليق أول بيروقراطية إدارية فعالة على مستوى الكوكب - من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية وما يماثل هذه الهيئات مما أنشأته المعاهدات من قبيل الاتحاد الأوربي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا. أو بشكل أكثر تحديدا، حقيقة أن هيئات كهذه كانت، بالفعل، غير خاضعة للمساءلة الديموقراطية وتمثل تغطية للإمبريالية التمويلية والنهب الكوني. ويمكن العثور على معالجتي للحركة في Direct Action :An .(Ethnography (Oakland Press,2009

هذا إذن هو التساؤل النهائي: ليس تساؤلا عن مجرد السبب في أن حركة مناهضة لوول ستريت قد تيسر لها أخيرا أن تنطلق - ولكي أكون أمينا، فطوال السنوات القليلة الأولى بعد الانهيار في 2008 كان كثيرون في حيرة حول عجز أي حركة عن تحقيق هذا الانطلاق - ولكنه التساؤل عن السبب في أنها اتخذت الشكل الذي اتخذته. ومرة أخرى أقول إن هناك إجابات واضحة. فالشيء الوحيد الذي يوحد كل الأمريكيين غير المنتمين إلى الطبقة السياسية في أمريكا، من يمين أو يسار، تقريبا هو النفور من السياسيين. و«واشنطن» تحديدا، يُنظر إليها باعتبارها فقاعة غريبة من السلطة والنفوذ، وفاسدة بالأساس. ومنذ 2008، أصبحت حقيقة أن واشنطن موجودة لخدمة أغراض وول ستريت أمرا يصعب تجاهله. لكن هذا لا يوضح السبب في أن أناسا بهذه الكثرة انجذبوا إلى حركة رفضت المؤسسات السياسية القائمة، من أي نوع كانت، رفضا شاملا.

وأظن أن الإجابة تتصل مرة أخرى بالأجيال. فالعبارة التي تكررت على ألسنة من احتلوا زكوتي بارك، عندما تعلق الأمر بظروف حياتهم المالية والتربوية والوظيفية، كانت: «لقد التزمت القواعد. فعلت، بالضبط، ما أخبرني الآخرون بأنه ما يفترض أن أفعله. وانظر إلى أين انتهى بي ذلك!» وكان يمكن أن يقال الشيء ذاته تماما عن خبرة هؤلاء الشباب بالسياسة.

فبالنسبة إلى معظم الأمريكيين في مطالع العشرينيات من أعمارهم، جاءت تجربتهم الأولى مع المشاركة السياسية في انتخابات 2006 و2008، عندما أقبل الشباب على التصويت بما يقارب ضعف أعداد مشاركاتهم المعتادة السابقة، وصوتت أغلبيتهم الساحقة لمصلحة الديموقراطيين. وقد أدار المرشح باراك أوباما حملة صُمّمت بعناية لاجتذاب الشباب التقدمي، وحققت نتائج باهرة. ويصعب تذكر أن أوباما لم يكن مرشح «التغيير» فقط، بل واستخدم لغة اعتمدت، إلى حد كبير، على لغة الحركات الاجتماعية الراديكالية («نعم نستطيع!» مأخوذة من حركة «عمال المزارع المتحدين» United Farm Workers لسيزار تشافيز Cesar Chavez، و«كونوا التغيير!» هي عبارة غالبا ما تنسب إلى غاندي) وأنه، كمنظم اجتماعي سابق، وعضو في «الحزب الجديد» New Party اليساري، كان من قلة من المرشحين الباقين في الذاكرة الذين يمكن أن يقال إنهم جاءوا من خلفية حركة

اجتماعيـــة أكثر مما جاءوا من الغرف المعتادة المملوءة بالدخان. وفوق ذلك، فقد نظم حملته وســـط الجماهير على نحو شـــديد الشـــبه بالحركة الاجتماعية؛ جرى تشـــجيع المتطوعين الشـــباب على عدم الاكتفاء بالتواصل الهاتفي مع الناخبين أو حتى الذهاب من بيت إلى بيت، بل أن ينشـــئوا تنظيمات قادرة على البقاء وعلى مواصلة العمل من أجل قضايا تقدمية - مســـاندة المضربين، إنشـــاء بنوك الطعام، تنظيـــم حمـــلات بيئية محلية - حتى بعـــد الانتخابات بوقت طويـــل. وهذا كله، إضافة إلى أن أوباما كان أول رئيس أمريكي أســـود، أعطى الشـــباب شـــعورا بأنهم يشاركون في حركة تحول حقيقي في السياسة الأمريكية.

ومعظم الشـــباب الذين عملوا في حملة أوباما أو ســـاندوها كانوا، لا شك، غير واثقـــين بالمدى الذي يمكـــن أن يمضي إليه التحول. لكـــن معظمهم كانوا جاهزين لتحولات عميقة حقا في البنية السياسية للديموقراطية الأمريكية ذاتها. ولنتذكر أن هـــذا كله كان يجري في بلد كان يعيش تصلبا بالغا فيما يخص الخطاب الســـياسي المقبول - ما يســـمح لسياسي أو لأحد كبار رجال وسائل الإعلام بقوله، من دون أن يجري استبعاده باعتباره أحد المنتمين إلى الهامش المختل - لدرجة أن وجهات نظر شرائح كبيرة للغاية من الجمهور الأمريكي لم يكن يجري التعبير عنها أبدا. ولتوضيح عمق الانفصام بين الرأي المقبول والمشـــاعر الحقيقيـــة للناخبين الأمريكيين، يتعين أن نتذكر استطلاعين للرأي أجرتهما تقارير راسموسن(*) Rasmussen Reports، أولهما في ديســـمبر 2008، عقـــب انتخاب أوباما مباشرة، والثـــاني في أبريل 2011. وقد سئلت عينة واسعة من الأمريكيين عما هو النظام الاقتصادي الذي يفضلونه: الرأســـمالية أم الاشتراكية؟ في 2008 شعر 15 في المائة بأن الولايات المتحدة يحسن بها أن تتبنى نظاما اشـــتراكيا، وبعد ذلك بثلاث سنوات ارتفع العدد ليصبح واحدا مـــن كل خمســـة. والأكثر إثارة للدهشـــة كان التفصيل على أســـاس العمر: فكلما كان المجيـــب أصغر عمرا زاد احتمال اعتراضـــه على فكرة أن يقضي بقية حياته في ظل نظام رأســـمالي. بقي التفضيل بين أغلبية الأمريكيـــين، المتراوحة أعمارهم بين الخامســـة عشرة والخامسة والعشرين، للرأسمالية: 37 في المائة مقابل 33 في المائة يفضلون الاشـــتراكية. (وبقي 30 في المائة غير واثقين). ولكن لنفكر في مغزى ذلك.

(*) وكالة استطلاع الرأي الأمريكية الشهيرة التي أسسها سكوت راسموسن في 2003. [المترجم].

إنه يعني أن قرابة ثلثي الشباب في أمريكا مستعدون لأن ينظروا، على الأقل، في فكرة إطاحة النظام الرأسمالي بكامله! وفي بلد لم تر أغلبيته سياسيا واحدا، قط، أو نجما تلفزيونيا، أو أحد محترفي الكلام مستعدا لرفض الرأسمالية من حيث المبدأ، أو ليستخدم مصطلح «الاشتراكية» إلا في سياق التعالي والتحقير، فهذا حقا أمر استثنائي. أوافق على أنه لذلك السبب تحديدا فالشباب الذين يقولون إنهم يفضلون «الاشتراكية» يصعب أن نعرف ما هو ذلك الذي يظنون أنهم يعتنقونه بالضبط. ويتعين على المرء أن يخمن: لا يقصدون نظاما اقتصاديا على نمط النظام في كوريا الشمالية. ماذا إذن؟ السويد؟ كندا؟ يستحيل أن نعرف. لكن هذا أيضا خارج الموضوع، على نحو ما. فقد تكون أغلبية الأمريكيين من غير الواثقين تماما ما المقصود بالاشتراكية، لكنهم يعرفون الكثير عن الرأسمالية. وإذا كانت «الاشتراكية» تعني أي شيء بالنسبة إليهم، فهي تعني «الشيء الآخر» أو بالأحرى «شيئا ما، وغالبا أي شيء، حقا، مادام غير هذا!» ولكي ندرك إلى أي حد مضت الأمور بعيدا، فقد طلب استطلاع آخر للرأي من الأمريكيين أن يختاروا بين الرأسمالية والشيوعية - وقرر واحد من كل عشرة أمريكيين، بالفعل، أنه قد يفضل نظاما سوفييتي الطراز على النظام الاقتصادي القائم اليوم.

لقد فضل الشباب أوباما في 2008 على جون ماكين بنسبة 68 في المائة مقابل 30 في المائة - وهذا مرة أخرى هو فارق الثلثين.

ويبدو منطقيا، على أقل القليل، أن نفترض أن أغلبية الأمريكيين الشباب الذين صوتوا لمصلحة أوباما توقعوا أكثر بقليل مما حصلوا عليه. شعروا بأنهم كانوا يصوتون لشخص معني بالتحول. وتوقع الكثيرون، بوضوح، نوعا من التحول الجذري في النظام، حتى إن لم يكونوا واثقين ما هو. فما الذي يمكن للمرء إذن أن يتوقع أن يكون عليه الشعور الذي يداخل ناخبا أمريكيا شابا من هذا النوع عندما يكتشف أنه، في الحقيقة، انتخب محافظا معتدلا؟

قد يبدو هذا كلاما مبالغا فيه، بمقاييس الخطاب السياسي في التيار الرئيسي، لكني لا أفعل شيئا سوى أني استخدم كلمة «محافظ» بالمعنى الليبرالي للمصطلح. واليوم، في الولايات المتحدة على الأقل، أصبحت كلمة «محافظ» تستخدم للدلالة على «الراديكالي اليميني»، في حين كان معناها الحرفي القديم «الشخص الذي

يكون دافعه السياسي الرئيسي الحفاظ على المؤسسات القائمة، وحماية الوضع القائم». وهذا، تحديدا، هو ما ظهر لنا أنه حقيقة أوباما. فقد اتجه معظم جهوده السياسية الكبرى صوب الحفاظ على هياكل مؤسسية مهددة: النظام المصرفي، صناعة السيارات، بل صناعة التأمين الصحي. وكانت حجة أوباما الرئيسية وهو يطالب بإصلاح الرعاية الصحية هي أن النظام الراهن، القائم على جهات تأمين ربحية خاصة، ليس قابلا للبقاء، اقتصاديا، على المدى الطويل، وأن الأمر يستدعي نوعا من التغيير. فما الحل الذي اقترحه؟ بدلا من الدفع باتجاه إعادة هيكلة راديكالية حقا - أو حتى ليبرالية - للنظام ليصبح أكثر عدالة واستدامة، أحيا بدلا من ذلك نموذجا جمهوريا اقتُرح في التسعينيات كبديل محافظ لخطة الصحة الشاملة التي تبناها كلينتون. وقد وقعت صياغة تفصيلات هذا النموذج في مراكز الدراسات اليمينية، مثل هيريتيج فاونديشن Heritage Foundation وبادر إلى تطبيقها حاكم جمهوري في ماساشوسيتس. وكان ذلك توجهها محافظا في جوهره: فهذه الصياغة لم تحل مشكلة الكيفية التي يتيسر بها إنشاء نظام رعاية صحية عادل وعقلاني؛ بل حلت المشكلة المتصلة بكيفية الحفاظ على النظام الربحي الجائر وغير المستدام القائم، في شكل قد يسمح له بالبقاء، ربما لجيل آخر.

وبالنظر إلى حال التأزم التي كان عليها الاقتصاد الأمريكي عندما تولى أوباما في 2008، فقد استدعى الأمر بذل جهود بطولية في تعنتها لمواجهة كارثة تاريخية، بالحفاظ على كل شيء، على حاله تماما بدرجة تزيد أو تقل. لكن أوباما بذل هذه الجهود البطولية، بالفعل، وكانت النتيجة، أن بقي الوضع القائم على حاله، بكل أبعاده. فلم يطرأ تعديل شامل على أي جزء من النظام. لم تقع تأميمات للبنوك، لم يجر تفكيك المؤسسات التي هي «أكبر من أن تفشل»، ولم تطرأ تحولات رئيسية على قوانين التمويل، لا تغيير في بنية صناعة السيارات أو أي صناعة أخرى، لا تغيير في قوانين العمل، أو قوانين المخدرات، أو قوانين الرصد، أو في السياسة النقدية، أو في سياسات التعليم، أو سياسات النقل، أو سياسة الطاقة، أو السياسة العسكرية، أو - وهذا هو الأهم على الإطلاق، على رغم وعود الحملة الانتخابية - دور المال في النظام السياسي. ومقابل ضخ دفعات هائلة من المال من جانب الخزانة العامة

لإنقاذهـا من الخراب، كان كل ما طُلب من الصناعـات، من صناعة التمويل، إلى التصنيع، إلى الرعاية الصحية، هو إدخال تعديلات ثانوية على ممارساتها.

ويُعرّف «مجتمع التقدميين» في الولايات المتحدة بأنه الناخبون والناشطون ذوو التوجه اليساري، ممن يعتقدون أن العمل من خلال الحزب الديموقراطي هو أفضل السـبل لإنجاز تحول سـياسي في أمريكا. وأجد أن أفضل السـبل لتلمس توجهاتهم الفكريـة الراهنة هو أن تقرأ النقاشـات التي تجدها على المدونـة الليبرالية «دايلي كـوس» Daily Kos. ومـع حلول العام الثالث من ولاية أوباما الأولى، بلغ مسـتوى الغضـب - بل الكراهية - الموجه ضد الرئيس على هذه المدونة مبلغا اسـتثنائيا(*). وقـد تكرر اتهامه بالتدليس، والكذب، وبأنه عضو سري في الحزب الجمهوري، تقصّد تفويـت كل فرصـة للتحول التقدمي سـنحت له، تحت دعوى «الحل الوسـط بين الحزبـين». وربما بدت كثافة الكراهية التي كشـف عنها الكثير من هذه النقاشـات مثيرة للدهشـة، لكنها تبدو منطقية تماما لمن يأخذ باعتباره أن هؤلاء أناس ملتزمون التزامـا عميقا بفكرة أنه يتعـين أن يكون ممكنا وضع السياسـات التقدمية موضع التطبيـق، في الولايات المتحدة، بالوسـائل الانتخابية. وربما بـدا أن عجز أوباما عن أن يفعـل ذلك لم يترك للمرء خيارا سـوى التوصل إلى خلاصة مفادها أن أي مشروع مـن هذا القبيل مسـتحيل. وبالنهايـة، فكيف كان من الممكن أن يحتشـد النجوم السياسـيون على نحـو أكثر اكتمالا مما جرى في 2008؟ لقد شـهد ذلك العام موجة انتخابية أسـفرت عن سـيطرة للديموقراطيين على مجلـسي الكونغرس، وعن رئيس ديموقراطي انتُخب بناء على برنامج يقوم على «التغيير» ووصل إلى السلطة في لحظة تـأزم اقتصادي بلغ من العمق درجة جعلت اللجـوء لتدابير راديكالية، من نوع ما، أمـرا لا يمكـن تجنبه، وفي وقت فقدت فيه السياسـات الاقتصاديـة الجمهورية كل صدقية، وبلغ الغضب الشـعبي عـلى النخب التمويلية في البلاد درجة من الشـدة جعلت من الممكن أن يؤيد معظم الأمريكيين أي سياسة، على وجه التقريب، تكون موجهة ضدهم. وأشـارت اسـتطلاعات الرأي آنـذاك إلى أن الأغلبية السـاحقة من

(*) بـدأ هذا يتغير، بقدر محدود، عندما انتقلت الحملة الانتخابية إلى الحركة السريعة، بسـبب الافتقار إلى قضايا تشريعيـة محـددة والخوف من احتمال فـوز الجمهوريين، ولكن أيضا بسـبب إقلاع كثرة مـن التقدميين عن اتباع السياسات الانتخابية، تماما.

الأمريكيين يؤيدون تقديم المساعدات لإنقاذ من أثقلتهم الرهون العقارية، وليس لإنقاذ بنوك «أكبر من أن تفشل»، أيا كان الأثر السلبي لذلك على الاقتصاد. ولم يكن موقف أوباما هنا معاكسا فقط، بل أكثر محافظة من موقف جورج دبليو بوش: فقد وافقت إدارة بوش، وهي تتأهب للرحيل، تحت ضغط من النائب الديموقراطي بارني فرانك Barney Frank، على أن يتضمن برنامج الإغاثة للأصول المأزومة (TARP)(*) تخفيضات في قيم الرهون، بشرط موافقة أوباما. لكنه اختار عدم الموافقة. ومن المهم تذكر ذلك لأن موروثا أسطوريا ظهر بعد ذلك، ليوحي بأن أوباما عرض نفسه للنقد على اشتراكيته الراديكالية لأنه مضى لأبعد مما يجب؛ وفي الحقيقة، فقد كان الحزب الجمهوري قوة مستنفدة ومهانة، ولم يتمكن من استعادة قواه إلا لأن إدارة أوباما رفضت تأمين بديل أيديولوجي وتبنت، بدلا من ذلك، معظم المواقف الاقتصادية للحزب الجمهوري.

وعلى الرغم من ذلك لم يحدث أي تحول جذري: زادت سيطرة وول ستريت، أكثر وأكثر، على العملية السياسية، وساءت سمعة «التقدميين» عند معظم الناخبين، حيث تماهوا في عقول الناخبين مع المواقف المحافظة والموالية للقوى التجارية، بطبيعتها، وبما أن الجمهوريين أثبتوا أنهم الحزب الوحيد المستعد لاتخاذ مواقف راديكالية، أيا كان نوعها، فقد انتقل الوسط السياسي إلى مسافة أبعد، باتجاه اليمين. ومن الواضح أنه إذا كان التحول التقدمي ظهر أنه غير متاح عبر الوسائل الانتخابية في 2008، فلن يكون ببساطة ممكنا على الإطلاق. وهذا بالضبط هو ما يبدو أن أعدادا كبيرة للغاية من الأمريكيين قد انتهوا إليه.

وتتحدث الأرقام عن نفسها. ففيما كانت مشاركة الشباب في انتخابات 2008 ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبلها بأربع سنوات، فبعد انتخاب أوباما بسنتين تراجعت بمقدار 60 في المائة. ولا يتعلق الأمر بتحول في مواقف الناخبين الشباب من جانب لآخر - فقد واصل من شاركوا التصويت لمصلحة الديموقراطيين وبالمعدل السابق ذاته - بقدر ما يتعلق بأنهم يئسوا من العملية كلها(**)

(*) برنامج أقره الرئيس جورج بوش الابن في أكتوبر 2008، يقضي بشراء الحكومة أصولا وحصصا تتملكها مؤسسات تمويلية، لتقوية مركز المؤسسات المتعسرة. [المترجم].

(**) وإذا شئنا الإشارة إلى مثال نموذج، ففي إلينوي شارك في الانتخابات في 2010 نسبة 54 في المائة ممن تزيد أعمارهم على الثلاثين، و23 في المائة فقط ممن تقل أعمارهم عن الثلاثين.

فســمحوا بذلك لأعضاء حركة حزب الشــاي من المواطنين في منتصف العمر بأن يسودوا الانتخابات، وسمحوا لإدارة أوباما، كرد فعل، بأن تنصاع بالانزياح مسافة أبعد، إلى اليمين.

وهكذا ففي شــؤون المجتمع المدني، كما هي الحال في شــؤون الاقتصاد، فإن جيلا من الشــباب توافر لديهم كل ما يدعوهم للاعتقــاد بأنهم فعلوا بالضبط ما كان يتعــين عليهم فعله وفقا للقواعد المعتمدة - ومــا حصلوا عليه كان أدنى من الصفر. ما ســلبهم إيــاه أوباما كان، على وجه التحديد، ذلك الشيء الذي اشــتُهر بأنه تعهد به: الأمل - الأمل في أي تحول ذي مغزى، عبر الوســائل المؤسســية، في حياتهم. وإذا كانوا يريدون أن يروا معالجة لمشكلاتهم الحقيقية، إذا كانوا يريدون أن يشــهدوا أي نوع من التحول الديموقراطي في أمريكا، فقد تعين أن يكون ذلك عبر وسائل أخرى.

السؤال الخامس

ولكن لماذا حركة ثورية صريحة؟

هنا نأتي إلى الســؤال الذي يمثل التحدي الأكبر، على الإطلاق. فمن الواضح أن أحد الأســباب الرئيســية في أن حركة «احتلوا وول ستريت» نجحت يعود تحديدا إلى راديكاليتهــا. وفي الحقيقــة، فمن أكــثر الأمور اللافتة فيها أنهــا لم تكن مجرد حركــة شــعبية، ولا حتى مجــرد حركة راديكالية، بــل حركة ثوريــة. لقد فجرها فوضويون وثوريون اشــتراكيون - وفي أوائل الاجتماعات، عندما كانت موضوعاتها ومبادئها الأساســية لاتزال في طور التشكل، كان الاشتراكيون الثوريون، في الحقيقة هــم الفصيل الأكــثر محافظة. وقد دأب الحلفاء من التيــار الرئيسي على أن يمروا بهــذه الخلفية مــرور الكرام؛ أما المعلقون من اليمين فغالبــا ما يدفعون بأنه «لو أن» الأمريكيــين العاديين أدركوا من هم المدبرون الأصليــون لحركة «احتلوا وول ســتريت» لانفضوا عنهم مشمئزين. وفي الحقيقة، فهناك من الأسباب كل ما يدعو للإيمان بأن الأمريكيين ليسوا فقط مستعدين لتبني الحلول الراديكالية، على طرفي المشــهد السياسي، وبأكثر من استعداد وسائل الإعلام وصناع الرأي السياسي للإقرار بوجوده، بل مســتعدون للإقرار بأن الجوانب الأكــثر ثورية في حركة «احتلوا وول

ستريت» - رفضها الاعتراف بشرعية المؤسسات السياسية القائمة، واستعدادها لتحدي المنطلقات الأساسية للنظام الاقتصادي - هي المصدر الأساسي لجاذبيتها.

ومن الواضح أن هذا يثير تساؤلات عميقة حول «من هم، في الحقيقة، صناع الرأي السياسي» وما المقصود بوسائل إعلام التيار الرئيسي. ففي الولايات المتحدة، ما يطرح بوصفه رأيا محترما هو إلى حد كبير ما ينتجه الصحافيون، خاصة العاملين في الصحافة المرئية، وكتاب الأعمدة في الجرائد، وكتاب المدونات من ذوي الشعبية، العاملين في منابر كبرى مثل «ذي أتلانتيك» The Atlantic أو «ذا دايلي بيست» The Daily Beast ممن يقدمون أنفسهم، عادة باعتبارهم سوسيولوجيين هواة، يعلقون على مواقف ومشاعر الجمهور الأمريكي. وغالبا ما تكون منطوقاتهم خاطئة على نحو غريب لدرجة تدعو المرء إلى أن يتساءل، بينه وبين نفسه، عن حقيقة ما يجري. وإليكم أحد الأمثلة التي بقيت في ذاكرتي: بعد أن انتقل الصراع الانتخابي بين جورج دبليو بوش وآل غور في العام 2000 إلى ساحات المحاكم، وقع إجماع فوري وكاسح بين أقطاب سلطة الرأي punditocracy[*] على أن «الشعب الأمريكي» لا يريد لهذا الخلاف أن يتحول إلى عملية طويلة الأمد، بل يريد حسم الأمر، على هذا النحو أو ذاك، وبأسرع ما يمكن. لكن سرعان ما أظهرت استطلاعات الرأي أن الشعب الأمريكي يريد العكس تماما: فقد أظهرت أغلبيات كاسحة، وبكل ذكاء، رغبتها في أن تعرف على وجه الدقة من الذي فاز بالانتخابات، مهما طال الزمن اللازم للكشف عن الحقيقة. وفي الواقع، فإن هذا لم يؤثر في الخبراء، الذين اكتفوا بتغيير مسارهم ليعلنوا عن أن ما قالوه ربما لم تثبت صحته بعد، لكن من المؤكد أن ذلك سيثبت في القريب العاجل (خاصة إن واصل صناع الرأي من أمثالهم الضرب على هذا الوتر، من دون توقف).

هؤلاء هم مروجو الحكمة الموروثة ذاتهم الذين تعمدوا القراءة الخاطئة لانتخابات 2008 و2010. ففي 2008، وفي خضم أزمة اقتصادية، رأينا أولا انهيار قاعدة جمهورية سقطت عنها غشاوة الوهم، وظهور موجة من الناخبين الشباب الذين يتوقعون تحولا راديكاليا من اليسار. وعندما لم يتحقق التحول المنشود، واستمرت الأزمة المالية، انهار الشباب والقوة التصويتية التقدمية، وظهرت، على

(*) طبقة المعلقين والخبراء ذوي القدرة على التأثير في الرأي العام. [المترجم].

اليمين، حركة الناخبين الغاضبين في منتصف العمر المطالبين بتحول أكثر راديكالية. لكن مروجي الحكمة التقليدية ابتدعوا على نحو ما طريقة لتفسير هذه المطالبات المتتالية بتحول راديكالي، في مواجهة تأزم واضح، كدليل على أن الأمريكيين هم وسطيون متأرجحون. وبالحقيقة، فما يزداد وضوحا الآن هو أن دور وسائل الإعلام لم يعد توجيه أفكار الأمريكيين، بل أصبح دورها هو إقناع جمهور يتزايد غضبه واغترابه بأن جيرانهم لم يتوصلوا إلى الخلاصات ذاتها. والمنطق يشبه ذلك الذي يستخدم لحض الناخبين على صرف النظر عن أحزاب غير الحزبين الكبيرين: حتى إن عبر مرشح من حزب ثالث عن آراء يشاركه فيها معظم الأمريكيين، الذين يتلقون، على الدوام، تحذيرا من أن «يهدروا أصواتهم» بالتصويت للمرشح الذي يعبر بالفعل عن وجهات نظرهم، لأن أحدا آخر لن يصوت لمصلحة هذا المرشح(*). ويصعب على المرء أن يتصور حالة أكثر وضوحا لنبوءة تحقق نفسها بنفسها. والنتيجة هي أيديولوجية التيار الرئيسي - وهي نوع من الوسطية المحافظة التي تفترض أنه لا يهم سوى الاعتدال والحفاظ على الوضع القائم، في كل الأحوال - وهذه أيديولوجية لا يكاد يعتنقها أحد (سوى الخبراء أنفسهم بالطبع)، وإن كان كل فرد يظن أن الآخرين يعتنقونها.

ويبدو من المنطقي أن نسأل: كيف وصلنا إلى ما نحن عليه؟ كيف أمكن ظهور مثل هذه الهوة السحيقة بين الطريقة التي يرى بها كثير من الأمريكيين العالم - وبينهم العناصر الشابة من السكان، الذين توافر لدى معظمهم الاستعداد للنظر في إسقاط النظام الرأسمالي كلية - وبين الآراء التي يمكن التعبير عنها، على منابرها العامة؟ لماذا يبدو لنا أن القصص الإنسانية التي ظهرت على تمبلر «نحن الـ 99 في المائة» لا تجد طريقها للتلفزة أبدا، ولو حتى في (وخصوصا في) تلفزيون «الواقع»؟ كيف انتهينا، في بلد يزعم أنه ديموقراطي، إلى حال بدت فيها الطبقات السياسية - وهو ما أكده المشاركون في الاحتلال - غير مستعدة لمجرد الكلام عن ذلك النوع من القضايا والمواقف التي يعتنقها الأمريكيون العاديون؟

(*) تكررت هذه الحيلة على مسمع مني مرات عديدة مع رالف نادر: فخلال الحملات لا يكاد يكون هناك نقاش حول مواقفه أو حتى توصيف لها، وإنما مجرد تحذيرات من أن التصويت لنادر هو تصويت للمرشح الجمهوري. وبعد ذلك، تعامل مواقفه كأنها تمثل آراء 2.7 في المائة من الجمهور الأمريكي (وهي النسبة التي حازها من أصوات الناس في العام 2000).

وللجواب عن السؤال فلا بد لنا من منظور تاريخي أوسع.

فلنعـد خطوة إلى الوراء لنعيد معالجة التحول إلى الرأسـمالية التمويلية، التي سلفت مناقشـتها. تقول الرواية التقليدية إننا انتقلنا من اقتصاد يقوم على قاعدة صناعيـة إلى اقتصـاد يتمثل مركز الثقل فيـه في تأمين الخدمـات التمويلية. وكما لاحظـت من قبـل، فهذه، في أغلبيتهـا، يصعب اعتبارها «خدمات». وقد كشـف الرئيس السـابق لمجلـس الاحتياط الفدرالي (في عهدي كارتـر وريغان) بول فولكر Paul Volker بوضـوح عـن حقيقة الأمر عندما أشـار إلى أن «الابتكار التمويلي» الوحيد الذي أفاد منه الجمهور في ربع القرن الأخير كان جهاز الصرف الآلي ATM. وما نتحدث عنه لا يزيد كثيرا على نظام محكم للاسـتنزاف، يسـتند، في النهاية، إلى سـلطة المحاكم والسجون والشرطة وإلى اسـتعداد الحكومة لمنح الشركات سلطة تخليق النقود.

فكيف يعمـل اقتصاد تمويلي على المسـتوى الدولي؟ تصر الروايـة التقليدية على أن الولايـات المتحـدة تطورت من اقتصـاد ذي قاعدة تصنيعية، كـما كانت الحال في الخمسـينيات والستينيات والسـبعينيات عندما كانت البلاد تصدر السلع الاستهلاكية مثل السـيارات والجينزات الزرقاء وأجهزة التلفزيون إلى بقية العالم، لتصبح مسـتوردا خالصا للسـلع الاسـتهلاكية ومصـدرا للخدمـات التمويليـة. ولكـن إذا كانت هذه «الخدمات» ليسـت في حقيقتها «خدمات» على الإطـلاق، بل ترتيبات ائتمانية برعاية حكومية تسـندها قوة المحاكم والشرطة - فلماذا يوافق أي شـخص غير خاضع لولاية القانون الأمريكي على أن يتماشى معها؟

والإجابـة هي أنهم، من نواح كثيرة، خاضعـون لولاية القانون الأمريكي. وهذا يدخل بنا إلى منطقة محظورة، عمليا، على النقاش العام. وقد تكون أسهل الطرق للشرح هي التنويه بالحقائق التالية:

- تنفق الولايات المتحدة على جهازها العسـكري أكثر مما تنفقه كل الدول على سـطح الأرض، مجتمعة. ولديها، عـلى الأقل، مليونان ونصف المليون من الجنود في 737 قاعدة عسـكرية وراء البحار، من باراغواي إلى طاجيكسـتان، وبخلاف أي قوة عسـكرية أخرى في التاريخ، فهي تحتفظ بقدرة على ممارسة القوة المدمرة في أي مكان على الأرض.

- الدولار الأمريكي هو عملة التجارة الكونية، وقد حل محل الذهب، منذ سبعينيات القرن الماضي، كاحتياطي نقدي للنظام المصرفي الكوني.
- ومنذ السبعينيات أيضا أصبحت الولايات المتحدة محملة بأعباء عجز تجاري دائم التزايد، ما يجعل قيمة المنتجات المتدفقة على الولايات المتحدة من الخارج أكبر بكثير من قيمة ما تعيد إرساله إلى الخارج.

انظر إلى هذه الحقائق في ذاتها وستجد أنه من الصعب تخيل انعدام الرابط بينها. وفي الحقيقة، فإذا نظر الإنسان إلى هذا الأمر، من منظور تاريخي، فسوف يجد أن عملة القوة العسكرية للبلد المسيطر هي، منذ قرون، عملة التجارة الدولية، وأن البلدان صاحبة القوة العسكرية المسيطرة هذه يتدفق عليها من الثروة الآتية من الخارج أكثر مما تعيد إرساله للخارج(*). وعلى رغم ذلك، فبمجرد أن يبدأ المرء في محاولة استكناه الصلات الحقيقية بين القوة العسكرية للولايات المتحدة، والنظام المصرفي، والتجارة الكونية، فمن المرجح أن يعامل المرء بازدراء - في دوائر محترمة على الأقل - باعتباره مصابا بالبارانويا.

هذه هي الحال في أمريكا. وبحسب خبرتي، فبمجرد أن يخرج المرء عن إطار الولايات المتحدة (وربما عن إطار دوائر معينة في المملكة المتحدة)، حتى في بلدان وثيقة التحالف مع الولايات المتحدة، مثل ألمانيا، فالحقيقة القائلة بأن القوة العسكرية الأمريكية هي خالقة المعمار المالي الدولي وحارسته، يُنظر إليها كفرضية طبيعية. ويعود هذا إلى أسباب منها أن الناس خارج الولايات المتحدة لديهم قدر من المعرفة بالتاريخ ذي الصلة: وهم أقرب إلى أن يدركوا مثلا أن المعمار المالي الراهن، حيث تقوم سندات الخزانة الأمريكية بدور عملة الاحتياطي الرئيسية، لم يظهر تلقائيا بفعل قوى السوق، بل هو أمر جرى التدبير له إبان المفاوضات بين القوى الحليفة في مؤتمر بريتون وودز في العام 1944. وبالنهاية، فقد نجحت الخطة الأمريكية، على الرغم من الاعتراضات القوية من الوفد البريطاني، بقيادة جون ماينارد كينز(**) John

(*) أنا أعمد إلى التبسيط. فالدول الإمبراطورية، مثل الإمبراطورية البريطانية والنظام الأمريكي بعد الحرب، تتجه إلى الانزياح، مع مرور الوقت، من كونها قوى صناعية لتصبح قوى تمويلية. وما أقوله هنا ينطبق، بشكل خاص، على المراحل المتأخرة. وأنا سأناقش هذا الأمر، في موضع لاحق.

(**) كان من الممكن للنموذج الذي اقترحه كينز [ومعه إي إف شوماخر - المترجم] لعملة دولية تدعى «بانكور» أن يفضي إلى نظام مختلف للغاية، حيث كان البديل للتحول النقدي لدَين الحرب هو أن يقوم النظام النقدي الدولي على إعادة تدوير الفوائض التجارية. وقد تواترت اقتراحات لإحياء الفكرة، كان آخرها نحو 2008 - 2009 من جانب رئيس صندوق النقد الدولي دومينيك شتراوس كان.

Maynard Keynes. وعلى غرار «مؤسستي بريتون وودز» (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) اللتين خُلقتا في ذلك المؤتمر، تحديدا لمساندة النظام، فقد كانت هذه قرارات سياسية كرستها قوى عسكرية، هي التي خلّقت الإطار المؤسسي الذي تشكل داخله ما نسميه «السوق الكونية».

فكيف يعمل إذن؟

النظام معقد على نحو لانهائي. وقد تغير مع الوقت أيضا. وعلى سبيل المثال، فقد ظلت الغاية هي، طوال الشطر الأكبر من فترة الحرب الباردة (وبغض النظر عن جعل حلفاء الولايات المتحدة ضامنين، إلى حد بعيد، للبنتاغون) الإبقاء على تدفق المواد الخام الرخيصة على الولايات المتحدة، للمحافظة على القاعدة الصناعية الأمريكية. ولكن، كما أشار الاقتصادي جيوفاني آريغي Giovanni Arrighi، مقتفيا أثر المؤرخ الفرنسي العظيم فرناند بروديل Fernand Braudel، فهذه هي الكيفية التي دأبت الإمبراطوريات على العمل وفقا لها طوال القرون الخمسة الأخيرة، أو ما يقارب ذلك: فهي تبدأ كقوى صناعية لكنها تنزاح تدريجيا لتصبح قوى «تمويلية» مع الحيوية الاقتصادية في القطاع المصرفي[13]. وما يعنيه هذا من حيث الممارسة هو أن الإمبراطوريات يزيد اعتمادها، أكثر وأكثر، على الاستنزاف - هذا ما لم يكن المرء راغبا حقا في تصديق ما يقال (وهو ما يبدو أن كثرة من الاقتصاديين في التيار الرئيسي يميلون إليه) من أن أمم العالم ترسل ثرواتها للولايات المتحدة، كما كانت ترسلها لبريطانيا في تسعينيات القرن التاسع عشر، لأنها منبهرة بعبقرية أدواتها التمويلية. وفي الحقيقة، فالولايات المتحدة ناجحة في الحفاظ على تدفق السلع الاستهلاكية الرخيصة على البلاد، على رغم تراجع قطاع الصادرات إليها، بفضل ما يحب الاقتصاديون أن يسموه «عائد السك» seigniorage(*) - وهو المصطلح المعتمد في رطانة الاقتصاديين للإشارة إلى «الميزة الاقتصادية التي تتحقق للمرء من كونه هو من يقرر ما هي النقود».

ووفق ما أظن فهناك سبب يجعل غالبية الاقتصاديين يحبون أن يعملوا على تغليف أمور كهذه بغلاف من رطانة يعسُر فهمها على معظم الناس. والطرائق التي

(*) معجميا فاللفظ في النص الأصلي seiniorage يعني الربح الذي يتحقق لحكومة ما من الفارق بين القيمة الاسمية للعملة وتكلفة إنتاجها، ونشأ هذا اللفظ، تاريخيا، للإشارة إلى حقوق العاهل أو السيد الإقطاعي. [المترجم].

يعمــل بها النظام، في الحقيقة، هـــي على العكس تماما مما يُصوّر عادة للجمهور. وفي أغلبية الخطاب الشــائع بين الناس حــول العجز تُعالج النقود كأنهــا نوع من المادة المحددة الســابقة الوجود: مثل النفط، على ســبيل المثــال. فالمفترض أنه لا وجود إلا لمقدار معين من النقود، وأنه يتعين على الحكومة الحصول عليه، إما بفرض الضرائب، أو باقتراضــه مــن طرف آخــر. وفي الحقيقة، فالحكومة - عبر وســيط هو الاحتياطي الفــدرالي - تخلّــق النقود باقتراضهــا. وبعيدا عن كونه عبئا عــلى الاقتصاد الأمريكي، فالعجــز الأمريــكي - الذي يتألــف في جانب كبير منه من ديون حــرب - هو بالفعل القوة الدافعة للنظام. وهذا هو السبب في أنه (وباستثناء فترة واحدة قصيرة وكارثية، بالنهاية، تمثلت في سنوات قليلة من عهد آندرو جاكسون في عشرينيات القرن التاسع عــشر) كان هنــاك دائما دَين أمريــكي. فالدولار الأمريكي هو بالأســاس دين حكومي متــداول. أو لمزيد من الدقة، دين حرب. وهــذا ينطبق، مرة أخرى، على نظم البنوك المركزية منذ تأسيس بنك إنجلترا في 1694 على الأقل. والدين الوطني الأصلي في أمريكا كان ديــن الحرب الثورية(*) وقد ثارت نقاشــات كبرى حــول ما إذا كان يتعين جعله نقدا، أي استئصال الدين بزيادة إمدادات النقد. والخلاصة التي توصلت إليها من أن العجز الأمريكي ينشــأ، في شكل يكاد يكون حصريا، عن الإنفاق العسكري، جاءت من حساب الإنفاق العسكري الحقيقي باعتباره تقريبا نصف الإنفاق الفدرالي (ويتعين أن يدخل المرء في حسابه ليس فقط إنفاق البنتاغون، ولكن أيضا كلفة الحروب، والترسانة النووية، وامتيازات العســكريين، والاستخبارات، وتلك الشريحة من خدمة الدين التي تستقطع من القروض العسكرية) وهو، بالطبع، أمر قابل للجدل(**).

كان قــرار بريتــون وودز، بالأســاس، هو تدويل هذا النظام: جعل ســندات الخزانــة الأمريكية (ومرة أخرى نقول إنها بالأســاس دين حربي أمريكي) أســاس نظام التمويل الدولي. وإبان الحرب الباردة تعين أن تشــتري محميات عســكرية أمريكية مثل ألمانيا الغربية أعدادا هائلة من سندات الخزانة(***) T - bonds

(*) حرب الاستقلال الأمريكية من 1775 إلى - 1783. [المترجم].

(**) أروي القصة بتفصيل أكبر، نوعا ما، في كتابي «الدَّين: الخمسمائة عام الأولى» Debt: The First 500 Yeas.

(***) هي ســندات دين حكومي أمريكي قابلة للتداول وذات سعر فائدة ثابت وتزيد فترة استحقاقها على عشر ســنوات. وتُدفع فوائد سندات الخزانة الأمريكية على أقساط نصف سنوية والعائد المتحقق منها لا يخضع للضرائب إلا على المستوى الفدرالي. [المترجم].

هذه وأن تحتفظ بها، على رغم الخسارة، بحيث يمكنها تمويل القواعد الأمريكية القابعة على التراب الألماني (ويلاحظ الاقتصادي مايكل هدسون Michael Hudson أن الولايات المتحدة، على سبيل المثال، هددت في أواخر العقد السادس من القرن الفائت، بسحب قواتها من ألمانيا الغربية إن حاول بنكها المركزي صرف قيمة سندات الخزانة بالذهب[14]؛ ويبدو أن في اليابان، وكوريا الجنوبية، ودول الخليج ترتيبات مماثلة حاليا. وفي حالات كهذه فنحن نتكلم عن شيء شديد الشبه بنظام جزية إمبراطورية - وكل ما في الأمر أنه، ولأن الولايات المتحدة تفضل ألا يشار إليها بوصفها «إمبراطورية»، فترتيبات الجزية الخاصة بها تغلف بغلاف «الدين». وخارج حدود السيطرة العسكرية الأمريكية، فالترتيبات تكون أكثر غموضا: وعلى سبيل المثال، ففي العلاقة بين الولايات المتحدة والصين، حيث يبدو شراء الصين أعدادا هائلة من سندات الخزانة، منذ تسعينيات القرن الفائت، جزءا من اتفاق ضمني على أن تغرق الصين الولايات المتحدة بكميات هائلة من السلع الاستهلاكية الرخيصة، فهناك إدراك لحقيقة أن الولايات المتحدة لن تدفع أبدا، في حين أن الولايات المتحدة، من جانبها، موافقة على إغماض عينيها عن التجاهل الصيني الممنهج لحقوق الملكية الفكرية.

ومن الواضح أن العلاقة بين الصين والولايات المتحدة هي أكثر تعقيدا، وكما بينت في عمل آخر، فهي تعتمد على تقليد سياسي صيني بالغ القدم يغرق بالثروات الأجانب الذين يمثلون خطرا عسكريا، كطريقة لخلق الاعتمادية. لكني أشك في التفسيرات الأكثر بساطة لقبول الصين بالترتيبات القائمة لمجرد أن قيادتها هي قيادة ذات تعليم ماركسي، أي أنها مادية تاريخية وتعلي حقائق البنية التحتية المادية على البنية الفوقية. وبالنسبة إليهم فمزايا الأدوات التمويلية هي، بوضوح، بنية فوقية. أي أنهم يلاحظون أنه مهما كانت هناك تطورات أخرى فهم يكسبون المزيد والمزيد من الطرق السريعة، وشبكات القطارات العالية السرعة، والمصانع ذات التقانات العالية، وأن الولايات المتحدة تتراجع المكاسب التي تعود عليها منهم، بل وتخسر ما لديها بالفعل. ومن الصعب أن ينكر المرء أن الصينيين ربما كان لديهم ما يدبرونه.

ولا بد لي من التأكيد على أن الأمر لا يبدو لي كأن الولايات المتحدة لم تعد لديها قاعدة تصنيع: فهي لاتزال تحتل موقع الصدارة في إنتاج الآلات الزراعية،

وفي التكنولوجيا الدوائية والمعلوماتية، وفوق كل شيء، في إنتاج السلاح ذي التقانة العالية. وما أشــير إليه هو، بالأحرى، أن قطاع التصنيع هذا لم يعد يولد كثيرا من الأرباح؛ وبالأحرى فقد أصبحت ثروة الواحد في المائة ونفوذهم يعتمدان، بشــكل متزايد، على نظام تمويل يعتمد في الأساس على القوة العسكرية بالخارج، تماما كما يعتمد داخليا على ســلطة المحاكم (وبالتــالي، على وكالات نزع ملكية المتعسرين، وضباط الأمن، ورجال الشرطة). وداخل حركة «احتلوا وول ســتريت» بدأنا نشــير إلى ذلك ببســاطة بعبارة «رأســمالية المافيا»: مع تركيزها على المقامرة في صالات القمار (حيث لنتائج الألعاب ترتيب مسبق)، وعلى اصطياد المقترضين، والاستنزاف، والفساد الممنهج في الطبقة السياسية.

فهــل هذا نظام مجد على المدى الطويل؟ بالتأكيد لا. ما من إمبراطورية تبقى للأبــد، وإمبراطورية الولايات المتحدة تتعــرض في الفترة الأخيرة - كما اضطر حتى المدافعون عنها إلى الاعتراف، أخيرا - لضغوط لا يستهان بها.

ومــن العلامــات ذات الدلالة ما انتهت إليــه «أزمة ديون العــالم الثالث». فعلى مدى يقارب ربع القرن اســتغلت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون، باســتخدام وكالات مثل صندوق النقــد الدولي، الأزمة المالية في البلدان الأشــد فقرا، في أفريقيا وآســيا وأمريكا اللاتينية، لفرض أرثوذكســية السوق الأصولية - التــي كانت تعني في كل الحــالات تقليص الخدمات الاجتماعيــة، إعادة توجيه معظم الثروة باتجاه الواحد في المائة من الســكان، وانفتاح الاقتصاد أمام صناعة «الخدمــات التمويلية». وقد انتهــت هذه الأيام. لقد رد العــالم الثالث مدافعا عن نفســه: وأثارت الجدل حول هذه السياسات انتفاضة شعبية كونية (تسميها وســائل الإعلام «الحركة المناهضــة للعولمة») حتى أنه بحلــول 2002 أو 2003 طُرد صندوق النقد الدولي بالفعل من شرق آســيا ومن أمريكا اللاتينية، وبحلول 2005 كان الصندوق ذاته على حافة الإفلاس. وقد أفضت الأزمة المالية في 2007 و2008 - تلــك الأزمة التي انفجرت عندما كانت القوات العســكرية الأمريكية غارقة، على نحو محرج، في أوحال العراق وأفغانســتان - ولأول مرة، إلى مناقشة دوليــة جادة حــول ما إذا كان يتعين أن يبقى الــدولار عملة الاحتياطي الدولي. وفي الوقت ذاته، فالصيغة التي ســبق للقوى الرئيســية في العالم استخدامها مع

العـالم الثالث - بالإعلان عن وجود أزمة مالية، وتعيين ما يفترض أنه مجلس من اقتصاديين محايدين، لتقليص الخدمات العامة، وإعادة تخصيص مزيد من الثروة للواحد في المائة الأكثر ثراء، وفتح الاقتصاد لمزيد من النهب الذي تقوم به صناعة الخدمات التمويلية - هو ما يطبق الآن علينا، في بلادنا، من أيرلندا إلى اليونان إلى ويسكونسن إلى بلتيمور. وبالتالي، فقد جاء رد الفعل على وصول الأزمة إلى الديار في شـكل موجة من التمردات الديموقراطية، بدأت في الـدول العميلة للولايات المتحدة في الشرق الأوسـط، وسرعان ما انتشرت شمالا، عبر المتوسط متجهة نحو أمريكا الشمالية.

والأمر المثير للدهشـة أنه كلما زادت موجة التمردات اقترابا من مركز القوة، مـن «قلب الإمبراطورية المالية العالمية» وفق تعبير أصدقائنا الصينيين، أصبحت المطالب أكثر راديكالية. شملت التمردات العربية كل أصناف البشر، من نقابيين ماركسـيين إلى لاهوتيين محافظين، لكن بقي أن جوهر هـذه التمردات مطلب ليبرالي كلاسـيكي بجمهورية دستورية علمانية، تسـمح بانتخابات حرة وباحترام حقوق الإنسـان. وكان أعضاء حـركات الاحتلال في اليونان وإسـبانيا وإسرائيل، في معظـم الأحوال، مناهضـين للأيديولوجية - على رغـم أن بعضهم كانوا أكثر راديكاليـة من الآخرين (لعب الفوضويـون دورا مركزيا على نحو خاص في أثينا على سـبيل المثال). وقد أصروا على أن تركيزهم ينصب على قضايا بعينها تتصل بالفساد وبإخضاع الحكومات للمساءلة، وهذا سر جاذبيتهم لدى أصحاب الرؤى المتباينـة في مجمل الطيف السـياسي. وكان أن رأينا في الولايـات المتحدة حركة يطلقها الثوريون، بدأت بتحد مباشر لطبيعة النظام الاقتصادي ذاتها.

ويعـود هذا، في جانب منه، ببسـاطة، إلى أن الأمريكيـين لم يكن لديهم، في الحقيقـة أحد آخـر يتوجهون إليه باللوم. فبوسـع المصري والتونسي والإسـباني واليونـاني أن ينظـروا، جميعا، إلى الترتيبات السياسـية والاقتصادية التي يحيون في ظلها - سـواء كانت ديكتاتوريات قامت بإسـناد أمريـكي أو حكومات كاملة الخضوع لسـلطة رأس المال المالي ولأرثوذكسية السوق - باعتبارها أشياء فرضتها عليهم قوى خارجية، ويمكن بالتالي استهجانها من دون تحول راديكالي في المجتمع ذاته. لكن الأمريكيين لا يملكون هذا الترف. فهذا ما فعلناه بأنفسنا.

أو، إن نظرنا إلى الأمر من الزاوية المقابلة، فإن لم نكن نحن فعلنا ذلك بأنفسنا، فيتعين أن نعيد النظر في مسألة من «نحن»، كاملها. وكانت فكرة «الـ 99 في المائة» هي الخطوة الأولى في هذا الاتجاه.

فالحركة الثورية لا تهدف إلى مجرد إعادة ترتيب العلاقات السياسية والاقتصادية. بل إن الثورة الحقيقية يتعين أن تعمل، دائما، على مستوى المفهومات. وفي الولايات المتحدة، لم يكن ممكنا المضي في أي اتجاه آخر. دعوني أشرح المسألة.

أشرت فيما سلف إلى أن وسائل الإعلام في الولايات المتحدة لا يتركز نشاطها على إقناع الأمريكيين بتقبل شروط النظام السياسي القائم بقدر ما يتركز، وعلى نحو متصاعد، على إقناعهم بأن الآخرين جميعا يفعلون ذلك. لكن هذا صحيح على مستوى معين. وعلى مستوى أعمق، فهناك افتراضات أساسية للغاية حول ما السياسة أو ما يمكن أن تكون، وما المجتمع، والكيفية التي عليها الناس، على نحو أساسي، وما الذي يريدونه من العالم. ولم يتحقق هنا إجماع مطلق، قط. ومعظم الناس يعملون وفق مقدار ما من الأفكار المتناقضة حول مسائل كهذه. ولكن يبقى أن هناك مركزا للثقل. هناك كثرة من الافتراضات المدفونة في العمق.

وفي معظم أنحاء العالم، في الحقيقة، يتحدث الناس عن أمريكا باعتبارها وطنا لفلسفة معينة عن الحياة السياسية تشمل، بين أشياء أخرى، أننا بالأساس كائنات اقتصادية: أن الديموقراطية هي السوق، والحرية هي حق المشاركة في السوق، وأن تخليق عالم دائم التنامي من الوفرة الاستهلاكية هو المعيار الوحيد للنجاح الوطني. وفي معظم أرجاء العالم صار هذا يُعرف بأنه «النيوليبرالية neoliberalism»، وهي التي ينظر إليها باعتبارها واحدة من فلسفات كثيرة، وميزاتها هي موضع جدل عام. لكننا لا نستخدم هذه الكلمة أبدا. ويمكن فقط أن نتحدث عن أمور كهذه باستخدام مفردات الدعاية: «الحرية» و«حرية السوق» و«حرية التجارة» و«المشروع الحر» و«طريقة الحياة الأمريكية». ومن الممكن أن توضع هذه الأفكار موضع السخرية - وفي الحقيقة، فهذا ما يفعله الأمريكيون غالبا - لكن تحدي الأسس التي تقوم عليها هذه الأفكار يتطلب إعادة التفكير، على نحو راديكالي، حتى في معنى أن يكون المرء أمريكيا. وهذا، بالضرورة مشروع ثوري. وهو أيضا مشروع صعب على نحو استثنائي. فقد ألقت النخب المالية

والسياسية التي تدير البلاد بكل ثقلها في اللعبة الأيديولوجية؛ وأنفقوا جانبا كبيرا من الوقت والجهد في تخليق عالم يكاد يستحيل فيه وضع فكرة الرأسمالية موضع التساؤل أكثر مما أنفقوا من الوقت والجهد في تخليق شكل من الرأسمالية المجدية حقا. والنتيجة هي أن إمبراطوريتنا ونظامنا الاقتصادي يختنقان ويتعثران ويظهران جميع علامات الانهيار المحيطة بنا، ومعظمنا مشدوه وعاجز عن تخيل إمكانية وجود أي شيء آخر.

وهنا يمكن للمرء أن يعترض: ألم تبدأ حركة «احتلوا وول ستريت» بتحدي دور المال في السياسة لأنه، وكما جاء في ذلك المنشور الأول، «كلا الحزبين يحكم باسم الواحد في المائة»، وهو المنشور الذي رفض النظام السياسي القائم، أساسا؟ وهذا قد يفسر المقاومة لفكرة العمل من داخل البنية السياسية القائمة، لكن بوسع المرء أن يعترض أيضا: في معظم أنحاء العالم، فإن تحدي دور المال في السياسة هو جوهر الحركة الإصلاحية، وهو مجرد التجاء لمبدأ الحوكمة الرشيدة، ذلك المبدأ الذي يترك كل ما عداه على حاله. لكن في الولايات المتحدة يختلف الأمر. فأنا أظن أن العقل يقول لنا كل شيء عن حقيقة هذه البلاد وما آلت إليه.

السؤال السادس

لماذا يكون تحدي دور المال في السياسة، بحكم التعريف، عملا ثوريا؟

المبدأ وراء شراء النفوذ هو أن المال سلطة، والسلطة هي كل شيء، بالأساس. إنها فكرة أتيح لها أن تتغلغل في كل مظاهر ثقافتنا. فقد أصبحت الرشوة، بالتعبير الفلسفي، مبدأ أنطولوجيا: فهي تضع تعريفا لفهمنا الأساسي للواقع. وتحديها هو، بالتالي، تحد لكل شيء.

وأنا استخدم كلمة «الرشوة» عامدا متقصدا - ومرة أخرى أقول إن اللغة التي نستخدمها أمر بالغ الأهمية. وكما ذكّرنا جورج أورويل George Orwell(*)، قبل زمن طويل، أنت تعلم أنك في ظل نظام سياسي فاسد عندما يكون المدافعون

(*) الكاتب والصحافي والإذاعي البريطاني إريك آرثر بلير المولود في 1903 والمتوفى في 1950 والذي اشتهر باسمه الأدبي جورج أورويل، مؤلف الروايتين الشهيرتين «1984» و«مزرعة الحيوانات» المترجمتين إلى العربية وغيرهما. اشتهر بسلاسة أسلوبه وبمعاداته للشمولية وللظلم الاجتماعي وبالانحياز للاشتراكية الديموقراطية. [المترجم].

عنه عاجزين عن تسـمية الأشـياء بأسـمائها. وبهذه المعايير فالنظام السـياسي المعـاصر في الولايات المتحدة فاسـد على نحو غير اعتيـادي. فلدينا إمبراطورية لا يمكن الإشـارة إليهـا كإمبراطورية، تفرض جزية لا يمكن الإشـارة إليها كجزية، وتبررها بمبررات اقتصادية (النيوليبرالية) لا نملك الإحالة إليها، مطلقا. فالمجازات والألفاظ ذات الدلالة الرمزية أشـبعت بها كل مظاهر الجدل العام. ولا ينطبق هذا على اليمين وحده، بما يستخدمه من مصطلحات عسكرية مثل «الدمار غير المقصود» collateral damage(*) (والمؤسسـة العسكرية هي جهاز بيروقراطي ضخم، ولهذا فمن المتوقع أن يسـتخدموا رطانة مموهة)، بل ينطبق على اليسار أيضـا. ولننظر إلى العبارة «انتهاكات حقوق الإنسـان». هي عبارة لا تبدو، على السـطح، وكأنها تخفي الـشيء الكثير: فبالنهاية، من ذلك الـذي يكون في كامل عقله ويؤيد انتهاك حقوق الإنسان؟ من الواضح أنه لا أحد طبعا؛ لكن هنا توجد درجـات من الاعتراض، وفي هذه الحالة، تظهـر هذه الدرجات بمجرد أن نبدأ في تأمل أي كلمات أخرى في اللغة الإنجليزية يمكن استخدامها لوصف الظاهرة التي يشار إليها عادة بهذا المصطلح.

قارن بين الجمل التالية:

- «أود أن أدفع بأنه قد يكون من الضروري أحيانا التعامل مع أنظمة لديها سـجل غير لائق، بالنسـبة إلى حقوق الإنسـان أو حتى مساندتها، بهدف مراعاة ضروراتنا الاستراتيجية».
- «أود الدفـع بأنه قد يكون من الـضروري أحيانا التعامل مع نظم تمارس الاغتصاب والتعذيب والقتل، بهدف مراعاة ضروراتنا الاستراتيجية».

لا شـك في أن الجملة الثانية ستكون أقل قدرة على الإقناع. وسوف يكون من المرجح أن يسـأل أي شـخص يسـمعها «هل هذه الضرورات الإستراتيجية حيوية إلى هـذا الحـد؟» أو حتى «ما «الضرورات الاسـتراتيجية»» تحديدا؟ بل إن هناك شـيئا يوحي بالخوار، على نحو طفيـف، في مصطلح «حقوق». إنه يبدو أقرب إلى «مستحقات» - وكأن ضحايا التعذيب المملين أولاء يطلبون شيئا ما عندما يتشكون مما يلاقون.

(*) ما يلحق بالمدنيين من دمار غير مقصود وغير ممكن تجنبه إبان تنفيذ عملية عسكرية. [المترجم].

وبالنسبة إليّ فأنا أجد ما أدعوه اختبار «الاغتصاب والتعذيب والقتل» بالغ النفع. إنه بسيط تماما. فعندما تواجه بكيان سياسي ما، أيا كان نوعه، سواء كان حكومة، أو حركة اجتماعية، أو جيشا من المحاربين غير النظاميين، أو حتى أي جماعة منظمة أخرى، وكنت تحاول أن تتخذ قرارا حول استحقاقهم الإدانة أو التأييد، يتعين أن تسأل أولا: «هل يقترفون أفعال الاغتصاب أو التعذيب أو القتل، أو يأمرون غيرهم باقترافها؟» يبدو السؤال بديهيا، لكن المدهش مرة أخرى هو الندرة - أو بالأحرى الانتقائية - في توجيهه. أو ربما، وهو ما قد يبدو مدهشا، أن المرء لا يكاد يبدأ بتطبيق هذا الاختبار حتى يكتشف أن الحكمة التقليدية، فيما يتصل بكثرة من القضايا السياسية الدولية، قد انقلبت رأسا على عقب. ففي العام 2006، على سبيل المثال، قرأ معظم الناس أخبار إرسال الحكومة المكسيكية قوات فدرالية لإخماد تمرد شعبي، بدأه اتحاد نقابي للمعلمين، ضد حاكم اشتهر بفساده في ولاية أواكساكا Oaxaca(*) الجنوبية. وفي وسائل الإعلام الأمريكية وقع إجماع على تصوير إرسال القوات الحكومية باعتباره عملا طيبا، واستعادة للنظام؛ فقد كان المتمردون، بالنهاية، «عنيفين» يلقون بالأحجار وبقنابل المولوتوف (حتى إن كانوا يقذفون بها قوات شرطة مكافحة الشغب المدججة بالسلاح، من دون أن يلحقوا بها أذى). ولم يلمح أحد قط، في حدود علمي، إلى أن المتمردين اغتصبوا أو عذبوا أو قتلوا أحدا؛ كما أنه لم يجادل أي ممن لديهم إلمام بشيء مما جرى في حقيقة أن القوات الموالية للحكومة اغتصبت وعذبت وقتلت عددا كبيرا من الناس وهي تقمع التمرد. لكن أفعالا كهذه، على خلاف أعمال المتمردين، ولسبب ما، لا يمكن وصفها بأنها «عنيفة» على الإطلاق، فضلا عن الاغتصاب والتعذيب والقتل، وإذا ظهرت، فهي تظهر باعتبارها «اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان»، أو يشار إليها بأي تعبير قانوني آخر لا علاقة له بإراقة الدماء(**).

لكن يبقى المحظور الأكبر في الولايات المتحدة هو الحديث عن الفساد ذاته. وفي زمن مضى كان تقديم المال للسياسيين للتأثير في مواقفهم يشار إليه باعتباره «رشوة» وكان أمرا مجرّما. كان عملا لا يعلن عنه، إن لم يكن مراوغا، ويتضمن حمل حقائب

(*) ولاية في الجنوب الغربي في المكسيك واسمها الرسمي هو «ولاية أواكساكا الحرة ذات السيادة». [المترجم].

(**) والمثال المذهل الآخر هو أن القراصنة الصوماليين، لسنوات طويلة وحتى وقت قريب للغاية، لم يتعرضوا لأحد قط باغتصاب أو تعذيب أو قتل، وهو ما يثير مزيدا من الدهشة بالنظر إلى أن قدرتهم على التصرف كقراصنة تعتمد على إقناع ضحاياهم المحتملين بأنهم قد يفعلون ذلك.

زاخرة بالنقود وطلب تسـهيلات بعينها: كتغيير القوانين المنظمة لاستخدامات الأراضي، منح عقود تشـييد، إسـقاط الاتهامات في قضية جنائية. والآن تغير اسـم طلب الرشى ليصبح «جمع تبرعات» fund raising وصار اسـم الرشوة ذاتها «القيام بأعمال جماعة الضغط» lobbying. ونادرا ما تحتاج البنوك إلى طلب معاملة تفضيلية معينة إذا كان السياسـيون، المعتمدون على تدفق أموال البنوك لتمويل حملاتهم، يسـمحون بالفعل لمـن يضغطون لمصلحة البنوك بصـوغ التشريعات المفترض أنها سـوف «تنظم» عمل البنوك، أو حتى بكتابتها بأنفسـهم. وعند هذه النقطة، أصبحت الرشـوة الأساس ذاته الذي يقوم عليه نظام الحكم عندنا. وهناك العديد من الحيل البلاغية التي تسـتخدم لتجنب الاضطرار إلى الحديث عن هذه الحقيقة - وأهمها هو السماح بأن يبقى بعض الممارسـات المحدودة (التسـليم الفعلي لبعض حقائب المال مقابـل تعديل في قوانين اسـتخدامات الأراضي) غير قانوني، لكي يتيسر الإصرار على أن «الرشـوة» الحقيقية هي دائما شـكل آخر من أشـكال الحصول على أموال مقابل منح امتيازات سياسية. ولا بد لي من الإشـارة إلى أن الخط المتبع عادة عند علماء السياسـة هو أن هذه المدفوعات ليست «رشوة» ما لم يتيسر للمرء أن يثبت أنها غيرت موقفا سياسيا ما إزاء عنصر معين مـن التشريع. ووفقا لهذا المنطق، فإذا مال أحد السياسـيين للتصويت لمصلحة مشروع قانـون، وتلقى أموالا، ثـم غير رأيه وصوت ضده، فهذه رشـوة؛ ولكن إذا كون رأيه في القانون بداية وعينه على من سـيعطيه مالا بالنتيجة، أو حتى سـمح لجماعة الضغط التابعة لهذا المانح بكتابة نص القانون نيابة عنه، فهي ليسـت رشـوة. ولا حاجة بنا إلى القـول بأن هذه التمايزات لا معنى لها في الظروف الراهنة. لكن تبقى حقيقة أن عضو مجلس الشـيوخ أو عضو مجلس النواب في واشنطن يحتاج، في المتوسط، جمع تبرعات تبلغ عشرة آلاف دولار، أسـبوعيا، منذ توليه مهامه النيابية، إن كان له أن يتوقع إعادة انتخابه - وهذه أموال يجمعونها، حصريا، من الواحد في المائة(*). ونتيجة لذلك، ينفق المسؤولون المنتخبون ما يقدر بثلاثين في المائة من وقتهم في طلب الرشى.

(*) في الحقيقـة، فما يزيد على 80 في المائة من المسـاهمات في الحمـلات الانتخابية يأتي من النصف في المائة الأكثر ثـراء. ويـأتي 60 في المائـة من الواحد في الألف الأكثر ثـراء. وبين هؤلاء فإن الحصة الأكبر تأتي مـن القطاع التمويلي. وتليه المؤسسـات التجاريـة والقانونية، وتلي ذلك جماعات الضغـط التابعة لقطاع الصحـة - أي لشركات الصيدلة ومنظمات الرعاية الصحية - ثم وسـائل الإعلام، ثم قطاع الطاقة (اللجنـة الفدرالية للانتخابات Federal Election Commission، ومركـز سياسـات الاسـتجابة Center for Responsive Politics ومشروع «لـون النقود» التابع للحملة العامة Public Campaign's 'The Color of Money Project).

وقد لوحظ هذا كله وجرت مناقشـته - حتى إن بقيت الإشـارة إليه بأسمائه الحقيقيـة أمرا محظورا. وما لا تتكرر ملاحظته بالكثرة ذاتها هو أنه بمجرد أن يقر المرء من حيث المبدأ بأن شراء النفوذ أمر مقبول، وأن دفع المرء المال للناس - ليس فقط لمن هم موظفون لديه، ولكن لأي إنسان كان، بمن في ذلك أكثر الناس احتراما وقوة - لكي يقولوا ويفعلوا ما يريده هو، لا ينطوي على ما هو خطأ بالطبيعة، فإن الطابـع الخلقي للحياة العامة يبدأ بالتغير إلى حد بعيد. فإذا كان بوسـع المرء أن يرشـو الموظفين العموميين، حتى يتخذوا من المواقف ما يجده مناسـبا له، فلماذا لا يرشـو الباحثين؟ والعلماء؟ والصحافيين؟ والشرطة؟ وقد بدأت تظهر صلات من هـذا النوع في الأيـام الأولى من الاحتلال: فقد تبين على سـبيل المثال أن كثرة من رجال الشرطة المرتدين الزي الرسـمي في منطقـة المال، الذين كان يمكن للمرء أن يتخيل أنهم هناك لحماية جميع المواطنين بالتساوي، قضوا جانبا كبيرا من ساعات عملهم يتلقون رواتب، ليس من سـلطات المدينة، بل من مؤسسات وول ستريت، مباشرة[15]؛ وبالمثل، فإن واحدا من أوائل الصحافيين الذي تنازلوا وزاروا المنخرطين في عملية الاحتـلال، في مطالع أكتوبر، أقر بكامل حريته بأنه فعل ذلك لأن «كبير المسـؤولين التنفيذيـين في بنك رئيـسي» اتصل به هاتفيا وطلـب منه أن يتفحص الأمر ليرى إن كان هناك ما يدعوه للاعتقاد بأن الاحتجاجات يمكن أن تمس «أمنه الشـخصي»[16]. والجدير بالاهتمام ليس وجود هذه الصلات، بل ألا يخطر ببال أي من الأطراف ذات الصلة أن هناك ما يتعين إخفاؤه في هذا الأمر.

والأمر مماثل فيما يتصل بالدراسـات. فالدراسات لم تكن موضوعية قط. وقد كان التمويـل، من الوكالات الحكومية أو من المحسـنين الذيـن لديهم، على أقل القليل، أفكار محددة عن الأسئلة التي يرون أن من الواجب أن تُسأل، وعادة أيضا عـن نوع الإجابات التـي يكون من المقبول التوصل إليها، هـو على الدوام المقرر للـضرورات التي تحكم البحث. ولكن مع نشـوء مراكز الفكـر والأبحاث think tanks في السـبعينيات من القرن الفائت في التخصصات الأكثر تأثيرا في السياسات (وخصوصا في الدراسـات الاقتصادية)، أصبح من الطبيعي أن يُستأجر المرء لمجرد أن يتوصل إلى تبريرات لمواقف سياسية مسبقة. وبحلول الثمانينيات، كانت الأمور قد مضت إلى مدى جعل السياسـيين مسـتعدين للإقرار، ومن فوق منابر علنية،

بأنهـم يعتبرون البحث الاقتصـادي طريقا للتوصل إلى مـبررات لكل ما انعقدت إرادتهم بالفعل على ضرورة أن يعتقده الجمهور. ولاأزال أذكر كيف أدهشتني، في أيام إدارة رونالد ريغان، حوارات على شاشات التلفزة من النوع التالي:

مسؤول في الإدارة: أولويتنا القصوى هي تفعيل استقطاعات في الضرائب على عائدات رأس المال لتحفيز الاقتصاد.

المحاور: ولكن ما ردكم على جمهرة من الدراسات الاقتصادية التي ظهرت أخيرا لتثبت أن هذا النوع من اقتصاديات «تنزيل المنافع» trickledown لا ينجح على أرض الواقع؟

المسـؤول: حسنا، هذا صحيح، فالأسـباب الحقيقية للمنافع الاقتصادية للاستقطاعات الضريبية لم تُفهم بعد على نحو كامل.

بتعبير آخر، فالدراسـات الاقتصادية ليسـت موجودة لكي تقرر ما السياسـة الأفضل. لقد قررنا السياسـة، بالفعل. والاقتصاديون موجودون لكي يأتوا بأسـباب تبدو علمية تبرر لنا أن نفعل ما قررنا أن نفعله؛ وفي الحقيقة، فهم يتلقون رواتبهم على هذا النحـو. وفي حالة الاقتصاديين الموظفين في مراكز الدراسـات، فهذه هي وظيفتهم حرفيا. ومرة أخرى، فهذه هي الحال منذ مدة، لكن ما يسـتحق الانتباه هو أن رعاتهم يظهرون استعدادا متزايدا للإقرار الفعلي بذلك.

وإحدى النتائج التي ترتبت على هذا الصوغ للسلطة الفكرية هي أن المناظرة السياسية الحقيقية تصبح صعبة على نحو متزايد، لأن من يتخذون مواقف مختلفة يعيش كل منهم واقعا مختلفا تماما. وإن أصر اليساريون على مواصلة النقاش حول مشـكلات الفقر والعنصرية في أمريكا، فإن خصومهم يشـعرون، مجددا، بضرورة أن يطرحوا حججا معاكسـة (بأن يقولوا على سـبيل المثـال إن الفقر والعنصرية ناشـئان عن أشـكال من القصور الخلقي عند الضحايا). وهـم الآن أقرب إلى أن يصروا، ببسـاطة، عـلى أن الفقر والعنصرية لم يعد لهما وجـود. لكن الشيء ذاته يحدث على الجانب الآخر. وإذا رغب اليمين المسـيحي في مناقشـة حول السلطة التي تتمتع بها «النخبة الثقافية» العلمانية في أمريكا، فإن اليساريين سوف يتمثل ردهم المعتاد في الإصرار على أنه لا وجود لمثل هذه السلطة؛ وعندما يرغب اليمين الليـبرالي في إثارة قضية الصلات التاريخية (الحقيقية جدا) بين الروح العسـكرية

الأمريكية وسياسة الاحتياطي الفدرالي، فإن مناظريهم من الليبراليين عادة ما يرفضون منطقهم باعتبارهم من المهووسين المتعلقين بنظرية المؤامرة، على كثرتهم.

وفي أمريكا اليوم تستخدم كلمتا «اليمين» و«اليسار» للإشارة إلى الجمهوريين والديموقراطيين، وهما حزبان يمثلان بالأساس فصائل مختلفة داخل الواحد في المائة - أو ربما، إذا كان لنا أن نظهر الأريحية، الاثنين أو الثلاثة في المائة المتربعين على القمة بين سكان أمريكا. ويبدو أن وول ستريت، المعترف بالمسؤولية عن الحزبين معا، يبدو منقسما بينهما، بالتساوي. وخلاف ذلك، فالجمهوريون يمثلون القسم الأعظم من بقية الرؤساء التنفيذيين، خصوصا في الصناعات العسكرية والاستخراجية (الطاقة والتعدين والأخشاب) وكل رجال الأعمال من الفئة الوسطى تقريبا؛ ويمثل الديموقراطيون الأنساق العليا مما سبق أن أسمته المؤلفة والناشطة بربارة إرينرايك (Barbara Ehrenreich) «طبقة الإداريين المهنيين»، وهم الأكثر ثراء بين المحامين والأطباء والإداريين، وكذلك كل شخص تقريبا في الحقل الأكاديمي وفي صناعة الترفيه. وهذا بالتأكيد هو مصدر التمويل الذي يحصل عليه كل حزب منهما - وفي الحقيقة، فجمع المال وإنفاقه هو، على نحو متزايد، كل ما يفعله هذان الحزبان. والمدهش هو أنه خلال ثلاثين عاما من إضفاء الطابع التمويلي على الرأسمالية، طورت القاعدة الشعبية الأساسية لكل من هذين الحزبين النظرية الخاصة بها حول أن استخدام المال والسلطة لتخليق حقيقة هو أمر لا تثريب عليه، مادام المال والسلطة هما الشيئين الوحيدين اللذين يمتلكان وجودا حقيقيا.

ولنتأمل هذا القول الذي اشتهر به أحد المساعدين الرئاسيين في إدارة بوش، والذي صرح به لصحافي في «نيويورك تايمز»، عقب غزو العراق، مباشرة:

> قال المساعد الرئاسي «إن الناس من أمثالي يعيشون فيما نسميه المجتمع القائم على الواقع» الذي عرّفه بأنه مجتمع الناس الذين «يؤمنون بأن الحلول تأتي من دراسة نزيهة للواقع الممكن إدراكه»... «ولكن لم تعد هذه هي الطريقة التي يسير بها العالم» أضاف الرجل. «نحن الآن إمبراطورية، وعندما نتصرف، فإننا نخلق الواقع الخاص بنا»[17].

قد تبدو ملاحظات كهذه مجرد تظاهر بالقوة، والملاحظة، تحديدا، تشير إلى البأس العسكري أكثر مما تشير إلى القدرة الاقتصادية - ولكن، في الحقيقة، بالنسبة

إلى الناس المتربعين على القمة، عندما يتحدثون بشـكل غير رسـمي، ولأن كلمات مثل «إمبراطوريـة» لم تعـد من المحرمات، فإنهم يفترضون ببسـاطة أن القـوة الاقتصادية والقوة العسـكرية للولايات المتحدة متماهيتان في الأسـاس. وفي الحقيقة، فكما يوضح الصحافي، هناك لاهوت محكم وراء هذا النوع من اللغة. ومنذ ثمانينيات القرن المنصرم، واليمين المسـيحي - أولئك الذين تكـون منهم جوهر الدائـرة الداخلية لجورج دبليو بوش - يحوّل ما كان يسـمى آنذاك «اقتصاديات جانب العرض» إلى مبدأ ديني بمعنى الكلمة. وربما كان الأيقونة العظمى لهذا الخط الفكري هو الاستراتيجي المحافظ جورج غيلدر (George Gilder) الذي دفع بأن سياسة الاحتياطي الفدرالي، وهو يخلّق النقود ويحولها مباشرة إلى أصحاب المشروعات لتحقيق رؤاهم الخلاقة، كان في الحقيقة إعادة تجسـيد، على المسـتوى البشري، لعملية الخلق الأولى التي أخرج الـرب بها العالم من العدم، بقوة فكره. وقد حازت هذه الرؤية قبولا واسـعا لدى الدعاة التلفزيونيين أمثال بات روبرتسون (Pat Robertson)، الذي أشار إلى اقتصاديات جانب العرض باعتبارها «أولى النظريات المقدسة حقا حول خلق المال». ومضى غيلدر بالنظرية قدما، زاعما أن تكنولوجيا المعلومات المعاصرة تسـمح لنا بالتغلب على تحيزاتنا المادية القديمة، لنفهم أن النقود، شـأنها شـأن السلطة، هي مسـألة تتعلق بالإيمان - الإيمان بالقدرة الخلاقة لمبادئنا وأفكارنا[18]. ويطور آخرون، مثل ذلك المسـاعد الرئاسي المجهول في إدارة بوش، المبدأ ليصبح إيمانا بالاستخدام الحاسـم للقوة العسكرية. ويعترف الاثنان بوجود صلة حميمة بينهما (كما يفعل المهرطقون اليمينيون، الشمامسـة الماديون لآين راند (Ayn Rand)[*] والليبراليـون من طـراز رون بـول (Ron Paul)[**]، الذين يعترضون على النظام الراهن لتخليق النقود وكذلك على علاقة هذا النظام بالقوة العسكرية). وكنيسة الليبراليين هي الجامعة، حيث يحل الفلاسـفة والمنظرون الاجتماعيون «الراديكاليون» محـل اللاهوتيين. وقد يبدو هذا عالما مختلفا تماما، ولكن إبان الفترة ذاتها، فإن الرؤية التي تشكلت في أوساط اليسار الأكاديمي للسياسة مماثلة من نواح عدة وعلى نحو يثير البلبلـة. ولا يحتاج المرء إلا إلى تأمل الصعود المذهـل في ثمانينيات القرن الماضي لمنظّر

(*) روائية وكاتبة مسرحية وكاتبة سيناريو وفيلسوفة أسست مذهبا يدعى الموضوعية. ولدت آين راند في بطرسبورغ الروسية في العام 1905 وتوفيت في نيويورك في العام 1982. [المترجم].

(**) رونالد(رون) بول، طبيب ومؤلف وسياسي، ولد في العام 1935. [المترجم].

ما بعد البنيوية الفرنسي ميشيل فوكو (Michel Foucault) والمكانة التي تبوأها، التي تكاد تماثل مكانة القديس الحامي، وخصوصا ما قال به من أن أشكال المعرفة المؤسسية - سـواء في الطب أو السـيكولوجيا أو في العلوم الإدارية أو السياسة أوعلم الجريمة أو حتى الكيمياء الحيوية - هي، على الدوام، أشـكال من السـلطة التي تخلّق، في النهاية، الحقائـق التي تزعم أنها تصفها. ويكاد هذا أن يكون مماثلا بالضبط لمعتقدات العرض عنـد غيلدر، بيد أنهـا صيغت من منظور الطبقات المهنيـة والإدارية التي يتألف منها قلـب النخبـة الليبرالية. وفي ذروة اقتصاد الطفرة في تسـعينيات القرن الماضي، ظهر في العالم الأكاديمي تيار لا نهائي من المقاربات النظرية الراديكالية الجديدة - نظرية الأداء performance theory(*) ونظريـة الفاعل - الشـبكة (Actor-Network Theory)(**) ونظريـات العمـل اللامادي التي تلتقي كلها حول موضـوع theme أن الحقيقة ذاتهـا هي كل ما يمكـن تخليقه بإقناع الآخرين بأنه موجـود(***). ونحن نقر بذلك، فالمسـؤول التنفيذي العادي قد لا يكون على دراية وثيقة بأعمال ميشيل فوكو - وربما وقـف معظمهم عند مجرد السـماع به، ما لم يكن الأدب المادة الرئيسـية لديهم إبان دراسـتهم الجامعية - غير أن التنفيذي العادي في صناعة النفط المتردد على الكنيسـة مـن غـير المرجح أيضـا أن يكون عـلى دراية بتفصيـلات نظريات غيلـدر حول خلق النقود. وكما لاحظت فهذه هي الذروة في تقديس عادات الفكر الشـائعة في أوسـاط مـن دعوناهـم «الواحد في المائة»، وهم يمثلون عالما فكريا أُسـقطت منه كلمات مثل «رشوة» و«إمبراطورية». في حين أن هذه الكلمات، في الوقت ذاته، هي الأساس النهائي

(*) ليست هناك نظرية أداء واحدة بل هناك نظريات في الأداء تتعدد بتعدد المجال الأدائي، من الأداء المسرحي لأداء الباحث الأنثروبولوجي لأداء الباحث الإثنوغرافي لأداء السـياسي والإعلامي والأديب. وفي كل مجال من هذه المجالات برز أعلام مثل ريتشـارد شيتشـنر Richard Schechner (المسرح) وفيكتور تيرنر Victor Turner (الأنثروبولوجيا) وغيرهما. [المترجم].

(**) يشـار إليهـا عادة بالاختصـار ANT، وهي إحـدى مقاربات البحـث الاجتماعي ونشـأت في حقل العلوم الاجتماعية، عبر التعامل مع الأشياء كجزء من الشبكات الاجتماعية. [المترجم].

(***) المثـير للاهتـمام حقا هو أن نظريـة ما بعد البنيوية انطـوت دائما على نقطة معتمـة غريبة فيما يتصل بالاقتصاديات، بل ونقطة أشد عتمة فيما يتصل بالقوة العسكرية؛ على رغم أن ميشيل كالون Michel Callon، وهو من أقطاب المروجين لنظرية الفاعل - الشـبكة، عندما وجه اهتمامـه للاقتصاديات، زعم، كما كان يمكن توقعه، بأن الدراسـات الاقتصادية تخلّق، إلى حد كبير، الحقائق التي تزعم أنها تصفها. وهذا صحيح بالفعل لكن كالون يتجاهل تمام التجاهل دور القسر الحكومي في هذه العملية. وهكذا فالنسـخ اليسـارية من فكرة أن السـلطة تخلّق الواقع تتجاهل تحديدا تلك العناصر - المال والقوة والسلاح - التي يجعلها اليمين دعائم تحليله. ومن المهم أيضا أن نلاحظ أنه كما أن اليمين لديه هرطقته المادية، فاليسار يظل ممتلكا لهرطقة خاصة به أيضا، وهي الماركسية.

لـكل شيء. وقد تبدو عادات الفكر من هذا النـوع، عند النظر إليها من منظور الـ 99 في المائة الموجودين في القاع، الذين لا يكادون يملكون خيارا سـوى أن يعيشوا الحقائق على تنوعها، أشد صور السخرية - سخرية تمضي، في الحقيقة إلى ما يكاد يكون مستوى مذهـلا. غير أن كل ما نراه هنا جميعا هو، في الحقيقة، ما اشـتهر به الأقوياء من ميل إلى الخلط بين خبراتهم ورؤاهم الخاصة وبين طبيعة الواقع ذاته - مادامت النقود، من منظور مسـؤول تنفيذي كبير يمكنها حقا أن تمنح الأشياء وجودا، ومادامت العلاقة بين المعرفة والسلطة والأداء هي حقا من منظور منتج في هوليوود أو مدير مستشفى، هي كل ما له وجود حقيقي.

وهنا مفارقة واحدة مرعبة. فبالنسـبة إلى معظم الأمريكيين ليسـت المشـكلة مبدأ الرشـوة ذاتـه (وإن كانت الكثرة الغالبة بينهم تجد الرشـوة مقززة وتشـعر بأن السياسـيين، على وجه التخصيص، مخلوقات كريهة) ولكن المشـكلة هي أن 1 في المائة، على ما يبدو، تخلوا عن السياسـات السـابقة التـي كانت تقضي بأن تمتد هذه الرشـوة، على الأقل من حين إلى حين، إلى الجمهور الأوسـع. ومادامت القواعد الأساسـية للحزبين معا لم يعد لديها، تحديدا، الاسـتعداد لرشوة الطبقات العاملة، على سـبيل المثال، بإعـادة توزيع حصة يعتد بها من كل هـذه الثروة التي خُلّقت حديثـا لمصلحة الطبقـات الأدنى - كما كانت الحال في الأربعينيات والخمسـينيات والستينيات والسـبعينيات من القرن الفائت. وبدلا من ذلك، يبدو أن الجمهوريين والديموقراطيين معا حشـدوا «القاعدة» النضالية عندهم حول سلسـلة من الكتل الجماهيريـة التي يبـدو أنهم لا يملكـون أدنى رغبة في تحقيق تطلعاتهـا النهائية: كالمسـيحيين المحافظين، على سـبيل المثال، الذين لن يشهدوا أبدا التجريم الصريح للإجهاض، أو الاتحادات النقابية التي لن تشـهد أبدا إزاحة العقبات القانونية التي تعترض سـبل التنظيم، وبالتالي فالإجابة عن السؤال الأصلي هي أن تحدي دور المال في السياسة هو في الولايات المتحدة ثوري بالضرورة، لأن الرشوة صارت المبدأ المنظم للحياة العامة. والنظام الاقتصادي القائم على الزواج بين الحكم والمصالح التمويلية، حيث يتحول المال إلى سـلطة تسـتخدم لتوليد مزيد من المال، مجددا، أصبح يُنظر إليـه بوصفه أمـرا طبيعيا للغاية في أوسـاط الجماعات المانحة الأساسـية للحزبين السياسيين معا، حتى إنهم صاروا ينظرون إليه كأساس للواقع ذاته.

كيف نحارب هذا الأمر؟ المشكلة في نظام سياسي قائم على هذه المستويات العالية من سوء الطوية هي أنه لا جدوى من السخرية منه - فهذا يجعل الأمور أكثر سوءا على نحو ما. وفي الوقت الراهن تبدو شبكات التلفزة الإخبارية منقسمة بين برامج تزعم أنها تنقـل إلينا الواقع، وتتألف، إلى حد بعيد، من دعايات يمين معتدل (سي إن إن CNN) أو يمين متطرف (فوكس FOX)، أو من منافذ سـاخرة، إلى حد بعيد (دايلي شو Daily Show) أو إيحائية (إم إس إن بي سي MSNBC)، تنفق معظم وقتها في تذكيرنا بالمدى الذي بلغته «سي إن إن» و«فوكس»، بالفعل، في فسادهما وانعدام النزاهة لديهما.

ومـا تقوله الشـبكتان الأخيرتان صحيح، غير أن هـذا، في النهاية، يعزز ما بينته بالفعل باعتباره الوظيفة الرئيسـية لوسائل الإعلام المعاصرة: نقل رسالة مؤداها أنه حتـى لو كنت ماهرا بما يكفي للتوصل إلى أن هذا كله لعبة قوة خبيثة ماكرة، فإن بقية الأمريكيين هم قطيع خراف مثير للسخرية.

وهذا فخ. ويبدو لي أنه إذا كان لنا أن نفلت منه، فعلينا أن نتجنب البحث عن طرف الخيط عند من يوصفون بأنهم اليسار، على الإطلاق، بل عند اليمين الشعبوي، على اعتبار أنهم كشـفوا عن النقطة الضعيفة في المنظومـة كلها: إن قلة قليلة من الأمريكيين هي التي تشارك الواحد في المائة الخبث الماكر المتفشي فيها.

ومن الشكاوى الدائمة لدى اليسار التقدمي أن كثرة من الأمريكيين المنتمين للطبقة العاملـة يصوتون ضد المصالـح الاقتصادية الخاصة بهم - ويقدمون المسـاندة الفعالة لمرشـحين جمهوريين يعدون بتقليـص برامج تؤمن لعوائلهم زيـت التدفئة، ويعبثون بمدارسـهم، ويخصخصـون الرعاية الصحية التي تخدمهم. والسـبب هـو، إلى حد ما وبكل بسـاطة، أن الفتـات الذي يظهر الحزب الديموقراطي اسـتعداده الآن لأن يلقي بـه إلى «قواعده» بلغ اليوم من التفاهة حدا يجعل من الصعب ألا يُنظر إلى عروضهم باعتبارها مهينة: خاصة عندما تنحط الأمور إلى مستوى مجادلات من الطراز المعبر عن بيـل كلنتون - أو باراك أوباما - من قبيل «لن نحارب من أجلكم، في الحقيقة، بل لماذا يتعـين علينا أن نفعل؟ ليس هذا متماشـيا مع مصالحنا، إذ إننـا نعلم أنكم لا تملكون خيـارا سـوى أن تعطونا أصواتكم، عـلى أي حال». غير أنه، وإن بقـي هذا مبررا قويا لتجنب التصويت، نهائيا - ومعظم الأمريكيين العاملين، في الحقيقة، مُعْرضون منذ زمن طويل عن العملية الانتخابية - فهو لا يبرر التصويت للجانب الآخر.

والسبيل الوحيد إلى تفسير ذلك ليس أنهم عاجزون على نحو ما عن التوصل إلى تقدير واضح لمصالحهم الخاصة، بل إن فكرة أن المصالح الخاصة كأساس وحيد للسياسـة هي ذاتها ما أثار سـخطهم. والخطابيات التي تتحدث عن التقشف، وعن «التضحية المشـتركة» لينقذ المرء أطفاله من النتائج المخيفة التي قد تترتب عـلى الديون الحكومية، قد تكون كذبة ماكرة، مجـرد طريقة لتوزيع مزيد من الـثروة لمصلحة الواحد في المائة، لكن هذه الخطابيـات، على الأقل، تضفي على النـاس العاديين قدرا من النبالة. وفي حين غاب، بالنسـبة إلى غالبية الأمريكيين، كل مـا يـؤشر إلى وجود «مجتمع» حقيقي، فهذا، على أقل شيء، ما في وسـعهم أن يفعلوه لمصلحة كل إنسان آخر. وبمجرد أن ندرك أن أغلبية الأمريكيين ليسوا ماكرين خبثاء، يسـهل علينا كثيرا تفهم جاذبية الشعبوية اليمينية. فهي تأتي، في الأغلب الأعم، محاطة بأحقر أنواع العنصرية والجنسـوية وفوبيا المثليين. غير أن ما يكمن وراءها هو سـخط حقيقي نابع من الشـعور باستحالة بلوغ الوسائل اللازمة لعمل الخير.

ولنأخذ اثنتين من الدعوات المألوفة، أكثر من غيرها، لحشد اليمين الشعبوي: الدعـوة إلى كراهيـة «النخبة الثقافيـة» والدعوة التي لا تنقطع إلى «مسـاندة جنودنا». على السطح، يبدو أن الدعوتين لا يصل بينهما شيء. وفي الحقيقة، فهما متصلتان إحداهما بالأخرى أوثق الاتصال. وقد يبدو غريبا أن يسخط أمريكيون مـن الطبقة العاملة، بهذه الكثرة، على تلك الشريحة من 1 في المائة من العاملين في صناعة الثقافة، بأكثر مما يسخطون على أباطرة النفط والتنفيذيين في منظمات الرعاية الصحية، لكن هذا يمثل بالفعل تثمينا واقعيا حقا لحالتهم: فعامل إصلاح أجهزة تكييف الهواء من نبراسـكا يدرك أنه في حين أنه من غير المحتمل تماما أن تصبـح طفلته في يوم من الأيام الرئيس التنفيذي لشركـة كبيرة، فهو أمر ممكن الحـدوث؛ لكنه غير قابل للتصور، بالمـرة، أن تصبح أبدا محامية دولية في مجال حقوق الإنسـان أو ناقدة دراما في «نيويورك تايمـز». ومن الواضح تماما، أنه إن كنت راغبا في أن تكون لك مهنة لا تقوم على مجرد كسـب المال - مسيرة مهنية في مجال الفنون، في السياسة، في الرفاه الاجتماعي، في الصحافة، أي أن تكون لك حياة تكرسـها من أجل تحقيق قيمة غير المال، سواء كانت البحث عن الحقيقة،

أو الجمال، أو الخير - ففي السـنة الأولى أو السـنتين الأوليين، فسيرفض أصحاب العمل ببسـاطة أن يدفعوا لك راتبا. وكما اكتشفت أنا نفسي عقب تخرجي من الجامعة، فإن حشدا كثيفا من عروض التدريب غير المأجور يجعل مسيرة مهنية من هذا النوع بعيدة، على الدوام، عن متناول أي شخص عاجز عن تمويل إقامة مجانيـة لعدة سـنوات في مدينة مثل نيويورك أو سـان فرانسيسـكو - وهو ما يسـتبعد، على الفور، كل أبناء وبنات الطبقة العاملة. وما يعنيه هذا عمليا ليس فقـط أن ذريـة هذه الطبقة الراقيـة (التي يتزايد طابعهـا الحصري، من حيث الزيجـات) يـرون معظم الأمريكيين مـن الطبقة العاملة باعتبارهم من أشـباه القرود من أهل الكهف، وهو أمر مسـتفز بما يكفي، بل يعني أيضا أنهم طوروا، لمصلحة ذريتهم هم، نظاما محكما لاحتكار كل مسـارات العمل التي يتيسر لمن يسـلكها أن يكسب عيشة مريحة وأن يكون مسـعاه، في الوقت ذاته ، غيريا أو نبيلا. وإذا كانـت ابنة عامل في إصلاح أجهزة التكييف تتطلع، بالفعل، إلى مهنة تيسر لها أن تخدم قضية تتجاوز ذاتها، فليس أمامها حقا سوى خيارين واقعيين: في وسعها أن تعمل لمصلحة كنيستها المحلية، أو أن تلتحق بصفوف الجيش.

وأنـا مقتنع بأن هذا كان سر الجاذبية الشـعبية الغريبـة لدى جورج دبليو بوش، وهو رجل ولـد لواحدة من أغنى العوائل الأمريكية: كان يتكلم ويتصرف كرجل يشعر بالراحة بين الجنود أكثر مما يشعر به بين أساتذة الجامعة. والعداء المتشدد للثقافة عند اليمين الشعبوي يزيد عن كونه مجرد رفض لسلطة الطبقة المهنية - الإدارية (التي هي، بالنسـبة إلى معظم الأمريكيين من الطبقة العاملة، قـادرة على التأثـير في حياتهم بأكثر من قـدرة المسـؤولين التنفيذيين)، بل هو احتجاج أيضا ضد طبقة يرون أنها تحاول أن تحتكر لنفسها وسائل عيش مكرس لما يتجاوز المصالح الذاتية المادية. ومشـهد الليبراليـين وهم يعربون عن القلق لأن الطبقـات العاملة تتصرف، فيما يبدو، ضد مصلحتها - برفضها الفتات المادي الذي يعرضه المرشـحون الديموقراطيون على هـذه الطبقات - قد يجعل الأمور أشد سوءا.

والفـخ، مـن منظـور الحـزب الجمهـوري، يتمثـل في أنه بالتجـاوب مع شـعبوية الطبقة العاملة البيضاء على هذا النحو، فهم يسـقطون إمكان حرمان

الديموقراطيـين من أي شريحة ذات مغزى من تأييـد قواعدهم: من الأمريكيين السـود ومن الأمريكيين من أصول لاتينية ومن المهاجرين ومن الجيل الثاني من ذرية المهاجرين، الذين يمثل هذا النوع من السياسات المناهضة للثقافة، بالنسبة إليهم، أمرا لعينا، ببساطة. فهل في وسع المرء أن يتصور، على نحو جاد، أن يلعب سـياسي أمريكي أسـود ناجح بورقة العداء للثقافة، عـلى النحو الذي أقدم عليه جورج دبليو بوش؟ لا يمكن تصور أمر كهذا. فالدعامة الرئيسية للقواعد الشعبية للديموقراطيين تتألف، تحديدا، من أولئك الذين لا يملكون فقط إحساسا متوهجا بأنهم حملة لواء الثقافة والمجتمع، بل يملكون أيضا، وهذا هو الفيصل، إحساسا بقيمة التعليم في ذاته.

وهنا عقدة السياسة الأمريكية.

وهنا يتعين التفكير في كل هؤلاء النسـوة (ومعظمهن بيضاوات) اللاتي عرضن حكاياتهـن على صفحة (نحن الـ 99 في المائة). من هذه الزاوية، يصعب على المرء أن ينظـر إليهن باعتبارهن معبرات عن أي شيء سـوى احتجاج مماثل ضد سـوء الطوية في ثقافتنا السياسية: بل إن هذا يتخذ شكل الحد الأدنى المطلق من المطالبة بحياة مكرسـة للمساعدة، أو للتعليم، أو للعناية بالآخرين من دون الاضطرار إلى التضحية برعايتهم لأسرهن(*). وفي النهاية، هل الدعوة إلى «مسـاندة مدرسـاتنا وممرضاتنـا» أقـل شرعية مـن الدعوة إلى «مسـاندة جنودنا»؟ وهـل من قبيل المصادفة أن محاربين قدماء، بهذه الكثرة، ممن شهدوا حروب العراق وأفغانستان، وجدوا أنفسهم مشدودين إلى عمليات الاحتلال في مناطقهم المحلية؟

بتجمعهـم معا، تحت ناظري وول سـتريت، وبخلـق مجتمع من غير نقود، يقـوم على مبادئ لا تقف عند الديموقراطية بل تمتد لتشـمل الرعاية والتضامن والتسـاند، فقد طرح أعضاء عمليات الاحتلال تحديا ثوريا، ليس فقط لسـلطة المـال، بل لقدرة المال على تقرير ما يفـترض أن تعنيه الحياة ذاتها. وكانت هذه

(*) تمضي سـيلفيا فيديريتشي Sylvia Fedirici في مقالة قصيرة بعنوان «المرأة وسياسات التقشف والثورة النسوية الناقصة» Women ,Austerity and the Unfinished Feminist Revolution (Occupy! #3,n+1,November 2011,pp.32-34) في اتجاه مماثل عندما تؤكد أن التيار الرئيسي في الحركة النسـوية ضل الطريق، عندما ألقى بكل ثقله على ضمان مشاركة المرأة في سوق العمل، معتبرا أن هذا توجه تحريري بطبيعته، بدلا من أن يركز على ما تدعوه هي - مستخدمة عبارة ماركسية مرتبكة، على نحو ما - «مجال إعادة الإنتاج».

هي الضربة الكبرى المسددة ليس فقط إلى وول ستريت، بل إلى ذلك المبدأ الماكر الخبيث الذي يعد وول ستريت أعلى تجسيد له. وفي تلك اللحظة الوجيزة، على الأقل، أصبح الحب الفعل الثوري الأقصى.

فلا غرو إذن أن رآه حراس النظام القائم على حقيقته، وتصرفوا كأنهم يواجهون استفزازا عسكريا.

السؤال السابع

لماذا بدا على الحركة أنها تنهار على هذا النحو السريع بعد إخلاء المخيمات في نوفمبر 2011؟

لم تكد تحل لحظة إخلاء المخيمات، تقريبا، في نوفمبر 2011، حتى بدأت وسائل الإعلام تصدر تقارير عن سقوط حركة «احتلوا وول ستريت».

ووفق السردية التي سرعان ما تكرست في وسائل الإعلام الأمريكية، كانت الأمور تتهاوى حتى قبل عمليات الإخلاء. ويفترض أن ما بدأ كتجارب مثالية بدأ يمتلئ بالمجرمين والمدمنين والمشردين والمجانين؛ وانهارت مستويات الصحة العامة؛ وانتشرت الاعتداءات الجنسية على نحو وبائي. وأصبحت الصورة الفوتوغرافية الشهيرة لذلك الصعلوك المشرد الذي سقط عنه سرواله، ربما لأنه كان يستعد للتغوط على سيارة تابعة لشرطة مدينة نيويورك قرب زكوتي بارك، الصورة المضادة لصورة توني بولونيا الشهيرة على الفيديو وهو يرش غاز الفلفل، وانتشر استخدامها على نطاق واسع، كأيقونة ترمز إلى ما انحدرت إليه الأمور (وقد اعتُبرت الحقيقة القائلة بأنه لا دليل على أن الشخص المعني كان عضو حركة احتلال وول ستريت، باعتبارها غير ذات أهمية). تتبخر أغلبية هذه الادعاءات بمجرد إخضاعها للفحص. فعلى سبيل المثال، وعلى رغم ادعاءات بانتشار وباء الاغتصابات، فالعدد الإجمالي لمن اتهموا بالاعتداء الجنسي، بين أعضاء الحركة - في مئات من عمليات الاحتلال - يبدو أنه لم يزد على اثنين. وكما أوضحت ريبيكا سولنيت (Rebecca Solnit)، فالولايات المتحدة فيها أعلى معدل للاعتداءات الجنسية على النساء من أي بلد من بلدان العالم، ولا تكاد وسائل الإعلام ترى في ذلك أزمة أخلاقية. وعلى رغم ذلك، لم تشر التقارير الإخبارية التي صدرت عن

حركة الاحتلال، إلى أن الناشـطين نجحوا في تخليق بيئة، وسـط المدن الأمريكية الأكثر خطـورة، تراجعت فيها معدلات الاعتداء على النسـاء تراجعا واضحا، بل أثارت فضيحة حول عجزهم عن استئصال الحوادث من هذا النوع، كلية.

وفوق ذلك، فهي تقول في تقرير عن أوكلاند، بكاليفورنيا:

> والآن إليكـم هذا الشيء المدهش. عندمـا كان المخيم قائما، تراجعت الجريمـة بمعدل 19في المائـة في أوكلاند، وهي إحصائية حرصت سـلطات المدينـة على إخفائها. وكتب قائد الشرطـة إلى العمدة في بريده الإلكتروني الـذي حصلت عليـه المحطة الإخباريـة المحلية كي تي في يـو KTVU(*) ونشرته، مثـيرة بذلك ضجة محدودة: «قد يكون هـذا مناقضا لبيان صدر عنا بأن حركة الاحتلال لها تأثير سـلبي على أوكلاند». ولا بد من الانتباه إلى التـالي: حركة الاحتلال كانت قـوة فاعلة لمصلحة اللاعنف، حتى إنها كانت تحـل، بالفعل، مشـكلات الجريمة والعنف المزمنـة في أوكلاند، بمجرد منح الناس الأمل والوجبات والتضامن والمحادثات[19].

ولا حاجة بنا إلى القول بأنه ما من عنوان رئيسي تصدر إحدى الصحف ليعلن «انخفاض حاد في الجرائم العنيفة إبان الاحتلال» أبدا، وواصلت الشرطة الإصرار على أن الوضع هو نقيض ذلك تماما، على الرغم من الدليل الذي تمثل فيما لديهم من إحصائيات.

وفي حـدود ما عانت بعض المخيمات من متاعب، فلم ينشـأ هذا عن غياب الشرطـة - وفي الحقيقة، كانت جميع المخيمات محاطة بالشرطة طوال سـاعات اليوم وكل أيام الأسـبوع، وبالتالي، كان يفترض، نظريا، أن تكون أكثر الأماكن أمنا في أمريكا - بل نشـأ عن أن الشرطة بذلت كل ما في وسـعها لجعل ذلك يحدث. فكثرة من المشردين من السـجناء السـابقين الذين انتهى بهم الأمر إلى الاستقرار في زكوتي بارك، على سـبيل المثال، أقروا بأن الضبـاط نقلوهم بالحافلات بالفعل إلى موقع الاحتلال بمجرد الإفراج عنهم من ريكرز آيلاند (Rikers Island)(**)، وأخبروهـم بتوافر الوجبات المجانيـة ومحل الإيواء في الحديقـة. وهذا تكتيك

(*) محطة تلفزيون إخبارية مرخص لها بالعمل في أوكلاند، بولاية كاليفورنيا الأمريكية، كفرع لشـبكة أخبار فوكس نيوز. [المترجم].

(**) مجمع السجون الرئيسي في مدينة نيويورك واسم الجزيرة التي يقوم عليها. [المترجم].

شـائع. ففي اليونان، روى كل من تحدثت إليهم تقريبا ممن شاركوا في الجمعية العمومية في ميدان سـينتاغما حكايا عن نشـالين ومروجي مخدرات قالت لهم الشرطة إنهم لن يوجه إليهم اتهام إذا مارسوا نشاطهم بين المحتجين. وعلى نحو مـا، فالجدير بالملاحظة هنا أنـه تحت ضغوط كهذه، بقيـت أغلبية المخيمات فضاءات آمنة نسبيا، ولم تنحط إلى ذلك النوع من الهيولى الهوبزية(*) التي دأبت وسائل الإعلام والسلطات المحلية، في كل الحالات، على الترويج لها.

فما الذي كان يجري هنا، حقا؟

أولا، وقبـل كل شيء، يخيـل لي أنه يتعين علينـا أن نفهم أن ما جرى لم يجر بمعزل عن كل شيء آخر. لا بد أن نفهم ما جرى في سياقه الكوني. فحركة «احتلوا وول ستريت»، كما أكدت مرارا، هي التعبير الشمال أمريكي عن تمرد ديموقراطي بـدأ في تونس في يناير مـن العام 2011، وبنهاية ذلك العام كان يهدد بوضع كل بنى السلطة القائمة، في كل مكان، موضع التساؤل.

وكان من الصعب على المرء أن يتخيل شـيئا سـوى أن تهتم البنى السلطوية القائمـة بهـذه التطورات، أو أن تحـاول احتواء الخطر الـذي يتعرض له النظام القائـم، ومن الواضح أن هذا هـو ما اهتمت به. وفي الحقيقة، الولايات المتحدة تقـع في مركز جهاز كامل من الميكانيزمات السياسـية والإدارية و«الأمنية» التي نشـأت عبر الأجيال الأخيرة لأهداف في مقدمها احتـواء هذا النوع من المخاطر، تحديدا، ولضمان أن تسـتبعد حدوث الهبات الشعبية من هذا النوع أو لضمان ألا تُحدث الهبات تحولا كبيرا، على الأقل، وأن تُنْهى على وجه السرعة. وقد قامت الولايات المتحدة في الشرق الأوسـط بدور معقد لتحقيق التوازن، بأن سـمحت بقمع عنيف لبعض الحـركات الديموقراطية (وتمثل البحرين المثال الأوضح على ذلك) وحاولت اجتذاب البعض أو تحييد آخرين باسـتخدام المعونة والمنظمات غير الحكومية. وفي أوروبا كانت هناك سلسلة مما لا يمكن اعتباره سوى انقلابات تمويلية، إذ خلعت النخب السياسية في البلدان الغنية في الشمال بالفعل حكومات منتخبة في اليونان وإيطاليا، وفرضـت «تكنوقراطيين محايدين» ليدفعوا باتجاه

(*) الفوضى والعنف الناشـئان عن غياب سـلطة الدولة، وفقا لما بينه الفيلسـوف الإنجليزي توماس هوبز في كتابه «ليفياثان» الصادر في العام 1651 عندما كانت إنجلترا تعاني آلام الحرب الأهلية. [المترجم].

تطبيق موازنات تقوم على التقشف، مصحوبة بعمليات شرطية متزايدة التعقيد ضـد من تجمهروا في الميادين العامة هناك. وفي الولايات المتحدة، بعد شـهرين من التردد، بدأت الشرطة إخلاء ممنهجا للمخيمات مسـتخدمة، في الأغلب، قوة كاسـحة ذات طابع عسكري، وكان الأمر الأكثر حسـما هو أن الشرطة أوضحت للمشاركين في الاحتلالات أنه، اعتبارا من ذلك الحين، فإن أي جماعة من المواطنين الراغبين في إعادة تخليق مخيمات، أيا كان مكانها، قد تصبح عرضة لهجوم فوري.

وكان الخـط الـذي اتبعته الولايات المتحدة على الـدوام هو أنه لا شيء من هـذا كلـه انطوى على أي قدر من التنسـيق. ويفترض بنـا أن نصدق أن مئات من مجالس البلديات قررت، بشـكل مسـتقل بعضها عن بعض، إخلاء ما لديها من مخيمات، باسـتخدام الأعذار ذاتها (اعتبـارات الصحة العامة)، وباللجوء إلى التكتيكات ذاتها، وكل ذلك في الوقت ذاته، وأنهم قرروا، جميعا، ألا يقام بعد ذلك أي مخيم، حتى وإن حاول أعضاء حركة الاحتلال أن يفعلوا ذلك بشـكل قانوني. وهـذا بالطبع أمر سـخيف. فمن الواضـح أن الجهود التي بذلـت لقمع حركة العدالة العولمية في سـنوات 1999 و2000 و2001 كانت منسـقة، وقد أدخلت حكومة الولايات المتحدة، منذ الحادي عشر من سـبتمبر 2001، طبقات عديدة من البيروقراطية الأمنية الجديدة بغرض محدد، هو التنسـيق بين الاسـتجابات لـكل ما يبدو للحكومة الأمريكية أنه تهديد للنظـام العام. ولو أن أولئك الذين يديرون مؤسسـات كهذه كانوا، حقا جالسـين في اسـترخاء، غير منتبهين للظهور المفاجئ لحركة، على امتداد البلاد، كبيرة وسريعة التنامي وتنطوي على إمكانات ثورية، لكانوا مقصرين في أداء وظائفهم.

فكيـف مضوا على طريق أداء مهامهم؟ حسـنا، مرة أخـرى، نحن لا نعرف وربما لن نعرف قبل سـنوات طويلة قادمة. اسـتغرق الأمر عـدة عقود قبل أن نعـرف بالضبط طبيعة ما بذلته المباحث الفدراليـة (FBI) من جهود لتخريب حركة الحقوق المدنية وحركة السـلام في ستينيات القرن الماضي. غير أن الخطوط العريضـة لمـا يمكن أن يكون قد حـدث، على رغم ذلك، لا يصعب اسـتنتاجها. وبالفعل، هناك كتاب لقواعد العمل، يكاد يكون معياريا، تستخدمه أي حكومة، تقريبـا، وهي تحاول قمع حركـة ديموقراطية، ومن الواضـح أن هذه الحكومة

اتبعــت، إلى حــد بعيد، هذا الكتــاب. وإليكم الكيفية التي يعمــل بها. تحاول، بداية، تدمير السلطة الأخلاقية للراديكاليين الذي يتولون القيادة الفعلية للحركة بتصويرهــم بصورة الحقراء والعنيفين (على الأقل، من حيث الإمكان). ثم تحاول إبعــاد حلفائهــم من الطبقة المتوســطة بمزيج مــن التنــازلات وقصص الرعب المحســوبة - أو حتى، إذا تبين أن حالة ثورية حقيقية على وشك التشكل، بخلق فوضى عامة متعمدة. (وهذا ما اشــتهرت بفعلــه حكومة مبارك في مصر عندما بدأت بإطلاق سجناء من معتادي الإجرام من السجون، مع سحب الحماية التي تؤمنها الشرطة من أحياء الطبقات الوســطى، لإقناع السكان هناك بأن الثورة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى الفوضى)، ثم تقوم بالهجوم.

وقبــل ذلك، في العــام 2001، كنت قــد أمضيت جانبا كبيرا مــن الوقت في توثيــق كيف مضت الأمور، في هذه المرحلــة الأولى، في أعقاب الاحتجاجات ضد منظمة التجارة الدولية في سياتل. كنت أعمل، غالبا، في ذلك الوقت مع مسؤولي اتصال إعلاميين ناشــطين، وكان يتعين علينا التعامــل مع موجات من الادعاءات الغريبة التي بدا أنها تظهر فجأة على الأفق، نابعة من مصادر رســمية متعددة، كــما هو واضح، وكلها في وقــت واحد.وفي صيف العــام 2000، مثلا، كان هناك أســبوع ردد فيه الجميع أن كل المشــاركين في حركة الاحتجاج المناهضة للعولمة كانــوا في الحقيقــة أبناء عائلات ثريــة لديها أموال موقوفــة عليهم. وبعد ذلك بوقت قصير بدأنا نســمع بقائمة من أنواع الســلوك الفائــق العنف كان يفترض أن المشــاركين في الاحتجاجات استخدموها في سياتل - استخدام النقّافات؛ قذف قنابل المولوتــوف، والحجارة والبراز؛ مدافع ماء معبــأة بالبول، أو مواد التقصير الكيميائية، أو الأحماض؛ اســتخدام العتلات لقلقلة أحجارالأرصفة واســتخدامها كقذائــف ضد الشرطة. وسرعان ما بدأت تنــشر في الصحف، بانتظام، تحذيرات من اســتخدام مثل هذه التكتيكات العنفية قبل مؤتمرات القمة التجارية، وغالبا مــا كان مصدرها خبراء أرســلوا لتدريب الشرطة المحلية، ما خلق شــعورا بذعر وشــيك - على الرغم من أنه في أثناء الاحتجاجات في ســياتل ذاتها لم يُلمّحْ أحد إلى أن أحــدا فعل شــيئا من هذا القبيل. وعندما ظهــرت تقارير من هذا النوع في «نيويورك تايمز» حاصر بعض أعضاء الشــبكة المحلية للفعل المباشر، كنت أنا

نفسي بينهم، مبنى الجريدة بالفعل، فاضطرت إلى نشر تكذيب لما نشرته بعد الاتصال بشرطة سياتل التي أكدت أنهم لا يملكون دليلا على أنه جرى استخدام أي من هذه التكتيكات. غير أن التقارير بقيت تنشر على أي حال. وفي حين أنه لا سبيل إلى معرفة ما كان يجري بالضبط فإن القرائن غير المتكاملة التي نجحنا في جمعها أشارت إلى أنهم لجأوا إلى ما يشبه شبكة من شركات الأمن الخاصة التي كانت تعمل بالتنسيق مع الشرطة، ومع مراكز الدراسات اليمينية، وربما مع بعض وحدات الاستخبارات الشرطية. ولم يمض وقت طويل حتى بدأ قادة الشرطة في المدن التي تواجه احتشادات يطلعون بقصص مشابهة، كانت تسفر، في كل الحالات، عن عناوين رئيسة مثيرة، يتواصل ظهورها لعدة أيام، حتى تيسر لنا أن نثبت أن الأفعال العنيفة لم تقع مطلقا، غير أن ذلك كان بعد أن أصبح الموضوع كله يعد خارج دائرة الأخبار الجديرة بالنشر.

وعندما تنظر إلى تعريض من هذا القبيل، من منظور تاريخي، تبدأ بالظهور نماذج معينة لا تخطئها عين. وأكثرها درامية المجانبة المتواصلة بين مخلفات الجسد البشري وأصحاب الزي الرسمي. لست واثقا مما إذا كنت شهدت فرية روجت لها الشرطة ضد المحتجين الديموقراطيين، أبدا، ولم تكن تحتوي، على الأقل، على إشارة واحدة إلى شخص يقذف، أو يوشك أن يقذف الآخرين بالبراز. وربما يعود كل ذلك إلى نجاح تلك الصورة للمحتجين في ستينيات القرن الماضي وهم يبصقون على المحاربين القدماء العائدين(*)، وهي إحدى الصور التي استقرت في الخيال الشعبي، على رغم غياب أي دليل على أنها حدثت بالفعل، بيد أنه حتى مع حلول السبعينيات أصبحت الرؤى البشعة عن هيبيين يقذفون الآخرين بالبراز مادة أساسية في وسائل الإعلام اليمينية، وكان يبدو أنها تظهر، دائما، قبيل صدور الأوامر للرجال والنساء المرتدين الزي الرسمي بالهجوم على المحتجين السلميين - وبالطبع، كان ذلك دوما من دون أقل القليل من الدليل الموثّق. وقد سجل مصورو الفيديو آلاف الصور لرجال شرطة يضربون أعضاء حركات الاحتلال والصحافيين والمارة الذين لا علاقة لهم بشيء. لكن لا أحد التقط أبدا صورة لعضو في حركة احتلال يقذف أحدا بمخلفات عضوية.

(*) يقصد العائدين من فيتنام نهاية ستينيات القرن الماضي وبداية سبعينياته. [المترجم].

والتركيــز على البراز هو أمر ذو تأثير بالغ لأنه، نفســيا، يخدم غرضين، أولهما كسب قلوب الرتب الدنيا من ضباط الشرطة وعقولهم، وهم الذين سوف يُطلب منهم التلويح فوق رؤوس المثاليين الســلميين(*) بالهــراوات، والذين أظهروا، في أيام الاحتلال الأولى، في الأغلب، تعاطفا بالغا على مســتوى فردي. وبحلول يناير وفبراير عندما أصبح القمع ممنهجا، حقا، وجد الناشطون الذين تيسر لهم إجراء محادثات، مع من اعتقلهم من الضباط، أنه كان يستحيل إقناعهم بأن من شاركوا في الاحتلال لم يقذفوا الموظفين العموميين، على نحو منتظم، بالبراز.

والغرض الثاني المطلوب إحداثه هو، بالطبع، تدمير المكانة المعنوية للناشطين لدى الجمهور: بتصويرهم بصورة تجمع الحقارة إلى العنف. وصورة الرجل المشرد الذي أقعى بجوار ســيارة الشرطة كان يبدو أنهــا تخدم الغرض الأول، على نحو مناســب تماما. والمشكلة مع الغرض الثاني - خاصة في نيويورك - تمثلت، ببساطة في أنــه ما مــن طريقة، قابلة للتصديــق، يمكن من خلالها الزعم بأن الناشــطين يهاجمون الشرطة. وهكذا جرى التحول إلى خط بديل بزعم أن الشرطة اضطرت إلى التدخل للحيلولة دون أن يمارس الناشطون العنف، بعضهم ضد بعض!

وكان هــذا، في حقيقته، مجرد امتداد لاســتراتيجية رمزيــة يبدو أنها تولدت في الأســابيع الأولى من الحركة، عندما كانت الســلطات المحلية تجد صعوبة في التوصــل إلى عذر تتعلل به لإضفاء الطابع الإجرامي على مواطنين ينتمي أغلبهم إلى الطبقات الوسطى انخرطوا في نصب الخيام. فكيف يمكن لأحد أن يبرر، حقا، الدفع بقوات شرطة مدججة بالســلاح ضد مواطنين لم يتورط معظمهم في خرق أي قانــون، وإن كانــوا ينتهكون مجرد ترتيبات بلديــة لتنظيم إقامة المخيمات؟ مــن البداية، كان الحل واضحــا: الصحة العامة. كان مــن الضروري أن تتماهى المخيــمات مع القــذارة (وكان وجود جماعات، بالغة الحــرص غالبا، خصصناها للنظافــة العامة يعــد بالطبع غير ذي موضوع من هذه الناحية). وفي الأســبوع

(*) كــما كتبــت، في ما مضى، فإن الزعم بــأن المحتجين على العولمة كانوا، في الحقيقــة «أطفال الصناديق الوقفية»، كان زعــما جــرت معايرته بكل دقة لتحقيق التأثير المنشــود: كانت هذه طريقة للتعبير عــن التالي: «لا تنظر إلى ما تفعله وأنت تدافع عن هذه القمة التجارية باعتباره نوعا من الحماية لحفنة من القطط الســمان الذين يحتقرونك ويحتقرون كل من هم على شــاكلتك؛ فكر في هذا الأمر باعتبــاره، بالأحرى، فرصة لضرب أطفالهم العابثين (ولكن لا تقتل أحدا منهم، بالفعل، فلن تعرف أبدا من يمكن أن يكون آباؤهم)».

الثـاني أو الثالث من الاحتلال كنا قد أبلغنا، بالفعل، ناشـطين في مدن متباعدة، مثل أوســتن في تكساس، وبورتلند في أوريغن، بأنه نظرا إلى قلق سلطات البلدية بخصوص النظافة العامة، يتعين أن تُخلى المخيمات تماما كل يوم للقيام بتنظيف خاص - تنظيف تبين أنه استغرق من أربع إلى خمس ساعات كل يوم. وكان من الســهل الانتقال بالصور البلاغية من «وكر القذارة» إلى «بالوعة العنف والجريمة والانحطاط». وبالطبع، عندما أُخليت المخيمات، وعلى رغم أن العمد بشكل عام بــرروا ما فعلوه بالحاجة إلى حماية الجميع، بمــن فيهم المخيّمون، من الجريمة، كان السبب الرسمي في كل حالة على وجه التقريب هو الحاجة إلى تأمين دخول أطقم النظافة العامة.

ولا يجيب أي من هذه التفصيلات عن التساؤلات حول السبب في أن الحركة بــدا أنها تتداعى بهذا القدر من السرعة عقب الإخلاءات، غير أنها ترســم ملامح السياق الضروري.

وأول مــا يتعين التركيز عليــه هنا هو أننا نتحدث عــن المظاهر. فالقول إن الحركــة بدا أنها تتداعى لا يعني أنها تداعت بالفعل. لا شــك أن الهجمات على المخيمات، وتدمير مســاكن المحتلين ومطابخهم وعياداتهــم ومكتباتهم، وما تلا ذلك من تخليق طائفة من الناشــطين اللاجئــين في كثير من المدن - ترك كثيرون منهم وظائفهم وبيوتهم للحاق بالمخيمات، وفجأة وجدوا أنفسهم في الشوارع أو محتمين بسراديب الكنائس، وكانت حالــة الكثيرين بينهم متأزمة، وهم يعانون النتائج النفســية التــي ترتبت على التوقيفــات والإصابات والحبــوس، وفقدان معظــم ما لديهم من حطام الدنيــا - كانت لها تأثيراتهــا المحتومة. وفي البداية قذفت الأحداث بالحركة إلى حال من الارتباك الهائل. وتدفقت الملامات؛ وبدا أن السخط بسبب مسائل تتصل بالعرق والطبقة والجندر، بعد أن كانت قد أزيحت جانبــا في أيام الانتشــاء بعملية الاحتلال، ينبجس فجأة. وبــدا أن الجميع بدأوا يتقاتلــون على المال؛ وفي نيويــورك تدفق على الحركة ما يربو على نصف المليون دولار؛ وفي غضون أشــهر قليلة، أُنفقت كلها على تأمين نفقات السكن والانتقال (كانت الكنائس تتقاضى منا أجرا) للمئات الذي فقدوا مساكنهم. وتبين أن بعض الأشكال التنظيمية التي فعلت فعلها على نحو بديع في المخيمات، مثل الجمعية

العمومية، غير مناسبة بالمرة في الأحوال الجديدة. وفي معظم المدن، تداعت الجمعيات العمومية في الشتاء، على الرغم من أن جماعات العمل التي كانت في العادة كبيرة ولديها هدف عملي مباشر ما - في نيويورك كانت تلك هي جماعة العمل المتصلة بالفعل المباشر، وجمعيات نوعية متباينة جرى تشكيلها للعمل على مشروعات معينة مثل الحشد ليوم أول مايو (May Day)(*) - انتهى بها الأمر إلى تنفيذ الجانب الأكبر من العمل ذاته.

وباستعادة ما جرى، فإن انهيار الجمعية العمومية يبدو نموذجا غير مثير لكثير من الدهشة. فقد اعتبر معظمنا، ممن كانت لهم تجربة مع حركة العدالة العولمية، أن الفكرة أقرب إلى التجريب المجنون منذ البداية. وقد كنا نفترض، على الدوام، أنه في الاجتماعات التي يتحقق لها أي قدر حقيقي من الاحتشاد، وعلى وجه التعيين تلك التي يحتشد لها الآلاف، فإن عملية تخليق التوافق لن تنجح إلا إذا تبنينا أنموذجا من نماذج مجلس الناطقين spokescouncil(**)، حيث يُقسّم الكل إلى جماعات لكل منها «ناطق» موقت، له وحده حق الاقتراح والمشاركة في النقاشات (على رغم أن هذا المجلس كانت تجري موازنته، دوما، بالتقسيم إلى جماعات أصغر، حيث يكون للجميع أن يخبروا ناطقيهم بما يتعين قوله، أو حتى أن يغيروهم). وقد فعل أنموذج مجلس الناطقين فعله، على نحو طيب إبان الاحتشادات الجماهيرية في الفترة من العام 1999 حتى العام 2003. والمدهش في مقاربة الجمعية العمومية أنها فعلت فعلها، بالأساس، وهو ما تحقق عندما كان لدينا حشد يقوم على التعامل وجها لوجه. ولم يشعر أي منا بدهشة تذكر عندما تفككت الجمعية العمومية بمجرد إخلاء المخيمات(***).

وما أدى إلى التباطؤ حقا وجعل أناسا بهذه الكثرة يعتقدون أن الحركة تنهار، تمثل في تضافر مشؤوم لعدة عوامل: التحول المفاجئ في تكتيكات الشرطة، ما

(*) يوم عيد العمال. [المترجم].

(**) مجلس يضم ممثلين عن مختلف الجماعات المشاركة في الاجتماع ليكونوا ناطقين جمعيين باسم الحشد بكل مكوناته، وهو الصيغة الجمعية للناطق الرسمي (spokesperson/spokesman). [المترجم].

(***) وكانت المأساة في نيويورك، على الأقل، أنه فيما كنا قد أدخلنا أنموذج مجلس الناطقين، فقد اتخذ هيئة اعتبرها الكثيرون نزولا من أعلى إلى أسفل، وهذا طريق للفرقة، في لحظة اتسمت ببلوغ الصراع غايته. وهناك جهود في نيويورك، في اللحظة الراهنة، لإحياء أنموذج لمجلس الناطقين، على نحو أكثر ديموقراطية.

جعل من المستحيل على الناشطين أن يخلّقوا أي نوع من الفضاء العام في مدينة أمريكيـة من دون أن يتعرضوا لهجوم مادي فوري؛ وتخلي حلفائنا الليبراليين عنا مـن دون أن يبذلوا أي جهد لتحويل هذه السياسـة الجديـدة إلى قضية عامة؛ وتعتيم مفاجئ من جانب وسائل الإعلام، ضمن ألا تكون لدى أغلبية الأمريكيين أي فكرة حول أن هذا هو ما يحدث. وكان الاحتفاظ بفضاء عام مثل زكوتي بارك أمـرا محفوفا بالمشـكلات، وفي النهاية، قالت كثرة من المنظمـين، بالفعل، إنهم وجدوا بعض الراحة بعد أن لم يعد يتعين عليهم قضاء جل وقتهم قلقين بسـبب قضايا تشـبه تلك التي تتعلق بالنزاعات على مناطق الإسكان، وأصبح في وسعهم أن يبدأوا التركيز على التخطيط لأفعال مباشرة وحملات سياسية حقيقية. وسرعان ما اكتشـفوا أنه من دون مركز واحد يمكن لأي شـخص من المهتمين بالحركة أن يتوجـه إليه، في أي لحظة، للمشـاركة والتعبير عن المسـاندة أو لمجرد الإحاطة بما يجري، فهذا الأمر تزداد صعوبة تحقيقه. غير أن محاولات إنشـاء مركز كهذا وُئدت في مهدها على نحو ممنهج. وفشـلت الجهود التي بذلناها لإقناع كنيسة الثالوث، وهي الحليف القديم في الطرف الجنوبي من مانهاتن للسـماح لأعضاء حركة الاحتلال باسـتخدام قطعة أرض مهجورة تحتفظ بها الكنيسـة كاستثمار؛ وبعد تجاهل تام لنداءات حتى من شـخصيات مثل ديزموند توتو (Desmond Tutu)(*) قاد عديد من كبار الأساقفة مسيرة لتنفيذ احتلال سلمي لذلك الفضاء. وجرى توقيفهم على الفور ولسـبب ما لم تتناقل التقارير الإخبارية شـيئا يتصل بمشاركتهم. وفي الاحتفال بانقضاء الشهر السادس على الاحتلال الأصلي، في السابع عشر مـن مارس، نظم أعضاء سـابقون في الحركة حفلا مرتجـلا في زكوتي بارك. وبعد قرابة الساعة، هجمت الشرطة، مخلفة وراءها عديدا من النشطاء مصابين بإصابات خطيرة وفي المستشـفى؛ وانفصلت عصبة من النشـطاء وفرشت أكياس النوم في سـاحة يونيون سـكوير وهو الميـدان الذي كان مفتوحـا، على الدوام، طوال سـاعات اليوم الأربع والعشرين. وخلال أيام قليلة، بدأت الطاولات تظهر حولهم وعليهـا أدبيات حركة الاحتلال، وبدأ العمل عـلى إقامة مطبخ ومكتبة.

(*) رجل دين بروتسـتانتي وناشـط حقوقي في جنوب أفريقيا اكتسب شـهرة عالمية واسعة كمقاوم سلمي للفصل العنصري في الثمانينيات من القرن الماضي. [المترجم].

وردّت سـلطات المدينة بإعـلان أنه من الآن فصاعدا تغلـق الحديقة أبوابها في منتصف الليل، ما أدى إلى ما صار يعرف بـ «مسرح الطرد الليلي»، إذ صار يتجمع المئـات من رجال شرطة مكافحة الشـغب في الحادية عـشرة من كل ليلة لطرد حفنة المخيّمين بأكياس النوم الخاصة بهم عند منتصف الليل. وفرضت إجراءات «حظر المخيمات» في شـكل عدواني بلغ حد اعتقال الناشطين لمجرد أنهم تدثروا ببطانيات، أو، كما جرى في إحدى الحالات التي شـهدتها بنفسي، إسقاطهم على الرصيف وتقييدهم بالأغلال لمجرد أنهم مالوا بجذوعهم وربتوا على كلب (وفسر قائد الشرطة ما جرى بأن المحتج الذي فعل ذلك جعل نفسـه شـديد الاقتراب من الأرض).

وإبان هذه الفترة ارتفع مسـتوى عنف الاعتقالات على نحو مأسـاوي. حتى في الاحتجاجات الأكثر سـلمية، فإن المشاركين في المسيرات كانوا يجدون أنفسهم عرضة للتعامل الشرطي معهم وضرب رؤوسـهم بأحجار الرصيف مرات متتالية، إذا زلـت قـدم أحدهم عـن الرصيف أو بدا أنه يوشـك أن ينـزل عنه. وبدأت الشرطة باسـتخدام تكتيكات جديدة وغريبة للتخويف، يبدو أن بعضها مستورد من الخارج. فعلى سـبيل المثال، كان رد فعل الشرطة في مصر على محاولة بعض الثوريـين العودة إلى احتلال ميدان التحرير مجددا، في نوفمبر وديسـمبر 2011، بحملـة من الاعتداءات الجنسـية الممنهجـة على المشـاركات في الاحتجاج من الإناث؛ ولم يقف الأمر عند حدود ضربهن بل وصل الأمر إلى تعريتهن وتحسـس أجسادهن، وغالبا ما جرى ذلك في شكل استعراضي، على مرأى من نظرائهن من الذكور. وقد أخبرني أصدقاء مصريون أن هدفهم، فيما يبدو، كان مزدوجا: إرهاق الناشـطات إلى أقصى حد ممكن، ولكن مع استفزاز الناشطين الذكور ليتورطوا في العنـف دفاعا عنهن. وبالمثل، عندما بـدأت المحاولات لتكرار عملية الاحتلال في نيويورك، مجددا في مارس، شهدنا موجة مكثفة ومفاجئة من الهجمات الجنسية التـي اقترفتها الشرطة بحق المشـاركات في الاحتجاج، شيء لم يحدث من قبل إلا في ظـروف عارضـة. وقد قابلت امرأة حكت لي عن خمسـة رجال مختلفين من الشرطة أمسكوا بثدييها، إبان عملية إخلاء ليلية، من يونيون سكوير (وفي إحدى هـذه المرات، وقف رجل شرطة آخر يرسـل إليها قبلات عـلى الهواء)؛ وصرخت

امـرأة أخرى واصفة رجل الشرطة الذي يداعبها بالمنحرف، ما جعله هو وزملاءه الضباط يجرونها إلى ما وراء خطوط الشرطة ويحطمون رسغيها. وعلى الرغم من ذلك، فإنه حتى عندما ظهرت ناطقة بلسـان حركة الاحتلال، معروفة للكافة، في برنامج «الديموقراطية الآن» (Democracy Now)(*) لتعرض رضّة على شـكل كـف بشرية على صدرها، رفضت وسـائل الإعلام ببسـاطة أن تتبنـى الحكاية. وفوق ذلك، قواعد الاشـتباك الجديدة - التي تقضي بأن كل من يحضر احتجاجا واسـع النطاق، مهما كان سلميا، يتعين عليه أن يدرك أن ذلك قد يعني التعرض للاعتقـال، أو دخول المستشـفى - عوملت، ببسـاطة، باعتبارها «واقعا جديدا» ولم تعـد أي حالـة محددة، من حالات العنف الشرطـي، لم تعد تُعدّ خبرا. لكن مصادر وسـائل الإعلام أظهرت التزاما بالواجب، فنقلت تقريرا عن تراجع أعداد من شـاركوا في هذه المسـيرات، التي صارت، لأسباب واضحة، تتألف، أساسا، من الناشطين الملتزمين المستعدين لتقبل الضرب والحبس، وصارت المسيرات محرومة مـن أسراب الأطفال وكبار السـن الذين صحبوا فعاليات سـابقة وأضفوا عليها الطابع الإنسـاني. ومع أن وسـائل الإعلام بثت تقارير عـن تراجع الأعداد، فقد رفضت أن توضح الأسباب.

وبالتالي، فالسـؤال الحقيقي هو: كيف تغيرت هذه القواعد، ولماذا سمح بأن يمر إلغاء التعديل الأول للدستور(**)، من حيث الممارسة (على الأقل، فيما يتصل بحريـة الاجتماع)، ببسـاطة، من دون اعتراض؟ وكما يعرف كل ناشـط مجرب، فقواعد الاشتباك في الشوارع وثيقة الاتصال بنوعية تحالفات المرء وفعاليتها.

وأحد أسـباب هذا الاهتمام البالغ من قبل وسائل الإعلام بحركة «احتلوا وول ستريت» في البداية - وقد وافقتني أغلبية الناشطين المحنكين، الذين تحدثت إليهم على أننا لم نشـهد أبدا مثل هذا الاهتمام - كان أن كثرة من الجماعات الناشـطة،

(*) برنامج إخباري يومي غير ربحي، تقدمي التوجه، يقدم الخبر والرأي والتحليل وتبثه أكثر من ألف محطة إذاعة وتلفزة، فضائية وأرضية وشبكات كيبل في أمريكا الشمالية. [المترجم].

(**) التعديل الأول للدسـتور الأمريكي يحمي حريات في مقدمتها حرية الاعتقاد الديني. وهو لايزال قائما، لكن كثرة من المعلقين يرون في سياسـات إدارة الرئيس باراك أوباما إلغاء، من حيث الممارسـة وليس وفقا لقانون من السـلطة التشريعية، لهذا التعديل، وافتئاتا على الحريات الدينية للمواطنين، ومثال ذلك المقال الذي نشرته جنيفر روباك مورس في «كرايزيس ماغازين» الكاثوليكية، في الخامس عشر من فبراير 2012، بعنوان «أوباما يلغي التعديل الأول».
Obama Repeals First Amendment, Crisis Magazine, by Jennifer Roback Morse, February 15, 2012.

مــن التيار الرئيس، صادقت على قضيتنا. وأنا أشــير هنــا، على نحو خاص إلى تلك المنظمات التي قد يقال إنها عنوان الجناح اليســاري في الحزب الديموقراطي: مثل «تقدموا» (MoveOn.org)، على سبيل المثال، أو «أعيدوا تشييد الحلم»(Rebuild the Dream)(*). وقد اســتمدت منظمات مثل هاتين قــدرا كبيرا من الطاقة مع مولــد حركة «احتلوا وول ســتريت». غير أنه، كما ألمحت آنفــا، افترض معظمهم فيما يبدو أن الرفض المبدئي للسياســات الانتخابية ولأشــكال التنظيم من أعلى إلى أسفل كان ببساطة مرحلة توشك على الأفول، وطفولة حركة افترضوا أنها ستمضي، عندما تنضج، باتجاه التحول إلى ما يشبه حزب شاي يساري. ومن منظورهم، فإن المخيمات سرعان ما تحولت إلى تشتت فكري. وأن الحركة سوف تدخل في مرحلة جادة عندما تصبح وســيطا يرشــد الناشــطين الشــباب إلى الانضمام إلى الحملات النيابية، ثم تتحول، مع الوقت، إلى منشط للتصويت لمصلحة المرشحين التقدميين. وقــد احتاجوا إلى بعض الوقت قبل أن يدركوا، إدراكا كاملا، أن العناصر الرئيســة في الحركــة جــادة فيما يتصل بمبادئها. ومن الواضح إلى حــد كاف أيضا أنه عندما أخليــت المخيمات، اتخذت، ليس فقط جماعات كهاتين الجماعتين، بل المؤسســة الليبرالية في عمومها، قرارا إستراتيجيا بأن تلتفت إلى ما يجري.

ومن زاوية الرؤية الراديكالية كانت هذه ذروة الخيانة. وقد أوضحنا التزامنا بمبــادئ الأفقية من البداية. وكانت هذه المبادئ هي جوهر ما نحاول أن نفعله. لكننــا فهمنا، في الوقت ذاته، أنه كان هناك على الدوام تفاهم ضمني في أمريكا بــين جماعات راديكالية مثلنا نحــن، وحلفائهم الليبراليين. فدعــوة الراديكاليين إلى التحول الثوري تشــعل حريقا في المنطقة الواقعة يســار الليبراليين، ما يجعل المقترحات الليبرالية بالإصلاح تبدو بديلا أكثر معقولية. نحن نكســب لهم مكانا عــلى الطاولة. وهم يحموننا من دخول الســجون. ووفقا لهذه الشروط يبدو أن المؤسسة الليبرالية عجزت تماما عن الوفاء بحصتها من الصفقة. لقد حققت حركة «احتلوا وول ستريت» نجاحا باهرا في تغير مسارات الحوار الوطني، فبدأ يناقش

(*) «تقدموا» هي لجنة للعمل الســياسي، نشــأت في العام 1998 كرد فعل على اســتجواب الرئيس بيل كلنتون في مجلــس النــواب، وهي لجنة ليبرالية التوجه تجمع ملايين الدولارات لمصلحة المرشــحين الذين تعتبرهم تقدميين. أما «أعيدوا بناء الحلم»، فهي منظمة سياســية تنتمي إلى يســار الوسط أسســها في العام 2011 المستشار في إدارة باراك أوباما فان جونز، بالتعاون مع منظمة «تقدموا». [المترجم].

قضايا السلطة المالية، وفساد العملية السياسية، والتفاوت الاجتماعي، وكل ذلك لمصلحة المؤسسة الليبرالية التي ناضلت لتحريك الأمور باتجاه هذه القضايا. غير أنه عندما ظهرت قوات تحمل أسلحة تشل حركة المتظاهرين وهراوات وظهرت فرق «سوات» اختفت تلك المؤسسة ببساطة وتركتنا لمصيرنا.

وربما يبدو هذا أمرا محتوما عندما نستذكر ما جرى ، لكن ليس هكذا كانت تجـري الأمور في الماضي. بديهي أن القمــع العنيف للحركات الاجتماعية يصعب اعتبــاره أمرا جديدا. ويكفي أن نتذكر «الرعــب الأحمر» (Red Scare)(*)، ورد الفعــل إزاء الحركات العمالية الراديكالية، مثل حركة العمال الصناعيين في العالم، فضلا عن حملات الاغتيالات الصريحة التي وجهت ضد «حركة الهندي الأمريكي» (American Indian Movement)(**) أو ضد الراديكاليين السود، في ستينيات القــرن الفائــت وفي أوائل ســبعينياته. ولكن في كل حالة من الحــالات، تقريبا، فالضحايا كانوا إما من الطبقة العاملة وإما من غير البيض. وفي المناسبات القليلة التــي جرى فيها توجيه قمع أقــل عنفا ضد عدد يعتد به من البيض المنتمين إلى الطبقة الوســطى - كما جرى إبان عهد المكارثية، وإما ضد الاحتجاجات الطلابية إبان حرب فيتنام - فسرعان ما يصبح الأمر فضيحة على المســتوى الوطني. وإذا كان مــن الخطــأ اعتبار حركة «احتلوا وول ســتريت» حركــة البيض من الطبقة الوســطى - لأنها كانت أكثر تنوعا من ذلك بكثير - فلا شــك في أن أعدادا بالغة الضخامــة من البيض المنتمين إلى الطبقة المتوســطة منخرطــة فيها. وعلى رغم ذلك، فالحكومة لم تتردد في الهجوم عليها مســتخدمة، في الأغلب، تكتيكات ذات طابع عســكري مكثف، إذ لجأت في معظــم الحالات إلى أمور لا بد من اعتبارها عنفا إرهابيا - على أســاس أنــه إذا كان «الإرهاب» يعرّف باعتباره هجمات على المدنيــين، بهــدف مقصود هو إحداث حالة من الرعب لأهداف سياســية (أعلم

(*) ترويج القوى المناهضة لليسار للخوف من صعود القوى الشيوعية أو الراديكالية اليسارية. وقد اتخذ هذا الأمر في الولايات المتحدة شــكل الموجة التي ظهرت مرة في الفــترة من العام 1919 حتى العام 1921 ومرة ثانية من العام 1947 حتى العام 1954. [المترجم].

(**) حركة للدفاع عن حقوق الســكان الأصليين لأمريكا، تأسســت في مينيابوليس بمينيســوتا في العام 1968 ولها أجندة تركز على القضايا الروحية وعلى حقوق الســكان الأصليين، وفق المعاهدات التي وقعوها مع حكومة الولايات المتحدة ووفق معاهدات جديدة يدعون إلى إبرامها، بعد إسقاط قانون صدر في العام 1871 في وقف إبرام معاهدات بين الحكومة الفدرالية والسكان الأصليين. [المترجم].

أن هذا المنطوق قد يبـــدو محل خلاف. ولكن عندما تفتح شرطة لوس أنجلوس النـــار، مثلا، مطلقة رصاصات مطاطية على جماعة مـــن المحتجين كانوا مزودين بالطبشـــور، ومنخرطين في «مســـيرة فنية» قانونية تماما ومســـموح بها، ليعلموا الناس أن أي مشـــاركة في نشـــاط ذي صلة بحركة «احتلوا وول ستريت» يمكن أن تؤدي لأذى جسدي، فمن الصعب القبول بعد استخدام تلك الكلمة).

مـــا الذي تغـــير؟ إحدى الإجابات هـــي أن هذه كانـــت أول حركة اجتماعية أمريكيـــة تظهر بعد الحادي عشر من ســـبتمبر. فهل غيرت الحرب على الإرهاب القواعـــد حقا؟ لا بد لي من الإقرار بأني كنت مندهشـــا بشـــكل مـــا عندما بدأنا الاحتلال من أن الحصاد العاطفي للحادي عشر من ســـبتمبر لم يكن شـــيئا تعين علينا التعامل معه. ربما كانت زكوتي بارك على مبعدة مربعين ســـكنيين من وول ستريت، لكنه كان على مبعدة مربعين سكنيين أيضا من الموقع صفر، وتذكرت أننا كنا نتوقع كل صنوف الاتهام بالهرطقة وبعدم احترام ضحايا الهجمات الإرهابية. لكن لم يحدث ما توقعناه. ولكن، كما اكتشفنا في النهاية، فإن التاسع من سبتمبر غيرت الأرضية التي كنا نتحرك فوقها بطرق أخرى أكثر استعصاء على الرصد. نعم، تبـــدت لبعض الوقت بارقة أمل في أن تكـــون «المعادلة الغاندية» (Gandhian formula)(*) - النازعة للشرعية عن الســـلطة بـــالإصرار على التزام اللاعنف، ثم جعل العالم يشـــهد على المدى الذي يبلغه رد فعل الدولة في وحشيته على الرغم مـــن ذلك - قد أصبحت فاعلة حقا. لكنها كانـــت بارقة أمل عابرة. ولا يكفي أن نشـــير إلى أنـــه بعد عمليات الإخلاء، بـــدا أن المنظمات الليبراليـــة توصلت لقرار اســـتراتيجي بعدم إثارة قضية العنف. ويتعين أن يتســـاءل المرء أيضا عن السبب في أنهـــم أفلتوا بفعلتهم هذه - لماذا لم يشـــعر مؤيدوهم بصدمة كافية لجعلهم يطالبون بنوع من المســـاءلة حـــول ما وقع من عنف. وهذه هـــي النقطة التي يمكن لنا أن نلمس فيها الأثر النفسي الحقيقي للحادي عشر من سبتمبر. شهدت الفترة التي تلت الهجمات الإرهابية مباشرة عســـكرة كـــبرى للشرطة الأمريكية. فقد خصصت المليارات لتأمين تجهيزات وتدريبات «مكافحة الإرهاب» لإدارات الشرطـــة في بلديـــات ينقصها التمويل في مجالات أخرى، مثـــل بلدية دايتون، في

(*) نسبة إلى رائد اللاعنف، الزعيم الهندي المهاتما غاندي. [المترجم].

أوهايـو (Dayton, Ohio)، وهي مناطق من الواضح أنها لا تواجه أي نوع من المخاطر الإرهابية. وهذا يساعد على تفسير رد الفعل الغريب، المبالغ فيه أحيانا، عـلى كثرة من أنشـطتنا، كما حدث عندما حاولت عشرات قليلة من الناشـطين احتـلال منزل مصادر بسـبب عجز مالكه عن دفع أقسـاط الرهن العقاري، في نيوجيرسي، أو عندما حاولنا إلقاء خطاباتنا على درج القاعة الفدرالية في مانهاتن وقوبلنا بفرق «سـوات» المدججة بالسلاح. في زمن آخر، كان يمكن لهذه المبالغة في إظهار الشـدة أن تثير غضبا عامـا. ولكنها، في العام 2012 مرت من دون أدنى تعقيب. كيف أصبح الليبراليون من الطبقة المتوسـطة متقبلين لعسكرة الشرطة، عـلى هذا النحو؟ يعود ذلـك، في جانب كبير منه، إلى رفضهم المطلق والراسـخ لأي شيء قـد يوحي، مجرد إيحاء، باحتمال عنف من جانب المحتجين. وحتى إن نفذت الشرطة ما كان واضحا أنه هجوم مخطط له سلفا، ضد محتجين سلميين، ولو بإطلاق قنابل الغاز المسيّل للدموع على رؤوس المحتجين مباشرة - كما جرى بالفعـل عـدة مرات في أوكلانـد -وكان أول رد فعل من كل من وسـائل الإعلام والمعلقين الليبراليين دائما هو السـؤال عما إذا كان أيٌ من المحتجين رد على هذا الهجوم، في أي مرحلة من المراحل، بأي شيء سوى بالمقاومة السلبية. وحتى لو أن شخصا ركل بقدمه علبة غاز الدموع ليعيد توجيهها ناحية الشرطة، فإن الحكاية لا تعود إلى «شرطة تفتح النار على محتجين» أو حتى «أحد المحاربين القدماء من مشـاة البحرية في حالة حرجة بعد إصابته في الرأس بقنبلة غاز مسيّل للدموع» بقدر ما تصبح «محتجين يشتبكون مع الشرطة».

وفي واحـد من تناقضـات التاريخ الكـبرى، أصبحت اسـتعادة روح غاندي أو مارتـن لوثر كينـغ (Martin Luther King)(*) المبرر الأول لبدعة عسـكرة المجتمـع الأمريكي، على نحو كان من شـأنه أن يصيب أيا مـن الرجلين، لو كان على قيد الحياة ليشـهد ذلك الأمر، بمزيج من الدهشة والرعب. وحركة «احتلوا وول سـتريت» هي حركة سلمية بدرجة اسـتثنائية. وهي، على الأرجح، الحركة الأكثر التزاما باللاعنف بين الحركات التي بلغت هذا الحجم في التاريخ الأمريكي،

(*) رجل الدين الأمريكي الأسود الحائز جائزة نوبل للسلام والذي قاد نضال الأمريكيين السود للحصول على حقوقهم المدنية، حتى اغتيل في العام 1968. [المترجم].

وهذا على الرغم من غياب المدونات السلمية أو مفوضي السلام أو شرطة السلام الرسمية. وقد وقع في الخريف ما لا يقل عن خمسمائة عملية احتلال شارك فيها ممثلون لفلسفات متنوعة على نحو ملحوظ، من مسيحيين إنجيليين لفوضويين ثوريين، وآلاف المسيرات والاحتجاجات، لكن الأفعال الأكثر «عنفا» التي نسبت إلى المشاركين في الاحتلالات كانت أربعة أو خمسة تمثلت في تحطيم واجهات زجاجية، وهو ما يقل، أساسا، عما يتوقعه المرء في أعقاب مباراة هوكي كندية غير خارجة عن السيطرة. وهذا إنجاز استثنائي تاريخيا. ولكن هل جاءت معالجته على نحو يوحي بذلك؟ بالعكس، أصبحت حفنة الواجهات مشكلة أخلاقية في ذاتها. وفي أعقاب إخلاء المخيمات، مباشرة، عندما أتيحت للأمريكيين الفرصة للمرة الأولى لإدراك الصورة الكاملة لما جرى - الاعتقالات الجماعية والضرب والتدمير الممنهج للمساكن والمكتبات - فقد سيطرت على فضاء المدونات، ربما على نحو تام، مجادلات حول مقالة بعنوان «السرطان في حركة الاحتلال» كتبها الصحافي في نيويورك تايمز كريس هدجز (Chris Hedges) الذي تحول إلى مؤيد لحركة «احتلوا وول ستريت»، والذي يرى أن حادثا أو حادثين من حوادث تحطيم واجهات زجاجية في أوكلاند كانا، بالفعل، من عمل الفصيل الفوضوي المتعصب العنيف المدعو «بلاك بلوك»، وأن أهم ما يمكن للحركة أن تفعله هو فضح وإقصاء مثل هذه العناصر، خشية أن تؤمن الأعذار للشرطة. وبدا أن حقيقة مجافاة كل ما ورد في المقالة للحقيقة (بلاك بلوك هم في الحقيقة تشكيل وليسوا جماعة، والمرجح أن 95 في المائة من عمليات الاحتلال لم تشهد مشاركة منهم) لم تسفر سوى عن إعطاء الجميع مزيدا من الأعذار للمجادلة بشأنها. ولم ينقض وقت طويل إلا وكان المعلقون الليبراليون قد نشأ بينهم إجماع على أن المشكلة الحقيقية في حركة «احتلوا وول ستريت» لم تكن تكمن في وقوع أي عمل من أعمال العنف المادي الفعلي (فهذه الأعمال تكاد تكون كلها من فعل الشرطة) بل كانت تكمن في حقيقة أن بعض أعمال الاحتلال شملت بعض العناصر التي، وإن لم تقترف أيا من أعمال العنف، فقد كانت تشعر بأن إلحاق الدمار بالممتلكات من الوارد تبريره. ولكي نوضح التفاوت: فحتى في نيويورك، في مارس، كانت المناقشات لاتزال تدور، بلا نهاية، حول واجهة واحدة في مقهى ربما

حطمها أو لم يحطمها ناشط ذو صلة بفصيل من فصائل بلاك بلوك في أوكلاند، إبان مسيرة في نوفمبر؛ ونتيجة لذلك، فلم تدر على وجه التقريب أي مناقشة حول أول تحطيم للواجهات منسوب لحركة «احتلوا وول ستريت» في نيويورك ذاتها، وهو ما وقع في 17 مارس. والواجهة ذات الصلة - وهي واجهة محل في الطرف الجنوبي من مانهاتن - حطمها ضابط من شرطة نيويورك، مستخدما في ذلك رأس واحد من الناشطين.

ولمجرد تبيان مدى الغرابة في الإشارة إلى غاندي لتبرير عنف الدولة، ففي وسعنا استذكار كلمات غاندي نفسه وأفعاله. وبالنسبة إلى معظم الفوضويين، فإن غاندي هو شخصية مزدوجة الدلالة. فمن ناحية أخذت فلسفته الكثير من فوضوية تولستوي وكروبوتكين. ومن ناحية أخرى، فقد اعتنق نوعا من التطهرية المازوكية وشجع على نوع من تقديس الفرد لا يمكن أن تكون دلالاته سوى نقيض لتخليق مجتمع حر حقا. لقد دان، حقا وصدقا، جميع أشكال العنف. لكنه أصر أيضا على أن الانصياع السلبي لنظام اجتماعي ظالم هو أمر أسوأ. وأتذكر أنه في أحد المؤتمرات حول حركة "احتلوا وول ستريت» في المدرسة الجديدة في نيويورك، عقب عمليات الإخلاء، حيث ظل الليبراليون من دعاة التهدئة (pacifists) يذكرون منظمي المؤتمر بأن غاندي بلغ به الأمر حد «تعليق حملة غادروا الهند عندما وقعت حادثة عنف». وما لم يذكروه هو أن الحالة المشار إليها شملت تمزيق أتباع غاندي اثنين وعشرين رجل شرطة، وإشعال النار في أشلائهم. ويبدو من الممكن أن يخمن المرء، من دون احتمال كبير للوقوع في خطأ، أنه لو أن أعضاء في حركة «احتلوا كليفلاند» مثلا أو «احتلوا دينفر» تبين أنهم مزقوا أعدادا كبيرة من رجال الشرطة، إربا إربا، لتجمدت حركتنا هي الأخرى، حتى من دون حاجة إلى نداء من قائد كاريزماتي يدعونا إلى ذلك. وفي عالم تكون أمور كهذه ممكنة، فإن فكرة أن غاندي نفسه كان سيشغله تحطيم واجهتين هي أمر لا يخلو من جنون. وفي الحقيقة، فإن غاندي بوصفه سياسيا لم يكف عن مقاومة المطالبات بإدانة أولئك الذين انخرطوا في أشكال مقاومة للكولونيالية أكثر تشددا - علما بأنهم لم يكونوا جزءا من حركته هو. وحتى عندما تعلق الأمر بهجمات من مقاتلي حرب العصابات على مراكز الشرطة وبعمليات

نسف القطارات، فقد كان دائم الإشارة إلى أنه، على رغم إيمانه بأن اللاعنف هو المقاربة الصحيحة، فقد كان هناك من الأخيار من يحاول أن يفعل ما يؤمن بأنه الـــشيء الصحيح. وفي حين بقي مصرا على أن المواجهة اللاعنفية للظلم هي، على الـــدوام، أرقى خلقيا من المواجهة العنفيـــة، فالمواجهة العنفية تبقى أرقى خلقيا من الامتناع عن فعل أي شيء، على الإطلاق، ضد الظلم[20].

ولا يســـع المرء ســـوى أن يتمنى لو أن أولئك الذين يتحدثون باســـم غاندي تصرفوا، ولو في بعض الأحيان، كما كان يتصرف.

لكن، وعلى رغم هذا كله، فهل تجمدت حركتنا تماما؟ قضينا ســـتة شهور أو ثمانيـــة، تقريبا، ونحن نحاول تحديد مركزنا في بيئة جديدة تماما وأكثر عداء على نحـــو ملموس، ومـــن دون مزيّة التعاطف من جانب الإعـــلام. انطلقت حملات جديـــدة ذات طابع درامي؛ احتلالات لمنازل انتزعـــت ملكيتها، احتلالات لمزارع، إضراب عـــن دفـــع الإيجارات، مبـــادرات تربوية. كانت هنـــاك تدربات لا نهاية لهـــا على تكتيكات جديدة للعمل في الشـــارع، وتركيز، طلع فجـــأة، على الدراما والكوميديا، لأســـباب منها مجرد الرغبة في الحفاظ على ارتفاع الروح المعنوية في مواجهة القمع. لكن السبب الرئيس كان البحث عن تحالفات جديدة.

وبمجرد أن تخلى الليبراليون عنا، على نطاق واسع، فقد تمثلت الخطوة التالية في تقوية روابطنا مع من اعتبرناهم دائما حلفاءنا الحقيقيين: النقابات، والمنظمات المجتمعيـــة، وجماعات حقوق المهاجرين. وفي نيويـــورك، تمثلت المبادرة الكبيرة حقا من جانب حركة «احتلوا وول ســـتريت»، بعد عمليات الإخلاء، في التخطيط لإضراب على المستوى القومي يوم عيد العمال (May Day). وهذا، على الدوام، أمـــر محفوف بالخطر، حيث كنا جميعا ندرك أنه لن يكون في وســـعنا أن ننظم حقا إضرابا عاما بالمعنى التقليدي، وأن من المؤكد أن وسائل الإعلام سوف تعلن فشـــله. ولكن مجرد إخراج الملايين من الناس إلى الشـــارع في جميع أنحاء البلاد لتخليـــق منصة تنطلق منها مبادرات جديدة بدا لنا أمرا قريبا من النصر بدرجة كافيـــة. وفي حين نجحنا في إقنـــاع القيادة في معظم الاتحادات النقابية في المدينة (بمن فيهم قادة الفرقاء Teamsters والمجلس المركزي للعمل) بتأييد الدعوة إلى «تحول ثـــوري»، فقد جاءت النتائج لتعيدنا إلى صوابنـــا. تبين أن البيروقراطيات

النقابية، على نحو خاص، هي ببساطة شديدة الضعف إزاء الضغط من فوق، لدرجة يستحيل معها أن يكونوا حلفاء شديدي الفعالية. وبالضبط كما جرى في بلومبرغ فيل، فقد كان الزعماء النقابيون يتحدثون في حماسة حول فكرة العصيان المدني، في مراحل التخطيط، ثم يتراجعون في اللحظة الأخيرة: وبالتدريج، تحولت خطط تعطيل فعاليات المدينة إلى مجرد مسيرة مرخص بها، لم يعبأ قادة النقابات حتى ببذل كثير من الجهد للدفع بقواعدهم للمشاركة فيها، خوفا من أن تهاجمهم شرطة نيويورك.

وبانتصاف مايو، كان القسم الأكبر من المنظمين الرئيسيين لحركة «احتلوا وول ستريت» قد توصلوا إلى خلاصة مفادها أن الأجدر بهم هو أن ينحوا جانبا مسألة بناء تحالفات برمتها ليفكروا بقواعدنا. فما هي المسائل التي كانت أقدر من غيرها على التماس المباشر مع المشكلات اليومية الحقيقية لأعضاء حركة الاحتلال، ولأصدقائنا وأقربائنا؟ كيف يتسنى لنا تنظيم حملات تتصل، على نحو مباشر بهذه المشكلات؟ قررنا تنظيم سلسلة من المنتديات الأسبوعية المفتوحة، لكل منها موضوع مختلف - التحول المناخي والديون والشرطة والسجون - لنرى أيا منها القادرة على الانطلاق. وكما تبين لنا، حققت مناقشة الديون قدرا هائلا من النجاح دفع ببقية المنتديات إلى الظلال. وسرعان ما تألفت سلسلة من الجمعيات العمومية للمدينين، وجمعت كل واحدة منها مئات من المشاركين، كثيرون منهم كانوا جديدين على الحركة، ورؤوسهم حافلة بالمشروعات والأفكار. ووقت كتابة هذا النص، فإن حملة إضراب المدينين (Strike Debt Campaign) الطالعة - مع حملات تحمل أسماء مثل الجيش الخفي (Invisible Army)، واليوبيل المتواصل ((Rolling Jubilee والدليل الإرشادي لعمليات مقاومي الديون(Debt Resistors› Operations Manual) وإنقاذ الشعب (People›s Bailout) - تمثل المناطق الأكثر إثارة بين مناطق تنامي حركتنا. لقد عادت حركة «احتلوا وول ستريت» إلى جذورها.

وبالطبع فالأسئلة التي لا تنتهي متبقية على حالها. هل من الممكن، حقا، تخليق حركة جماهيرية لمقاومة الديون في أمريكا؟ كيف يمكن التغلب على الشعور بالعار وبالعزلة، وهو الشعور الذي يبدو أن الديون تعمقه؟ أو، إذا عبرنا

عن هذا بتعبير مختلف، كيف يتيسر تأمين منبر عام لهذه الملايين من الأمريكيين (واحد من كل ســتة، وفقا لبعض التقديــرات) الذين هم، بالفعل، منخرطون في عصيان مدني ضد الرأسمالية التمويلية برفضهم دفع ديونهم؟ الأمر ليس واضحا. فعــلى رغم كل ما نعرفه، فعندما يظهر هذا الكتاب، ســوف تكون هناك حملة جديدة طالعة من مدينة أخرى، لتكون، في النهاية، أكثر إثارة وقدرة على الإلهام.

وفي حدود الحراك الاجتماعي، فإن ســنة واحدة ليســت بشيء. والحركات التي تســتهدف غايات تشريعية فورية غالبا ما تــذوي وتختفي من الوجود؛ وفي أمريكا فالحركات التي نجحت في استهداف تحول خلقي واسع في المجتمع (من دعاة إلغاء الرق حتى الحركة النسْــوية) احتاجت وقتا أطول بكثير حتى تشهد نتائج ملموسة. ولكــن عندما يتحقق لها ذلك فــإن تلك النتائج تكون عميقة وباقية. وفي عام واحد نجحت حركة «احتلوا وول ســتريت» في تشخيص المشكلة - نظام للسلطة الطبقية صهر كلا من صناعة التمويل والحكم معا - ونجحت، في الوقت ذاته، في اقتراح حل: تخليــق ثقافة ديموقراطية على نحو أصيــل. وإذا كان لها أن تنجح، فمن المرجح أن يستغرق ذلك وقتا طويلا للغاية. لكن النتائج سوف تكون فارقة.

3

«تبدأ الدهماء في التفكير والتدبر»
التاريخ الخفي للديموقراطية

«إن اهتمامي بوضع تصور للمعمار المفصل لما يمكن أن يكون عليه المجتمع الحر يقل عن اهتمامي بتخليق الشروط التي قد تساعدنا على اكتشافه»

المؤلف

يمكن لمن يقرأ التقارير التي كتبها غلاة المحافظين اليمينيين عن الحركات الاجتماعية أن تشعره هذه التقارير بانتعاش غريب، خاصة إذا كان معتادا التعامل مع الليبراليين. فهؤلاء يميلون إلى التحسس والسلوك غير المتوقع، لأنهم يزعمون أنهم يشاركون الحركات الراديكالية أفكارها- عن الديموقراطية والمساواة والحرية- لكنهم نجحوا أيضا في إقناع أنفسهم بأن هذه المثل هي في النهاية غير قابلة للتحقق. لهذا السبب، فإنهم يعتبرون أي واحد يسعى إلى إقامة عالم يتمحور حول هذه المبادئ مصدر خطر أخلاقي ما. وقد لاحظت ذلك أيام «حركة العدالة العولمية». كان هناك نوع من التنائي الساخر، من جانب كثرة من «وسائل الإعلام الليبرالية» التي لم تكن سخريتها أقل إيلاما من

أي شيء رمانا به اليمين. وعندما كنت أقرأ انتقاداتهم للحركة كان يتضح لي أن التحاق كثرة من كبار معلقي وسائل الإعلام بالتعليم الجامعي في ستينيات القرن الفائت جعلهم يفكرون في أنهم أعضاء سابقون في الحركة الثورية في الجامعات، ولو عبر الانتماء إلى جيل معين. وقد انطوت أعمالهم على جدل كان يدور في دواخلهم؛ كانوا يقنعون أنفسهم بأنهم، وإن كانوا يعملون الآن لمصلحة المنظومة الاجتماعية، فهم لم يتخلوا بالفعل عن مبادئهم، لأن أحلامهم الثورية السالفة كانت غير واقعية بالمرة، وأن النضال من أجل الحق في الإجهاض أو من أجل زواج المثليين تكاد راديكاليته تكون أقصى ما يمكن للمرء أن يبلغه من الراديكالية، واقعيا. وإذا كنت راديكاليا، فأنت تعرف أين تقف على الأقل بالنسبة إلى المحافظين: إنهم أعداؤك. وإذا رغبوا في أن يفهموك، فليس هذا إلا لتيسير قمعك بالعنف. وهذا يفضي بالمرء إلى درجة من الوضوح. وهو يعني أيضا أنهم غالبا ما يأملون، بكل صدق، في أن يفهموك.

في الأيام الأولى لحركة «احتلوا وول ستريت» جاء أول هجوم رئيسي من اليمين في شكل مقالة في «ويكلي ستاندارد» Weekly Standard كتبها المدعو ماثيو كونتينيتي Mathew Continetti بعنوان «الفوضوية في الولايات المتحدة: جذور الاضطراب الأمريكي»[1]. وقال كونتينيتي «أخطأ اليسار واليمين معا عندما ظنا أن القوى وراء حركة «احتلوا وول ستريت» معنية بالسياسات الديموقراطية وبحل المشكلات». وفي الحقيقة، فإن عناصرهم الأساسية تألفت من فوضويين يحلمون بفردوس اشتراكي طوبوي، وهم لا يقلون غرابة عن «الفالانكس» phalanxes عند شارك فورييه[*] Charles Fourier أو عن مشاعيات الحب الحر، كما عرفتها أربعينيات القرن التاسع عشر في «التناغم الجديد» New Harmony[**]. ويمضي كاتب المقال ليستشهد بما قاله دعاة الفوضوية المعاصرة، وبشكل رئيسي نعوم تشومسكي وأنا:

> يمضي هذا التمرد الدائم باتجاه بعض النتائج المتوقعة. وبإنكار مشروعية السياسات الديموقراطية يدمر الفوضويون قدرة هذه السياسات على التأثير في حياة الناس. فلا وجود بينهم لحركة تتعلق بالأجور المناسبة للعيش. ولا

(*) شارل فورييه (1772 - 1837): مفكر فرنسي دعا إلى فكرة الفالانكس أو الكتائب، وهي هيئات تعاونية يعيش أفرادها في مستعمرات تعتمد نظام العمل المشترك لزيادة الإنتاج. [المحررة].

(**) هي مستعمرات ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر بأفكار طوباوية حول صورة المجتمع المثالي. [المحررة].

> مناقشـــات تدور حول المعدلات الضريبية التي فرضهـــا بوش. فالفوضويون لا يؤمنون بالأجور، ويقينا فهم لا يؤمنون بالضرائب. ويطرح دايفيد غريبر، وهو أنثروبولوجي وشـــخصية قيادية في حركة «احتلوا وول ســـتريت»، المسألة على النحو التالي: «عند الاشـــتراك في المناقشـــات الدائرة حول السياسات فإن أفضل مـــا يمكن للمرء أن ينجزه هـــو الحد من الضرر، حيث إن الفرضية الأساســـية التي ينطلق منها النقاش مناقضة لفكرة أن يدير الناس شـــؤونهم بأنفســـهم». والســـبب في أن حركـــة «احتلوا وول ســـتريت» ليســـت لديها أجنـــدة هو أن الفوضوية لا تسمح بالأجندات. وكل ما يمكن للفوضويين عمله هو أن يضربوا المثل، أو أن يسقطوا النظام القائم عبر استخدام العنف.

وهذه الفقرة نمطية: فهي تســـتبدل بالرؤى المشروعة سلســـلة من الشـــائعات والتلميحات المحسوبة المصممة على نحو يشجع على العنف. صحيح أن الفوضويين رفضـــوا بالفعل، كـــما قلت، أن يدخلوا النظام الســـياسي ذاته، لكن على أســـاس أن النظام ليس ديموقراطيا- بعد أن جرى اختزاله إلى نظام للرشـــوة الممأسسة المفتوحة التي تســـندها قوة قمعية. أردنا أن نجعل هذه الحقيقة واضحة لكل ذي عينين في الولايات المتحدة وفي كل مكان آخر. وهذا ما فعلته حركة «احتلوا وول ســـتريت»- بطريقة لم يكن ليتيسر لأي قدر من التلويح ببيانات سياسية أن يفعلها على الإطلاق. وبالتالي، فالقول إننا لا نملك أجندة هو قول سخيف؛ والأكيد أننا لا نملك خيارا سوى اللجـــوء، عند نقطة مـــا، إلى العنف، على الرغم من الحرص على اللاعنف من جانب أعضـــاء الحركة، هو نـــوع من البيانات التي لا تصدر عن امـــرئ إلا إذا كان يحاول، يائسا، العثور لنفسه على مبرر للعنف.

ومضت المقالة إلى تتبع صحيح لأصول الشـــبكات الكونية المعادية للرأســـمالية في عصرنـــا، بالرجوع إلى تمـــرد الزاباتيســـتا Zapatista revolt في العام 1994، وإلى ملاحظة، هي أيضا صحيحة، حول سياســـاتها المناهضة للتســـلط، ورفضها لأي فكرة عن الاستيلاء على السلطة بالقوة، واستخدامها للإنترنت. ويخلص كونتينيتي إلى أنه:

> جـــرت صياغة بنية تحتية فكرية وتمويلية وتكنولوجية واجتماعية لتدمير الرأســـمالية العولميـــة عبر مـــا يزيد عـــلى عقدين، ونحـــن في منتصف أحدث تجلياتها... ومدن الخيام التي أنشـــأها أعضاء حـــركات الاحتلال تدار بالحكم الذاتي، وهي مشـــاع وتقوم على المساواة ومتشابكة. إنهم يرفضون السياسات

> المعتادة. وهم يروجون للبوهيمية bohemianism وللمجابهة مع السلطات المدنية. إنهم «الفالانكـس» و«التناغم الجديد»، بعد تحديثهما بما يلائم زمن ما بعد الحداثة ثم زرعهما في قلب مدننا.
>
> وقد لا يكون في المخيمات ناشـطون كثيرون. وقد يبدو أنهم سـخفاء، بل ومضحكون. وقد يقاومون «الأجندات» و«السياسات». وقد لا يتفقون على ما يريدون أو على توقيت هذا الذي يريدون. وقد يختفون بحلول الشتاء وينفد صبر الليبراليـين عليهم وهم يحتلون حدائقهم. لكـن الطوبويين والفوضويين سـيعودون... وسـوف يتواصل الاحتلال مـادام قد وقر في ضمائـر الأفراد أن التفاوتات في الملكية ليست من العدل وأن الأخوة الإنسانية أمر قابل للتحقق على الأرض.

وبوسـعك أن ترى لماذا يمكن لأي فوضوي أن يجد هذا النوع من الكلام صادقا لدرجة منعشـة. فالكاتب لا يخفي رغبته في أن يرانا جميعا في السـجن، لكنه على الأقل مستعد لتثمين نزيه لحقيقة الأمر.

لكـن يبقـى هناك موضـوع واحد متجـاوز للنزاهـة على نحو صـارخ يسري في أعطاف المقالة التي نشرتها «ويكلي سـتاندارد»: اصطناع التماهي بين «الديموقراطية» و«السياسـات اليومية»، أي نشـاطات جماعات الضغط، وجمـع التبرعات، والانخراط في الحمـلات الانتخابية، وغير ذلك من أصناف المشـاركة في النظام السـياسي الأمريكي الراهن. والفرضية الأساسية هي أن الكاتب يقف مع الديموقراطية، وأن أعضاء حركات الاحتلال، برفضهم النظام القائم، هم ضدها. وفي الحقيقة، الموروث المحافظ الذي أفرز مطبوعات مثل «ويكلي ستاندارد» وحافظ على بقائها هو معاد للديموقراطية، على نحو عميـق. وأبطال المجلة، من أفلاطون إلى إدموند بيرك، هم كلهم تقريبا رجال يعارضون الديموقراطية من حيث المبدأ، وقراؤها لا يزالون مغرمين بمقولات مثل «أمريكا ليسـت ديموقراطيـة بل جمهورية». وفوق ذلك، فالمحاجة التي يطلقها كونتينيتي هنا - والتي تذهـب إلى أن الحركات التـي تنطلق من منطلقات فوضوية هي حركات غير سـوية ومضطربة وتهدد نظم الملكية المستقرة، ولا محيص عن أن تفضي إلى عنف - هي على وجه التحديد الاتهامات التي وجهها المحافظون، عبر القرون، إلى الديموقراطية ذاتها.

وفي الحقيقة، فإن حركة «احتلوا وول سـتريت» هي حركة تسـتلهم الفوضوية، لكنها، لهذا السـبب تحديدا، تقف برسـوخ في قلب تقاليد الديموقراطية الشـعبية

الأمريكيــة التي لطالمــا أظهر محافظون من أمثال كونتينيتي معارضة شــديدة لها. الفوضويــة لا تعني نفي الديموقراطية - أو، على الأقل، أيا من مظاهر الديموقراطية التي أحبها معظم الأمريكيين، تاريخيا. وبالأحرى، الفوضوية هي مسألة المضي بتلك العنــاصر الجوهرية في الديموقراطية إلى غاياتها المنطقية. والســبب في صعوبة تبين ذلــك تكمن في أن الكلمة «ديموقراطية» لها تاريــخ لا تنتهي الخلافات حوله: وبلغ الأمر حدا جعل أغلبية الخبراء والسياســيين في أمريكا، مثلا، يســتخدمون المصطلح للإحالة إلى شكل من الحكومات التي نشأت بغرض معلن هو ضمان ألا يتحقق أبدا ما دعاه جون آدامز ذات مرة «أهوال الديموقراطية»[2].

وكــما ذكرت في بداية الكتاب، معظــم الأمريكيين غير مدركين لحقيقة أنه لم يرد في أي موضع، في إعلان الاســتقلال أو في الدســتور، أي كلام عن أن الولايات المتحدة ديموقراطية(*).

وحقيقة، معظم من شــاركوا في صوغ هذه الوثائق التأسيســية سارعوا إلى موافقة الواعظ التطهري من القرن الســابع عشر جون وينثروب John Winthrop الذي كتب يقول إن «الديموقراطية تعد، لدى الأمم الأكثر تحضرا، أحقر وأسوأ أشكال الحكم»[3].

وقد تعلم معظم المؤســين ما تعلموه عن موضــوع الديموقراطية من ترجمة إلى الإنجليزيــة أنجزهــا تومــاس هوبــز Thomas Hobbes لكتــاب «التاريــخ» الــذي وضعه ثيوســيديدس Thuycidedes، وهو تقرير عن الحــرب البيلوبونيزية Peloponnesian. وحــرص هوبــز على أن يعرّف قراءه بأنه أخــذ على عاتقه هذا المــشروع ليحذرهم من أخطار الديموقراطية. ونتيجة لذلك، اســتخدم المؤسســون الكلمــة بمعناها اليونــاني العتيق، الذي يفــترض أن الديموقراطية إحالة على الحكم الــذاتي المجتمعي، عبر الجمعيات الشــعبية، كتلك التي عرفتها الســاحة الشــعبية الأثينية agora. كان ذلك ما يمكن أن ندعوه اليوم «الديموقراطية المباشرة». وبوسع المــرء أن يقول إن ذاك كان نظامــا للحكم عبر الجمعيات العمومية، غير أنه يفترض أن هــذه الجمعيات كان يفترض أنها تعمل دوما وفق قاعدة الأغلبية على مبدأ 51 مقابل 49 في المائة. وقد أوضح جيمس ماديســون James Madison في مساهماته في الأوراق الفدرالية Federalist Papers، على سبيل المثال، السبب في أنه اعتبر هذا

(*) ويصدق الأمر نفسه على كل الدساتير الأصلية للولايات الثلاث عشرة التي وضعت بعد الثورة.

النــوع من الديموقراطية الأثينية ليس فقط مســتحيلا في أمــة كبيرة من أمم زمانه، حيث يستحيل عليها، بحكم التعريف، أن تعمل عبر مساحة جغرافية شاسعة، لكنها كانت موضع نفور نشــط، لأن التاريخ، وفقا لما شعر به هو، برهن على أن أي شكل من أشــكال الديموقراطية المباشرة ســوف يتدنى، بالضرورة، إلى تشرذم وديماغوجية، وفي النهاية، إلى استيلاء ديكتاتور ما مستعد لاستعادة النظام والانضباط للسلطة:

> لا يمكــن لديموقراطيــة خالصة، وأعنــي بذلك مجتمعــا يتألف من عدد صغير من المواطنين الذين يجتمعون ويديرون الحكم بشخوصهم، التوصل إلى عــلاج لمتاعب التشرذم... ويترتب على ذلك أن ديموقراطيات كهذه بقيت، على الدوام، مشاهد اضطراب وتشاحن؛ وتبين، على الدوام، أنها لا تتفق مع سلامة الأشــخاص أو مع حقوق الملكية؛ وبقيــت، على العموم، قصيرة العمر بقدر ما بقيت عنيفة في احتضارها [4].

وشأن جميع الرجال الذين درجنا على الإشارة إليهم باعتبارهم الآباء المؤسسين، أصر ماديسون على أن شكل الحكم المفضل لديه، وهو «الجمهورية»، يبقى مختلفا بالضرورة:

> في الديموقراطيــة، يلتقي الناس ويمارســون الحكم ويديرون شــؤونه عبر نوابهم ووكلائهم. وبالتالي، فالجمهورية يتعين أن تقتصر على بقعة صغيرة. أما الديموقراطية فيمكن لها أن تمتد عبر إقليم كبير[5].

ويمكن الآن ولأول وهلة أن تبدو فكرة إدارة الجمهوريات عبر «النواب» غريبة، لأنهم اســتعاروا لفظ «جمهورية» من روما القديمة، والشيوخ senators الرومان لم يكونوا منتخبين؛ كانوا أرســتقراطيين حــازوا مقاعدهم بحق الميلاد، ما يعني أنهم لم يكونوا في الحقيقة «نوابا ووكلاء» عن أي أحد ســوى أنفســهم. لكن فكرة المجالس النيابية كانت شــيئا ورثه المؤسســون عن البريطانيين إبان الثورة: فكان حكام الأمة الجديــدة، على وجــه التحديد، أولئك الذيــن جرى انتخابهم مــن قبل ناخبين من المالكين الذكــور، لعضوية جمعيات تمثيلية مثل الكونغــرس القارّي Continental Congress، الذي قُصد به في الأصل الســماح بقدر محدود من الحكم الذاتي تحت ســلطة الملك. وبعد الثورة، حولوا سلطة الحكم من فورهم من الملك جورج الثالث إلى أنفســهم. ونتيجة لذلك، أصبحت المجالس التمثيلية المــراد لها أن تعمل تحت سلطة الملك يتعين عليها أن تعمل تحت سلطة الشعب، مهما ضاق تعريفه.

ولم تكن عادة انتخاب موفديـــن لمجالس كهذه بالشيء الجديد. فتاريخها يعود في إنجلـــترا إلى القـــرن الثالث عشر على الأقل. وبحلول القـــرن الخامس عشر، كانت قد أصبحت ممارســـة معيارية للسماح للمالكين بانتخاب ممثليهم البرلمانيين بإرسال أصواتهم إلى الشريـــف المحليlocal sheriff (وعادة ما كانـــت الأصوات الانتخابية تسجل على عصي مُثلّلة). ولم يكن ليخطر ببال أحد حينئذ أن هذا النظام كان يتصل بـــ «الديموقراطية»[6]، على أي نحو كان. وكان يفترض بالانتخابات أن تكون امتدادا لنظـــم الحكم الملكية، حيث لم يكن النـــواب مخولين بالحكم بأي معنى من المعاني. لم يحكمـــوا على شيء، ســـواء كجماعة أو أفراد؛ كان دورهـــم يتلخص في أن يتكلموا نيابة عن («أن يمثلوا») السكان في مناطقهم في حضرة السلطة السيادية للملك، وأن يقدموا له المشـــورة، وأن يعربوا عن الشكاوى، وفوق كل شيء أن يسلموا الضرائب عـــن بلدانهم. وهكذا، ففيما كان النواب مجردين من كل ســـلطة والانتخابات نادرا مـــا ثار حولها خـــلاف، نبعت ضرورة النظـــام القائم على نـــواب منتخبين من مبدأ الامتثال، وهو المبدأ القانوني السائد في القرون الوسطى: كان الشعور السائد هو أنه، بمـــا أن الأوامـــر تأتي من أعلى، ولا يتعين أن يكـــون للرعايا العاديين أي دور في صوغ السياســـات، فلم يكن ممكنـــا إلزام أولئك الرعايا العاديين أنفســـهم بأوامر لم يقروا بهـــا، بالمعنى العام. صحيح أن البرلمان، بعد الحرب الأهلية الإنجليزية، بدأ، بالفعل، يؤكد الحقوق الخاصة به في أن يكون له رأي في التصرف بعائدات الضرائب، منشـــئا بذلك ما أسماه من صاغوا الدساتير «ملكية مقيدة» - لكن بقي أن الفكرة الأمريكية القائلة إن بوسع الشعب أن يمارس، بالفعل، سلطة سيادية، السلطة التي استأثر بها الملـــوك في أزمنة مضت، بانتخاب نواب يملكون ســـلطة حكم حقيقية، كانت ابتكارا أصيلا، وسرعان ما جرى الاعتراف باتصافه بهذه الصفة[7].

وقد خاض الأمريكيون حرب الاســـتقلال باســـم «الشعب»، وشـــعر جميع من صاغوا الدســـتور بأن «الشعب بكامل هيئته» يتعين أن يُسْتشار على مستوى ما لكي تصبـــح ثورتهم مشروعة- لكن الغرض الشـــامل للدســـتور كان ضمان أن يكون هذا النوع من التشاور محدودا للغاية، خيفة أن تترتب عليه «أهوال الديموقراطية». وفي ذلك الوقت، كان الافتراض الشـــائع بين المتعلمين أنه توجد ثلاثة مبادئ ديموقراطية للحكـــم، تظهـــر بدرجات متباينـــة في كل المجتمعـــات البشرية المعروفـــة: الملكية،

والارستقراطية، والديموقراطية. وقد وافق من صاغوا الدساتير على ما ارتآه المنظرون السياســيون القدماء من أن الجمهورية الرومانيــة كانت تمثل التوازن الأكثر اكتمالا بينهــا، فقد عرفت روما القديمة قنصلين (انتخبهما مجلس الشــيوخ Senate) نهضا بمهام العاهلية، وطبقة شريفية دائمة من الشــيوخ، وأخيرا جمعيات شــعبية تختص بسلطات محدودة. وكانت تلك الجمعيات تختار من بين مرشحين أرستقراطيين من يتولــون المناصب في الهيئــات القضائية، كما كانت تختار هيئتين للدفاع عن مصالح المواطنين، كممثلين لمصالح طبقــة العامة؛ ولم يكن يحق لهيئتي الدفاع عن مصالح المواطنــين أن يصوتــوا في الانتخابــات أو حتى أن يدخلوا مجلس الشــيوخ (فكانوا يجلسون أمام مدخل المجلس)، لكنهم مُنحوا سلطة نقض قرارات مجلس الشيوخ.

وقد صُمّم الدســتور الأمريكي على نحو يســتهدف تحقيق توازن مشابه. فكان يمــارس وظيفة الملك رئيس يُنْتخب من قبل مجلس الشــيوخ؛ وكان الغرض أن يمثل مجلــس الشــيوخ المصالح الأرســتقراطية للثروة، وكان للكونغــرس أن يمثل العنصر الديموقراطــي. وكان يتعين أن يقتصر إشرافه، إلى حد بعيد، على جمع الأموال وعلى إنفاقها، حيث إن الثورة خاضت حربها، بالأساس، على مبدأ «لا ضرائب بغير تمثيل». وقد استؤصلت الجمعيات الشعبية تماما. وافتقرت المستعمرات الأمريكية، بالطبع، إلى أي أرســتقراطية وراثية. لكن من صاغوا الدســاتير ارتــأوا أنهم مع انتخاب ملك مؤقــت ونواب مؤقتين بوســعهم تخليق بديــل عن ذلك، هو ما أســموه في بعض الأحيان، صراحة، نوعا من «الأرســتقراطية الطبيعية» النابعة من الطبقات المتعلمة والمتملكة، التي تميزت بقدر من الاهتمام الواعي بالرفاه العام، يماثل ما شعروا بأنه ميز مجلس الشيوخ الروماني زمن تشيشيرو Cicero وسينسيناتوس Cincinnatus.

ويبــدو لي من المجدي الوقوف مليا عند هــذه النقطة. فعندما كان من صاغوا الدساتير يتحدثون عن «ديموقراطية» لم يكن استخدامهم للفظ مجازيا، كانوا واعين، بدرجة كبيرة، إلى أنهم يخلّقون شــكلا سياســيا جديدا يصهر العناصر الديموقراطية والأرســتقراطية معا. وكانت الانتخابات، في مجمل التاريخ الأوروبي السابق، تعتبر- كما أكد أرسطو في الأصل- النهج الأرستقراطي الجوهر لاختيار الموظفين العموميين. ففــي الانتخابات يختار العامة من بين عدد صغير من السياســيين المحترفين، عادة، الذيــن يزعمون أنهم أكثر حكمة وتعليما من كل مــن عداهم، ويختار الواحد من

يــراه أفضل الجميع. (هذا هو ما تعنيه «أرســتقراطية» حرفيــا: «حكم الأفضل»). فقــد كانت الانتخابــات هي الطريقة التي اختارت بها جيــوش المرتزقة قوادها، أو الطريقــة التي تنافــس بها النبلاء على المســاندة من قبل الــوكلاء المرتقبين. كانت المقاربــة الديموقراطية- المطبقة على نطاق واســع في العــالم القديم، وأيضا في مدن عصر النهضة مثل فلورنســا- مجرد يانصيب، أو كــما كانت تُدْعى أحيانا، «اقتراعا». وتمثل الإجراء بالأســاس في تسجيل اسم كل من يبدي استعدادا من أعضاء المجتمع لاحتلال منصب عمومي، وبعد تصفيتهم، في ضوء الكفاءات الأساسية، يجري اختيار الأســماء اعتباطيا. وكان ذلك ضامنــا لأن تتوافر جميع الأطــراف المهتمة والمتميزة بالكفــاءة على فرصة متســاوية لاحتــلال المنصب العام. وهــذا كان يحد أيضا من التــشرذم، إذ لم يكن واردا أن يوعــد أحد بالفوز بأصوات الدوائر الرئيســية، مادام الاختيــار يجري اعتباطا. (الانتخاب بالتعاقد عزز الطائفية، لأســباب واضحة). ومن اللافت أنه فيما شــهدت الأجيال التي سبقت الثورتين الفرنسية والأمريكية مباشرة جدلا حاميا بين مفكري التنوير، مثل مونتسكيو Montesquieu وروسو Rousseau حول المزايا النسبية لكل من الانتخاب واليانصيب، فإن أولئك الذين خلّقوا الدساتير في سبعينيات وثمانينيات القرن الثامن عشر لم يفكروا في استخدام اليانصيب مطلقا. والاســتخدام الوحيد الذي أقروه لليانصيب كان في نظام المحلفين، وبدا هذا مقبولا لأســباب أهمها أنه كان قائما بالفعــل، كتقليد موروث عن القانون الإنجليزي العام. بــل كان نظام المحلفين إجباريا وليــس تطوعيا؛ وكان المحلفون (ولايزالون) يبلغون، بانتظــام، أن دورهم لا يقتضي النظــر في عدلية القانون ولكن، فقط، في الحكم على حقائق البرهان.

وتقــرر ألا تكــون هناك جمعيــات. وتقرر ألا يكــون هناك اقــتراع. أصر الآباء المؤسســون على أن الســيادة للشــعب، لكن على أنه – ما لم يحمل الناس الســلاح في ثورة جديدة - فليس بوســعهم أن يمارســوا تلك السيادة إلا عبر الاختيار من بين الرجــال الأعضاء في طبقة أرقى - أرقى لأنهــم تدربوا كمحامين وكذلك لأنهم أحكم وأقدر على فهم المصالح الحقيقية للشــعب من الشــعب ذاته، باعتبار أنهم يأتون من الطبقات الأعلى. ولأن «الشــعب» ســيكون ملزما بطاعة القوانين التي تســنها الهيئات التشريعية، التي هيمنت عليها هذه الأرســتقراطية الطبيعية الجديدة، فإن

فكرة المؤسسين عن السيادة الشعبية لم تكن شديدة البعد، في الحقيقة، عن الفكرة القديمة في العصور الوسطى عن الامتثال للأوامر النازلة من عل.

وفي الحقيقة، إذا قرأ المرء أعمال جون آدامز، أو الأوراق الفدرالية، فقد يتساءل متعجبا عن السبب في أن من كتبوها أنفقوا كل هذا الوقت في مناقشة أخطار الديموقراطية المباشرة على النمط الأثيني من الأساس. فقد كان هذا، في النهاية، نظاما سياسيا لم يعد له وجود منذ أكثر من ألفي عام ولم يكن أي من الشخصيات السياسية الرئيسية في ذلك الوقت يدعو إلى إحيائه.

وهنا يصبح من المجدي النظر في السياق السياسي الأوسع. ربما لم تكن هناك ديموقراطية في منطقة شمال الأطلسي في القرن الثامن عشر، لكن من المؤكد أنه كان هناك رجال يشيرون إلى أنفسهم باعتبارهم «ديموقراطيين». وفي أمريكا، ربما كان توم باين Tom Paine المثال الأشهر. وإبان تلك الفترة التي بدأ فيها الكونغرس القارّي يتدارس قطع العلاقات مع التاج الإنجليزي، كان المصطلح يمر بما يشبه الصحوة في أوروبا، حيث بدأت تتزايد إشارة الشعبويين المعارضين للحكم الأرستقراطي إلى أنفسهم باعتبارهم «ديموقراطيين» - في البداية، بدا أن المقصود بذلك أساسا إحداث صدمة في طريقة تتماثل، إلى حد كبير، مع تبني حركة حقوق المثليين، على نحو مشوب بالتحدي، كلمة «شاذ» queer. وفي معظم الأماكن، كانوا قلة من محرضي الدهماء، ولم يكونوا مثقفين؛ فقلة منهم فقط هي التي طرحت نظرية محكمة حول الحكم. ويبدو أن أغلبيتهم كانت منخرطة في حملات ضد الامتيازات الأرستقراطية أو الكهنوتية لمصلحة مبادئ بسيطة للغاية، مثل المساواة أمام القانون. وعندما انفجرت الثورات، بالفعل، وجد رجال كهؤلاء على أي حال أن الاجتماعات والجمعيات الجماهيرية التي كانت تظهر دوما في حالات كهذه - سواء في اجتماعات قاعة المدينة في نيو إنغلند أو في «أقسام»(*) sections الثورة الفرنسية، هي أماكنهم الطبيعية- وحضرت كثرة منهم هذه الجمعيات باعتبارهم دعائم محتملة لنظام سياسي جديد[8]. ولأنه، وبعكس الحال في الهيئات المنتخبة، لم يكن التصويت في الاجتماعات الجماهيرية خاضعا لقيود تتصل بالملْكية، فقد أظهروا الميل إلى اعتناق أفكار أكثر راديكالية.

(*) هي الأقسام التي انقسمت إليها باريس إبان الثورة وبقيت من 1790 حتى 1795. [المترجم].

وفي السـنوات التي مهدت للثورة الأمريكية مباشرة، أكثر الوطنيون Patriots من استخدام الاجتماعات الجماهيرية، وكذلك من تعبئة «العامة» أو «الحشد» (كما كانوا يحبون أن يسموهم) لمصلحة عمل جماهيري من نوع حركة أحزاب الشاي في بوسطن. وغالبا ما كانت تفزعهم النتائج. ففي 19 مايو 1774، على سبيل المثال، تنادى الناس إلى اجتماع جماهيري في مدينة نيويورك لمناقشة الامتناع عن دفع ضريبة كرد فعل على إغلاق السلطات البريطانية مرفأ بوسطن- وهو اجتماع ربما لم يكن انعقاده في موقع يبعد كثيرا عن زكوتي بارك كما نعرفها اليوم، وهو الذي أنتج، فيما يبدو، أول اقتراح بانعقاد الكونغرس القاري. ولدينا تقرير عنه وضعه غوفرنير موريس Gouverneur Morris، الذي كان آنذاك كبير قضاة نيوجيرسي، وهو رأس العائلة التي كانت تمتلك، في ذلك الزمن، معظم ما يعرف الآن ببرونكس Bronx. ويصف موريس كيف بدا له الميكانيكيون العاديون وأرباب الحرف الذين سمحوا لأنفسهم بغياب يوم عن العمل، وقد انتهى بهم الأمر إلى أن يُحْشروا في مناظرة مطولة مع الصفوة ومناصريهم حول «أشكال الحكم عندنا، في المستقبل، وما إذا كان يتعين أن تتأسس على مبادئ أرستقراطية أم ديموقراطية». وإذ طرحت الصفوة حجتها حول مزايا الاستمرار في العمل بالدستور الإنجليزي (المحافظ للغاية) القائم، فقد رد القصّابون والخبّازون بحجج مستقاة من غراتشي Gracchi وبوليبيوس Polybius:

> وقفت في الشرفة، وعن يميني اصطف كل أصحاب الأملاك، مع قلة من أتباعهم الفقراء، وفي الجهة الأخرى كل أصحاب المهن وما شابه ممن اعتبروا أن الأمر يستحق ترك أشغال يوم من أجل مصلحة البلاد. وكانت روح الدستور الإنجليزي لاتزال لها بقية من تأثير، لكنها بقية صغيرة. لكن هذه البقايا كان من شأنها هذه المرة أن تمنح الأثرياء نوعا من التفوق، ولكن إن كان لهم أن يحافظوا عليه، فقد كان يلزم استبعاد جميع معلمي المدارس، لتبقى المعرفة محصورة فيهم، وهذا ما لا يمكن حدوثه.
>
> تبدأ الدهماء في التفكير والتدبر. يا لها من زواحف بائسة! هذا بالنسبة إليهم صباح ربيعي، وهم يكافحون ليطرحوا عن أنفسهم حمأهم الشتوي، ويستمتعوا بأشعة الشمس، وقبل الظهر سيبدأون بالعقرات، صدقني. ويبدأ الخوف من ذلك يساور الصفوة[9].

وهكذا فعل موريس الذي خلص من هذا الحدث إلى أن الاستقلال الكامل عن بريطانيا قد يكون فكرة بالغة السوء، وأخشى أن نقع «وهذا ما أراه، وأنا خائف وأرتعد، تحت أسوأ أنواع التسلط- تسلط العامة المشاغبة».

لكن هذه الخلاصة غير منزهة عن الغرض. وما يوضحه تقريره هو أن الانفعالات اللاعقلانية من جانب «الدهماء» لم تكن ما بعث الخوف في نفس موريس، بل العكس تماما هو الصحيح، فما أزعجه هو حقيقة أن هذه الكثرة من ميكانيكية نيويورك وأرباب الحرف فيها لم يكن بوسعهم تبادل الإحالات الكلاسيكية مع أفضل عناصرهم فقط، بل صياغة حجج عميقة ومضبوطة لمصلحة الديموقراطية أيضا. تبدأ الدهماء في التفكير والتدبر. وما دام أنه لم تعد هناك طريقة لحرمانهم من حق الوصول إلى التعليم، فإن الوسيلة الوحيدة الباقية هي الاعتماد على قوة السلاح البريطاني.

أنهى موريس تقريره بالإشارة إلى أن الصفوة أنشأت لجنة احتشد فيها الأثرياء بهدف «إيهام» الناس العاديين بأنهم شديدو الحرص على مصالحهم. وبخلاف أغلبية طبقات المالكين في نيويورك، فقد انتهى به الأمر إلى الانضمام إلى الثوريين، ومضى في النهاية إلى وضع المسودة النهائية لدستور الولايات المتحدة، على الرغم من أن بعضا من أقوى مقترحاته في المؤتمر الدستوري، على سبيل المثال، أن يعين الشيوخ ثم يبقون في مناصبهم مدى الحياة، اعتبرت محافظة أكثر مما ينبغي بنظر زملائه من المبعوثين، وفي النهاية لم يتيسر إقرارها.

حتى بعد الحرب، كان من الصعب إعادة جنّي الديموقراطية إلى القمقم. واستمر الحشد والاجتماعات الجماهيرية والتهديدات بانتفاضات شعبية. وكما كانت الحال قبل الثورة، تركزت كثرة من هذه الاحتجاجات على الديون. وبعد الحرب، دارت مناظرات حامية حول ما يتعين عمله بخصوص الديون التي راكمتها حروب الثورة. وكان المطلب الشعبي هو ترك الديون تتآكل بفعل التضخم لتتبخر، وتأسيس العملة على عملات ورقية تصدرها «بنوك الأراضي» land banks المحلية تحت رقابة عامة. ومضى الكونغرس القارّي في الاتجاه المعاكس، متبعا نصيحة التاجر الثري من فيلادلفيا روبرت موريس (ويبدو أنه ليس من أقارب غوفرنير) بأن تدفع مستحقات المضاربين الأثرياء الذين اشتروا الديون بسعر منخفض، بكامل قيمتها. وقال إن ذلك من شأنه أن يتسبب في تدفق الثروة «إلى أيدي أولئك الذين يمكنهم جعلها أكثر

إنتاجية»؛ وفي الوقت نفسه، فإن إنشاء بنك مركزي واحد، على طراز بنك إنجلترا، من شأنه السماح بتدوير الدين الوطني بوصفه «وسيطا جديدا في مجال التجارة»[10]. وهذا النظام الذي يقضي بجعل الديْن الحربي الحكومي أساسا للعملة كان مجربا وحقيقيا، ولايزال هو أساس العملة عندنا في الاحتياطي الفدرالي على نحو ما- لكن النتائج التي ترتبت على ذلك بالنسبة إلى صغار المزارعين في أول أيام الجمهورية كانت كارثية. فغالبا ما كان هناك ألوف من قدامى المحاربين الثوريين العائدين يجدون في انتظارهم «عربات الضبط» التي جاءت لمصادرة أثمن ممتلكاتهم. وكانت النتيجة موجات من الاحتشادات الجماهيرية، وعلى الأقل انتفاضتين شعبيتين كبريين، إحداهما في ماساشوسيتس الغربية والأخرى في ريف بنسلفانيا، بل ونداءات في بعض الجهات بإدخال تشريعات لنزع ملكية كبار المضاربين بدلا من ذلك(*).

أما بالنسبة إلى رجال من أمثال آدامز أو ماديسون أو هاميلتون، فإن مشروعات كهذه تنطوي على شبه مثير للقلق بتلك الحركات الثورية في الأزمنة الغابرة بما أطلقته من نداءات لإسقاط الديون، وإعادة توزيع الأرض، فأصبحت علامة على أن أمريكا لا يصح أبدا أن تعمل وفقا لمبدأ حكم الأغلبية. وعلى سبيل المثال فإن جون آدامز يرى أنه:

> إذا كان لكل شيء أن يتقرر وفقا لما تصوت به الأغلبية، فإن الثمانية أو التسعة ملايين ممن لا يحوزون ملكية، لن يفكروا في التعدي على حقوق المليون أو المليونين ممن لديهم أملاك.
>
> سيتعين إلغاء الديون أولا؛ وتفرض ديون ثقيلة على الأغنياء، ولا ضرائب على الآخرين على الإطلاق؛ وفي النهاية تطرح المطالبة بقسمة صارمة لكل شيء بالتساوي، ويجري التصويت عليها. فما هي النتيجة التي قد تترتب على

(*) تعرف الانتفاضات في التاريخ باسم تمرد شايس Shays' Rebellion، بل على نحو أكثر تعاليا: تمرد الويسكي Whisky Rebellion، على الرغم من أن الاسم الأخير تعمد اختراعه أليكساندر هاميلتون Alexander Hamilton كإدانة للمتمردين باعتبارهم جبليين مخمورين أكثر مما هم، وهو ما أثبته تيري بوتون Terry Bouton، مواطنون يطالبون بمزيد من الرقابة الديموقراطية. انظر:

Bouton ,Taming Democracy: "The People", the Founders, and the Troubled Ending of the American Revolution (Oxford: Oxford University Press, 1997)

وقد ظهر أخيرا عدد وفير من الأبحاث حول الموضوع: يستحق التنويه بينها بحث وودي هولتون

Woody Holton's Unruly Americans and the Origin of the Constitution (New York ; HILL and Wang , 2007)

وبحث وليم هوغلند

← William Hogeland's The Whisky Rebellion (New York, Simon & Schuster, 2006)

> ذلك؟ سـوف يندفع المتبطل، والشرير، والمتطرف إلى أكثر أشـكال الإفراط في الفجور، ليبيعوا حصتهم كاملة وينفقوا العائد، ثم يطلبون قسـمة جديدة مع أولئك الذين اشـتروا منهم. وفي اللحظة التـي تقبل فيها المجتمع فكرة كهذه، أن الملكية ليسـت مقدسة كشرائع الرب وأنه لا وجود لقوة من القانون ومن الجمهور لحمايتها، فإن الفوضى والطغيان يبدآن[11].

وبالمثل، فلم يكن الحكم الجمهوري، بالنسـبة إلى ماديسون، حكما أرقى لمجرد أنـه كان قـادرا على العمـل في مدى جغرافي واسـع؛ كان الأفضـل أن تكون هناك حكومة تعمل في مدى جغرافي واسـع، حتى إذا حدث أي نوع من «الهياج المطالب بعملات ورقية، أو إلغاء الديون، أو اقتسـام الثروة بالتسـاوي، أو أي نوع غير هذا من المشروعات غير اللائقة والشريرة»[12]، يكون من المرجح أن يبقى على المسـتوى المحلي - وتضمن حكومة مركزية قوية أن يجري احتواؤه على وجه السرعة.

هـذا، إذن، هو ما يبـدو أنه مدلول الرؤيـة الكابوسـية للديموقراطية الأثينية لـدى رجـال من هـذا النوع: أنه إذا تمأسسـت الجمعيـات التي تنعقـد في قاعة المدينـة، والاجتماعات الجماهيرية للفلاحين والميكانيكيين والحرفيين التي تشـكلت في السـنوات التي أفضت إلى الثـورة، فهذه المطالب- «إلغاء الديون... والاقتسـام المتسـاوي للثروة»- هي التي من المحتمل أن تطرح فيها. وفوق ذلك، كانوا يخشون شـبح الفجور الجماعي، والصخـب، والانفلات، حيث ينزاح جانبـا ذلك النوع من الجمهوريـين الصارمين الذين قـادوا روما إلى المجد، والذين رأى المؤسسـون فيهم نموذجا لهم، لينفسـح المجال أمام العواطف الجماهيرية السوقية. وهناك مقتطف آخـر ذو دلالة من آدامز بخصوص أثينا: «من اللحظـة الأولى حتى اللحظة الأخيرة من دسـتورها الديموقراطي، كان استخفافها، ومرحها، ومروقها، وتهتكها، وجنوحها،

← وكذلك

Founding Finance: How debt, Speculation, Foreclosures, Protests and Crackdowns Made Us a Nation (Austin; University of Texas Press, 2012)

ويعود هذا الموروث إلى ماض أقربه إلينا العمل الشهير لتشارلز بيرد

Charles Beard's An Economic Interpretation of the Constitution of the United States (New York: McMillan, 1913)

وترد في هذا العمل إشارة إلى أن المزارعين كادوا ينفردون بملكية حصرية للسندات، على الرغم من أن خلاصاته الأصلية ارتقت بها أبحاث لاحقة.

وفسقها، وتحللها السلوكي الشخصية الغالبة على الأمة بكاملها»[13]. وكان الدكتور بنجامين راش(*) Dr. Benjamin Rush، الطبيب الذي يعد من أخلص «أبناء الحرية» Sons of Liberty في فيلادلفيا، يشعر بأن هذا التسيب الديموقراطي في السلوك يمكن تشخيصه أنه نوع من المرض- وهو يفكر هنا تحديدا في التأثير الناشئ عن «التحولات في عادات التغذية، والصحبة والسلوكيات المترتبة على إعدام الديون العادلة عبر تداول أوراق مالية منقوصة القيمة»:

> أسفر احتدام الولع بالحرية، الذي أشعله النجاح في إشعال الحرب، لدى أناس كثيرين، عن ظهور آراء وسلوكيات لا يمكن تغييرها بالإقناع أو السيطرة عليها بقوة الحكومة... ويمثل التأثير الواسع النطاق لهذه الآراء في أفهام كثرة من مواطني الولايات المتحدة وفي مشاعرهم وأخلاقياتهم نوعا من الجنون، أعطي نفسي الحق في أن أخصه باسم أناركيا(**) Anarchia[14].

والإشارة إلى «أوراق مالية منقوصة القيمة» لها دلالة مهمة هنا، فقد جاء في المحل الأول بين القضايا التي حدت بالفدراليين إلى عقد المؤتمر الدستوري، ليس فقط خطر أعمال الشغب والتمردات ضد سياسات العملة الصعبة، وهو الخطر الذي كان واردا احتواؤه عسكريا، بل والخوف من أن القوى «الديموقراطية» أيضا قد تبدأ في الاستيلاء على حكومات الولايات وطبع العملات الخاصة بها- وقد فقد كل من جورج واشنطن، وهو أغنى أغنياء أمريكا آنذاك، وتوماس جيفرسون، قسما كبيرا من ثرواتهما الشخصية عبر مبادرات كهذه. وهذا، بالضبط، ما بدأ يحدث في بنسلفانيا، التي أسقطت شروط الملكية كأساس لحق التصويت، وسرعان ما شهدت نشوء مجلس تشريعي شعبوي ألغى في العام 1785 ميثاق إنشاء بنك روبرت موريس المركزي أولا، ثم بدأ مشروع تخليق نظام للائتمان العام بأوراق نقدية صممت على نحو يؤدي إلى تناقص القيمة مع مرور الوقت، حتى تخف أعباء المدينين ولرد خطر المضاربين. وأعلن أحد قادة الفصيل الشعبي، وهو الواعظ الصاحبي(***)

(*) طبيب وأستاذ جامعي يعد من الآباء المؤسسين للولايات المتحدة، باعتباره أحد الموقعين على إعلان الاستقلال وأحد أبرز قادة الحركة الدستورية وحركة التنوير، ويمتد نسبه إلى القائد السياسي والعسكري الإنجليزي أوليفر كرومويل، وحركة «أبناء الحرية» التي انتمى إليها هي التي نشأ عنها «حزب الشاي» المناهض للبريطانيين. [المترجم].

(**) الفوضوية. [المترجم].

(***) الكويكرز (الصاحبيون): جماعة دينية أمريكية رافضة للحروب. [المترجم].

Quaker هيرمـان هزباند(*) Herman Husband- الـذي كان الرجال من أمثال راش يشيرون إليه باسم «مجنون ألليغنيز»(**) - صراحة أن تدابير كهذه كان لها ما يبررها لأن التفاوتات الشاسعة في الثروة جعلت من المستحيل على مواطنين ولدتهم أمهاتهـم أحرارا أن يشـاركوا في الحياة السياسـية(***). وعندما اجتمع المزارعون، وبينهم موريس، في فيلادلفيا في 1787، كانوا عاقدي العزم على الحؤول دون انتشار العدوى. ولكي نوضح النغمة التي تسـيدت النقاش الدائر في المؤتمر يمكننا النظر في الملاحظـات الافتتاحية التي ألقاها إدموند راندولـفEdmund Randolph، وكان حاكما لولاية فيرجينيا آنذاك. حتى خارج بنسـلفانيا لم تكن دساتير الولايات تحتوي على مواد كافية للحماية من ظهور «حكم يمارسه الشعب»:

> ينبع الخطر الرئيسي الذي يتهددنا من الأجزاء الديموقراطية في دسـاتيرنا. وأرى أنـه مـن الحكمة المؤكدة أن سـلطات الحكم الذي يمارسـه الشـعب تبتلـع الفروع الأخرى للحكم. وليس بين الدسـاتير ما يؤمن كوابح كافية ضد الديموقراطية. ومجلس الشيوخ الضعيف في فيرجينيا ليس سوى وهم. وفي ولاية ميريلاند مجلس شيوخ أكثر قوة، لكن الهياجات الأخيرة في تلك الولاية كشفت عن أنها ليسـت بالقوة الكافية. والضوابط التي أمنها الدسـتوران في نيويورك وماساشوسـيتس هي، حتى الآن، حائط الصد الأقـوى في وجه الديموقراطية، لكن كل ذلك يبدو غير كاف(****).

ويرسـم عالم السياسـة الكندي فرانسـيس ديبوي - ديري، في دقة بالغة، خريطة للطريقة التي اسـتخدمت فيها كلمة «ديموقراطية» من قبل الشـخصيات السياسية في الولايات المتحدة وفرنسـا وكندا خلال القرنين الثامن عشر والتاسـع عشر، كاشـفا عن أن النمـط ذاته موجود في كل حالة. وعندما بدأ شـيوع الكلمة لأول مرة في الفترة بين

(*) يعرف أيضا باسـم هارمون هزباند Harmon Husband وهو مـزارع ورجل دين وداعية تهدئة ومناضل ضد فسـاد السـلطات، ارتبط بصداقة عبر المراسلة مع بنجامين فرانكلين، وقد زعم أنه شهد انبثاق أورشليم الجديدة وراء سلسلة جبال ألليغنيز الواقعة شرق الولايات المتحدة، ومن هنا اعتبره خصومه «مجنون ألليغنيز». [المترجم].

(**) Alleghenies: سلسلة جبلية تمتد من شمال ولاية بنسلفانيا حتى جنوب غرب فيرجينيا.

(***) طالب هزباند بقدر من المسـاواة في توزيع ملكية الأراضي أيضا، على أسـاس أن التفاوت في ملكية الأراضي ليس في مصلحة المشاركة الديموقراطية، كما طالب بأن تكون الدوائر الانتخابية صغيرة بدرجة تسمح للنواب بالتشاور المسـتمر مـع قواعدهم الانتخابية. ومن المرجح أنه من كان يفكر فيه آدامـز وهو يتحدث عن مخاطر الاحتكام إلى أغلبية الأصوات الانتخابية. [المترجم].

(****) هذا المقتطف هو المأثورة الافتتاحية في The Whisky Rebellion لوليم هوغلند.

1770و1800، كانت تستخدم، وفي شكل يكاد يكون حصريا، للتقريع والنقد والإهانة. لقد نفر الثوريون الفرنسيون من «الديموقراطية» وبقدر يكاد يماثل قدر نفور نظرائهم الأمريكيين منها. كان يُنْظر إليها باعتبارها فوضى، وغيابا للحكومة، وهيولى حافلة بالشغب. وبمرور الوقت، تبدأ قلة من الثوريين في استخدام المصطلح، غالبا من قبيل الاستفزاز: كما جرى عندما بدأ روبسبيير، في ذروة الإرهاب، يشير إلى نفسه باعتباره ديموقراطيا، أو عندما قرر توماس جيفرسون في العام 1800 - وهو الذي لم ترد في كتاباته الباكرة[*] أبدا كلمة «ديموقراطية» وإن رشح نفسه ضد آدامز باعتباره راديكاليا متعاطفا مع منظمي الهبات ضد الديون ومعارضا صلبا لمشروعات إنشاء بنك مركزي- أن يعيد تسمية حزبه ليصبح حزب «الجمهوريين الديموقراطيين».

لكن كان لا بد أن يمضي بعض الوقت قبل أن يشيع استخدام المصطلح.

وكان أن بدأ السياسيون في الولايات المتحدة وفرنسا، بين 1830 و1850، يعرّفون أنفسهم باعتبارهم ديموقراطيين، ويستخدمون كلمة ديموقراطية لوصف النظام الانتخابي، على الرغم من أنه لم يكن هناك تحول دستوري أو تغيير في عملية صنع القرار يمكن أن يبرر هذا التحول في الاسم. وقد طرأ التحول في المغزى لأول مرة في الولايات المتحدة. كان آندرو جاكسون أول مرشح رئاسي يطرح نفسه كديموقراطي، وهي صفة كان يقصد بها أنه سوف يدافع عن مصالح البسطاء من الناس (وخصوصا المزارعين الصغار في الغرب الأوسط والعمال في المدن الكبيرة في الشرق) ضد الأقوياء (البيروقراطيين والسياسيين في واشنطن والطبقات العليا في المدن الكبرى)[15].

رشح جاكسون نفسه كشعبوي- ومرة أخرى ضد نظام يقوم على بنك مركزي- وقد نجح بالفعل في تعطيل هذا النظام لبعض الوقت. وكما يلاحظ ديبوي- ديري «كان جاكسون وحلفاؤه يدركون جيدا أن استخدامهم للمصطلح «ديموقراطية» كان قريبا مما يمكن تسميته اليوم «التسويق السياسي»؛ كان بالأساس خدعة ماكرة،

(*) في المجلدات الاثني عشر المجمعة من أعمال جيفرسون تظهر كلمة «الديموقراطية» مرة واحدة، وفي سياق استشهاد بما قاله صمويل فون بوفندورف Samuel von Pufendorf عن قانونية المعاهدات! وبالطبع، كان جيفرسون الأقرب إلى أن يكون داعية الديموقراطية المباشرة، في حدود ما كان قائما بين المؤسسين، برؤيته الشهيرة التي تقضي بتقسيم البلاد إلى ألوف «الأجنحة» wards الصغيرة بما يكفي لتحقيق المشاركة العامة، وبما يسمح للمواطنين بالاحتفاظ بالنوع نفسه من الحشد الذي ظهر إبان الثورة- لكنه أشار إلى هذه باعتبارها جمهوريات صغيرة.

لكنهـا حققت نجاحـا مخيفا- وبلغ النجاح مبلغا أنه في غضون عشر سـنوات صار كل المرشـحين السياسيين عن كل الأحزاب السياسية يشيرون إلى أنفسهم باعتبارهم «ديموقراطيين». وبما أن الشيء ذاته وقع في كل مكان آخر- في فرنسا وإنجلترا وكندا- حيـث جرى التوسـع في منح حق الانتخـاب لدرجة سـمحت للمواطنين العاديين بالتصويـت، وكانت النتيجة أن مصطلح «الديموقراطية» هو ذاته تغير أيضا- لدرجة أن النظـام الجمهـوري المحكم، الذي خلّقه المؤسسـون لغرض محـدد هو احتواء مخاطر الديموقراطية، أعيدت تسـميته هو الآخر ليصبح «ديموقراطية»، وهو النحو الذي مازلنا ننحوه اليوم ونحن نستخدمه.

من الواضح إذن أن كلمة «ديموقراطية» كانت تعني شيئا مختلفا لدى الأمريكيين العاديين، وكذلك لدى الفرنسيين العاديين، عن معناها لدى أعضاء النخب السياسية. والسؤال، تحديدا، هو ماذا. وبالنظر إلى الطبيعة المحدودة لمصادرنا- لا سبيل إلى أن نعـرف، مثلا، ماهي الحجج التي طرحتهـا الدهماء في نيويورك بمجرد أن بدأت «في التفكير والتدبر»- لكن بوسـعنا، حقا، أن نكتفي بالتخمين. لكنني أظن أن بوسـعنا إعادة التأكيد على بعض المبادئ العريضة.

أولا، وقبل كل شيء، عندما تحدث المنتمون إلى الطبقات المتعلمة عن «الديموقراطية، فقـد كانوا يفكرون في نظام للحكم يعود تاريخـه تحديدا إلى العالم القديم. وفي المقابل، فإن الأمريكيين العاديين اعتبروا، فيما يبدو، وكما يمكن أن نقول اليوم، وفي ضوء اعتبارات اجتماعية وثقافية أوسـع كثيرا، أن: «الديموقراطية» هي الحرية والمساواة وقدرة المزارع البسيط أو الحرفي البسيط على أن يخاطب «من هم فوقه» بكرامة واحترام للذات- وهو نوع من المزاج الديموقراطي الأوسـع الذي سرعان ما أصبح مثار تقدير عميق من جانب مراقبين أجانب، مثل أليكسيس دي توكفيل، عندما تحدثوا عن «الديموقراطية في أمريكا» بعـد ذلك بجيلين. ويصعب علينا الكشـف عن جذور هذا المـزاج العام، وينطبق القول ذاته على جذور كثير من الابتكارات السياسـية التي جعلـت الثورات العظمى في القرن الثامن عشر ممكنة، لكن لا يبدو أن هذه الجذور موجودة حيث اعتدنا أن نبحث عنها.

ومن الأسـباب التي تجعل من الصعب علينا إعادة رسم صورة تاريخ هذه الأمزجة الديموقراطية، والأشـكال اليومية للتنظيم وصنع القرار التي اسـتلهمت هذه الأمزجة، أننا اعتدنا أن نروي القصة بطريقة بالغة الغرابة، فهي قصة لم تتشـكل حقا سـوى في

أعقــاب الحرب العالمية الأولى، عندما بدأت الجامعــات في الولايات المتحدة وفي بعض أرجــاء أوروبا تــروج للفكرة القائلــة إن الديموقراطية جزء لا يتجزأ مما أســمته هذه الجامعــات «الحضارة الغربية». وفكرة وجود شيء يدعى الحضارة الغربية كان، آنذاك، جديدا نســبيا: فالتعبير كان من شــأنه أن يبــدو من دون معنى في زمن واشــنطن أو جيفرســون. ووفقا لهذه النســخة الجديدة من التاريخ، التي سرعــان ما أصبحت كتابا مقدســا بالنســبة إلى المحافظين الأمريكيين وغالبا ما تؤخذ كبديهيــة من قبل كل من عداهــم، فالديموقراطيــة هي بالفعل مجموعــة من البُنى المؤسســية التي تقوم على التصويــت، الذي «اخــترُع» أولا في أثينا القديمة وبقي مغروســا في تراث عظيم ارتحل من اليونان إلى روما إلى إنجلترا القرون الوســطى، وأخيرا وجد لنفســه مستقرا في شمال الأطلسي، الذي هو الآن مســكنه الخاص. وهذه هي الصيغة التي تمكّن محاربي الحرب الباردة من أمثــال صمويل هنتنغتــون Samuel Huntington من الزعم أننا نخوض الآن «حــرب حضارات» يحــاول إبانها الغرب الحر والديموقراطــي، من دون طائل، أن يفرض قيمه على كل من عداه. وكمنطق تاريخي، فهذا مثال واضح على دفاع يتجاهل حقائق لا تسره. فالقصة كلها لا معنى لها. أولا، وقبل كل شيء، فلا يكاد يتشارك فولتير Voltaire وماديسون وغلادستون(*) Gladstone سوى في شيء واحد حقا مع ساكن في أثينا القديمة وهو قراءة الكتب اليونانية منذ سنوات النشأة.

لكن لو أن التراث الغربي، ببســاطة، تراث فكري، فكيف يتأتى لأحد أن يدعوه تراثا ديموقراطيــا؟ وفي الحقيقة، ليس بين من وصلنا مــن المؤلفين اليونانيين هناك واحد من المؤيديــن للديموقراطية، وكل مؤلف، تقريبا، ممن نماهــي بينهم اليوم وبين «الحضارة الغربية»، طوال الـ 2400 عــام الأخيرة على الأقل، هو مناهض للديموقراطية، على نحو معلن. وعندما تتوافر لشــخص مــا جرأة تكفي لأن يعلن ذلك، فــإن رد الفعل المعتاد من جانب المحافظين يكون بتغيير مســار الحــوار والقول إن «الغرب» هو تراث ثقافي، تشــهد بحبه الفريد للحرية وثائق من القرون الوســطى، مثــل الوثيقة العظمى(**)

(*) فرانســوا ماري آرويه المشــهور بلقبه الأدبي فولتير، وهو النجم الســاطع في أفق التنويريين الفرنســيين في القرن الثامن عشر، وجيمس ماديسون هو السياسي الأمريكي الذي سبقت الإشارة إليه، ووليم إيوارت غلادستون هو رئيس الوزراء البريطاني الليبرالي في القرن التاسع. [المترجم].

(**) ميثــاق الحريات الأعظــم الذي كتب باللاتينيــة ووقعــه الملــك الإنجليــزي جــون علــى ضفــاف التايمــز في العام 1215. [المترجم].

Magna Carta، وقد بقي في حال انتظار للحظة الانبثاق في عصر الثورات. وهذا أقرب، هونا ما، إلى المعقولية، فهو، على الأقل، يمكن أن ينطوي على تفسير للحماس الشعبي للديموقراطية في بلدان مثل الولايات المتحدة وفرنسا، حتى في مواجهة رفض شامل من جانب النخب. لكن إذا تبنى المرء هذه المقاربة ليقول إن «الغرب» هو تراث ثقافي عميق، حقا، فإن أجزاء أخرى من الحكاية التقليدية تتداعى عندئذ. فهناك أمر واحد، كيف لنا أن نقول إن التراث الغربي يبدأ باليونان؟ فبالنهاية، وإذا كنا نتحدث على أساس الثقافة، فالأكثر شبها باليونان القديمة بين الأحياء اليوم هم اليونانيون المعاصرون، كما هو واضح. وعلى الرغم من ذلك فمعظم أولئك الذين يحتفون بـ «التراث الغربي» لا يعتبرون حتى أن اليونان الحديثة جزء من الغرب- إذ إن اليونان، على ما يبدو، قد خرجت عن الصف نحو العام 600 قبل الميلاد، عندما اختارت الفصيل غير المناسب من المسيحية.

وفي الحقيقة، فإن كلمة «الغرب» وفق استخدامها الراهن، يمكن أن تعني أي شيء. فيمكن استخدامها للإشارة إلى تراث فكري، أو تراث ثقافي، أو كمحل للقوة السياسية («التدخل الغربي»)، أو حتى كمصطلح عرقي، («تبين أن الجثامين التي اكتشفت في أفغانستان هي لغربيين»)، وهو ما يتوقف، بدرجة أو بأخرى، على احتياجات اللحظة.

فلا غرو، إذن، أن جاء رد فعل المحافظين الأمريكيين عنيفا لهذا الحد إزاء كل تحد لتفوق «الحضارة الغربية» - مادامت «الحضارة الغربية» في جوهرها شيئا مختلقا. وفي الحقيقة، وعلى الرغم من كل تناقضاتها، فقد تكون هذه هي الفكرة القوية الوحيدة التي تسنى لهم أن يبتدعوها. ولكي تتوافر أدنى إمكانية لفهم التاريخ الحقيقي للديموقراطية، يتعين أن نزيح هذا كله جانبا، ونبدأ من الصفر. فإن لم نرَ أوروبا الغربية باعتبارها أرضا مختارة وبخاصة على نحو ما، فما الذي نراه إذن وعلى وجه الدقة في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر؟ حسنا، نرى أولا مجموعة من الممالك في الشمال الأطلسي كانت تكاد، في معظم أحوالها، تبتعد عن أشكال سبقت من المساهمة الشعبية في الحكم، لتكوّن حكومات تتزايد مركزيتها وسلطتها المطلقة. ولنتذكر أن أوروبا الشمالية كانت، حتى ذلك الزمن، أقرب شيء إلى الساحة الخلفية الراكدة. وخلال تلك الفترة، لم تكن المجتمعات الأوروبية تتمدد في كل اتجاه فحسب،

مع مشروعات وراء البحار، للتجارة والغزو وإنشـاء المسـتعمرات، عبر آسـيا وأفريقيا والأمريكتـين، بل إنها أيضا، ونتيجة لذلك، تغرق فيما تدفق عليها من فيض مذهل من الأفكار السياسية الجديدة وغير المألوفة. وقد اهتمت أغلبية المثقفين الأوروبيين الذين واجهتهم هذه الأفكار، التي بدأوا يستخدمونها في تخليق ملكيات مركزية أكثر قوة: كما فعل الباحث الألماني ليبنتـز Leibniz(*) الذي وجد في نموذج الصين مصدرا للإلهام، بما فيهـا من وحدة ثقافية، ومجالس امتحانات وطنية، وجهاز عقلاني للخدمة الوطنية، أو مونتسكيو، الذي ماثله في الاندهاش لكن بالمثال الفارسي. وانسحر آخرون، (جون لوك، على سـبيل المثال، أو كثيرون غيره من فلاسـفة السياسة من الإنجليز الذين ولع بحبهم الآباء المؤسسـون) باكتشـاف مجتمعات في أمريكا الشـمالية بدا أنها أكثر حرصا على المساواة، وأكثر فردانية من أي شيء سبق أن تخيل الأوروبيون إمكان وجوده.

وفي أوروبـا، ازدهـرت الرسـائل والمجـادلات حـول مغزى هذه الاكتشـافات الاجتماعيـة الجديـدة، وحـول تأثيراتها السياسـية والخلقية. ولم يكـن هذا مجرد مسـألة من مسائل التدبر الفكري في المستعمرات الأمريكية. فلم يكن المستوطنون الأوروبيون الأوائل في أمريكا الشمالية في حالة تناقض تمثلت في الاتصال المباشر مع الأمـم الأصلية، وفي اضطرارهم إلى تعلم الكثير مـن طرائقهم لتتوافر لديهم القدرة على الحياة في بيئتهم الجديدة فحسـب، بل كانوا في الوقت نفسـه يشردونهم وإلى حد كبير، يسـتأصلون شأفتهم. وفي السياق نفسه- على الأقل وفقا للتقارير المخجلة التي وضعها القادة الأوائل للمجتمعات الاسـتيطانية- بدأوا هم أنفسهم، وبخاصة أطفالهم، يميلون إلى التصرف مثل الهنود.

وتعـود أهمية هذا الأمر إلى أن أغلبية المناظرات حول تأثير المجتمعات الأصلية عـلى الديموقراطية الأمريكية يغيـب عنها التحول الثقافي العميـق الذي طرأ. وقد دارت مناظـرات بالغـة الاحتدام حول الموضـوع منذ ثمانينيات القـرن العشرين. وعادة ما يشـار إليهـا في الأدبيـات البحثية باسـم «المناظرات حـول التأثير» the influence debate. وعـلى الرغـم مـن أن الباحثـين الذين أطلقـوا شرارتها، مثل المؤرخ بروس جوهانسـن Bruce Johansen(**)، طرحوا قضية أشمل، فسرعان ما

(*) فيلسوف وعالم رياضيات ألماني تجد في أعماله تأثيرا أرسطو والقديس توما الإكويني. [المترجم].

(**) مؤلف كتاب Debating Democracy: Native American Legacy of Freedom.

تعامت المناقشــات كلها عن مســألة بعينها: ما إذا كانت عناصر بعينها في الدستور الأمريكي، وبخاصة بنيته الفدرالية، اســتلهمت في الأســاس مثال رابطة الأمم الست عنــد الهاودينوســوني Haudenosaunee أو الإيروكــوا(*) Iroquois. وقــد بدأت هــذه المناظــرة تحديدا في العــام 1977، عندما أوضــح غرايــنــد(**) Grinde أن فكــرة اتحاد فدرالي بين المســتعمرات، كان أول من اقترحها، فيما يبدو، ســفير من الأونونداغا(***) Onondaga يدعى كاناســاتيغو Canassatego إبان المفاوضات حول معاهدة لانكســتر Lancaster Treaty في 1744. فبعد أن أرهقه التفاوض مع ســت مســتعمرات مختلفة، كسر أحد الســهام نصفين، مبينا سهولة كسره، ثم أخذ حزمة من ســتة ســهام وتحدى محاوريه أن يفعلوا بها ذلك. (ولاتزال حزمة السهام هذه تظهر على خاتم اتحاد الولايات المتحدة، على الرغم من زيادة العدد إلى ثلاثة عشر). وقد اقترح بنجامين فرانكلين الذي شــارك في المفاوضات، بعد ذلك، أن تتبنى المستعمرات النظام الفدرالي، وإن لم يصادف الأمر النجاح في البداية.

لم يكن غرايند أول من طرح فكرة التأثير المحتمل من قبل المؤسسات الفدرالية الإيروكوازية على الدســتور الأمريكي، فقد طُرحت، في مناســبات مختلفة، في القرن التاســع عشر أفكار مشــابهة، ولم يجد فيها أحد آنذاك شيئا مثيرا للخوف أو جديرا بالإعجــاب على نحو خــاص. فلما أعيد طرحها في ثمانينيــات القرن العشرين أثارت عاصفــة نارية. وقد صدر قانون عن الكونغرس يعترف بمســاهمة الهاودينوســوني فكشر المحافظون عن أنيابهم اعتراضا على أي إيحاء بتأثر المؤسسين بأي شيء خلاف «الحضارة الغربية». ويكاد معظم الباحثين المتحدرين عن سكان أمريكا الأصليين أن يكونوا قد اعتنقوا الفكرة، لكنهم أكدوا، أيضا، أن هذا لم يعد كونه مثالا واحدا على ســياق أوسع شمل تأثر المستوطنين بالطرائق المحبة للحرية في المجتمعات الأصلية. وفي الوقت نفســه، أصر الأنثروبولوجيــون (غير المتحدرين عن الســكان الأصليين) ممن درسوا الأمم الست، ومعهم المؤرخون الدستوريون الأمريكيون، على أن يركزوا

(*) اتحاد نشأ في زمن مضى بين أمم من السكان الأصليين لأمريكا الشمالية، ويضم اليوم عشرات الألوف في الولايات المتحدة وعددا أقل منهم في كندا. [المترجم].

(**) هو دونالد غرايند المؤرخ البارز المتخصص في ثقافة السكان الأصليين لأمريكا الشمالية. [المترجم].

(***) الأونونداغــا واحــدة من الأمم المؤسســة لاتحاد الســكان الأصليين وكاناســاتيغو زعيمهم وأبــرز ممثل لهم في المفاوضات التي انتهت بتوقيع معاهدة لانكستر بين الأمم الست ومستعمرتي فيرجينيا وميريلاند في العام 1744. [المترجم].

حصريا على المسألة الدستورية، ورفضوا هذا الرأي كشيء مستبعد. وكان معنى ذلك أنه على الرغم من حقيقة أن كثرة من المؤسسين شاركوا في التفاوض على المعاهدة مع فدرالية الهاودينوسوني، وعلى الرغم من حقيقة أن هذا كان النظام الفيدرالي الوحيد الذي كانت لأي واحد منهم خبرة مباشرة به، لم تؤدِ هذه الخبرة أي دور، أيا كان، في تفكيرهم وهم يفكرون في كيفية أن يخلّقوا نظاما فيدراليا، هم أنفسهم.

ويبدو هذا في ظاهره زعما عجيبا. والسبب في أنه كان من الممكن طرحه أنه عندما دخل واضعوا الأوراق الفدرالية في نقاش علني حول مزايا الأنواع المختلفة من النظم الفدرالية وعيوبها، فإنهم لم يذكروا النوع الذي عاينوه بالفعل، بل ذكروا غيره من النظم التي قرأوا عنها: تنظيم فدرالية يهودا في زمان سفر القضاة، والرابطة الآخائية(*) Achaean League والاتحاد السويسري والأقاليم المتحدة في الأراضي الواطئة. وعندما كانوا يشيرون إلى السكان الأصليين، كانوا يشيرون إليهم عادة باعتبارهم «الأمريكيين المتوحشين» الذين ربما تصادف الاحتفاء بهم باعتبارهم أمثلة على الحرية الفردية، وإن بقيت خبرتهم السياسية، وعلى نحو صارم، غير ذات موضوع، لهذا السبب. على سبيل المثال، قارن جون آدامز بينهم وبين القوطيين القدماء، وهم شعب اعتبر أنه غريب في قدرته على إقامة نظام حكم ديموقراطي، إلى حد بعيد، من دون أن يغرق في القلاقل العنيفة. وقد خلص إلى أن ذلك تيسر للشعبين معا لأنهما بلغا من التشرذم والتبطل درجة حالت دون تراكم أي قدر ذي مغزى من الملكية، وبالتالي لم تنشأ لديهما حاجة إلى مؤسسات تحمي الثروة.

لكن الجدل حول الدستور بقي أقرب إلى استعراض ثانوي، فقد كان طريقة من طرق الحرص لأن يبقى التركيز الشامل منصبا على عادات القراءة عند الصفوة المتعلمة، وعلى المجادلات والأوهام التي عدوها صالحة للاستخدام في المناظرات العامة. وعلى سبيل المثال من الواضح أن المؤسسين كانوا على دراية تامة بالمجاز الذي لجأ إليه كاناساتيغو باستخدام السهام- وفي النهاية، وضعوا الصورة على خاتم جمهوريتهم الجديدة- لكن يبدو أنه لم يخطر لأحدهم ولو أن يشير إليه فيما نشر من مؤلفاتهم أو خطبهم أو مجادلاتهم، بل إن القصابين وصانعي العربات

(*) اتحاد نشأ في المناطق الشمالية والشرقية من اليونان في القرن الثالث السابق على الميلاد، على أساس اتحاد أقل إحكاما سبقه بقرنين. [المترجم].

في نيويــورك كانوا يعرفون أنه يتعــين عليهم عند الدخول في مناظرة مع الصفوة أن يزينوا كلامهم بالكثير من الإحالات الكلاسيكية.

وإذا أردنا استكشاف أصول هذه الميول الديموقراطية التي حدت بالنيويوركيين العاديين أن يتعاطفوا مع فكرة الحكم الديموقراطي في المحل الأول، أو حتى تحديد الموضع الذي تيسرت فيه للناس خبرة مباشرة ملموســة بصنع القرار الجمعي، على نحو ربما كان هو ما أثر في فهمهم للكيفية التي يمكن أن تبدو بها الديموقراطية، فلا يتعين علينا فقط أن ننظر إلى أبعد من غرف الاســتقبال الخاصة بالصفوة المتعلمة. وفي الحقيقة، سرعان ما نجد أنفســنا في أماكن قد تبدو في البداية مذهلة حقا. في العام 1999 نشر جون ماركوف John Markov، وهو أحد كبار المؤرخين المعاصرين للديموقراطية الأوروبية مقالة بعنوان «أين اخترعت الديموقراطية ومتى؟» Where and When was Democracy Invented? وتجد فيها الفقرة التالية:

> ربمــا كان من المحتمل أن فكــرة انبثاق القيادة من موافقة الخاضعين لها أكثر مما هي مفروضة بقوة سلطة عليا جاءت من خبرة أطقم سفن القراصنة في بواكــير العالم الأطلسي. فلم تكن أطقم القراصنة تنتخب ربابنتها فحســب، بل كانت تعــرف القوى المقابلة (ممثلة بالرئيس البحري ومجلس الســفينة) والعلاقات التعاقدية بين الفرد والجماعة (في شكل مواد نظام السفينة المكتوبة لتحــدد الحصــص في الغنائم ومعــدلات التعويض عن إصابــات تقع في أثناء الوجود على السفينة)[16].

تبــدر عنه الملاحظــة على نحو عرضي إلى حــد بعيد، لكنه مثال قــوي الدلالة، عــلى نحو ما. فإذا كانت الدســاتير الموجودة المتعلقة بالســفن على أي جانب من الأهميــة الدلالية، فالتنظيم الممثل لأحوال ســفن القراصنــة في القرن الثامن عشر كان ديموقراطيــا إلى حد يثير الإعجاب[17]. فلم يقف الأمر عند انتخاب الربابنة، بل كانــوا يؤدون وظائفهم عادة على نحو يشــبه ما درج عليه الرؤســاء الحربيون من الأمريكيــين الأصليين: فقد كانوا يمنحون كامل الســلطة حال المطاردة أو الاشــتباك، وبخلاف ذلك، كانوا يعاملون كأفراد الطاقم العاديين. وتلك السفن التي كان ربابنتها يُمنحون سلطات عامة أوسع كانت تصر أيضا على حق الطاقم في عزلهم في أي وقت، بسبب الجبن أو القسوة أو أي سبب آخر. وفي كل حالة من الحالات، بقيت السلطة

النهائية بتصرف جمعية عمومية غالبا ما كانت تقضي حتى في أتفه الأمور، وغالبا ما كان هذا يجري برفع الأيدي.

وليس هنا ما يدعو إلى الدهشة إذا تذكر المرء أصول القراصنة. فالقراصنة كانوا عموما متمردين، بحارة، غالبا ما أجبروا أصلا على الخدمة على كره منهم في مدن ساحلية عبر الأطلسي، وتمردوا على ربابنة متجبرين و«أعلنوا الحرب على العالم كله». وغالبا ما أصبحوا عصابات خارجة على المجتمع، في شكل كلاسيكي(*)، ينتقمون من الربابنة الذين يسيئون معاملة أطقمهم، ويطلقون سراح من لا يجدون شكايات بحقهم، أو حتى يكافئونهم. وقد كان تشكيل الأطقم، في الأغلب، متنوعا إلى حد استثنائي. ووفقا لما جاء في مؤلف ماركوس ريديكر «الأشرار من كل ملة» Marcus Rediker›s "Villains of All Nations"، كان «طاقم سام بيلامي الأسود Black Sam Bellamy في 1717» حشدا مخلّطا ممن جاؤوا من جميع البلدان «بمن فيهم بريطانيون وفرنسيون وهولنديون وإسبان وسويديون وأمريكيون أصليون وأمريكيون سود ودزّينتان من أفارقة جرى تحريرهم من سفينة عبيد»[18]. وبتعبير آخر، فنحن بصدد جمع من الناس كان من المرجح أن تكون لديه، على الأقل، معرفة مباشرة ما بعدد بالغ التنوع من المؤسسات الديموقراطية المباشرة، من التنغات things (المجالس) السويدية، إلى مجالس القرى الأفريقية، إلى البُنى الفدرالية لدى الأمريكيين الأصليين، ليجدوا أنفسهم فجأة مجبرين على ارتجال نوع من الحكم الذاتي مع انعدام كامل لحضور الدولة. كان ذلك هو الفضاء المتعدد الثقافات المثالي للتجريب. ولم يكن مرجحا أن تكون هناك أرضية أنسب لإنماء مؤسسات ديموقراطية جديدة في أي موضع آخر في العالم، آنذاك.

فهل كان للممارسات الديموقراطية التي نشأت وتطورت فوق سفن القراصنة الأطلسية في بواكير القرن الثامن عشر أي تأثير، مباشر أو غير مباشر، على نشوء الدساتير الديموقراطية في عالم الشمال الأطلسي بعد ذلك بستين أو سبعين سنة؟ هذا ممكن. ولا شك في أن الميكانيكي أو الحرفي العادي في نيويورك القرن الثامن عشر أنفق كثيرا من الوقت في تبادل حكايا القراصنة وقت الشراب في حانات الموانئ. وقد راجت الروايات المثيرة عن القراصنة على نطاق واسع، ومن المرجح أن رجالا مثل

(*) أي في الشكل الذي ميز العصابات الخارجة على المجتمع، عبر العصور. [المترجم].

ماديسون أو جيفرسون قرأوها، ولو في طفولتهم. لكن يستحيل أن نعرف، على وجه اليقين، إذا كان رجال كهؤلاء استخلصوا أي أفكار من تقارير كهذه؛ وإن كانت حكايا كهذه أثرت فيهم على أي نحو، فمن شأنه أن يكون آخر تأثير يعترفون به صراحة.

بل يمكن للمرء أن يخمن وجود نوع من اللاوعي الديموقراطي الواسع الكامن وراء كثرة من أفكار الثورة الأمريكية والمجادلات المتصلة بها، وهي أفكار كان حتى المواطن العادي يشعر بعدم الارتياح إزاء أصولها، نظرا إلى ارتباطها الوثيق بالوحشية والإجرام. وليس القراصنة سوى المثال الأكثر وضوحا. وكانت المجتمعات الحدودية في المستعمرات الأمريكية الشمالية أكثر أهمية، حتى من القراصنة. لكن هذه المستعمرات الأولى كانت أكثر شبها بسفن القراصنة مما يتاح لنا أن نتخيل. وربما لم تكن مجتمعات الحدود كثيفة السكان مثل سفن القراصنة، أو ربما لم تكن حاجتها ماسة، بالقدر ذاته، إلى التعاون المتصل، لكنها كانت فضاءات لارتجال متعدد الثقافات، وعلى غرار سفن القراصنة، كانت خارج نطاق الرقابة من قبل أي دولة. ولم يبدأ المؤرخون، سوى في عهد قريب، توثيق الدرجة التي بلغها التشابك بين مجتمعات المستوطنين ومجتمعات السكان الأصليين، في تلك الأيام الأولى[19]، مع تبني المستوطنين محاصيل السكان الأصليين وملابسهم وأدويتهم وعاداتهم وأساليبهم القتالية. فقد دخلوا في مبادلات تجارية، إذ عاشوا متجاورين في الأغلب، وأحيانا ما تزاوجوا، في حين عاش آخرون لسنوات أسرى في مجتمعات هندية، قبل أن يعودوا إلى مواطنهم وقد تعلموا لغات السكان الأصليين وعاداتهم وطقوسهم اليومية. وفوق كل ذلك، لاحظ المؤرخون المخاوف التي لم تكن تنتهي في أوساط قادة المجتمعات الكولونيالية والوحدات العسكرية من أن يبدأ مرؤوسوهم باستيعاب ما لدى الهنود من مواقف تتصل بالمساواة والحرية الفردية، على النحو الذي تبنوا به فؤوس التوماهوك القاتلة وعقود الومبم الصدفية وقوارب الكانو الطويلة الضيقة.

كانت النتيجة تحولا ثقافيا أثر، تقريبا، في كل جوانب حياة المستوطنين. على سبيل المثال، شعر الطّهريون Puritans بأن العقاب البدني كان، على نحو مطلق، أمرا جوهريا في تربية الأطفال، وقد كانت العصا تستخدم لتعليم الأطفال معنى السلطة، ولكسر إرادتهم (الملوثة بالخطيئة الأصلية) ربما بالقدر نفسه الذي يروض به المرء حصانا أو غير ذلك من الحيوانات- وبالطريقة نفسها، وفقا لمعتقداتهم

أيضــا، كانت العصا لازمة في حياة الكبار لتأديب الزوجات والخدم. وفي المقابل، رأى معظــم الأمريكيين الأصليين أنه لا يجوز أبدا أن يضرب الأطفال تحت أي ظرف من الظروف. وفي تســعينيات القرن الســابع عشر، في ذات الوقت الذي شــهد الحرب الدعائية التي شــنها الراهب الكالفيني من بوســطن كوتن ماثر Cotton Mather ضد القراصنة باعتبارهم أشقياء زنادقة يعذب الله بهم النوع البشري، كان يشكو في الوقت نفســه من أن اعتدال المناخ في العالم الجديد وطيب معاشر سكانه الأصليين تســببا في إضلال المســتوطنين، فاتجهوا إلى ما أســماه «التهنيد» Indianization- برفضهــم إنزال العقاب البدني بأطفالهــم، مدمرين بذلك مبادئ التهذيب والتراتبية والقواعد الرســمية الواجــب أن تكون حاكمة للعلاقة بين الســادة والخدم، أو بين الرجال والنساء، أو بين الصغار والرجال:

> عــلى الرغم من أن أوائل المزارعين الإنجليــز في هذه البلاد كان لديهم في العــادة حكم على عوائلهم وضبــط لها وكانت لهم شــدة في ذلك، لكن، كأن المنــاخ علمنا أن نتهند، كأن اعتداله بلــغ مبلغا جعلهم ينحون كل ذلك جانبا بالكامل، أصبح التســاهل الأحمق مع الأطفــال انحراف وبائي في البلاد، ويبدو مصحوبا بكثير من التبعات السيئة[20].

وبتعبــير آخر، كل ما بــدأ يظهر من روح فردية ومتســامحة ومحبة للحرية في أوســاط المســتعمرين أنحى الطهريون الأوائل باللوم، في ظهــوره، على الهنود- أو، كما كانوا لايزالون يدعونهم آنذاك، «الأمريكيين»، باعتبار أن المســتعمرين لم يكونوا يعــدون أنفســهم، آنذاك، أمريكيين، بــل إنجليز. ومن مفارقــات «المناظرات حول التأثير» أن كل ما حاول غرايند وجوهانسن تأكيده، في الصخب والعنف اللذين دارا حــول تأثير الإيروكوا في النظام الفدرالي، هو: أن الإنجليزي العادي والفرنسي العادي ممن اســتقر بهما المقام في المســتعمرات لم يبدأ أحدهما بالنظر إلى نفسه باعتباره «أمريكيا»، باعتباره واحدا من صنف جديد من الناس المحبين للحرية، إلا عندما بدأ بالنظر إلى نفسه باعتباره أقرب شبها بالهنود.

وما كان يصدق على أهل مدينة مثل بوســطن كان صحيحا، بدرجة أكبر، في مناطــق الحدود، وبخاصة في تلك المجتمعات التــي تألفت في الأغلب من عبيد آبقــين وخدم ممن «أصبحــوا هنودا» خارجين بالكامل عن ســيطرة الحكومات

الاستعمارية[21]، أو جزرا تتألف ممن أطلق عليهم المؤرخان بيتر لاينباو Peter Linebaugh وماركوس ريد يكر «البروليتاريا الأطلسية»، ذلك الخليط المتنافر من عتقاء وبحارة وبغايا السفن ومارقين وأعداء الناموس Antinomians(*) ومتمردين ظهروا في المدن الساحلية في العالم شمال الأطلسي قبل ظهور العنصرية الحديثة، والذين نبع منهم، قبل غيرهم فيما يبدو، جانب كبير من القوة الدافعة للثورة الأمريكية وغيرها من الثورات[22]. وكان يمكن لرجال مثل ماثر أن يوافقوا على هذا، هم أيضا: فكثيرا ما كتب أن الهجمات الهندية على مستوطنات الحدود كانت عقابا من الله أنزله بهؤلاء الناس الذين تخلوا عن سادتهم الشرعيين وعاشوا هم أنفسهم عيش الهنود.

ويبدو أنه لو دُوّن التاريخ الحقيقي، لتبين أن الأصل الحقيقي للروح الديموقراطية- وعلى الأرجح، كثرة من المؤسسات الديموقراطية - كامن في تلك الفضاءات الواقعة خارج سيطرة الحكومات والكنائس المنظمة. وربما كان لي أن أضيف أن هذا يشمل الهاودينوسوني أنفسهم. وقد نشأت الرابطة أصلا - لا نعلم متى على وجه اليقين - كنوع من الاتفاق التعاقدي بين القبائل الهندية السينيكاSenecal والأونونداغا Onondaga والكايوغا Cayuga والأونيدا Oneida والموهوك Mohawak (وانضمت القبيلة السادسة وهي التوسكارور Tuscaroral، فيما بعد) للتوصل إلى طريقة للتوسط في النزاعات وإقرار السلام؛ ولكن في فترة توسعهم، في القرن السابع عشر أصبحت الرابطة خليطا عجيبا من الناس، بعد أن أصبحت شرائح كبيرة من أعضائه أسرى حرب من أمم أصلية أخرى جرى تبنيهم، ومن مستوطنين جرى أسرهم، ومن هاربين. وشكا مبشر يسوعي في ذروة حروب السمّور(**) Beaver Wars التي دارت في القرن السابع عشر، من أنه يكاد يستحيل التبشير بين ظهراني السينيكا بلغتهم هم، بعد أن أصبحت أغلبيتهم لا تتقنها! وحتى في القرن الثامن عشر، ففيما كان كاناساتيغو، السفير الذي كان أول من اقترح الفدرالية على المستعمرين، إنسانا ولد لأبوين من الأونونداغا، فقد

(*) طائفة مسيحية تعتقد أن الله رخص لها التحلل من قواعد الأخلاق. [المترجم].

(**) دارت بين رابطة الإيروكوا وبين المستعمرات الفرنسية في المناطق الشرقية من أمريكا الشمالية، بتحريض من الإنجليز والهولنديين للهنود. [المترجم].

كان المفاوض الرئيسي الثاني عن الهاودينوســوني مع المســتعمرين، في ذلك الوقت، وهو سواتاني Swatane، في الحقيقة فرنسيا- أو على الأقل، ولد لأبوين فرنسيين في كيبيك. وككل الدســاتير الحية، بقيت الرابطة دائمة التحول والتطور، ولاشــك في أن جانبا كبيرا من المعمار المتقن والوقار الرزين في بنية مجلسها نشأ، تحديدا، عن هذا المزج الخلاق للثقافات والموروثات والخبرات.

فلــماذا يصر المحافظون على أن الديموقراطية اخترعت في اليونان القديمة، وعلى أنهــا متأصلة، على نحو ما، فيما يدعونه «الحضــارة الغربية» - على الرغم من كل الأدلة الدامغة التي تشــير إلى العكس؟ في النهاية هي مجرد طريقة لعمل ما يعمله الأثرياء والأقوياء دائما: اســتملاك ثمرات عمل الغير. إنها طريقة لتأسيس ادعاء بحق ملكيــة. ولا بد لمن يدعي حق ملكية أن يدافع عنه. وهذا هو الســبب في أنه كلما ظهر شــخص مثل أمارتيا ســن (كما فعل أخيرا) ليشــير إلى بديهية أن الديموقراطية يمكن بالقدر نفسه من اليسير أن تجدها في مجالس القرى في أفريقيا الجنوبية أو في الهند، يمكن للمرء أن يكون واثقا من انبثاق موجة من الاستجابات الفورية الغاضبة في الصحف والمواقع المحافظة، زاعمة أنه أخطأ الهدف تماما. وبشــكل عام، لو تيسر لك العثــور على مفهوم- الصدق، الحريــة، الديموقراطية- يتفــق الجميع على أنه شيء طيب، فبوســعك أن تطمئن إلى أنه لن يقع إجماع على ماهيته. ولو في اللحظة التي تســأل فيها لماذا يميل معظم الأمريكيين أو معظم الناس بشكل عام، إلى فكرة الديموقراطية، فإن الحكاية التقليدية لا تتهاوى فحســب، بل تصبح غير ذات أهمية على الإطلاق.

لم تخــترع الديموقراطية في اليونان القديمة. لا جدال في أن اللفظ «ديموقراطية» اخــتُرع في اليونان القديمة- لكن اخترعــه أناس لم يكونوا يميلون إلى هذا الأمر كثيرا. وفي الحقيقــة فــإن «الديموقراطية» لم تخترع، على الإطــلاق. كما أنها لا تظهر في أي تراث فكري بعينه. بل إنها ليســت حتــى طريقة حكم. وجوهرها، في الحقيقة، هو مجرد الاعتقاد بأن البشر متســاوون في الأصل، ويتعين الســماح لهم بإدارة شؤونهم الجمعية على نحو يتســم بالمساواة، مســتخدمين أيا من الوسائل التي قد يبدو أنها تحقــق هذا الغرض. ويضــاف إلى ذلك العمل الشــاق من أجل تخليــق الترتيبات المؤسسة على هذه المبادئ.

وبهـذا المعنـى، فالديموقراطية قديمة قدم التاريخ، قدم القدرة الإنسـانية على الفهم. وليس بوسـع أحد أن يدعي ملكيته لها. وأفترض أن بوسـع المرء، إذا أراد، أن يزعـم أنها ظهرت في اللحظة التي كف فيهـا الهومينيد(*) hominids عن محاولة الاستئساد، بعضهم على بعض، وطوروا مهارات التواصل لمعالجة المشكلات المشتركة بأسـلوب جمعي. لكن هذه تخمينات لا طائل وراءها؛ والمسألة هي أن الجمعيات الديموقراطية يمكن التدليل على أنها وجدت في جميع الأزمنة والأمكنة، من السـيكا seka في بالي إلى الآيللو ayllu في بوليفيا(**)، باستخدام إجراءات تكوينية ذات تنوع لا نهائي، وسـوف تظل تظهر على الدوام حيثما جلست جماعة كبيرة من البشر معا لاتخاذ قرار جمعي على أساس المساواة بين جميع الحاضرين في حق تقرير الأمور.

ومن الأسـباب التـي تجعل علماء السياسـة يتجاهلون مثل هـذه الاتحادات والجمعيـات المحليـة عندما يتحدثون عن تاريخ الديموقراطيـة أنه في الأغلبية من هـذه الجمعيات لا تصل الأمور إلى درجة التصويـت. وفكرة أن الديموقراطية هي، ببسـاطة، مسألة تصويت - وهو ما افترضه المؤسسـون، أيضا - تسمح للمرء أيضا بـأن يفكر فيها باعتبارها ابتكارا، ونوعا من الاخـتراق المفهومي: كأنه لم يخطر أبدا لأي إنسـان في عصور سـالفة أن يختبر ما يحظى به مقترح ما من تأييد بأن يطلب من الناس أن يرفعوا جميعا أيديهم، أو أن يسـجلوا خرمشات تعبر عنهم على كسرة مـن إناء، أو أن يُطلب من كل من يؤيد مقترحا ما أن يقف على أحد جنبات ميدان عـام. لكـن حتى لو أن الناس، عـلى مر التاريخ، عرفوا دائما كيـف يحصون، فهناك أسباب كفيلة بإقناعهم بتجنب الإحصاء كطريقة للتوصل إلى قرار جمعي. التصويت مسـبب للفُرقة. وإذا كان المجتمع يفتقر إلى وسـائل لإجبـار أعضائه على الانصياع لقـرار جمعي، فقد يكون أغبى ما يمكن عمله هو تنظيم سلسـلة من المسـابقات العامة التي سـيتعين فيهـا أن يخسر أحد الجانبين؛ ولن يسـمح ذلك فقط بتمرير قرارات يعارضها 49 في المائة من المجتمع، معارضة قوية، بل سيرفع إلى الحد الأقصى إمكانيـة تصاعد الضغائن بين ظهراني ذلك الجزء مـن المجتمع الذي تكون الحاجة ماسـة إلى إقناعه بمجاراة الأوضاع، على الرغم مـن معارضتهم. وعملية البحث عن

(*) فصيلة من الثدييات الرئيسية أقرب إلى الإنسان من الشمبانزي. [المترجم].

(**) نظامان للحكم لدى السكان الأصليين في كل من بالي وبوليفيا. [المترجم].

توافق، عن التراضي والحلول الوسط، كسبيل إلى قرار جمعي على الأقل لا يكون مثار اعتراض من الجميع، هي عملية أكثر ملاءمة لحالات لا يملك فيها أولئك الذين يتعين عليهــم تنفيذ القرار ذلك النوع من البيروقراطية المركزية، وبخاصة وســائل الإجبار الممنهج التي لا غنى عنها لإجبار أقلية غاضبة على الانصياع لقرارات يجدونها غبية أو ذميمة أو ظالمة.

وتاريخيــا، مــن غير المعتاد، إلى حــد بعيد، أن تجد هذيــن الأمرين معا. فعلى امتداد القســم الأعظم من التاريخ البشري، كانت المجتمعات القائمة على المســاواة هي تحديدا تلك التي لم تتوفر على نوع من الأجهزة العســكرية أو الشرطية، لتجبر الناس على فعل أشــياء لم يكونوا راغبين في فعلها (كل مجالس الســيكا والآيللو التي سلفت الإشارة إليها)؛ وحيثما وجدت وسائل الإجبار، فلم يخطر لأحد، على الإطلاق، أن آراء الناس العاديين هي على أي قدر من الأهمية.

أيــن نجد التصويت، إذن؟ أحيانا في مجتمعات تعد فيها مشــاهد المســابقات العامــة أمرا طبيعيا- مثل اليونــان القديمة (فقد كان اليونانيــون القدماء يحولون أي شيء إلى مبــاراة) - ولكــن، في شــكل رئيــسي، في الحالات التي يكــون فيها كل من يشــارك في جمعية حاملا الســلاح، أو مدربا على استخدام الأسلحة، على الأقل. وفي العــالم القديــم، كان التصويت يحدث، في شــكل رئيسي، داخــل الجيوش. كان أرســطو يدرك ذلك جيدا: فقد لاحظ أن دســتور أي دولة في اليونان يعتمد، إلى حد بعيد، على الســلاح الرئيسي في قوتها العسكرية: فإن كان السلاح الرئيسي هو سلاح الفرســان، أمكن للمرء أن يتوقع نظاما أرســتقراطيا، وإن كان السلاح الرئيسي مشاة ثقيلــة، فإن حقوق التصويت من شــأنها أن تمتد إلى الأغنيــاء القادرين على تأمين الــدروع، وإن كانت قــوات خفيفة، أو قواســة، أو رماة بالمقاليــع، أو بحرية (كما كانت الحال في أثينا)، فبوســع المرء أن يتوقع نظاما ديموقراطيا. وبالمثل، تأسســت الجمعيــات العموميــة التي تتخذ قراراتهــا بأغلبية الأصــوات في روما مباشرة على الوحدات العســكرية المؤلفة من مائة رجل، تدعى المئويات. ووراء هذه المؤسســة تكمن الفكرة القريبة إلى الحس الســليم، المتمثلة في أنه لو أن رجلا ما كان مســلحا فإن أفكاره يتعين أن يُحســب حسابها. وغالبا ما كانت الوحدات العسكرية القديمة تنتخب ضباطها. ومن الســهل أيضا أن تتبين الســبب في كــون الاحتكام إلى أغلبية

الأصوات أمرا مفهوما في وحدة عسكرية: فحتى لو أن نتيجة التصويت هي 60-40، فالجانبان مسلحان؛ ولو تدهور الموقف إلى حد الاقتتال، فمن الواضح، على الفور، أي الجانبين أقرب إلى الفوز. وينطبق هذا الأنموذج، في شكل عام، على ما ورد في جميع سجلات التاريخ، بدرجة أو بأخرى: في القرن السابع عشر، على سبيل المثال، فإن مجالس الأمم الست- المنخرطة في البحث عن السلام، في المقام الأول - كانت تتخذ قراراتها بالتوافق، لكن سفن القراصنة، المشتغلة بعمليات حربية، كانت تتخذ قراراتها بأغلبية الأصوات.

وهذا كله مهم لأنه يبين أن المخاوف الأرستقراطية لدى الوطنيين الأثرياء الأوائل - الذين تجسدت لديهم رؤيتهم الكابوسية لـ «الديموقراطية» في صورة جماهير مسلحة تتخذ قراراتها بأغلبية الأيدي المرفوعة - هذه المخاوف لم تكن بغير أساس.

الديموقراطية، إذن، لا تُعرّف بالضرورة بالاحتكام إلى أغلبية الأصوات: بل هي بالأحرى عملية التدبر الجمعي على أساس من المشاركة الكاملة والمتكافئة. والإبداع الديموقراطي، بدوره، يكون حدوثه أكثر ترجيحا عندما تكون هناك مجموعة متنوعة من المساهمين، المنبثقين عن خلفيات تراثية مختلفة، مع احتياج ماس إلى ارتجال بعض الوسائل لتنظيم أمورهم المشتركة، بمنأى عن أي سلطة متجاوزة وسابقة الوجود.

وفي أمريكا الشمالية المعاصرة، الفوضويون، إلى حد بعيد، هم دعاة فلسفة سياسية عارضتها الحكومات على اختلاف أنواعها- وهم من ينشطون في محاولة تخليق وتعزيز المؤسسات الديموقراطية من هذا النوع. وعلى نحو ما، فإن تماهي الفوضويين مع هذا التصور عن الديموقراطية تعود جذوره إلى ماض بعيد. ففي 1550 أو 1750، عندما كانت الكلمتان لاتزالان كلمتي تحقير، فغالبا ما استخدم القادحون كلمة «ديموقراطية» بدلا من كلمة «فوضوية» أو «ديموقراطي» بدلا من كلمة «فوضوي»، وبالعكس. وفي كل حالة من الحالات، بدأ بعض الراديكاليين، مع مرور الوقت، يستخدمون المصطلح لوصف أنفسهم، تحديدا. لكن فيما أصبحت كلمة «ديموقراطية»، بالتدريج، أمرا يشعر الجميع بضرورة مناصرته (حتى وإن لم يقع توافق حول معنى محدد لها)، اتخذت كلمة «فوضوية» مسارا معاكسا، لتصبح مرادفا للاضطراب العميق عند معظم الناس.

فما هي الفوضوية، إذن؟

المصطلح، في الحقيقة، يعني «من دون حكام». وتماما كما هي الحال مع الديموقراطية، فهناك طريقتان مختلفتان يمكن للمرء بهما أن يسرد تاريخ الفوضوية. ففي وسع المرء، من جهة، أن ينظر إلى تاريخ كلمة «فوضوية» التي سكها بيير - جوزيف برودون(*) Pierre-Joseph Proudhon في 1840 وتبنتها حركة سياسية في أوروبا نهاية القرن التاسع عشر، فأصبح لها حضور قوي، على نحو خاص في روسيا وإيطاليا وإسبانيا، قبل أن تنتشر في بقية أنحاء العالم ؛ ومن ناحية أخرى، يمكننا النظر إليها باعتبارها توجها سياسيا أوسع كثيرا.

وأسهل الطرق لشرح الفوضوية، بأي من المعنيين، هي القول إنها حركة سياسية تهدف إلى تحقيق مجتمع حر حقا- وهذا يضع تعريف «المجتمع الحر» باعتباره مجتمعا لا يدخل فيه البشر إلا في ذلك النوع من العلاقات المتبادلة التي لا يتعين فرضها بالتهديد المتواصل بالعنف. وقد بين لنا التاريخ أن التفاوتات الواسعة في الثروة، ومؤسسات مثل الاسترقاق، ومثل تسخير العمال وفاء للديون، أو العمالة المأجورة، لا يمكن أن توجد سوى بمساندة من الجيوش والسجون والشرطة. بل إن التفاوتات البنيوية الأعمق، مثل العنصرية والجنوسة، هي في النهاية قائمة على التهديد بالقوة (على نحو أكثر غموضا والتواء). وهكذا فالعالم الذي يرسم الفوضويون صورته هو عالم يقوم على المساواة والتضامن، ليكون الناس فيه أحرارا في الاتحاد معا من أجل السعي وراء رؤى ومشروعات ومفهومات متنوعة على نحو لا نهائي وتتصل بما يرونه ذا قيمة في حياتهم. وعندما يسألني الناس عن نوع المنظمات التي قد توجد في مجتمع فوضوي، فأنا أجيبهم دائما بالقول: أي نوع من التنظيمات التي يمكن للمرء تخيلها، وقد يكون بينها كثير مما نعجز الآن عن تخيله، ولكن بشرط واحد - أنها ستقتصر على تلك التي يمكن أن تقوم من دون أن تكون لأحد القدرة، عند أي نقطة، أن يستدعي المسلحين ليأتوا ويقولوا«لا يهمنا ما رأيكم فيما يجري؛ أمسكوا ألسنتكم وافعلوا ما تؤمرون به».

(*) سياسي وفيلسوف ومفكر اشتراكي فرنسي (1809-1865)، كان أول من أعلن نفسه فوضويا، ويعد أوسع منظري الفوضوية تأثيرا. [المترجم].

وبهذا المعنى، كان هناك دائما فوضويون: وســوف تجدهم، تقريبا، كلما أظهرت جماعة من الناس، وهي تواجه نوعا من أنظمة التســلط أو القوة المفروضة عليها، اعتراضــا عليها يبلغ من القوة درجة تدفع بالجانبين إلى تصور طرائق للتعامل تكون متحررة من أي من أشكال السلطة أو التحكم هذه. وتبقى أغلبية هذه المشروعات خــارج ذاكرة التاريــخ، وإن كان الدليل على هذا المــشروع أو ذاك يظهر بين الحين والحين. وعلى ســبيل المثال، ظهرت حركة فلسفية نحو العام 400 قبل الميلاد عرفت باســم «مدرســة الحرّاثين» كانت ترى أن التجار وموظفي الحكومة، معا، جماعتان طفيليتان عديمتا النفع، وحاولت تخليق مجتمعات تقوم على المســاواة حيث تكون الزعامة لمن يضرب المثل، والاقتصاد يجري تنظيمه على أسس ديموقراطية في الأقاليم غــير المملوكة لأحد الواقعة بين الدول الرئيســية. ومن الواضــح أن الحركة تخلّقت عــبر تحالف بين مثقفين مارقين هربوا إلى قرى حرة كهــذه، وبين المثقفين الفلاحين الذين التقوهم هناك. ويبدو أن هدفهم النهائي كان الاجتذاب التدريجي للمنشقين من الممالك المجاورة ليتســببوا في انهيارها، بهــذه الطريقة، مع مرور الوقت. وهذا النوع من التشــجيع على الانشقاق هو استراتيجية فوضوية كلاسيكية. ولا حاجة لنا إلى القول إنهم، في النهاية، لم ينجحوا، لكن أفكارهم كان لها تأثير هائل في فلاســفة البــلاط في الأجيال التالية. وفي المدن، تولدت عن الأفــكار الفوضوية تصورات حول أن الفرد لا يتعين تكبيله بأي مواضعات اجتماعية وأنه لا بد من رفض كل التقنيات لــكي تتيسر العودة إلى يوتوبيا بدائيــة متخيلة - وهو أنموذج تكرر مرات كثيرة عبر تاريخ العالم. وقد كان لهذه الأفكار الفردانية والطوبوية، بدورها، تأثيرها في الفلسفة التاوية، عند لاو تسو Lao Tsu وتشوانغ تسو Chuang Tzu[23].

فكم ظهر من الحكايات المماثلة عبر التاريخ الإنســاني؟ ليس بوسعنا أن نعرف. (تصادف فقط أننا عرفنا بـ«الحراثين» لأنهم وضعوا أيضا أدلة إرشادية حول التقانات الزراعية، بلغت جودتها درجة جعلتها تُقرأ ويُعاد نسخها لآلاف السنين). لكن كل ما فعله «الحراثون»، في الحقيقة، كان نســخة فكرية منقولة عمدا، كما أثبت جيمس ســكوت James Scott أخيرا في عمله «تاريخ فوضوي لجنوب شرق آسيا»، عما ظل ملايــين الناس في ذلك الجــزء من العالم يفعلونه عبر القرون: بالهروب من ســيطرة الممالــك المجاورة ومحاولة إقامة مجتمعات تقوم على رفض كل ما كانت تمثله تلك

الــدول؛ ثم يحاولون إقناع آخرين بفعل الشيء نفســه[24]. ومن المرجح أن حركات كثــيرة من هذا النوع تمكنت من انتزاع فضاءات حــرة، من هذا النوع أو ذاك، من الــدول المختلفة. والنقطة التــي أود أن أوضحها هي أنه كانت هناك دائما مبادرات مــن هذا النوع. وفي معظم فترات التاريخ، كان الرفض أميل إلى التعبير عن نفســه في صورة هروب وانشــقاق وتخليق مجتمعات جديدة، أكثر مما عبر عن نفســه في مواجهــات ثورية مع الســلطات أيا كانــت. وهذا كله يصبح أســهل كثيرا، بطبيعة الحــال، عندما تكون هناك تلال بعيدة يمكن الهــروب إليها، ودول تجد صعوبة في بسط سيطرتها على مساحات واسعة من الأرض. وبعد الثورة الصناعية، عندما بدأت الحــركات العمالية الراديكالية في الظهور في مختلف أرجاء أوروبا، وبدأ بعض عمال المصانع في أماكن مثل فرنســا أو إســبانيا بتبني أفــكار ذات طابع فوضوي واضح، لم يعــد هذا الخيار متاحا. وبدلا مــن ذلك، تبنى الفوضويون إســتراتيجيات بديلة متنوعة، من إنشاء مشروعات اقتصادية بديلة (تعاونيات وبنوك تبادلية mutualist banking(*)، وتنظيم إضرابات في مقار العمل، والقيام بعمليات تخريب، وإضرابات عامة، وصولا إلى العصيان الصريح. وظهرت الماركســية كفلسفة سياسية، في الوقت نفســه على وجــه التقريب، وتطلعت، خاصــة في بواكير أيامهــا، إلى الهدف النهائي نفســه الذي تطلعت إليه الفوضوية: إلى مجتمع حر، إلى إلغاء كل أشكال التفاوت الاجتماعــي، إلى إدارة ذاتية لمواقع العمل، إلى تفكيــك الدولة. لكن المناظرات التي ظهرت في فترة إنشاء الأممية الأولى(**) First International وما بعدها اشتملت على فارق أساسي، فقد أصرت أغلبية الماركسيين على أنه كان من الضروري الاستيلاء على ســلطة الدولة - سواء عبر صناديق الانتخاب أو بأي طريقة أخرى- واستخدام آلياتهــا لإحداث تحول اجتماعي، باتجــاه النقطة التي تصبح عندها، وفق ما ذهب إليه هذا المنطق في العادة، هذه الآليات غير ضرورية، وتتآكل، ببساطة، حتى تصبح

(*) البنوك التبادلية قائمة في عدد كبير من البلدان الأوروبية، ويقدر عددها حاليا بنحو 4 آلاف بنك لديها 50 ألف فرع، وتعمل هذه البنوك على أساس الفلسفة التبادلية الفوضوية التي أرسى مبادئها بيير جوزيف برودون، وأساسها هو «نظرية قيمة العمل» التي تؤمن بضرورة أن يحصل العامل الذي يبيع عمله أو نواتج عمله على سلع أو خدمات تجسد مقدار العمل المطلوب لإنتاج سلع أو خدمات ذات نفع مماثل أو مشابه. [المترجم].

(**) رابطة عمال العالم IWA أو الأممية الأولى التي عقدت مؤتمرها الأول في العام 1866 في جنيف بمشاركة من الأحزاب والتنظيمات والنقابات الاشتراكية اليسارية والشيوعية والفوضوية التي قامت على مبادئ الصراع الطبقي. [المترجم].

عدمــا. حتى في ذلك الوقت، في القرن التاســع عشر أوضح الفوضويون أن هذا كان مجرد حلم بعيد المنال. وقالوا إنه يســتحيل على المرء خلق الســلام بالتدريب على الحرب، وتحقيق المســاواة بالترتيبات الرأسية القائمة على أوامر من أعلى إلى أسفل، أو، وهو ما لا يقل أهمية عما ســبق، تحقيق ســعادة الإنســانية بأن نكون ثوريين متجهمــين عديمي البهجة يضحون بكل تحقق للذات أو للتطلعات الشــخصية من أجل القضية. وأصر الفوضويون على أنه ليس من العدل ألا تبرر الغايات الوســائل (على الرغم من أن الغايات، بالطبع، لا تبرر الوسائل) وإنك لن تحقق الغايات، أبدا، ما لم تكن الوســائل نفســها هي الأنموذج للعالم الذي تتمنى تخليقه. من هنا جاء النداء الفوضوي الشهير بضرورة البدء في«بناء المجتمع الجديد داخل هيكل المجتمع القديم» مع تجارب تقوم على المساواة، تراوح بين مدارس غير تراتبية (مثل المدرسة الحديثة في إســبانيا أو حركة المدارس الحرة في الولايات المتحدة)، واتحادات عمالية راديكالية مثل سي جي تي CGT في فرنسا وسي إن تي CNT في إسبانيا(*) وآي دبليو دبليــوIWW في الولايــات المتحدة)، وصولا إلى تنوع لا نهاية له للمشــاعيات (من جماعيــة الأزمنة الحديثة في نيويورك إلى كريســتيانيا في الدانمارك في 1971؛ وحركة الكيبوتزات في إسرائيل، التي كانت، في الأصل، استلهاما للفوضوية، والتي ربما كانت أشهر وأنجح ما أسفرت عنه هذه التجارب).

وفي بعــض الأحيان، أيضا، ومع اســتدارة القرن التاســع عــشر، وجه فوضويون أفــراد ضربات مباشرة ضد قادة عالميين أو ضــد البارونات اللصوص(**) (كما كانوا يســمونهم آنذاك) عبر عمليات الاغتيال وتفجير القنابل: وفي الفترة من 1894 حتى 1901، عــلى وجه التقريب، انفجرت موجة عنــف مكثفة على نحو خاص أدت إلى مقتل رئيس فرنسي ورئيس حكومة إســباني(***) وإلى مقتل الرئيس الأمريكي وليم ماكنلي William McKinley، وكذلك إلى هجمات على ما لا يقل عن دزينة أخرى

(*) الاتحــاد العــام للشــغل Confédération générale du travail في فرنســا والاتحــاد الوطنــي للشــغل Confederación Nacional del Trabajo في إسبانيا. [المترجم].

(**) ظهــر المصطلح في القرون الوســطى للإشــارة إلى النبلاء الذين فرضــوا إتاوات على البضائــع التي كانت تمر بأراضيهــم، أو-حتى - ســطوا عــلى قوافل التجارة، ثم أصبح المصطلح يشــير في العصور الحديثــة إلى رجال الصناعة المستغلين. [المترجم].

(***) هما ماري فرانســوا ســادي كارنو، الرئيس الرابع للجمهورية الثالثة في فرنســا، الذي اغتيل في العام 1894، وأنطونيو كانوفاس ديل كاستيلو، الذي اغتيل في العام 1897. [المترجم].

مـن الملوك والأمـراء وقادة الشرطة السرية ورجال الصناعة ورؤسـاء الدول. وهذه هي الفترة التي أنتجت الصورة السـيئة السـمعة والواسعة الشـهرة بين الطبقات الشـعبية عن قاذف القنابـل الفوضوي، التي بقيت في المخيلة الشـعبية منذ ذلك الحين. وغالبـا ما وجد مفكرون فوضويون مثل بيـتر كروبوتكين وإيما غولدمان(*) Emma Goldman صعوبـة في العثـور عـلى ما يمكن قوله عن هـذه الهجمات، التـي غالبا ما نفذها أفـراد منعزلون، لم يكونوا بالفعل جزءا من أي اتحاد أو رابطة فوضويـة. وعـلى الرغم من ذلك، فإنه من الجدير بالذكـر أن الفوضوية ربما كانت الحركة السياسـية الحديثة الأولى التي أدركت (تدريجيا) أن الإرهاب، كإستراتيجية سياسـية، حتى عندما لا يوجه ضد أبرياء، لا يجـدي نفعا. ولمدة تقارب قرنا، حتى اليوم، والفوضوية واحدة من قلة قليلة من الفلسـفات السياسـية التي لا يفجر أي من دعاتها أحدا، على الإطلاق (وفي الحقيقة، السـياسي الذي اسـتفاد، أكثر من غيره من السياسيين، من التراث الفوضوي في القرن العشرين هو موهانداس ك. غاندي). لكـن في الفـترة من 1914 حتـى 1989، تقريبا، وهي الفترة التي عاشـها العالم بين حالـة حرب وتحضير لحروب عالميـة، دخلت الفوضوية مرحلة تشـبه الأفول لهذا السبب تحديدا: فلكي تبدو حركة سياسية ما «واقعية» في أزمنة كهذه، كان عليها أن تكون قادرة على حشـد جيوش من الدبابات، وحاملات الطائرات، ونظم الصواريخ الباليسـتية، وكان هذا أمرا واحدا تمكن الماركسـيون من أن يبرزوا فيه، لكن اعترف الجميـع بـأن الفوضويين- وقد يكون ذلك لمصلحتهم حسـبما أرى- لن يتيسر لهم أن يحققـوا ذلـك أبدا. ولم تعد إلى الظهـور حركة ثورية كونيـة قائمة على المبادئ الفوضوية إلا بعد 1989، عندما بدا أن زمن الاحتشاد للحروب العظمى بلغ نهايته.

هناك فصائل وألوان واتجاهات لا حصر لها من الفوضوية. أما بالنسبة إليّ أنا، فأنا أحـب أن أدعو نفسي الفوضوي «النكرة». واهتمامـي بتحديد أي نوع من الفوضويين أنا، يقل أهمية عن اهتمامي بالعمل ضمن ائتلافات عريضة تعمل بالتوافق مع المبادئ الفوضويـة: كحركات لا تحاول أن تعمل عبر الحكومات أو أن تصبح حكومات؛ حركات

(*) هـي أهم مفكرة فوضوية في أمريكا الشـمالية وأوروبا، ولدت في ليتوانيـا في العام 1869وهاجرت إلى الولايات المتحدة في العام 1885، لتعيش في نيويورك وتنضم إلى الحركة الفوضوية فيها، وتوفيت في العام 1940في تورنتو بكندا في 1940. [المترجم].

غير معنية بأداء أدوار مؤسسات حكومية بقوة الأمر الواقع مثل التنظيمات التجارية أو المنشآت الرأسـمالية؛ جماعات تركز على جعل العلاقات فيما بيننا أنموذجا للعالم الذي نتمنى أن نخلقه. وبتعبير آخر، أناس يعملون من أجل مجتمعات حرة حقا. وفي النهاية، من الصعب أن تحدد، على وجه الدقة، أي نوع من الفوضوية هو الأكثر معقولية عندما تكون هناك هذه الكثرة من الأسـئلة التي لن تتيـسر الإجابة عنها إلا في مراحل لاحقة من المسـيرة. هل سـيكون للأسـواق دور في مجتمع حر حقا؟ كيف لنا أن نعرف؟ أنا شخصيا واثق، بناء على ما يبينه التاريخ[25]، من أننا، حتى إن حاولنا الإبقاء على اقتصاد السـوق في مجتمع حر كهذا- أي في مجتمع لا تكون فيه دولة تفرض الالتزام بالعقود، ولا تتأسـس الاتفاقات إلا على الثقة- فسرعان ما ستتحول العلاقات الاقتصادية لتصبح شـيئا يسـتحيل تماما على من يؤمنون بحرية الاختيار أن يجدوا فيه شيئا يمكن التعرف عليه، وسرعان ما سيكون منعدم الشبه بأي شيء اعتدنا أن نفكر فيه باعتباره «السوق»، على الإطلاق. وبالتأكيد فأنا لا أستطيع أن أتخيل أحدا يوافق على العمل بأجر إن توافر لـه أي بديل آخر. ولكن مـن يدري؟ قد أكون مخطئا. واهتمامي بوضع تصور للمعمار المفصـل لما يمكن أن يكون عليه المجتمع الحر يقل عن اهتمامي بتخليق الشروط التي قد تساعدنا على اكتشافه.

وليـس لدينا إلا فكرة بسـيطة عن نـوع المنظمات، أو- وهو مـا لا يقل أهمية- التقانات التي ستظهر إن كسر الأحرار قيودهم واستخدموا خيالهم لوضع حلول فعلية لمشكلات جمعية، بدلا من جعلها أشد تعقيدا. لكن السؤال الأول هو: كيف لنا أن نصل إلى المجتمع الحر، أصلا؟ ما الذي يقتضيه السـماح لنظمنا السياسـية والاقتصادية بأن تصبح طريقة لحل المشكلات الجمعية، لا طريقا إلى الحروب الجمعية، كما هي الآن؟

وقد احتاج الأمر إلى وقت طويل للغاية، حتى من الفوضويين أنفسهم، للتوصل إلى تقدير المدى الكامل لهذه المشـكلة. وعندمـا كانت الفوضوية جزءا من الحركة العمالية الأوسـع، مثـلا، كانت تميل إلى القبـول بأن «الديموقراطيـة» تعني تقرير الأمـور بأغلبية الأصوات، وقواعد روبرت النظامية(*) Robert›s Rules of Order، اعتمادا عـلى دعاوى التضامن لإقناع الأقلية بالانصيـاع إلى رأي الأغلبية. ويمكن أن

(*) القواعد المعتمدة لإدارة الاجتماعات والمؤتمرات والنقاشات، خاصة البرلمانية، على نحو فعال وعادل، استنادا إلى كتاب وضعه الجنرال الأمريكي هنري مارتن روبرت. [المترجم].

تكون دعوى التضامــن بالغة الفعالية عندما يتورط المرء في صراع يضعه بين الحياة والموت، من هذا النوع أو ذاك، كما هي الحال مع الثوريين عادة. وقد اعتمد الاتحاد الوطني للشــغل، وهو اتحاد العمال الفوضوي الإسباني، في العشرينيات والثلاثينيات من القــرن العشرين، على مبدأ يقضي بأنه عندما يقرر أحد مواقع العمل الإضراب، عن طريق التصويت، فإن كل عضو صوّت ضد الإضراب هو غير ملزم بقرار الإضراب؛ وكانــت النتيجــة هي التوافــق، في كل الحالات، بمعدل مائة في المائــة . ولكن، مرة أخرى، فالإضرابات كانت عمليات شبه عسكرية. وكانت المشاعيات الريفية المحلية تميل إلى اعتماد نوع من التوافق بحكم الواقع، كما تفعل المشاعيات في كل مكان.

وفي الولايات المتحدة، من جهة أخرى، استخدم التوافق أكثر مما استخدم التصويت، غالبا، من قبل المنظمين القاعديين الذين لم يكونوا فوضويين، في شــكل معلن: فـ «لجنة التنســيق الطلابية اللاعنفيــة» (SNCC) التــي مثلت الفرع الأفقــي لحركة الحقوق المدنيــة، كانت تعمل بالتوافق، وحركة «طلاب من أجــل مجتمع ديموقراطي»(SDS)، أثبتــت في مبادئها التأسيســية أنها تعمل وفق الإجراءات البرلمانيــة لكنها، في الحقيقة، كانت تميل إلى الاعتماد على التوافق في ممارســاتها. وكان شــعور الأغلبية ممن شاركوا في تلك الاجتماعات أن العملية التي مارســوها آنــذاك كانت فجة ومرتجلة وفي معظم الحــالات محبطة للغاية. ويرجع ذلك في جانــب منه إلى أن الأمريكيين، على الرغم من روحهم الديموقراطية، افتقر معظمهم إلى الخبرة بالممارسات الديموقراطية. وهناك قصة اشتهرت في أوساط حركة الحقوق الديموقراطية عن جماعة صغيرة من الناشطين تحاول التوصــل إلى قرار جمعي حول حالة طارئة، وتعجز عن التوصل إلى توافق. وعند نقطة معينة، يئس واحد منهم وأخرج ســلاحا ناريا وصوبه على الميسر مباشرة. «إما أن تتخذ لنا قرارا وإما أن أطلق عليك النار». ورد عليه الميسر: «حسنا، أتصور أنه سيتعين عليك إذن أن تطلق عليّ النار». احتاج الأمر إلى وقت طويل لتطوير ما يمكن تســميته ثقافة ديموقراطيــة، وعندما ظهــرت بالفعل، جاءت من جهات مثيرة للدهشــة: من التقاليد الروحية، من المذهب الصاحبي، مثلا، ومن الحركة النسوية.

فقد أنفقت جماعة الصحاب الأمريكية American Society of Quakers، على سبيل المثال، قرونا في صوغ الشكل الخاص بها في عملية صنع القرار بالتوافق، كممارسة روحية. وقد نشــط الصاحبيون أيضا في معظم الحركات الاجتماعية القاعدية الأمريكية، من إلغاء

الرق وما بعدها، لكنهم لم يكونوا حتى 1970 مستعدين في أغلبيتهم أن يعلموا الآخرين تقاناتهم، لسبب محدد، هو أنهم اعتبروها شأنا روحيا، وجزءا من ديانتهم. وأوضح ذلك جورج لاكاي George Lakey، وهو ناشط سلامي صاحبي ذات مرة بقوله: «أنت تعتمد على التوافق عندما يكون لديك فهم مشترك للاهوت. هذا ليس أمرا يُفرض على الناس. وقد كان الصاحبيون، على الأقل في خمسينيات القرن العشرين، رافضين للتبشير»[26]. لكن ذلك لم يشكل أزمة إلا في أوساط الحركة النسوية- وهي التي بدأت تستخدم التوافق غير الرسمي في جماعات صغيرة لرفع الوعي، تألفت عادة من قرابة اثني عشر شخصا، لكنهم وجدوا أنفسهم غارقين في مختلف المشكلات مع الجماعات المغلقة وبُنى القيادة غير المعلنة، عندما تنامى حجمها- التي ألهمت بعض الصاحبيين المنشقين بعد ذلك (كان أشهرهم لاكاي نفسه) أن يشمروا عن سواعدهم ويبدأوا في تعريف الآخرين بعض تقاناتهم، التي كانت، وقد تشبعت بدورها بمُثُل مميزة للحركة النسوية، تحديدا، تعرضت للتعديل عندما جرى تكييفها لمصلحة جماعات أكبر وأكثر تنوعا[27].

وهذا مثال واحد، فحسب، على كيفية انبثاق ما صار يعرف اليوم بأنه «العملية الفوضوية» anarchist process - كل تلك التقانات المحكمة للتيسير ولبلوغ التوافق وإشارات اليد وما شابه- عن الحركة النسوية الراديكالية والصاحبية، بل عن تقاليد الأمريكيين الأصليين. وفي الحقيقة، الضرب المحدد من هذه العملية، المستخدم في أمريكا الشمالية، يتعين تسميته «العملية النسوية» أكثر مما هو «العملية الفوضوية». وقد صارت هذه الأساليب إلى تماهٍ مع الفوضوية، تحديدا، لأن الفوضويين اعترفوا بأنها أشكال يمكن استخدامها في مجتمع حر، لا يمكن فيه إرغام أحد بالقوة الجبرية على الانصياع لقرار يراه مستحقا لاعتراض قاطع(*).

وليس التوافق مجرد مجموعة من التقانات. عندما نتكلم عن العملية، فإن ما نتحدث عنه بالفعل هو التخليق التدريجي لثقافة ديموقراطية. وهذا يعيدنا إلى إعادة التفكير في بعض ما لدينا من افتراضات أساسية حول جوهر الديموقراطية.

(*) مع استثناءات قليلة تتصل بمتشددين، يتعين أن أشير هنا إلى أن أول استخدام جماهيري لعملية توافق في الحركة المناهضة للتسلح النووي أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين، اعترضته، في الأغلب صعاب جمة لأسباب منها غياب الخبرة، ومنها الصفائية (ولم يصبح التوافق المعدل بين الجماعات الأكبر ممارسة شائعة إلا في وقت لاحق)- وأظهرت كثرة ممن خاضوا التجربة، أشهرهم الاشتراكي التحرري موراي بوكتشين، الذي روج لفكرة المجتمعاتية communalism، معارضة شديدة للتوافق وانحيازا إلى حكم الأغلبية.

وإذا عدنا إلى كتابات رجال مثل آدامز وماديسون أو حتى جيفرسون، في ضوء هذه المسألة، فسوف يسهل علينا أن نرى أنه على الرغم من نخبويتهم فإن بعض انتقاداتهم للديموقراطية جدير بأن تؤخذ مأخذ الجد. فهم، قبل كل شيء، كانوا يرون أن مأسسة نظام الديموقراطية المباشرة القائمة على الاحتكام إلى الأغلبية، بين الذكور البيض البالغين، في مجتمع يعاني انقسامات عميقة سببتها التفاوتات في الثروة، من شأنها أن تفضي إلى نتائج تتمثل في اضطراب وانعدام توازن وتكون النهاية نتائج دموية وسيطرة الديماغوجيين والطغاة. وربما كانوا على حق في هذه النقطة.

ومن الطروحات الأخرى التي دفعوا بها أن الراسخين من أصحاب الملكيات وحدهم هم الذين يتعين السماح لهم بالتصويت وتقلد المناصب، لأنهم وحدهم المستقلون بدرجة كافية، وبالتالي المنزهون عن الغرض الشخصي لدرجة تكفي لتوافر القدرة على التفكير في المصلحة العامة. وهذا الطرح الأخير مهم ويستحق من الاهتمام قدرا يفوق ما يناله عادة.

ومن الواضح أن الطريقة التي طرحت بها هذه الآراء لم تكن إلا طريقة نخبوية. والنفاق العميق، المتمثل في القول إن العامة من الناس يفتقرون إلى القدر اللازم من التربية أو العقلانية، يظهر بكل جلاء في كتابات رجال مثل غوفيرنير موريس، الذي كان على استعداد للإقرار، على الأقل في خطاب خاص إلى زميل من المنتمين للنخبة، بأن ما أزعجه، أكثر من كل شيء آخر، كان الفكرة المعاكسة القائلة إن عامة الناس اكتسبوا قدرا من التربية جعلهم قادرين على طرح خطاب عقلاني.

غير أن المشكلة الحقيقية في الطروحات المؤسسة على «اللاعقلانية» المفترضة في عامة الناس تمثلت في التصورات الكامنة وراءها والمتصلة بما تقوم عليه «العقلانية». فأحد الطروحات الشائعة ضد الحكم الشعبي في بواكير العهد الجمهوري كان أن «ثمانية أو تسعة ملايين ممن لا يحوزون أملاكا»، حسب صياغة آدامز، كانوا غير قادرين على إحكام العقل، لأنهم لم يعتادوا إدارة شؤونهم الخاصة. فقد اعتاد الخدم والعمال المأجورون، فضلا عن النساء والعبيد، على تلقي الأوامر. واعتقد البعض في أوساط النخبة أن سبب ذلك هو أنهم لا يقدرون إلا على ذلك؛ ونظر آخرون إلى ذلك، ببساطة، على أنه إفراز لظروفهم المعتادة. لكن تكاد الأغلبية أن تتفق على أنهم، لو منحوا حق التصويت، فلن يفكروا فيما هو الأفضل للبلاد، بل سوف يلحقون أنفسهم،

من فورهم، بقائد ما، إما لأن ذلك القائد اشـترى ولاءهم بطريقة ما (وعدهم بإلغاء ديونهـم، أو دفعها مبـاشرة)، أو لمجرد أن اتباع الآخرين هـو كل ما يجيدون عمله. وبالتالي، ففائض الحرية لن يفضي إلا إلى الطغيان، لأن الناس يلقون بأنفسـهم تحت رحمات القـادة الكاريزميين. وفي أفضل الحالات، سـوف ينتهي الأمر إلى «التشرذم»، وإلى نظام سـياسي تسيطر عليه أحزاب سياسـية، ويكاد يكون كل الصّياغ معارضين، في قـوة، لظهـور نظام يقوم على أحزاب تتقاتل من أجـل مصالحها. وهم محقون في هذا: ففي حين أن الأمور لم تفض إلى احتراب طبقي كبير- لأسباب منها وجود المهرب المتمثـل في المناطق الحدودية - ظهر التشرذم والأحزاب السياسـية على الفور بمجرد أن بدأ التوسع المحدود في منح حق التصويت في عشرينيات وثلاثينيات القرن التاسع عشر، فمخاوف النخبة لم تكن في غير موضعها تماما.

والتصور القائل إن الرجال من ذوي الأملاك هم وحدهم القادرون على أن يكونوا عقلانيـين تمامـا، وأن الآخرين وجدوا، في المقام الأول، لاتبـاع الأوامر يعود على الأقل إلى أثينا. فأرسـطو يصوغ هذا الأمر على نحو واضح تماما في مطلع مؤلفه «السياسة»، حيـث يزعم أن البالغين من الذكـور الأحرار هم وحدهم القـادرون على أن يكونوا عقلانيين، في شـكل تام، مسيطرين على أجسـادهم هم، بقدر مساو تماما لسيطرتهم على آخرين: نسـائهم وأطفالهم وعبيدهم. فهنـا إذن الخلل الحقيقي في كامل تراث «العقلانية» الذي ورثه المؤسسون. وهو لا يتعلق، في النهاية، بالكفاية الذاتية، بانعدام الغـرض. فاكتمال العقلانيـة، في هذا التراث، هو كامل الارتبـاط بالقدرة على إصدار الأوامـر: أن تنأى بنفسـك عن حالة مـا، وأن تقوّمها من بُعْـد، وأن تجري مجموعة الحسابات الملائمة، وبعدها تبلغ الآخرين بما يتعين عليهم عمله[28]. وفي الأساس، هذا هو النوع من الحسابات التي لا يمكن لامرئ أن يجريها إلا إذا كان في وسعه أن يطلب من الآخرين أن يمسكوا ألسنتهم وأن يفعلوا ما يؤمرون، لا أن يعمل معهم باعتبارهم أندادا أحرارا يبحثون معا عن حل. إن عادة القيادة هي وحدها التي تسمح للمرء بأن يتخيـل أنه من الممكن اختزال العـالم إلى ما يكافئ معادلات رياضية، معادلات يمكن تطبيقها في أي موقف، بغض النظر عن تقيداته الإنسانية الحقيقية.

وهذا هو السبب في أن أي فلسفة تبدأ بافتراض أن البشر هم، أو يتعين أن يكونوا، عقلانيـين - في برود اللـورد وحذره - تنتهي، في كل الحـالات، إلى خلاصة مؤداها أننا،

في حقيقتنـا عـلى العكس من ذلك: أن العقل، وفقا للصياغة التي اشـتهر بها هيوم(*) Hume، هـو دائما، ولا يمكن له إلا أن يكون «عبدا للأهـواء». نحن نبحث عن المتعة؛ وبالتالي، نحن نسـعى إلى التملك، لنضمن الوصول إلى المتعة؛ ولهذا، نحن نسـعى إلى النفوذ، لنضمن الوصول إلى التملك. وفي كل حالة لا وجود لنهاية طبيعية لها؛ فسـوف نسـعى دوما إلى المزيد والمزيد والمزيد. وهذه النظرية، عـن الطبيعة البشرية حاضرة بالفعـل، عند الفلاسـفة القدماء (وهي مـا يفسرون بـه أن الديموقراطية لا يمكنها أن تكون إلا كارثية)، وتعود إلى الظهور في التراث المسـيحي، عند القديس أوغسـطين(**) Saint Augustine في صـورة الخطيئـة الأصليـة، وفي نظريـة الملحـد توماس هوبز Thomas Hobbes، عن السـبب في أن الحالة الطبيعيـة لم يكن ممكنا غير أن تكون، وفي صورة عنيفة، «حرب الجميع ضد الجميع»، ومرة أخرى، نظريته عن السبب في أن الديموقراطية يتعين بالضرورة أن تكون كارثية. وقد تشـارك صانعو الدساتير الجمهورية في القرن الثامن عشر في هذه الافتراضات هم أيضا. البشر بدوا لهم، بالفعل، غير قابلين للإصـلاح. وهكذا، فعلى الرغم مـما يظهر أحيانا من لغة راقية لدى هؤلاء الفلاسـفة، معظمهم كانوا مسـتعدين، في النهاية، للإقرار بأن الخيـار الحقيقي الوحيد كان خيارا بين أهواء كاملة العمى وحسـابات عقلانية لمصالح طبقة نخبوية؛ وأن الدستور المثالي، بالتالي، هو ذلك الذي صُمّم على نحو يضمن أن يوازن بعض تلك المصالح البعض الآخر وصولا، في النهاية، إلى التوازن بينها.

وهذا أمر تترتب عليه بعض الأمور العجيبة. فمن ناحية، هناك اعتقاد لدى الجميع بأن الديموقراطية لا تعني الكثير من دون حرية الكلام وحرية الصحافة والوسائل اللازمة لتدابير ومناظرات سياسـية مفتوحة. وفي الوقت نفسـه، معظم منظري الديموقراطية الليبراليـة- مـن جان جاك روسـو إلى جـون رولـز John Rawls(***) يخصون هذا المجـال المتاح للتدابير والمناظرات بمدى محدود على نحو يصعب تصديقه، حيث إنهم يفترضون وجود مجموعة من الفاعلين السياسـيين (رجال السياسة والناخبين وجماعات

(*) هو ديفيد هيوم David Hume الفيلسوف والمؤرخ والاقتصادي الأسكتلندي في القرن الثامن عشر. [المترجم].

(**) أسـقف مدينة عنابة الجزائرية في الزمن الروماني .عاش بين القرنين الرابع والخامس الميلاديين وتركت كتاباته أثرا عميقا على المسيحية الغربية والفلسفة الغربية. [المترجم].

(***) فيلسوف أمريكي ولد في العام 1921، اشتهر بنظريته عن العدالة، بدلالاتها السياسية لا الميتافيزيقية، وعمل في جامعتي هارفارد الأمريكية وأكسفورد البريطانية وتوفي في العام 2002. [المترجم].

المصالح) ممن يعرفون، بالفعل، ما يريدون قبل أن يظهروا على الحلبة السياسية. وبدلا من استخدام المجال السياسي لتقرير كيفية الموازنة بين القيم المتنافسة والاستقرار على أفضل مسارات الفعل، فإن فاعلين سياسيين كهؤلاء، إن فكروا في شيء ما، فهم لا يفكرون إلا في أفضل الوسائل التي تمكنهم من السعي وراء مصالحهم القائمة بالفعل[29].

وهكذا نبقى مع ديموقراطية «العقلانية» حيث نعرّف العقلانية باعتبارها حسابا رقميا مجردا، تولد عن القدرة على إصدار الأوامر، وهو ذلك النوع من «العقلانية» الذي ينتج، بالضرورة، الوحوش. وباعتبارها أساسا لنظام ديموقراطي حقيقي، فهذه الشروط كارثية على نحو واضح. لكن ما البديل؟ كيف يمكن، بدلا من ذلك، تأسيس نظرية عن الديموقراطية تقوم على ذلك النوع من التفكّر الذي ينخرط فيه الأنداد؟

أحد الأسباب التي جعلت من ذلك أمرا يصعب فعله هو أن هذا النوع من التفكّر هو، في الحقيقة، أكثر تركيبا وتعقيدا من الحسابات الرقمية البسيطة، وبالتالي فهو لا يتناسب مع النماذج الكمية التي تولّع بها العلماء السياسيون وأولئك الذين يثمنون طلبات المنح. وفي النهاية، عندما يسأل المرء عما إذا كان هناك شخص ما يبدو عقلانيا rational، فهذا لا يعني أننا نتطلب الكثير: فما نسأل عنه في الحقيقة هو ما إذا كان ذلك الشخص قادرا على إدراك العلاقات المنطقية. ونادرا ما تثار هذه المسألة، ما لم تساور المرء الشكوك في أن شخصا ما قد يكون مخبولا بالفعل، أو ربما أعمته الأهواء فلم يعد لطروحاته معنى. ولنتأمل في المقابل ما الذي يترتب على التساؤل حول ما إذا كان هناك شخص ما يتصف بـ«المعقولية» reasonable. المعيار القياسي هنا أعلى بكثير. فالمعقولية تعني، ضمنيا، قدرة أكثر تعقيدا على تحقيق توازن بين منظورات وقيم وضرورات مختلفة، ربما استحال اختزال أي منها في معادلات رياضية، وهذا يعني التوصل إلى حل وسط بين مواقف يستحيل، وفق المنطق الشكلي، التوفيق بينها تماما، كما أنه لا سبيل، شكليا، عند اتخاذ قرار بشأن ما يمكن طبخه للعشاء، إلى قياس المزايا المتقابلة المتصلة بسهولة الإعداد وباعتبارات الصحة وبالطعم. لكننا نتخذ قرارات كهذه طوال الوقت، بالطبع. وتتألف الحياة- خاصة الحياة مع آخرين- في معظمها، من إنجاز حلول وسط معقولة يستحيل على الإطلاق اختزالها في نماذج رياضية.

وهناك طريقة أخرى للتعبير عن ذلك، وتتمثل في القول بأن المنظرين السياسيين يتجهون إلى افتراضات حول فاعلين يعملون على المستوى الذهني لمن هم في الثامنة من

العمر. وقد لاحظ علماء النفس التنمويون أن الأطفال يبدأون بتبني طروحات منطقية، ليس بهدف حل مشكلات، وإنما يفعلون ذلك عندما يخلقون الأسباب لما يريدون، بالفعل، أن يفكروا فيه. ومن شأن أي ممن يتعاملون مع الأطفال الصغار أن يدرك، من فوره، أن هذا صحيح. من ناحية أخرى، القدرة على المقارنة والتنسيق بين منظورات متقابلة تتأتى في وقت لاحق، وهي جوهر الذكاء الناضج. وهذا تحديدا هو أيضا ما يندر أن يتعين على أولئك المعتادين على سلطة إصدار الأوامر أن يفعلوه.

وقد أحدث الفيلسوف ستيفن تولمين(*) Stephen Toulmin، الذي حقق شهرة بالفعل في نماذج التفكير الأخلاقي التي قدمها، نوعا من الصخب الفكري في تسعينيات القرن الفائت، عندما حاول الكشف عن مقابلة مشابهة بين العقلانية والمعقولية: على الرغم من أنه بدأ تحليله على أساس أن العقلانية تنبع ليس من سلطة إصدار الأوامر، بل من الحاجة إلى اليقين المطلق. وبالمقابلة بين الروح المعطاء لدى كاتب مقالات مثل مونتين(**) Montaigne، الذي كتب في أوروبا حال توسعها في القرن السادس عشر، مفترضا أن الحقيقة دائما ظرفية، وبين الصرامة القريبة للغاية من البارانويا عند رينيه ديكارت، الذي كتب بعده بقرن، عندما كانت أوروبا قد سقطت في حروب دينية دموية، وهو كاتب تكونت لديه رؤية عن المجتمع باعتباره قائما على أسس «عقلانية» خالصة، فقد طرح تولمين فرضية تقول إن كل ما تلا من فكر سياسي أصابه مس شيطاني مصدره محاولات تطبيق معايير قياسية مستحيلة، من عقلانية مجردة، على حقائق إنسانية ملموسة. لكن تولمين لم يكن أول من أشار بضرورة التمييز، فقد مررت أنا نفسي بهذا التمييز لأول مرة في مقالة بعيدة نوعا ما عن الاحتكام إلى المنطق، نشرها في العام 1960 الشاعر البريطاني روبرت غريفز(***) Robert Graves تحت عنوان «دفاعا عن زنتيب» The Case for Xanthippe.

(*) فيلسوف خصص كل أعماله لتحليل المنطق الخلقي، وقد ولد في بريطانيا في العام 1922 وتوفي في الولايات المتحدة في العام 2009. [المترجم].

(**) الكاتب الفرنسي ميشيل يواقيم دي مونتين Michel Eyquem de Montaigne الذي عاش في القرن السادس عشر، وهو من أوسع كتاب عصر النهضة في فرنسا تأثيرا، خاصة أن مقالاته جمعت بين سهولة العرض وعمق المحتوى. [المترجم].

(***) روبرت فون رانكه غريفز شاعر إنجليزي ولد في العام 1895، وهو باحث في الكلاسيكيات ومترجم شارك في الحرب العالمية الأولى. ترك 140 كتابا بينها ترجمة لرباعيات الخيام أنجزها بالتعاون مع الصوفي النقشبندي عمر علي شاه، بقصد منافسة ترجمة إدوارد فيتزغيرالد. وتنقل غريفز بين مدن عدة، وعمل لفترة قصيرة في جامعة القاهرة، ومات ودفن في إحدى قرى جزيرة مايوركا الإسبانية في العام 1985. [المترجم].

أما بالنسـبة إلى من لم يدرسوا الكلاسيكيات، التي تأتّى للقصابين والخبازين الأوائل في نيويورك أن يدرسـوها(*)، فإن زنتيب كانت قرينة سقراط، التي اشتهرت في التاريخ بأنها كانت شريرة ومزعجة. ويُنظر إلى رزانة سـقراط وهو يحتملها (يتجاهلها)، دوما، باعتبارها دليل نبالة شخصه. ويبدأ غريفز بتوضيح: لماذا لم يسأل أحد، طوال ألفي عام فيما يبدو، عما يمكن أن يكون في الحقيقة حال من تزوجت سـقراط؟ هل في وسـعك أن تتصـور مـا يعنيه الوقوع في شرك الزواج برجل لم يفعل شـيئا، تقريبا، ليعول أسرة، وقـضى كل وقته في محاولة إثبات خطأ كل إنسـان التقـاه، فيما يتصل بكل الأمور، ولم يشعر بإمكان وجود حب حقيقي إلا بين رجل ورجل أو بين رجل وصبي قاصر؟ ألم تكن لتبـدر عنك آراء حول ذاك؟ لقد بقي سـقراط، منذ ذلك الزمان، المثال المطروح لتصور بالغ الرسوخ عن الاتساق الخالص، عن التصميم، الذي لا يهتز، على المضي بكل مجادلة إلى غايتها المنطقية- وهو أمر لا شـك في أنه مجد على نحو ما - لكنه لم يكن شـخصا بالـغ المعقولية، وأولئك الذين يحتفون به انتهى بهم الأمر إلى إنتاج عقلانية «ممكننة، عديمة الحس، غير إنسانية، مجردة» ألحقت بالعالم ضررا بالغا. ويكتب غريفز قائلا إنه، كشـاعر، يجد أنه لا خيار لديه سـوى التماهي مع أولئك الذين جرى تجميدهم خارج الفضاء «العقلاني» للمدينة اليونانية، ابتداء بنساء مثل زنتيب، والذين لم تكن المعقولية عندهم تستبعد المنطق (ما من أحد يعادي المنطق، في الحقيقة)، لكنهم يقرنونها بروح الدعابة، وبالحس العملي، وبالكياسة الإنسانية البسيطة.

وعندمـا نضع هذا كله نصب أعيننا، يبـدو لنا أنه من المنطقي أن كل هذا المقدار من المبادرة إلى تخليق أشكال جديدة من العملية الديموقراطية- وهي عملية تتطلب، وفق ما أشـارت إليه الفيلسـوفة النسـوية ديبورا هايكـس(**) Deborah Heikes، ليس فقط الاتسـاق المنطقي، بل تتطلب أيضا «قدرا من سلامة التقدير، والنقد الذاتي، والقدرة على التفاعل الاجتماعي، واستعدادا لعرض الأسباب وتدبر ما يعرض منها»[30]. بإيجـاز، التدبر الحقيقي. ووفق صياغة يمكن لمدرب على التيسـير أن يضعها، فالعملية الديموقراطيـة تتطلب القدرة على الإنصات الجيـد لتفهم وجهات نظر تختلف اختلافا

(*) يتوجـس المرء خيفة، في بعض الأحيان، من أن يكون أشـباه غوفيرنير موريـس في هذا العالم قد نجحوا أخيرا في الحؤول دون وصول معلومات كهذه إلى معظم الناس.

(**) أستاذ مشارك بقسم الفلسفة بجامعة آلاباما ومؤلفة كتاب «العقلانية والفلسفة النسْوية». [المترجم].

جذريا عن وجهات النظر التي يعتنقها المرء، ثم محاولة العثور على أرضية مشتركة، من الناحية العملية، من دون محاولة دفع من يحاورهم المرء إلى تبني وجهات نظره. وهذا يعني النظر إلى الديموقراطية باعتبارها عملية مشتركة لحل المشكلات يشترك فيها أولئك الذين يحترمون حقيقة أنه ستبقى لديهم، على الدوام، شأنهم في ذلك شأن كل البشر، زوايا رؤية غير قابلة، إلى حد ما، لأن تقاس بمقياس واحد.

وهذه هي الكيفية التي يفترض أن يفعل بها التوافق فعله: تتفق الجماعة أولا على غرض مشترك ما. وهذا يسمح للجماعة بالنظر إلى صنع القرار باعتباره أمرا يتصل بحل المشكلات. وعند النظر، على هذا النحو، إلى عملية صنع القرار باعتبارها تنويعا في زوايا الرؤية، حتى وإن كان تنويعا راديكاليا في زوايا الرؤية، وإن تسبب في تخليق الصعاب، فمن الممكن أيضا أن يصبح موردا بالغ الثراء. وفي النهاية، فأي الفرقاء هو الأقرب إلى أن يطلع بحل خلاق لمشكلة ما: جماعة من الناس تتباين رؤاها، إلى حد ما، حول كل الأمور، أم جماعة من الناس يرون كلهم الأمور على نحو كامل التماثل؟

وكما بينت من قبل، ففضاءات الإبداع الديموقراطي هي، بالضبط، التي تُجبر فيها أنواع بالغة الاختلاف من البشر، أتوا من خلفيات تراثية بالغة التنوع، فجأة على الارتجال. وأحد الأسباب أنه في حالات كهذه يضطر الناس إلى المواءمة بين افتراضات متنافرة حول ماهية السياسة ذاتها. وفي ثمانينيات القرن العشرين، نزلت جماعة ممن كانوا سيصبحون مقاتلي حرب عصابات ماويين، من المناطق الحضرية في المكسيك، إلى الجنوب الغربي من جبال المكسيك، حيث بدأوا في تخليق شبكات ثورية بإطلاق حملات محو أمية النساء أولا. وبعد فترة، أصبحوا جيش التحرير الوطني الزاباتيستي Zapatista Army of National Liberation، الذي أطلق تمردا قصير العمر في العام 1994 - لم يكن يستهدف، على أي حال، إسقاط الدولة، بل تخليق منطقة محررة يمكن فيها لمجتمعات محلية كبيرة أن تبدأ في تجريب أشكال جديدة من الديموقراطية. ومنذ البداية، كانت هناك اختلافات متواصلة بين المثقفين من أصول حضرية، مثل نائب القائد ماركوس، الذي افترض أن الديموقراطية تعني الاحتكام إلى أصوات الأغلبية والنواب المنتخبين، وبين الناطقين بلسان مامMam وتشولتي Cholti وتسيلتال Tzeltal وتسوتسيل Tzotzil، وهم الذين اعتادوا إدارة

الجمعيات في مناطقهم على أســاس الإجماع، وكانوا يفضلون، إذا كان النظام يقتضي أن يكون لكل مجتمع محلي مبعوثون مختارون، أن يتاح للمجتمعات المحلية سحب مبعوثيها، بمجرد أن تشــعر هــذه المجتمعات بأن المبعوثين لم يعــودوا معبرين عن إرادتهــا الجمعية. وكما تذكــر ماركوس، فسرعان ما تبينوا أنــه لا يوجد اتفاق حول المعنى الفعلي لـ «الديموقراطية»:

> المجتمعات تدعو إلى الديموقراطية. لكن المفهوم يبدو غامضا. هناك أنواع كثيرة مــن الديموقراطية. هذا ما أقوله لهم. أحاول أن أشرح لهم: «بوســعكم العمــل على أســاس التوافق لأن لديكم حياة تقوم على مشــاركة مجتمعية». وعندمــا يصلون إلى جمعية عمومية، نجد بعضهــم يعرف بعضا، وهم يأتون لحل مشــكلة مشــتركة. «لكن في أماكن أخرى لا يكون الأمــر كذلك» هذا ما أقوله لهم. «الناس يعيشــون حيــوات منفصلة، وهم يســتخدمون الجمعية العمومية لأغراض أخرى، ليس لحل المشكلات».
>
> وهم يقولون «لا» لكنها تعني «نعم، هذا يناسبنا».
>
> وهو يناســبهم بالفعل، فهم يحلون مشكلاتهم. ولهذا يقترحون أن تتبنى الدولــة هذا النهج، وأن يتبنــاه العالم. يتعين أن ينظم العالم نفســه على هذا النحــو.... ومن الصعب جدا أن يعارض المرء هذا الأمر، لأن هذه هي الطريقة التي يحلون بها مشكلاتهم[31].

ولنأخــذ هذا المقترح مأخذ الجد. لماذا لا تصبح الديموقراطية مســألة حل جمعي للمشــكلات؟ قد تكون أفكارنا حول الحقيقة النهائية للحياة مختلفة للغاية، لكن من الواضح تماما أن الكائنات البشرية على هذا الكوكب تتشــارك في عدد من المشــكلات العامة (وأول ما يتبادر إلى الذهن هو تحولات المناخ، كمشكلة ملحة وآنية، لكن عدد هذه المشــكلات يصعب تحديده) التي يجمل بنــا أن نعمل معا على حلها. ويبدو أن الكل متفقون على أنه، من حيث المبدأ، يستحسن أن نفعل ذلك على نحو ديموقراطي، في روح ديموقراطيــة وبتدبــر عقلاني. فلماذا تبدو فكــرة إقدامنا على ذلك مجرد حلم يقظة طوباوي؟

ربمــا كان علينا، بدلا من أن نتســاءل حول أفضل نظام ســياسي يمكن لنظامنا الاجتماعي القائم أن يحتمله، أن نسأل ما هي الترتيبات الاجتماعية اللازمة لتحقيق

نظام ديموقراطي تشاركي حقيقي يمكن أن يكرس نفسه لحل المشكلات الجمعية؟(*).

يبدو هذا نوعا من الأسئلة التي لا تحتاج إلى جواب. وإن لم نكن معتادين على طرحه، فذلك لأننا تعلمنا، منذ سن باكرة، أن الإجابة هي بنفسها غير معقولة. لأن الإجابة، بالطبع، هي الفوضوية.

وفي الحقيقة، هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن المؤسسين كانوا على حق: لا يسع المرء بناء نظام سياسي يقوم على مبدأ الديموقراطية التشاركية المباشرة في مجتمع مثل مجتمعهم، قسّمته التفاوتات في الثروة، والإقصاء الكامل للقسم الأعظم من السكان (النساء والعبيد والسكان الأصليين، في العصور الأمريكية الباكرة) وحيث كانت حيوات الناس، في الأغلب، ينظمها إصدار الأوامر وتلقيها. كما أنه لا يسع المرء بناءها، أيضا، في مجتمع مثل مجتمعنا، الذي يسيطر فيه واحد في المائة على 42 في المائة من الثروة.

وإذا طرحت فكرة الفوضوية على جماعة من الناس العاديين، يكفي عددهم لملء غرفة، فيكاد يكون من المحتم أن يعترض شخص ما قائلا: لكن، بالطبع، لا يمكننا استئصال الدولة، والسجون، والشرطة. وإن فعلنا ذلك فسوف يبدأ الناس، ببساطة، في قتل بعضهم بعضا. وبالنسبة إلى الأغلبية، هذا يبدو، ببساطة، أمرا بديهيا. والغريب حول هذا التوقع أنه من الممكن اختباره إمبيريقيا؛ وفي الحقيقة، فقد جرى اختباره إمبيريقيا، عدة مرات، وأظهرت الاختبارات زيفه. صحيح، هناك حالة أو حالتان مثل الصومال، عندما انهارت الدولة والناس في غمرات حرب أهلية، بالفعل، ولم يكف سادة الحرب من فورهم عن تقتيل بعضهم البعض عندما حدث ذلك (على الرغم من أنه، من معظم النواحي، حتى في الصومال، وهي حالة الافتراض الأسوأ، فإن التعليم والصحة والمؤشرات الاجتماعية الأخرى، تحسنت بالفعل بعد عشرين عاما من تفكك الدولة المركزية!)[32]، وبالطبع فنحن نسمع أن حالات مثل الصومال هي نفسها سبب ظهور العنف. لكن في أغلب الحالات، وكما لاحظت بنفسي في بعض أرجاء الريف في مدغشقر، فالعنف قليل الحدوث للغاية. وكما

(*) ليس من الضروري أن تقوم هذه الترتيبات على نظام من الوفاق المحكم، بالمناسبة، مادام الوفاق المطلق، كما سوف نرى، أمرا غير واقعي في الجماعات الكبيرة - فضلا عن المستوى الكوني! وما أتحدث عنه، وفقا لما أقوله، مجرد مقاربة من السياسات، أيا كان الشكل المؤسسي المحدد الذي ستتخذه، على أن ترى في المداولات السياسية بالمثل سياقا لحل المشكلات، أكثر من كونها صراعا بين مصالح ثابتة.

هــو واضح، فالإحصائيات غير متاحة، حيــث إن غياب الدولة يعني أيضا غياب كل من يمكنــه جمع إحصائيات. لكنني تحدثت إلى كثير مــن الأنثروبولوجيين وكثيرين غيرهم زاروا أماكن كهذه وتقاريرهم عنها متشابهة إلى حد مدهش. الشرطة تختفي، والنــاس يكفون عن دفع الضرائب، وفي كل شــأن آخر تــكاد حياتهم أن تبقى على سابق حالها. ويقينا فهم لا يسقطون في «حرب الجميع على الجميع» عند هوبز.

ونتيجة لذلك، فنحن لا نســمع، أبدا، عن مثل هــذه الأماكن. وعندما كنت أعيش في مدينة آريفونيمامــو(*) Arivonimamo في العام 1990، ورحت أتجول في المناطق الريفيــة المجاورة، حتى أنا لم تكن لدي أي فكــرة في البداية عن أنني أعيش في منطقة خرجت بالفعل عن ســيطرة الدولة (وأظن أن انطباعي يعود إلى أســباب كان بينها أن الجميــع كانوا يتحدثون ويتصرفون كما لو أن مؤسســات الدولة مازالت قائمة بعملها، آملين ألا يلحظ أحد غيابها). وعندما عدت في 2010 كانت الشرطة قد عادت، واستؤنف تحصيل الضرائب، مجددا، لكن الجميع شعروا أيضا بأن الجريمة زادت على نحو صادم.

وهكــذا فإن الســؤال الحقيقي الــذي يتعين طرحه يصبح: مــا هو ذلك الشيء الذي تشــتمل عليه خبرة العيــش في ظل دولة، أي في مجتمع تُفــرض فيه القواعد بقوة التهديد بالسجن والشرطة، وبكل أشكال التفاوت والتغريب، والذي يجعل من الممكــن ومن الواضح لنا أن الناس، تحت شروط كهذه، ســيتصرفون بطريقة يتبين أنهم لا يتصرفون وفقا لها، في الواقع؟

الإجابة الفوضوية بســيطة، إذا عاملت الناس باعتبارهم أطفالا، فسوف يميلون إلى التصرف كأطفال. والطريقة الناجحة الوحيدة التي تأتّى لأي أحد ابتكارها، على الإطلاق، لتشــجيع الناس على التصرف كبالغين، هي أن يعاملهم كأنهم كذلك بالفعل. وليســت هــذه بالطريقــة الخالية من كل عيب. لا وجود لشيء كهــذا. ولكن لا أمل لأي مقاربة أخرى في النجاح. وتثبت الخبرة التاريخية بما يحدث، بالفعل في حالات التأزم، أنه حتى أولئك الذين لم ينشــأوا في ثقافة تقوم على ديموقراطية تشاركية، إن نزعت سلاحهم أو حرمتهم من القدرة على الاتصال بمحاميهم، يمكنهم أن يصبحوا فجأة معقولين إلى أقصى حد[33]. وهذا هو كل ما يقترح الفوضويون عمله، في الحقيقة.

(*) مدينة في منطقة إيتاسي بمدغشقر. [المترجم].

4

كيف يحدث التغيير؟

«إذا أقررنا بأن «الشعب» له الحق في مقاومة سلطة غير عادلة، وهو ما أفضى إلى قيـام الولايات المتحدة في المحل الأول، فكيف نميز إذن في أي حالة بعينها بين «الشـعب» ومجرد غوغاء مهتاجة؟»

المؤلف

انتهـى الفصل السـابق بمنظور فلسـفي طويل المدى، ويهدف هذا الفصل إلى أن يكون عمليا أكثر.

يسـتحيل وضـع دليـل توجيهـي للهبات اللاعنفيـة، كنسـخة معـاصرة مـن «قواعـد للراديكاليـين(*)». وإن كانـت هنـاك قاعـدة واحـدة صالحة لكل مقاومة مدنية، فهي أنه لا توجد قواعد راسـخة. والحـركات تؤدي دورها على أكمل وجه عندما تكيف نفسها على أفضل وجه ممكـن مع ظروفهـا الخاصـة. ويتوقف السـياق الديموقراطـي الأفضـل عـلى طبيعة

(*) Rules for Radicals: A Pragmatic Primer for Realistic Radicals كتاب من عشرة فصول وضعه الناشـط الراديكالي شـاول آلينسكي، قبل وفاته بعام واحد، كدليل إرشادي لتغيير الفقراء حياتهم بأنفسـهم عـبر تنظيمات اجتماعيـة تتحدى الهيئـات القائمة، وهي الهيئات ذاتها التي تتبنى اليوم كثيرا من طروحاته. [المترجم].

المجتمع ذي الصلة، وعلى موروثاته الثقافية والسياسية، وعدد الناس المشاركين، ومستوى خبرة المشاركين، ويتوقف أيضا بالطبع على ما يتطلعون إلى تحقيقه - إضافة إلى عدد غير محدد من القضايا العملية المباشرة. ويتعين أن تبقى التكتيكات مرنة: فإن لم تداوم الحركات على إعادة اختراع نفسها، فسرعان ما تذوي وتموت.

ثم نأتي إلى ما هو واضح، وإن أسيء فهمه في الأغلب، ويتمثل في حقيقة مؤداها أن ما يناسب مجتمعا ما من تكتيكات قد يكون غير ملائم على الإطلاق لمجتمعات أخرى. وبعد عمليات الإخلاء التي تعرضت لها حركة «احتلوا وول ستريت»، دارت مناقشة عاصفة، كما ذكرت، حول البلاك بلوك، وهي تشكيلات تتألف أساسا من الفوضويين أو غيرهم من مناهضي السلطة، ويشاركون في الفعاليات مقنّعين ومعتمرين لثامات سوداء متشابهة، لأسباب بينها إظهار التضامن الثوري، غير أن ذلك يعود أيضا إلى رغبتهم في الإشارة إلى حضور أناس جاهزين للمشاركة في فعل أكثر نضالية إذا اقتضى الأمر ذلك. وفي أمريكا، يعتبر البلاك بلوك أنفسهم سلميين لكنهم أيضا يعرّفون «العنف» بأنه أذى يصيب الكائنات الحية؛ وغالبا ما يكونون مستعدين للمشاركة في هجمات رمزية على عقارات مملوكة لشركات، حتى للقتال المحدود، أحيانا، إن تعرضوا لهجوم مباشر من الشرطة. غير أنه، في معظم الأحوال، قد لا تزيد «التكتيكات النضالية» عن مجرد نقش الشعارات برذاذ ملون، أو عن تشكيل حائط صد بأن يمسك كل منهم بيد الآخر لحماية المتظاهرين الأقل قوة في مواجهة الشرطة.

وكما ذكرت فيما سلف، فإن مجرد حضور البلاك بلوك يعامل من قبل المعلقين الليبراليين باعتباره، في ذاته، شكلا من العنف. ومن المُحاجّات الشائعة أن تشكيلات كهذه يفضي مجرد حضورها إلى تهميش التشكيلات الاجتماعية المنبثقة عن الطبقة العاملة، وهي بذاتها التي كان هدف الحركات الأكبر حجما هو اجتذابها، أو إلى إعطاء الشرطة مبررا لمهاجمة حركات احتجاج لا عنفية. لكن الحقيقة هي أنه في 90 في المائة من عمليات الاحتلال لم يستخدم أحد تكتيكات البلاك بلوك، بالمرة. والاحتلال الذي شهد أكبر مشاركة منهم - احتلال أوكلاند - كانت لديه أسباب محلية محددة لتجنب هذه التكتيكات. أوكلاند مدينة تحمل علامات نشأت عن عشرات السنين من القسوة الشرطية البالغة والمقاومة

النضالية من جانب الفقراء - وبخاصة في صفوف المجتمع الأمريكي الأسود (الفهود السود[*] Black Panthers، في النهاية، خرجت بالفعل من أوكلاند). وبينما يسهل على تكتيكات بلاك بلوك، في معظم المدن، أن تتسبب في جفوة بين الحركات الأكبر ومجتمعات الطبقة العاملة في معظم المدن، فالتكتيكات ذات الطابع المتشدد من المرجح، بدرجة أكبر، أن ينظر إليها في أوكلاند كعلامة على تضامن مع الطبقة العاملة.

وكما علمتني الأيام التي قضيتها في حركة العدالة العولمية في العام 2000، فالجدالات الساخنة حول التكتيكات هي في حقيقتها، على الأغلب، جدالات مستترة حول الإستراتيجية. وعلى سبيل المثال، فبعد الفعاليات ذات الصلة بمنظمة التجارة الدولية في سياتل في نوفمبر 1999، كان السؤال الذي انخرطنا جميعا في مناقشته هو «هل يكون تحطيم واجهة محل تجاري أمرا مقبولا، تحت أي ظرف كان؟» لكن المحاجة الكامنة وراء ذلك كانت تدور حول من يتعين على حركة العدالة العولمية تجنيدهم، حقا، في الولايات المتحدة، ولأي غرض: مستهلكين متعلمين من الطبقات الوسطى يجري حشدهم للدعوة إلى سياسات تجارية عادلة - وهم ذلك النوع الذي تفزعه أي علامة على العنف - أم عناصر ثورية بالإمكانية ممن لا يحتاج الأمر إلى إقناعهم بعنف النظام وفساده، وإن كانت هناك حاجة فعلية إلى إقناعهم بإمكان توجيه ضربة ناجحة له - وهم من ذلك النوع من الناس الذين قد يرون في تحطيم واجهة تجارية أو اثنتين مصدرا للإلهام. ولم تنته المناظرة إلى تسوية بالمعنى الكامل أبدا، كما أن أسئلة إستراتيجية كهذه تبدو في غير محلها هنا - وعلى الأقل، فمن الصعب تصور أن دوري يقتضي المشاركة في النقاش حول أي قسم من السكان يتعين حشدهم، إلا بالقول بأن كل من ينظمون عمليات الحشد في مجتمعاتهم، مهما كانوا، يتعين أن يفكروا في كيفية التصرف بروحية من التضامن مع كل أولئك المنتمين إلى الـ 99 في المائة.

وبالأحرى، فسوف أركز على سلسلة من الأفكار والمقترحات العملية، التي هي نتاج خبرة عشر سنوات في التنظيم الأفقي، وخبرتي المباشرة بحركة «احتلوا وول ستريت» ذاتها.

(*) هي حركة ثورية اشتراكية سوداء نشطت بين الستينيات والثمانينيات من القرن الماضي في الولايات المتحدة. [المترجم].

التوافق

هنـــاك قدر كبير مـــن الجدل حول مـــا إذا كان التوافق ممكنـــا، من الأصل، في المجموعات الكبيرة، ومتى يكون من الملائم للجماعات القائمة على التوافق أن تلجأ إلى التصويـــت ولأي غرض، لكن هذه المجادلات غالبا ما تكون موســـومة باضطراب يتعلق بما يعنيه الوفاق بالفعل. ويفترض كثيرون، على ســـبيل المثال، وبقدر ملموس من العناد، أن عملية الوفاق هي ببســـاطة نظام للتصويت بالإجماع - ثم ينطلقون مـــن ذلك إلى الجدال حول ما إذا كان نظـــام كهذا يُفترض أن يكون «فعالا» كنقيض لنظام تتخذ فيه كل القرارات اعتمادا على صوت الأغلبية. ومن منظوري، على الأقل، فمجـــادلات كهذه تمضي باتجاه خاطئ. إن جوهر عملية التوافق لا يزيد عن أن من حق كل واحد أن يسهم في النقاش حول القرار، بالتساوي، وأنه لا أحد يتعين إلزامه بقرار ينفر منه. وفي الممارسة، يمكن القول إن هذا يتلخص في أربعة مبادئ:

- يتعـــين النظر، بكل عنايـــة، في وجهات النظر التـــي يبديها كل من يشعر بأن لديه ما يقوله بخصوص مقترح ما.
- يتعين أن تؤخذ بكل الاعتبار أي مخاوف أو اعتراضات قوية لدى أي فرد، وإذا أمكن، فهذه المخاوف أو الاعتراضات القوية تعالج في الصياغة النهائية.
- وإذا شـــعر أي واحـــد بأن مقترحا ما ينتهك مبدأ أساســـيا تتشـــارك فيه الجماعـــة فيتعين أن تكون لديه الفرصة للاعـــتراض على ذلك المقترح (و«حجبه»).
- لا يتعين إجبار أحد على المسايرة بخصوص قرار لم يوافق عليه.

وقد طور عديد متنوع من أفراد وجماعات، عبر السنين، نظما لعمليات التوافق ذات الطابـــع الإجرائي لضمان تحقيق هذه الغايات. ويمكن أن تتخذ هذه العمليات عددا من الأشـــكال المختلفة. لكن الأمر لا يســـتدعي بالضرورة سياقا إجرائيا. أحيانا يكون ذلك مفيدا. وأحيانا لا يكون كذلك. ويمكن للجماعات الأصغر، غالبا، أن تعمل من دون أي تدابير إجرائية على الإطلاق. وفي الحقيقة، هناك تنوع لا حد له في طرق اتخاذ القرارات، بتمثل روح هذه المبادئ الأربعة. بل إن السؤال الذي غالبا ما يدور حوله الجدل، والذي يتعلق بما إذا كانت عملية النظر في مقترح ما تنتهي أو لا تنتهي بالتصويت عبر نوع من الرفع الإجرائي للأيدي أو غير ذلك من أساليب تأكيد حصول

التوافق، هو سؤال ثانوي: المهم هو السياق الذي يفضي إلى القرار. ووصول الأمر إلى التصويت أمر يتجه إلى التعقيد، ليس لأن رفع الأيدي ينطوي على خطأ بنيوي ما، بل لأن ذلك يقلل من احتمال النظر إلى كل الآراء بعين الاعتبار. غير أنه إذا جرى تخليق عملية تفضي إلى تصويت من شأنه، هو أيضا، أن يسمح بمعالجة كل الآراء معالجة كافية، فليس هناك في الحقيقة ضير في هذا التصويت.

ولأقدم بعض أمثلة على ما أقصده هنا.

تعد الكيفية التي يختار بها المرء عملية صنع القرار، بداية، إحدى المشكلات الشائعة التي تواجه الجماعات الجديدة. وربما بدا الأمر، إلى حد ما، أشبه بلغز البيضة - الدجاجة. هل يحتاج المرء إلى التصويت من أجل أن يقرر ما إذا كان سيعمل على أساس التوافق، أم أن التوافق مطلوب كشرط لاتجاه الجماعة إلى العمل على أساس الاحتكام إلى أصوات الأغلبية؟ أيهما الأصل؟

ولحل هذا اللغز، قد يكون مفيدا أن يعود المرء خطوة إلى الخلف ويفكر في طبيعة الجماعة ذاتها. نحن اعتدنا التفكير في الجماعات باعتبارها زمرا من الناس تجمع بينهم رابطة رسمية ما. وإذا وافقت على الانضمام إلى جماعة لديها بالفعل منظومة من الأحكام – نقابة عمالية، أو رابطة للكرة اللينة softball، وهي ليست أقل خطرا – فأنت، بمجرد انضمامك إلى الرابطة، توافق على الالتزام بهذه الأحكام. فإن كانت جماعة تعمل بالاحتكام إلى أصوات الأغلبية، فهذا يعني موافقتك على أن تلتزم بقرارات الأغلبية. وإن كانت جماعة أفقية ولها بنية قيادية، فهذا يعني أنك توافق على أن تفعل ما يقوله القادة. لكن يبقى لديك مخرج: إذا اعترضت على قرار، ففي وسعك الخروج من عضوية الجماعة، أو رفض الانصياع، وهو ما قد يدعو الجماعة إلى إعادة النظر في قرارها، غير أن الأرجح أن معناه سيكون عقابك، بطريقة ما، أو طردك. لكن المهم هو أن هناك نوعا من الردع. ففي وسع الجماعة فرض سلوك ما، بالإجبار، عبر التهديد بالعقاب.

غير أنه إذا كنا نتحدث عن اجتماع لنشطاء أو جمعية عمومية، كنقيضين لجماعة تتألف من أعضاء رسميين، فليس في كل هذه الأمور ما هو صحيح. فما من أحد يحضر اجتماعا عاما بعد أن يوافق على شيء ما. إنهم مجرد طائفة من الناس يجلسون في غرفة (أو يقفون في ساحة عامة). وهم غير ملزمين بقرار يصدر عن

أغلبيــة، ما لم يتفقوا على ذلك. وحتى إذا اتفقــوا بالفعل، فإن من يجد القرار مثيرا لاعتراضه/ لاعتراضها في وســعه/ في وســعها التحول عنه، وليس في وسع الجماعة أن تفعل الكثير بهذا الخصوص. وما من أحد في مكنته، حقا، أن يجبر أي أحد على فعل أي شيء. وإن كانــت الجماعة أفقية أو فوضوية التوجه، فلن يكون بينها من يرغب في اتخاذ موقف من يجبر الآخرين على شيء.

فكيــف تقرر جماعــة كهذه ما إذا كانت تريد أن تعمــل بالاحتكام إلى أصوات الأغلبيــة أو بنــوع آخر مــن التوافق؟ حســنا، يجب أولا أن يتفــق الجميع على ما يريدون. وإن لم يتحقق هذا الاتفاق فمن الجائز القول، إذن، «يجب أن يكون لكل واحد حق متســاوٍ في القــول ولا يمكن إجبار أحد على فعــل أي شيء يعترض عليه بشدة». ويصبح هذا هو المبدأ العام لعملية صنع القرار.

ولا يعنــي هذا أنه لا يجوز، أبدا، الدعوة إلى الاحتكام إلى أغلبية الأصوات برفع الأيدي على الإطلاق. وكما هو واضح تماما، غالبا ما تكون هذه أفضل الطرق للتوصل إلى معلومــات حيوية، مثل «إذا نظمنا فعالية في الواحــدة بعد الظهر، يوم الإثنين، فكم منكم ســيكون في وسعه الحضور؟ وبالمثل، فإذا كانت هناك مسألة فنية يبدو من الواضح أنها لن تثير قضية مبدئية («هل نؤجل هذه المناقشة، لبعض الوقت؟» أو «هل نجتمع يوم الثلاثاء أم يوم الأربعاء؟») وقد يســأل الميسر، ببساطة، إن كان الكل مســتعدين للالتزام بقرار يصدر بأصوات الأغلبية حول تلك المســألة، ويُقْفل الموضــوع. ولكــن في الأغلب الأعم، فإن الميسر ســوف يكتفي بطلــب رفع الأيدي باعتبار ذلك اقتراعا غير رســمي وغــير ملزم أو مجرد «قياس للحــرارة»، أي لمعرفة توجهــات النــاس الموجودين في الغرفة. ويكفي لتحقيق هــذا مجرد رفع الأيدي أو اتباع نظام آخر، نظــام غير قاطع في إجراءاته، حيث يلوح الجميع بأيديهم عاليا إن كانوا موافقين، أو ينزلوا بها إلى أســفل إن كانــوا معترضين، أو يبقوها في تلويح على مستوى أفقي تعبيرا عن عدم اليقين. وعلى رغم أن هذه الاختبارات غير ملزمة فهي غالبا ما تعطي كل المعلومات التي يحتاج المرء إلى معرفتها: إذا كانت هناك مشاعر قوية ضد مقترح ما، فقد يسحبه الشخص الذي طرحه.

غير أنه عندما يتعامل المرء مع مسائل غير ثانوية، تصبح المبادئ الأربعة مهمة. فكيــف يُتوصــل إلى توافق، إذن، حــول قضايا أكثر تعقيدا؟ هنــاك إجراء من أربع

خطوات اكتسب طابعا معياريا، بدرجة كافية، جرى تطويره عبر الأعوام لضمان إعادة تكييف المقترحات، في روحية من الحلول الوسط والإبداع حتى تصل إلى شكل يكون، على الأرجح، هو الأقرب إلى احتياجات الجميع. ولا حاجة، في الحقيقة، إلى أن يكتسب الأمر طابعا دينيا: فهناك كثرة من التنويعات المحتملة. ومن المهم أن نتذكر أنه وإن كان من المتوقع فيمن جاءوا إلى اجتماع أن يكونوا موافقين على المبادئ الأساسية، فهم لم يتفقوا على أي قواعد إجرائية محددة، وبالتالي يتعين أن تتوافق الإجراءات مع رغبات الجماعة. غير أن الأمر يمضي، عموما، على النحو التالي:

1 - يطرح شخص ما مقترحا بمسار معين للعمل.

2 - يطلب الميسر من المشاركين طرح أسئلة للاستيضاح، ليستوثق من أن الجميع يفهمون بالضبط ما يجري اقتراحه.

3 - يطلب الميسر من المشاركين التعبير عما يقلقهم:

ا - يمكن لأولئك الذين لديهم ما يقلقهم اقتراح إدخال تعديلات ودية على المقترح لتهدئة مخاوفهم، ويمكن للشخص الذي طرح المقترح في الأصل أن يتبناه أو لا يتبناه.

ب - قد يكون هناك قياس للحرارة إزاء مقترح أو تعديل أو إزاء جدية ما جرى الإعراب عنه من مخاوف، أو لا يكون.

ج - في غضون ذلك قد يلغى المقترح أو تعاد صياغته، أو يدمج بمقترحات أخرى، أو يقسم أجزاء، أو يؤجل لمناقشة تالية.

4 - يجري الميسر **الفحوصات بهدف التمهيد لتوافق** عبر:

ا – السؤال عما إذا كان هناك مجتنبون. والمقصود بالمجتنبين من يقول الواحد منهم «لا أحبذ الفكرة، ولن أشارك في العمل، لكنني لست مستعدا لمنع الآخرين من فعله». ومن المهم دائما السماح لأولئك المجتنبين بأن تكون لديهم فرصة لتوضيح السبب الذي دعاهم إلى ذلك الموقف.

ب – السؤال عما إذا كان هناك رفض. والرفض ليس هو التصويت بـ«لا». إنه أقرب إلى الحجب veto. وقد تكون أفضل الطرق للتفكير في ذلك أنه يسمح للمتمرد بارتداء – مؤقت - لعباءة قاض في المحكمة العليا

وإســقاط تشريع يعتبره غير دستوري أو، كما في هذه الحالة، **مخالفا للمبادئ الأساسية للوحدة أو للغرض من وجود الجماعة**(*).

وهناك طرائق متباينة للتعامل مع الرفض. وأســهلها إســقاط المقترح ببساطة. وقد يعمد الميسر إلى تشــجيع المعترض على اجتماع مع من طرحوا المقترح، أو على الانضــمام، مثلا إلى مجموعــة العمل المعنية، ليرى إن كان في وســعهم التوصل إلى حل وســط معقول. وأحيانا، وبخاصة إذا شــعر آخرون بأن الاعتراض غير مبرر (كأن يقال، مثلا «لا أظن أن عقد الاجتماع التالي يوم الجمعة معاد للســامية، على الرغم مــن أن الجمعة عطلة يهودية. معظمنا يهود ونحن لا نبالي!»(**) وقد يكون هناك ســياق ما يمكن إطلاقه لمواجهة المعترضين: بأن يطرح تساؤل حول ما إذا كان هناك عضوان آخران في الجماعة، على الأقل، مســتعدان لمساندته. (نحن نتحدث، أحيانا، عــن «توافق ناقص واحــدا» أو «توافق ناقص اثنين» لوصف حالــة كهذه). أو، إذا كانت الجماعة كبيرة، فمن المستحســن عادة أن يكون هناك إجراء احتياطي ما: إذا كان هناك شــعور قوي بأن معظم الناس يرغبون في المضي قدما، وبغض النظر عن الاعــتراض، ففي وســع المرء أن يلجأ إلى الاحتكام إلى أغلبيــة فائقة. وإبان اجتماعنا الأول في الثــاني من أغســطس، من أجل حركة «احتلوا وول ســتريت»، مثلا، اتخذنا قرارا بخصوص نسخة من «التوافق المعدل» حيث يكون متاحا لنا، في حالة حدوث انســداد، أن نلجأ إلى إجراء احتياطي على أســاس أغلبية الثلثــين، غير أن الجمعية العموميــة وافقت بعد ذلك بعد أيام عدة من الاحتلال الفعلي، على التحرك باتجاه الاحتــكام إلى أغلبية التســعين في المائة، على أســاس أنه مع هــذا التنامي السريع للحركة فالنظام الأســبق كان من شــأنه تمرير قــرارات يعارضها مئات بل ربما آلاف من المشاركين. غير أن المهم هو ألا يحدث اللجوء إلى الإجراءات الاحتياطية آليا: إذا اعترض شــخص ما، فالسبب الأكثر ترجيحا يكون عيبا في العملية، أي أن مخاوف لها اعتبارهــا أثيرت ولم تجر معالجتها. وفي تلك الحالــة، قد يكون الأحرى بالجماعة أن

(*) لا بد لي من الإشــارة إلى أن القول المعتاد في حركة «احتلوا وول ســتريت» هو أن الرفض يتعين أن يتأســس على اعتبارات «معنوية أو خلقية أو اعتبارات الســلامة التي تبلغ من القوة ما يجعل المرء يفكر في ترك الحركة إن مضت قدما بالمقترح».

(**) كما يمكن للقارئ أن يخمن، فهذه إشارة إلى حادثة محددة: اعترض يهودي أرثوذكسي انضم حديثا إلى اجتماع عقدته «شــبكة الفعل المباشر» على خطتنا للاجتماع في عدة من تواريخ مقترحة على أســاس أنها عطلات يهودية، ما ضايق ←

تعود إلى إمعان النظر في المقترح. غير أن المرء سيتعين عليه أن يلجأ إلى هذه الوسائل غير المحبذة، في التو واللحظة.

وهناك عدة مساحات في عملية التوافق غالبا ما تتسبب في المشكلات أو في التشوش، وسوف أحاول توضيح ذلك قليلا هنا.

أولى هذه المساحات أنه لا يمكن للمرء أن يؤسس اعتراضا ما، تأسيسا متينا، على مبادئ الوحدة عند الجماعة، ما لم تكن لدى هذه الجماعة بالفعل مبادئ للوحدة. وهكذا فمن المحبذ دائما التوصل إلى نوع من الاتفاق حول السبب في وجود الجماعة وحول ما تحاول إنجازه، بأسرع ما يمكن. والأفضل أن تبقى هذه المبادئ بسيطة. ومن الأمور البالغة الأهمية أيضا أن نتذكر، عند صياغة هذه المبادئ، أن أي جماعة من الناشطين تتخلق بهدف إنجاز شيء ما، لتغير العالم على نحو ما. لهذا يتعين أن تعكس المبادئ ما تحاول الجماعة إنجازه وكذلك الطريقة التي تتبعها وهي تحاول إنجازه - ويتعين أن يتسم الاثنان (الغاية والوسيلة) بما يمكن تحقيقه من التناغم. لكن الشيء الأكثر ذكاء فيما يمكن عمله، عندما يقتضي الأمر تحديد ماهية الجماعة، هو التزام البساطة. أسهل كثيرا أن تكتب «نحن نعارض جميع أشكال التراتبية والقمع الاجتماعيين»، مثلا، عن أن تحاول إثبات كل شكل من أشكال التراتبية والقمع التي تعتقد بوجودها.

وأحد الأشياء الطيبة في تبني قواعد الوحدة ليس فقط أنها تزيح الاعتراضات جانبا، بل إنها تجعل من الممكن للمشاركين ذوي النوايا الطيبة أن يذكروا الجميع، على نحو منتظم، بالسبب في وجودهم جميعا هناك. ويمكن لهذا أن يكون مصدر عون على حل الصراعات قد لا يمكن تخيله، لأن الناس، في لحظات الصراع المحتدمة، تصبح لديهم قدرة مذهلة على نسيان السبب الذي حدا بهم إلى الاجتماع معا في الأصل. وهذا يقودنا إلى نقطة أخرى: لا ضير في الصراع مادام الناس يتذكرون ما جمعهم كلهم معا، وهذا تصور خاطئ آخر حول الإجماع. فغالبا ما يسمع المرء من يقول «لكن الصراع هو جوهر السياسة. كيف لكم أن تحاولوا استئصاله؟». من الواضح أن المحاولة غير واردة. ومصدر بعض التشوش يأتي من أنه في أمريكا (وبعكس

← عدة مشاركين آخرين - ولم يكن قد تبقى منا سوى اثني عشر، بعد اجتماع طويل للغاية - وأشارت أمريكية سوداء إلى أنها كانت ميالة إلى المعارضة على أساس أن عقد الاجتماع في ذلك التاريخ انطوى على تمييز على أساس الدين. وتعين، في النهاية، أن يقوم أحدنا بالتوضيح، بهدوء، مبينا أنها كانت بالفعل الوحيدة من غير اليهود في الغرفة.

كثير من الأماكن الأخرى) عرف الناشـطون بالتوافـق، لأول مرة، عبر تراث الصاحبية، وهـو ما يعني أنه بالنسـبة إلى معظم الناشـطين، فأولى تجاربهـم المتصلة بالتوافق تضرب بجذورها في توجهات راقيـة وبصراحة تامة، بورجوازية. فالمتوقع من الجميع أن يكونوا، ولو ظاهريا على الأقل، لطفاء للغاية. وبعد الراديكالية الذكورية المسرحية في نهايات السـتينيات من القـرن الفائت، عندما كان القفز فـوق الكراسي والتلويح بالقبضة يُعـد طريقة تصرف طبيعية، كان التوافق الذي اسـتلهم المصادر الصاحبية - النسـوية تصحيحا نافعا. غير أنه لم يمض وقـت طويل إلا وبدأ التركيز، الذي كانت الحاجة إليه ملحة، والذي كان نسوي المصدر، على الإنصات والاحترام المتبادلين وعلى التواصـل اللاعنفي، يتحـول إلى تركيز مطبوع بطابع حفـلات الكوكتيل لدى الطبقة المتوسـطة العليا، على التهذيـب والتعابير الملطفة، وعلى تجنـب إظهار أي نوع من المشـاعر غير المريحة، على الإطلاق - وهو قمعـي، بطريقته الخاصة، بدرجة مماثلة تماما لقمعية الأسلوب الذكوري السابق، خاصة بالنسبة إلى أولئك الذين لم يكونوا هم أنفسهم متحدّرين من الطبقة المتوسطة العليا.

وعـلى الرغم من أنـه يصعب القول إن الأسـلوب البورجـوازي ووري الثرى، فقد شـهدت السـنوات الأخيرة انزياحا عنه. وعلى سـبيل المثال، فإن أفضـل المدربين على التيسـير قد أدركوا أنه يحسن بهم القول، بما معناه: نعم نحن أناس محتدمو العاطفة، ونحـن هنا لأن لدينا اهتمامات عميقة وعواطف قويـة؛ وإظهار الغضب والتعبير عن فراغ الصبر هما بالدرجة ذاتها من الأهمية (والمشروعية) مثل التعبير عن المرح والحب. وبـدلا من محاولة كبت كل هذه الأشـياء، يتعين علينا، في المقابـل، أن ندرك أن إنجاز الجماعة أهدافها يسـتدعي تشجيع الصراع بين الأصدقاء والحلفاء، بشرط أن يتذكر كل واحد أن هذه، في النهاية، مشـاجرات بين محبين. وما يعنيه هذا، في الممارسـة، هو أنه وإن كان مشروعـا تمامـا أن تشـك في حكمة ما يقوله الآخرون أو مـا يفعلونه في أثناء الاجتـماع، أو حتى أن تعلن غضبك على ما يقولون وما يفعلون، فيتعين على المرء دوما أن يفسر الشك لمصلحة الأمانة وحسن النوايا. وهذا أمر يمكن أن يكون، في الأغلب، بالغ الصعوبة عند التنفيذ. وغالبا ما تتوافر لدى المرء كل الأسباب الداعية إلى الشك في نزاهة محدثيه وفي حسـن نواياهم. بل قد يشـك المرء في أن بعضهم قد يكون شرطة سرية. غـير أن المـرء قد يقع في الخطأ. وكما أن أن أفضل طريقة لضمان أن يتصرف الناس كما

يتــصرف الأطفال هي أن تعاملهم كأطفــال، فأضمن الطرق لجعل الناس يتصرفون من دون إحســاس بالمســؤولية في أثناء اجتماع ما، هي أن تعاملهم كما لو أنهم بالفعل غير مســؤولين. وهكذا، يتعين أن يحترس الجميع من ســلوك كهذا وأن يطالب بتجنبه، وإن كان ذلــك صعبــا. لا ضير في أن تقول لأحد إنه يتصرف على نحو أحمق، إن كنت تعتقد حقا أن هذا هو الواقع، غير أنه ليس مقبولا أن تقول لأحد إنه يتقصّد إفشال الحركة.

وإذا تبــين لك أن هناك من يتقصّد إفشــال الحركة، فهناك طرائق لمعالجة هذا الأمــر. إذا تبين أن أحدهم هو بالفعل شرطي أو نازي أو هو يحاول، من دون كلل، الحيلولــة دون إنجــاز الجماعة أهدافهــا، أو أنه مجرد مخبول مخــرف، فلا بد من طريقة ما للتخلص منه - وإن كان يتعين، عادة، أن يحدث ذلك بمنأى عن الاجتماع. وتمثلت مشكلة اعترضتنا في نيويورك في أنه، حتى عندما كان بعض الناس يعلنون أن غرضهم هو تخريب الاجتماع، كان يسمح لهم، على رغم ذلك، بالمشاركة، في الأغلب. ثم تبين لنا أن أفضل طريقة للتعامل مع أناس كهؤلاء كانت ما يعادل الإعراض: مهما يقولون، مهما يفعلون، امتنع عن رد الفعل، ببساطة. وقد ظهرت هذه المقاربة على نحو عفوي تماما عند اســتخدام مكبر الصوت الشــعبي: إذا قال أحدهم شــيئا يراه الآخــرون جارحا، يمتنع الكل عن تكراره، وبمضي الوقت، كان المتحدث الذي يواصل حديثه المثير للغضب ذاته يجد أنه لا أحد يسمع شيئا مما أراد قوله.

هناك دائما حدود، سواء كانت معترفا بوجودها أم غير ذلك. وإن لم تكن معترفا بوجودهــا فهــي تصبح ملحوظة بمجــرد أن ينتهكها أحد. وبمثل مــا إن «تكتيكات التنوع» تقوم على افتراض مضمر بأنه لا أحد ســيأتي للمشــاركة في تظاهرة بسيارة ملغمة أو بقنبلة يطلقها صاروخ، فافتراضات اســتبعاد طرد أي ناشــط من اجتماع ما تقوم، هي الأخرى، عــلى افتراض حدود ملزمة بعينها. وقد حضرت أخيرا مجلس ناطقــين في نيويورك، حيث انخرط الجميع في مناظرة مطولة حول ما إذا كان يتعين أن يقوم «توافق مجتمعي» ومبدأ مشــترك يقــضي بأن كل من ينتهك هذا التوافق، يُطْلبُ منه أن يغادر الاجتماع طواعية. وقوبل المقترح بمعارضة منسقة عندما لاحظ أحدهــم، فجأة، أن أحــد أعضاء الاجتماع يحمل لافتة تقــول «جماعة عمل الهوية الآرية». وسرعان ما أحاط به الناس - وبينهم كثرة ممن كانوا يصرون علنا، لفورهم، على أن قاعدة كهذه هي قاعدة قمعية - ونجحوا في إجباره على الرحيل.

وهــذه مجرد واحدة مــن أدوات متباينة جرى تطويرها عبر الســنوات في أوساط الجماعات الناشطة، لتفعيل عملية الإجماع. وهناك طرائق أخرى كثيرة (محطمات الثلــج icebreakers، التناوب go - rounds، حب الذرة المشــوي popcorn، وصواني الســمك(*) fishbowls، وغير ذلك) وتوجد مراجع مفصلة حول كيفية استخدام هذه التقانات (وهي سهلة المنال على الشبكة الإلكترونية بالبحث البســيط بمحرك البحث غوغل). والناشــطة والمؤلفة ســتارهوك(**) Starhawk هي مرشــدتي المفضلة بخصوص التيســير وعملية التوافق، غير أن هناك كثيرين غيرها، وفق ذوق كل واحد. وهناك أيضا نماذج تنظيمية مختلفة (الجمعيــات العمومية ومجالس الناطقين، مثلا) ولــكل منها ميزاته. ولا توجد طريقــة صحيحة تماما، بذاتها، أو خريطــة طريق لكيفية ترتيب هذه النماذج، عــلى نحــو ينظم المجتمع كله على أســاس ديموقراطي مبــاشر. ويكمن جمال عملية التوافق في أنها شديدة التنوع وذات قدرة عالية على التطويع. وفيما يلي بعض الاعتبارات العملية ومظاهر شائعة لسوء الفهم المحيط بالمبادئ الأساسية للتوافــق، وهي المبادئ التي من المأمول أن تســهل عــلى من لديه اهتمام من القراء المشاركة في عملية وضع تصور بأنفسهم حول هذه الأمور.

قائمة موجزة بأسئلة وأجوبة حول التوافق

س: ألا تفــضي «عمليــة التوافق» هذه في النهايــة إلى تلاعب من قبل حلقة مغلقة لقيادة خفية أو معترف بها ضمنا؟

ج: إذا كنتــم تعملــون بالتوافق من دون قواعد بالمــرة، فالجواب هو نعم، ســوف تظهر قيادة معترف بهــا ضمنيا - على الأقل، بمجــرد أن تنمو جماعتكم لأكثر من ثمانية أو تسعة أشــخاص. وقد أشارت الكاتبة والناشطة جو فريمان(*)

(*) محطمات الثلج هي تقانات تواصل يجري التدريب عليها لخلق أجواء حميمية تشــجع المشاركين في اجتماع ما على التفاعل؛ والتناوب هو إعطاء كل مشــارك عدة دقائق للكلام عن جلسة سابقة أو عن أي شيء آخر؛ وحَب الذرة المشوي تعني أنه لا وجود لتراتبية في حق الكلام، ففي وسع أي مشارك أن يدخل pop in في النقاش؛ وصواني السمك هي الحلقات التي تضم جزءا من طلاب فصل دراسي أو اجتماع ســياسي لمناقشــة أمر ما فيما يتابع الآخرون النقاش ويعيدون توجيه مساره بأسئلتهم وتعليقاتهم. [المترجم].

(**) ولدت باســم ميريام ســايموس Miriam Simos في 1951 وهي كاتبة وناشطة أمريكية من مُنظِّرات النسوية والوثنية الجديدة والنسوية البيئية. [المترجم].

Jo Freeman إلى هذا، فيما مضى، في السبعينيات من القرن الماضي، في السنوات الأولى من الحركة النسوية. وقد جرى تخليق ما ندعوه اليوم «عملية التوافق»، إلى حد كبير، بهدف معالجة هذه المشكلة في أعقاب انتقادات طرحتها فريمان.

ودور الميسر هو المثال الكامل هنا. وأسهل طريقة لمعرفة أن العملية التي تواجهها هي عملية رديئة أن تجد الشخص ذاته (ألف) يدير الاجتماع، و(باء) يطرح جميع الاقتراحات. وفي أي جماعة أفقية سيكون هناك فهم واضح أن الميسرة لا تطرح بنفسها أي اقتراحات. فهي/ هو هناك لمجرد الاستماع وأداء دور الوسيط الذي يمكن للجماعة أن تفكر من خلاله. وعادة دور الميسر ذاته تجري تشظيته واقتسام مكوناته بين عدة أشخاص: شخص واحد لإدارة الاجتماع، وآخر معه السجل (إحصاء لمن طلبوا حق الكلام) وثالث لضبط الوقت، وشخص مختلف لمراقبة المزاج العام لضمان بقاء النشاط مرتفعا وألا يشعر أحد بأنه مهمش. وهذا يزيد من الصعوبات التي تعترض تلاعب الميسر بالمناظرة، حتى من دون أن يدري. ويتناوب الميسرون، ما يسمح للجماعة بأن تبقى محافظة على توازن الجندر بين الميسرين، وكذلك في سجلات طلب الكلام. وهذا لا يعني أنه لن تكون هناك حلقات نفوذ مغلقة، وبخاصة في الجماعات الكبيرة للغاية، ولن يستبعد أن بعض الناس سينتهي الأمر بأن يكون لهم نفوذ أكبر بكثير مما لدى الآخرين. والحل الحقيقي الوحيد هو أن تحافظ الجماعة على رقابة دائمة تحسبا لنشوء الحلقات المغلقة.

س: لكن إن كنت تقول إن حلقات مغلقة كهذه سوف تتجه الأمور إلى نشوئها، ألا يكون الاعتراف، ببساطة، بحقيقة أن هناك قادة حقا، وبالتالي تخليق بنية قيادة رسمية، أفضل على الأقل من وجود قيادة سرية وغير خاضعة للمحاسبة لا يعترف أحد بوجودها؟

ج: كلا، فمن ينجزون عملا أكثر سوف يكون لهم بالطبع نفوذ أوسع. وهذا يعطي، بالفعل، ميزة معينة لأولئك الذين لديهم فائض من الوقت. ولا مندوحة عن أن يبدأ البعض بالتنسيق فيما بينهم، وهذا سيعني أن بعض الناس ستكون لديهم ميزة الوصول إلى المعلومات. وهذه هي المشكلة الحقيقية. ففي جماعة مساواتية،

(*) عالمة سياسة أمريكية وناشطة نسوية ومدافعة قديمة عن الحقوق المدنية ولدت في 1945. [المترجم].

تتجــه الأمور إلى أن تصبــح المعلومات هي المورد المحــدود: وإذا ظهرت تراتبيات، فســوف يكون ذلك بســبب أن بعض الناس لديهم طرقهم لمعرفة ما يدور، وهو ما لا يعرفــه الآخرون. ولا يخفف من تعقيد المســألة أن يُعلن أن أولئك الذين لديهم قدرة مميزة على الوصول إلى المعلومات هم «قيادة»، بل سيجعلها أسوأ. والطريقة الوحيدة لضمان ألا تبدأ هذه المجموعة في فرض إرادتها على الآخرين، بالفعل، حتى إن لم تتقصّد ذلك، هي تخليق آليات تضمن أن تكون المعلومات متاحة لأوسع قطاع ممكن، وبالتذكير المســتمر لأكثر الأعضاء نشاطا بأنه لا وجود لبنية رسمية للقيادة، وأنه لا أحد يملك حق فرض إرادته.

وبالمثــل، فالإعلان عن أن أعضــاء حلقة مغلقة لقيادة غير رســمية هم أعضاء «لجنة تنسيق»، مع السماح لكل من عداهم بتقرير ما إذا كان سيعاد تعيينهم كل ســتة أشهر أو ما يقارب ذلك، لا يجعلهم «أكثر قابلية للمحاسبة»، كما يشير كثيرون (وبعكس ما تشــير إليه كل التجــارب)؛ فمن الواضح أن هــذا يجعلهم أقل قابلية للمحاسبة. ويمكن للمرء، بكل تأكيد، أن يسأل عن السبب الذي يدعو أي واحد إلى تخيل الأمر على خلاف ذلك(*).

س: أقر بأن التوافق يعمل، على نحو طيب بما يكفي، في جماعة صغيرة أو في حــي أو مجتمــع صغير، حيث الجميع يعــرف بعضهم بعضا، غير أنه كيف يمكن أن يعمل في جماعة كبيرة من الغرباء، حيث لا يوجد، في البداية، أساس للثقة؟

ج: يتعين علينا ألا نضفي طابعا رومانسيا على المجتمع. صحيح أن الناس الذين عاشــوا معا طوال حياتهم في قرية بالريف، على ســبيل المثال، يكونون أقرب إلى أن يتشــاركوا في وجهــات نظر ما مقارنــة بأولئك الذين يعيشــون في عاصمة كبرى، لا شخصية، لكنهم أقرب في الوقت ذاته إلى أن يكونوا أشد عداوة فيما بينهم. وحقيقة

(*) تعود الأسباب، في الحقيقة، إلى تحيز مسبق واسع الانتشار تولد من رحم النظرية السياسية الليبرالية ضد كل ما من شــأنه أن يتخذ سمت «القوة التعســفية». ولمدة قرن، على الأقل، كان التبرير السائد لاستخدام الدولة القوة ضد مواطنيها هو أن هذا لا يمثل مخالفة إلا في غياب قواعد صريحة، ومعلن عنها بشــكل جيد. والمعنى الضمني هنا هو أي ممارسة للسلطة، وإن عن طريق التأثير، يكون محل اعتراض، حتى إن لم يُعترف به رسميا وإن لم تُفصّل الصلاحيات على نحو واضح. ونتيجة لذلك، تُعد السلطة غير الرسمية (حتى وإن كانت لا عنفية)، على نحو ما، خطرا على الحرية الإنســانية، أشــد حتى من العنف ذاته. وفي النهاية، فهذا، بالطبع، نوع من الطوباوية: ومن المستحيل تماما أن تكون هناك، في الحقيقة، قواعد حقيقية وواضحة تغطي الفعل السياسي بكامله. [المترجم].

أن في وسعهم، رغم ذلك، التوصل إلى توافق دليل على قدرة البشر على التغلب على الكراهية من أجل المصلحة العامة.

أما عن اللقاءات بين أغراب: فإذا جمع المرء جماعة عشوائية ممن صادفهم في الشارع، وأجبرهم على حضور اجتماع على غير رغبة منهم، فمن المرجح أنهم لن يتمكنوا من التوصل إلى أرضية مشتركة (بخلاف وضع خطة للهرب). لكن لا أحد يأتي إلى اجتماع بكامل إرادته إلا إذا كان يريد أن يخرج منه بشيء، بهدف مشترك، حضر الكل بهدف تحقيقه. فإن لم يتشتت انتباههم بأمور فرعية، وبقي ما يريدون تحقيقه في مركز انتباههم، ففي وسعهم، على وجه العموم، التغلب على خلافاتهم.

س: إذا كانت لديك خطة بديلة تقضي بالاحتكام إلى أغلبية مقدارها 66 في المائة، أو 75 في المائة، أو حتى 90 في المائة من الأصوات، فلماذا تدعو هذا «توافقا معدلا»؟ أليس هذا، تحديدا، نظاما يقوم على احتكام إلى أغلبية ساحقة من الأصوات؟ لماذا لا تكون نزيها وتدعوه كذلك؟

ج: هذا ليس الشيء ذاته على وجه الدقة. المهم في التوافق هو عملية التوليف، إعادة الاشتغال على المقترحات، حتى بلوغ النقطة التي تميل عندها إلى المقترح أكبر أغلبية ممكنة لمشاركين، وتعترض عليه أصغر نسبة مئوية. وفي بعض الأحيان في الجماعات الأكبر تجد أنه على الرغم من ذلك يعترض البعض، وتنشأ خلافات جذرية حول ما إذا كان هذا الاعتراض تعبيرا أصيلا عن المبادئ الأساسية للجماعة. وفي تلك الحالة يبقى لديك خيار التوجه إلى التصويت. غير أنه أي شخص حضر، بالفعل، اجتماعا يقوم، مثلا، على أساس تمرير القرارات بأغلبية الثلثين، في وسعه أن يشهد أنك إذا توجهت، من فورك، إلى التصويت فسوف يختلف السياق بكامله، لأنه لن يكون هناك أبدا الافتراض بالمساواة التامة بين آراء الجميع. وكل من يبدو أن آراءه لا تمثل أكثر من ثلث الحاضرين في الاجتماع سيكون من الممكن تجاهله ببساطة.

س: وما العمل إذا أسيء استخدام هذا النظام؟

ج: هناك أناس يبلغ بهم الخلل أو الاضطراب مبلغا يمنعهم من المشاركة في أي اجتماع ديموقراطي. وهناك آخرون يمكن إرضاؤهم، غير أنهم معطلون وخشنون لدرجة تستدعي موالاتهم بانتباه دائم، حتى إن مجاراتهم قد تعني تخصيص جانب

من الوقت لأفكارهم ومشاعرهم يفوق ما يخصص لكل من عداهم من الحاضرين، وبما ينسف المبدأ القاضي بأن تكون هناك أوزان متكافئة لأفكار الجميع ومشاعرهم. وإذا كان شخص ما معطلا على الدوام، فلا بد من العثور على طريقة يطلب بها من ذلك الشخص أن يرحل. وإن رفض، تكون الخطوة التالية هي الاستعانة بأصدقائه أو حلفائه لإقناعه. وإن لم يتيسر ذلك، فالمقاربة الأفضل هي اتخاذ قرار جمعي بتجاهله، على نحو ممنهج.

س: أليس الإصرار على التوافق خنقا للإبداع والفردية؟ ألا يعزز ذلك نوعا من الامتثال المُمات؟

ج: بلى، إن أسيء التنفيذ. وغالبا ما تُنفذ عملية التوافق بشكل بالغ السوء. غير أن هذا يعود، في معظم الأحوال، إلى أن الأمر لايزال جديدا على كثيرين بيننا. نحن، بالفعل، نخترع ثقافة ديموقراطية جديدة بادئين من الصفر. وعندما تطبق على وجهها الصحيح، لا تضاهيها عملية أخرى في مساندتها للفردية والإبداع، لأنها تقوم على مبدأ امتناع المرء حتى عن محاولة تحويل الآخرين، تماما، ليتبنوا وجهة نظره، وعلى أن اختلافاتنا تمثل موردا مشتركا يتعين احترامه، أكثر مما هي عائق في وجه السعي إلى تحقيق الأهداف المشتركة.

وتنشأ المشكلة الحقيقية هنا عندما يكون التوافق عملية صنع قرار، من قبل جماعات قائمة، بالفعل، على تفاوتات حادة في الصلاحيات (معترف بها أو غير معترف بها) أو لديها، بالفعل، ثقافة الانصياع - وكمثال متطرف على هذا الأمر، خذ الطريقة التي يتخذ بها القرار في الشركات اليابانية، أو حتى في شركات أمريكية، مثل هارلي - دافيدسون. وفي حالات كهذه، لا شك أن المطالبة بـ «التوافق» يمكن أن تجعل هذا كله أكثر سوءا. غير أنه في مثل هذه الحالات لا يكون الموضوع موضوع توافق على الإطلاق، وفق الشروط المطروحة هناك، بل هو أقرب إلى أن يكون إجماعا مفروضا. ولا توجد طريقة أكثر قدرة على تخريب الإمكانية الراديكالية التي تنطوي عليها هذه الإجراءات الديموقراطية من أن تفرض على الناس أن يتظاهروا بأنهم يفعّلونها، في حين أنهم، في الحقيقة، منصرفون عنها.

س: هل من المعقول أن تتوقع من الناس مواصلة حضور اجتماعات تستمر لأربع عشرة ساعة؟

ج: لا، ليــس معقــولا بالمــرة أن تتوقع ذلك. من الواضح أنــه يجب عدم إجبار أحــد - ولو بالضغط المعنوي - على حضــور اجتماعات لا يرغبون في حضورها. غير أننا أيضا لا نريد أن ننقســم إلى طبقة من القادة، لديهم الوقت لحضور اجتماعات مطولــة، وطبقة أخرى مــن التابعين الذيــن لا يتيسر لهم أبدا التأثــير في القرارات الكبرى. وفي المجتمعــات الكبرى التي تمارس التوافق منذ قرون، يكون الحل المعتاد هو جعل الاجتماعات ممتعة: بإدخال عنصر الفكاهة والموســيقى والشــعر، بحيث يجد الناس متعة حقيقية في متابعة الألعاب البلاغية المتقنة وما يصحبها من عناصر درامية. (وهنا، مجددا، تؤمّن مدغشقر المثال المفضل لدي. فذلك النوع من البلاغة المســتخدمة في الاجتماعات، هو موضع تقدير لدرجة أنني رأيت بعضا من الخطباء المفوّهــين، على نحو خاص، يخرجون ليؤدوها كنوع من الترويح بين الجلســات مع فرق الروك في مهرجانات الموســيقى). غير أن هــذه المجتمعات، بالطبع، يجد فيها النــاس من الوقت أكثر مما يجــده غيرهم (فضلا عن أنهم لا توجــد لديهم أجهزة تلفزة ولا وسائل للتواصل الاجتماعي لتشتيت انتباههم). وفي سياق حضري معاصر، يكــون الحل الأفضــل عندما لا يكون المرء في لحظة البداية الســاخنة، عندما يكون مجرد المشــاركة مصدر إثارة للجميع، ألا تكون هنــاك اجتماعات تمتد لأربع عشرة ســاعة، ببســاطة. كن دائب الحرص على مراعاة حدود الوقت: خصص عشر دقائق لهذا الجزء من المناقشة، وخمسا لذاك، ولا أكثر من ثلاثين ثانية لكل متحدث. داوم عــلى تذكير المتحدثين بأنــه لا حاجة إلى تكرار ما قاله غيرهم. لكن الأكثر أهمية هو ألا تطرح مقترحات على جماعة كبيرة ما لم يكن هناك سبب قاهر. هذا أمر جوهري تماما. وفي الحقيقة هو مهم لدرجة أنني سأفرد له قسما كاملا.

لا تطرح مقترحا للتوافق حوله ما لم يكن هناك سبب قاهر يدعو إلى ذلك

يفعل سياق التوافق فعله فقط إذا اقترن بمبدأ اللامركزية الراديكالية.

وليس في وســعي أن أوفّي هذه النقطة حقها من التركيز. إذا كان هناك جانب إيجــابي في الطبيعــة المربكة لعملية التوافق، فهو، تحديــدا، التالي: أنه يثني الناس عــن طرح المقترحات على الجمعيــة العمومية أو مجالس الناطقين أو غير ذلك من الجماعــات الكبيرة ما لم يكن ذلك ضروريا حقا. ويحســن دائمــا، إن أمكن، اتخاذ

القــرارات عبر جماعات صغيرة؛ جماعات عمــل، جماعات اتصال، جماعيات. يجب أن تبدأ المبادرات من أســفل. ويجب ألا يشــعر المرء بحاجة إلى تفويض من أحد، ولا حتــى مــن جمعية عمومية (وهي الكل) ما لم يكــن المضي قدما من دون إذن مصدر ضرر.

ولأضرب مثلا، عند نقطة معينة، ونحن في اجتماعنا في ســاحة ســكوير بارك، في تومكينــز(*) Tompkins، وقبــل أن تبدأ عملية الاحتــلال الفعلية، اقتربت جماعة الاتصــال الخارجــي، إلى حــد بعيد، مــن الخــروج الجماعي عندمــا اقترحوا وصفا من ســطرين لطبيعة جماعة «احتلال وول ســتريت» والغرض منها، ليســتخدم في المنشــورات، وما حــدث كان أن حجبها اعتراض من الجمعيــة العمومية. ووجدت المــرأة المكلفة بتمثيل جماعــة الاتصال الخارجي في ذلك الوقــت صعوبة بالغة في إخفاء ضيقها، وفي النهاية اســتعانت بي - باعتباري الخبير المفترض بهذه العملية - لأرى إن كانت هناك طريقة للتوســط. وفكرت للحظة في الأمر ثم ســألت: «طيب، لماذا جيء بالنص إلى الجماعة من الأصل؟».

«لأنني تصورت أنه يتعين عليّ الحصول على موافقة الجميع على الطريقة التي يوصفــون بها للآخرين. غير أنه يبدو أنه أيا كانت اللغة التي نســتخدمها، أيا كانت درجــة اختزالها، فســوف تجد من يعترض عليها. أقصد، لم يكــن هناك ما يدعو إلى الاعتراض حقا على البيان الذي عرضناه!».

«أأنت واثقة من أنهم لا يعترضون على مجرد أنك عرضته على الجماعة من الأصل؟».

«وما الذي يجعلهم يفعلون ذلك؟».

«حسنا، طيب، دعينا نفكر في الأمر على النحو التالي. أنتم جماعة الاتصال الخارجي. أنتــم جماعة عمل خولتها الجمعية العمومية صلاحية تنفيذ الاتصال الخارجي. بظني أن في وسعك القول، إذن، إن تفويضكم بتنفيذ الاتصال الخارجي يعني تخويلكم بعمل الأشياء التي يلزم عملها لتنفيذ الاتصال الخارجي أيضا. ومنه، مثلا، التوصل إلى طريقة لوصــف الجماعة. ولهذا لا أظــن أن هناك ما يدعو إلى الحصول على موافقة الجماعة، مــا لم يتبد لك أن هناك أمرا مثيرا للجدل بدرجة كافية في هذا الموضوع ولا بد لك من التشاور حوله. أقصد، أنني لم أكن معكم: فهل كان الأمر مثيرا للجدل؟».

(*) إحدى مقاطعات ولاية نيويورك الأمريكية. [المترجم].

«كلا. ظننت أنه إذا كانت هناك مشكلة فهي تكمن في أنه كان بلا طعم».

وهذا هو ما يحدث عندما تظن أنك في حاجة إلى إقرار أمر ما.

بعد هذه المناقشة توصلت إلى معرفة الشخص الذي كان هو، في الأصل، من آثار الاعتراض على لغة الوصف، واكتشفت أنه موافق تماما على تثميني للموقف. فقد اعترض لأنه أراد أن يؤسس قاعدة مؤداها أن جماعات العمل يتعين أن تقرر هذه الأمر بنفسها. (فالمشكلة الرئيسة، إذن، لم تكن خلافا حول العملية على الإطلاق؛ كانت المشكلة أن المعترض لم يوضح موقفه).

وكقاعدة عامة نشأت عن الممارسة: يجب أن تتخذ القرارات على أضيق نطاق، وعلى أدنى مستوى ممكنين[*]. لا تطلب موافقة أعلى ما لم تنشأ حاجة ماسة إلى ذلك. غير أنه متى تصبح الحاجة ماسة؟ ما المعايير التي يتقرر بها من يجب أن تكون لديه، حقا، الفرصة للتأثير في مسألة ما، ومن الذي يجب ألا تكون لديه هذه الفرصة؟

إذا نظرت إلى الأمر على هذا النحو، فجانب كبير من تاريخ الفكر الراديكالي - وبخاصة الفكر الديموقراطي الراديكالي - يدور حول هذه المسألة تحديدا. من الذي يعود إليه اتخاذ القرارات، ولماذا؟ وقد اتخذ الأمر، إلى حد بعيد، شكل المناظرة التي يتواجه فيها مبدآن: يشار إلى أحدهما بأنه التنظيم الذاتي للعمال، أو، ببساطة، سلطة العمال؛ وفي وسعنا أن نسمي الآخر، ببساطة، الديموقراطية المباشرة. وفي الماضي وقع استخدام مفهوم سلطة العمال، في الأغلب الأعم، وكما يفهم من الاسم، للإشارة إلى تنظيم أماكن العمل، ولكن يمكن استخدامه كمبدأ أساسي في أي مكان. ويتمثل المبدأ الأساسي في فكرة أن كل من هو منخرط، على نحو نشط، في مشروع معين من مشروعات العمل السياسي، لا بد أن يكون قادرا على أن يكون له رأي مساو في أهميته لآراء الآخرين، فيما يتعلق بكيفية تنفيذ المشروع. وهذا، على سبيل المثال، هو المبدأ الكامن وراء النظام الذي اقترحه المُنظّر مايكل آلبرت[**] Michael Albert للاقتصاد التشاركي (أو parecon)، في محاولة للإجابة عن السؤال: أي نوع

(*) يشار إلى هذا المبدأ داخل الاتحاد الأوروبي بالمصطلح السوقي الشرير «الإلحاق» subsidiarity. وفي حدود علمي، لا وجود لكلمة أفضل، لكنني لم أستطع أن أروّض نفسي على استخدام هذه الكلمة.

(**) ناشط واقتصادي وكاتب أمريكي ولد في 1947وانضم في ستينيات القرن الماضي إلى حركة مناهضة حرب فيتنام. [المترجم].

مـن تنظيمات العمل ذلك الذي يسـمح بأن يكون مكان العمـل ديموقراطيا حقا؟ وكانت إجابته هي «وحدات وظيفية متوازنة» - وهي تنظيمات يتعين فيها على كل شخص أن يؤدي حصة معينة من العمل البدني والذهني والإداري. والفكرة الأساسية في سلطة العمال هي أنه إذا كنت منخرطا في مشروع، فإنه يتعين أن يكون لك حق مكافئ لحقوق الآخرين في تقرير كيفية تنفيذه.

والمبـدأ الثاني، مبدأ الديموقراطية المباشرة، وهو أن كل من يؤثر فيه مشروع للفعل السـياسي يتعين أن يكون له رأي في كيفية تنفيـذه. ومن الواضح أن الدلالات الضمنية هنا بالغة التباين. فلو أعطيت هذه الفكرة شـكلا، لكان من شـأنها أن تفضي إلى نوع مـا مـن الجمعيات المحلية، لكي يتسـنى جمـع آراء كل من ارتبط بالمـشروع. غير أن الأمـور يتعين ألا تتخذ كل هذا الطابع الشـكلي. وفي أحوال كثيرة، ربما ينشـأ قدر من الحرج لأنها ليست كذلك. وفي مدغشقر، حيث يعمل الناس بالتوافق منذ أزمنة طويلة، هنـاك ما يدعى «مبدأ فوكونوْولونـا fokon'olona» وهو ما يصعب ترجمته، وإن كان يترجم عادة إلى «جمعية مفتوحة» وأحيانا ما يترجم إلى «الجميع». وكان الاستعماريون الفرنسـيون يميلون إلى افتراض أن الفوكونوْولونا هي مؤسسـات سياسـية محلية يمكن تحويلهـا لتصبح امتدادات لإدارتهم؛ وغالبا ما حاولت حكومات المالاغاش(*) أن تجعل منها الخلايا الأساسـية للديموقراطية المحلية. غـير أن ذلك لم يتحقق حتى الآن، ويعود ذلك إلى أسباب أهمها أن هذه ليست هيئات رسمية بالمرة، بل جمعيات التأمت حول مشـكلة بعينها - لحل نزاع، لتوزيع مياه الري، لتقرير ما إذا كان يتعين شـق طريق - يكون من شأنه التوحيد بين من يحتمل أن تتأثر حيواتهم بالقرار المتخذ.

وعـلى رغم أن هناك من حاولوا تصوير هذين المبدأين - الديموقراطية المباشرة وسيطرة العمال - بصورة الخيارين المتناقضين، فإن المجتمع الديموقراطي الحقيقي هـو الذي سـيعتمد على مزيج من الاثنـين. ولو أن هناك مصنعـا للورق في مدينة صغيرة، فليس هناك ما يبرر أن تكون لدى كل من تتأثر حياتهم بالمصنع من سكان المدينـة، على نحـو أو آخر، الحاجـة أو الرغبة في أن يكون له تأثير في السياسـات المتعلقـة بالعطـلات في ذلك المصنع؛ وهناك كل ما يدعو السـكان إلى أن يرغبوا في استشارتهم حول ما يتدفق على النهر المحلي من المصنع.

(*) الجماعة الإثنية التي ينتمي إليها معظم سكان مدغشقر. [المترجم].

وفي حالة جماعة من الناشـطين، عندما نسـأل هذا السـؤال فنحن في الحقيقة نسأل عن دور جماعات العمل. وهذا ما ووجهت به الجمعية العمومية لكل عملية احتلال؛ وبحلول نوفمبر 2011 كان لدى الجمعية العمومية لمدينة نيويورك ما يزيد على عشرين منها. بعضها كان بنيويا: وسـائل الإعلام والتيسير والإسكان والمحاسبات والفعل المباشر. وبعضها الآخر كان دائمـا وموضوعيا: البنوك البديلة وحماية البيئة والقضايا العابرة للجندر. وتمحـور بعضها حول فعاليات أو حملات بعينها، وبالتالي يمكن أن يكون دائما أو موقوتا: احتلال المنازل المصادرة ومسـيرة أوكلاند التضامنية، يمكن أن يكونا مثالين على ذلك. وسـوف تتجه جماعات العمل الخاصة بالفعاليات، هي ذاتها، إلى أن يكون لديها جماعات العمل البنيوية الخاصة بها: لوسـائل الإعلام وللاتصال الخارجي والنقل، وهلم جرا.

وتتولى الجمعيات العمومية أو الجماعات الأكبر تخليق جماعات العمل بهدف إنجـاز مهمة محددة أو لتنفيذ عمل من نوع ما: بحثي أو تربوي، أو أي عمل آخر. وأحيانـا ما يحدث هـذا لأن هناك حاجة يعترف بها الجميـع («هل هناك من هو مسـتعد لتولي مسـؤولية قضايا الأشـغال الصحية في المخيم؟»)، وفي بعض الأحيان يكون السـبب أن جماعة من الناس عندها فكـرة («بعضنا يفكر في تخليق جماعة للتفكير في كيفية عمل الأشـغال الصحية في مجتمع يقوم على المسـاواة»). وتعمل الجمعية العمومية لمدينة نيويورك وفق مبدأ أن من يرغب في إنشـاء جماعة عمل يحتـاج إلى جمع ما لا يقل عن خمسـة أعضاء وتقديم الطلـب إلى الجماعة. وقد حجبت بعض الطلبات بقوة الاعتراض.

وللجميع حرية الاجتماع في غرفة، ومناقشة أي شيء يرغبون في مناقشته بالطبع: ما تفعله الجمعية عندما توافق على نشوء جماعة عمل هو أنها ترخص لها بالتصرف باسـم الجمعية العمومية. إنه، بالأساس، نوع من التفويض. وهذا لا يخلق تراتبيات رأسـية لأن جماعات العمل مفتوحة للجميع. وفي الحقيقة، عندما تنقسـم جمعية عموميـة أو اجتماع لتخطيط الفعاليـات إلى جماعات عمل إبان انعقاد اجتماع ما، فهذه طريقة من طرق التأكد من أنه لا أحد يكتسـب نفوذا أكبر مما يجب، حيث إنه يسـتحيل، واقعيا، الاشتراك في أكثر من جماعة عمل في الوقت ذاته. ومن ناحية المبدأ، فحتى قصاصو الأثر، وهم متطوعون يجري اللجوء إليهم كلما نشـأت حاجة

إلى الاتصال بأحد أعضاء جماعة العمل، يتعين اسـتبدالهم بغيرهم كل فترة في شكل دوري. وفي مجالـس الناطقين، حيث يمكن لـ «متحدث» واحد من كل جماعة عمل أن يشارك في المناقشة الرسمية (ويُشجع الأعضاء الآخرون على أن يحضروا ويهمسوا له/ لها أو يقدموا النصح، كل على حدة)، فلا يمكن لأحد أن يتحدث باسـم الجماعة ذاتهـا، مرتين متتاليتين. وعلى رغم ذلك، فبمجـرد توزيع العمل، أو بمجرد الترخيص لجماعة قائمة لمتابعة مشروع ما، يبرز السؤال حول محددات الرجوع إلى من يملكون إعطـاء الموافقة. ويتعين أن تكون القاعدة العامة هي: فقط عندما يكون واضحا أن من الخطأ ألا يفعل. وإذا كان هناك أي سبب يدعو إلى الشك في ضرورة أن تستوثق، فيتعين أن تسأل، والأرجح أن ذلك لن يكون مطلوبا.

الفعل المباشر، والعصيان المدني، والمخيمات

لم يكـن مصـدر الإلهـام الأصـلي لحركـة احتلوا وول سـتريت هـو، تحديدا، تـراث الديموقراطية المباشرة، بـل كان تراث الفعل المباشر. ومـن منظور فوضوي، فالديموقراطيـة المباشرة والفعل المباشر هما - أو يتعين أن يكونا - مظهرين للشيء ذاته: فكرة أن شكل فعلنا يجب أن يطرح، هو نفسه، أنموذجا، أو على أقل القليل أن يعطي لمحة عن الكيفية التي ينظم بها الأحرار من الناس أنفسهم، وبالتالي الكيفية التي يمكن أن يكون عليها المجتمع الحر. في بواكير القرن العشرين كان ذلك يسمى «بناء المجتمع الجديد داخل صدفة القديم»، وفي ثمانينيات وتسـعينيات القرن صار يعرف بأنه «السياسـات التنبؤيـة» prefigurative politics. غير أنه عندما يعلن الفوضويون اليونانيون «نحن رسـالة من المستقبل» أو يزعم نظراؤهم الأمريكيون أنهـم يخلّقون «حضارة متمـردة» فهذه، في الحقيقة، مجـرد طرائق مختلفة لقول الشيء ذاته. نحن نتحدث عن ذلك المجال الذي يصبح فيه الفعل ذاته نبوءة.

وقد عكس التصور الأصلي الذي قامت عليه حركة «احتلوا وول سـتريت» هذا التوجه الفوضوي، في عديد من الطرائق المتباينة. وكان أشد الأمور وضوحا أن رفض التقدم بمطالب كان، على نحو قصدي تماما، رفضا للاعتراف بشرعية النظام السياسي القائم الذي يتعين أن تتوجه إليه المطالب. وغالبا ما يشـير الفوضويون إلى أن هذا هـو الفارق بين الاحتجـاج والفعل المباشر: فالاحتجاج، مهـما كان نضاليا، هو نداء

موجه للسلطات بتغيير سلوكها؛ أما الفعل المباشر، سواء تمثل في قيام المجتمع بإنشاء نظام تعليم بديل أو باستخراج الملح، على نحو يتحدى القانون (وهو المثال المأخوذ عن مسيرة الملح الشهيرة عند غاندي)، أو في محاولة فض اجتماع أو احتلال مصنع، فهو أمر يتصل بالمضي قدما، على النحو الذي كان يتمناه المرء لو أن بنية السلطة القائمة لا وجود لها. الفعل المباشر هو في النهاية إصرار مشحون بالتحدي على التصرف كما لو أن المرء صار حرا بالفعل.

(يدرك الجميع تمام الإدراك أن بنية السلطة قائمة. غير أن التصرف على هذا النحو ينكر وجود أي شرعية أخلاقية لاستجاباتها الحتمية، العنيفة عادة).

ويعبر رفض طلب التراخيص عن الروحية ذاتها. وكما دأبنا على التوضيح لبعضنا البعض في أول أيام الاجتماع في ساحة سكوير بارك في تومكينز بمدينة نيويورك، فمنظومة القوانين مقيدة للحريات، لدرجة أن أي تجمع غير مأذون لأكثر من اثني عشر شخصا في حديقة عامة هو، من الناحية الفنية، غير مشروع (إنه واحد من تلك القوانين التي لا تطبق، في الحقيقة، أبدا، إلا ضد ناشطين سياسيين): وبالتالي، حتى اجتماعاتنا كانت، على أقل القليل، نوعا من العصيان المدني.

وهذا يطرح تمييزا مهما آخر: بين العصيان المدني والفعل المباشر، الذي غالبا ما يُنْظر إليه خطأ على أنه تباين في درجة النضالية (هناك افتراض بأن العصيان المدني هو نوع من تعطيل الأمور، من الفعل المباشر، نسف لهذه الأشياء). العصيان المدني يعني رفض الانصياع لقانون ظالم، أو أمر صحيح قانونا لكنه ظالم. وبهذه الصفة، يمكن لعمل من أعمال العصيان المدني أيضا أن يكون فعلا مباشرا: كما يحدث عندما يحرق أحدهم بطاقة التجنيد الخاصة به، مثلا، على أساس أن المرء لن يتعين عليه حمل بطاقة تجنيد في مجتمع حر، أو أن يصر على حقه في أن يقدم له الطعام في مطعم يمارس الفصل العنصري. لكن عملا من أعمال العصيان المدني لا يتعين أن يكون فعلا مباشرا، وأعمال العصيان المدني، في أحوالها المعتادة، لا تضع النظام القانوني نفسه موضع التساؤل: هي تثير التساؤلات حول قوانين أو سياسات بعينها. وغالبا ما ترمي هذه الأعمال، في وضوح، إلى العمل في إطار ذلك النظام القانوني. وهذا هو السبب في أن المنخرطين في العصيان المدني عادة ما يرحبون بتوقيف السلطات لهم: هذا يتيح لهم منبرا لتحدي القانون أو السياسة، إما عبر الأقنية القانونية أو أمام محكمة الرأي العام.

وقد يساعد على توضيح هذا الأمر شيء من التاريخ شبه المنسي. كانت مجموعة من المزارعين من أتباع غاندي، من ولاية كارناتاكا الهندية، وتدعى اتحاد مزارعي ولاية كارناتاكا KRSS، أحد مصادر الإلهام لعمليات الحشد التي أفضت إلى فعاليات ضد قمة منظمة التجارة الدولية في سياتل في العام 1999. وأكثر ما اشتهرت به المجموعة كان فعالية في 1995، حيث هدم المزارعون، على نحو منهجي، سلسلة محلية لفراريج كنتاكي المحمرة، اعتبروها بداية موجة غزو الطعام الرخيص المهندس وراثيا، الذي يوشك أن يدمر الزراعة الهندية. وكما يوحي هذا المثل، فقد رأوا في تدمير الممتلكات وسيلة قانونية تماما للمقاومة اللاعنفية. وفي أواخر التسعينيات من القرن الفائت أطلق رئيسهم إم دي نانجونداسوامي M.D.Nanjundaswamy حملة لنشر العصيان الجماهيري المدني اللاعنفي في أوروبا وأمريكا، وقضى قدرا لا بأس به من الوقت يعمل مع بدايات حركة العدالة العولمية. وكانت فعاليات اتحاد مزارعي ولاية كارناتاكا ضد فراريج كنتاكي المحمرة أحد مصادر الإلهام لما صار يعرف باسم «الهجمات الطقسية ضد ماكدونالدز» التي صارت ملمحا منتظم الظهور في فعاليات أوروبا، وأخيرا الهجمات ضد ستارباكس وغيرها من السلاسل في سياتل. لكن سوامي (كما هو معروف عالميا بين النشطاء) انتهى به الأمر إلى احتجاج قوي على هذه التكتيكات. ليس لأنه اعتبر الهجمات على واجهات المحال التجارية نوعا من العنف. من الواضح أن الأمر لم يكن كذلك: فقد شعر بأنها، كما جرى في الفعالية ضد فراريج كنتاكي المحمرة، تنسجم مع تراث غاندي على نحو تام. وما اعترض عليه كان أن الناشطين الذين ألحقوا الضرر بالأبنية لم يظلوا واقفين قبالتها حتى تأتي الشرطة ويقدموا أنفسهم طواعية للاعتقال. «يتعين أن تواجهوا القانون الظالم!». غير أن الناس الذين هاجموا منافذ بيع الأطعمة السريعة في أوروبا وأمريكا كانوا فوضويين؛ كانوا موافقين تماما على انتقادات اتحاد مزارعي ولاية كارناتاكا للأطعمة السريعة، باعتبارها آلة تدمير للبيئة والمجتمع تسندها الدولة، أصبح وجودها ممكنا بفضل جهاز قانوني كامل من المعاهدات التجارية وتشريعات «التجارة الحرة»؛ لكن لم يخطر لهم، أبدا، أنه يمكن معالجة هذا الأمر أو التوصل إلى أي نوع من العدالة في إطار النظام القانوني.

كانت عمليات الاحتلال الأصلية، في آن معا، أفعالا مباشرة وأنشطة عصيان مدني. وفي النهاية، كنا ندرك جيدا أن في وسعنا طرح قضية مقنعة مؤداها أن القوانين المنظمة لحق الاجتماع، التي كنا ننتهكها، هي قوانين غير دستورية. وقد جرى تخليق وثيقة الحقوق لأسباب منها الرد على الانتهاكات البريطانية الكولونيالية القديمة، مثل حظر الاجتماعات الشعبية، وقد جرى فرض الوثيقة أساسا على مؤتمر دستوري متردد، بقوة الضغط الشعبي وبهدف حماية هذا النوع من النشاط السياسي تحديدا. وصياغة التعديل الأول هي أيضا واضحة بقدر كاف. «لن يصدر الكونغرس أي قانون... ينتقص من حرية الكلام، أو الصحافة؛ أو من حق الناس في الاجتماع السلمي، وتقديم التماسات إلى الحكومة لإنهاء المظالم». وحيث إن ضرورة الحصول على إذن من الشرطة بالكلام هي تعريف لغياب حرية الكلام، وطلب إذن من الشرطة لنشر شيء ما هو تعريف لغياب حرية الصحافة، فمن الصعب الزعم بأنه من المنطقي القول بأن قانونا ينص على ضرورة طلب إذن الشرطة بالاجتماع ليس انتهاكا لحرية الاجتماع(*). وطوال القسم الأكبر من التاريخ الأمريكي لم يحاول أحد، مجرد محاولة، طرح مزاعم كهذه. وقد بقيت قوانين طلب إذن الشرطة يُنظر إليها باعتبارها غير دستورية، في شكل واضح، حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر، وهو ما يقارب إلى حد بعيد زمن ظهور الرأسمالية الحديثة القائمة على الشركات الكبيرة(**)، وصدرت هذه القوانين، بوضوح، لتستخدم ضد الحركة العمالية الطالعة. ولم يكن ذلك راجعا إلى أن القضاة غيروا رأيهم بخصوص مقاصد التعديل الأول؛ لقد قرروا ببساطة أنه لم يعد يعنيهم الأمر. وزادت قبضة القوانين إحكاما في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين لضمان ألا تتكرر مجددا الاحتشادات المناهضة للحرب، التي عرفتها الستينيات والسبعينيات.

(*) خاصة أن الدستور لا يحتوي على حقوق مقابلة لحرية تدفق المرور، أو للتحرر من المضايقة، وهي المبادئ التي يشار إليها عادة لتبرير تقليص حرية الاجتماع: وهي المسوغات الشهيرة المتصلة بـ «الزمان والمكان والأسلوب» التي تستخدمها المحاكم لتبرير تضييقات الشرطة على حرية الاجتماع. ويشير نص التعديل الأول إلى الكونغرس، غير أن الرأي السائد، منذ قضية جيتلو ضد نيويورك، في 1925، هو أن الإشارة هي إلى كل الهيئات الاشتراعية في الولايات المتحدة، وكذلك الأجهزة البلدية.

(*) modern corporate capitalism هو ما ورد في النص الأصلي ويشير إلى قسم كبير من الاقتصاد في الولايات المتحدة وسوق العمل فيها كسوق رأسمالية خاضعة لهيمنة الشركات البيروقراطية والتراتبية الكبيرة. [المترجم].

وإذا كانــت هناك أي مزاعم قانونية يمكن لفوضوي أن يقرها بالفعل، فهي إذن تلك التي تنص على طلب بالسماح بمساحة لممارسة نشاط سياسي منظم ذاتيا – على اعتبــار أن هــذا، في النهاية، مجرد طلب موجه إلى الدولة بأن تتركنا وشــأننا. بل إن جيورجيا ســاغري(*) Georgia Sagri، وما هي إلا فوضوية، قد أبدت اســتعدادها لإعــلان ذلــك ونحن في بدايات العصف الذهني لمعرفة مــا يتعين وضعه على قائمة بمطالبنا، إن تقدمنا بمثل تلك القائمة.

وقد اســتُلهمت فكرة احتلال فضــاء عام، على نحو مباشر، مــن ثورات الشرق الأوســط – وأشــهرها دور ميدان التحرير – وكذلك ميدان سينتاغما Syntagma في أثينا والفضاءات العامة المســتعادة في مدن إســبانية مثل برشلونة ومدريد. غير أن الأنموذج كان مواتيا تماما من الناحية الاســتراتيجية، لأنه ســمح بأرضية مشتركة بين الليبراليين وغيرهــم من العاملين وفق تراث العصيان المدني، ممن رغبوا في دمقرطة النظــام، والفوضويين وغيرهم من مناهضي الســلطوية، الراغبين في تخليق فضاءات تقع بكاملها خارج ســيطرة النظام. وقد كان في وسع الطرفين الاتفاق على أن الفعل مشروع، بناء على نظام خلقي ســابق على القانون: حيث إن من مارســوا العصيان المــدني كانوا يشــعرون بأنهم ملتزمون بمبادئ عدالة عالمية، قــام القانون ذاته على أساسها، وشعر الفوضويون بأن القانون ذاته يفتقر تماما إلى الشرعية. والأمر الغريب هو أن الطبيعة المحددة لهذا النظام الخلقي الأسبق – والذي بمقتضاه يمكن إصدار بعــض القوانــين، أو كل القوانين، الظالمة – هو غير واضــح عموما لكل من يعنيهم الأمر. ويندر أن تجد من يســتطيع تفصيله كمجموعة من الأحكام. وفي وســع المرء أن يخلــص إلى أن ذلك يضعف مزاعم الشرعية عندهم، على نحو مؤكد، غير أن من يدافعــون عن النظام القانوني لديهم، في الحقيقة، المشــكلة نفســها بالضبط، وهي أكثر ســوءا من عدة نواح، حيث إن النظرية القانونية في معظمها تقضي بأن شرعية النظــام بكامله لا تقــوم فقط على فكرة غامضة على نحو مؤكــد حول العدالة، بل على أحداث تمرد مســلح سالفة أيضا. وهذا هو الاضطراب الأساسي في أسس الدولة الحديثة. وأحيانا ما يشار إليه بعبارة «مفارقة السيادة». ومؤدى هذه المفارقة أساسا هو كالتالي: يمكن للشرطة اســتخدام العنف بغرض طرد مواطنين، مثلا، من حديقة

(*) فنانة تشكيلية ومسرحية فوضوية من مواليد أثينا (اليونان) في 1979 ومقرها الحالي نيويورك. [المترجم].

عامـــة، لأنها تفرض قوانين أُقِرت على النحو الواجب. تكتســـب القوانين مشروعيتها من الدســـتور. ويكتســـب الدســـتور مشروعيته من شيء يدعى «الشعب». غير أنه كيف أســـبغ «الشـــعب» هذه المشروعيـــة، بالفعل، على الدســـتور؟ وكما توضح لنا الثورتان الأمريكية والفرنســـية: تحقق ذلك، أساســـا، عبر أعـــمال عنف غير قانونية. (كان واشنطن وجيفرسون، في النهاية، موصومين بالخيانة وفق القوانين التي نشآ في ظلهـــا). فما الذي يعطي الشرطة إذن الحق في اســـتخدام القوة لقمع شيء هو ذاته - الانتفاضة الشعبية - ما أسبغ عليهم مشروعية استخدام العنف، في المحل الأول؟

أما بالنســـبة إلى الفوضويين فالإجابة بسيطة: لا شيء يعطيهم هذا الحق. وهذا هو الســـبب في إيمانهم بأن فكرة أن الدولـــة الديموقراطية تقوم على احتكار الدولة للعنف هي فكرة لا معنى لها. وبالنســـبة إلى الليبراليين، تخلق فكرة احتكار الدولة للعنف مشكلة حقيقية. وبالنسبة إلى المبتدئين فهي مشكلة عملية. وإذا أقررنا بأن «الشـــعب» له الحق في مقاومة ســـلطة غير عادلة، وهو ما أفضى إلى قيام الولايات المتحـــدة في المحل الأول، فكيـــف نميز إذن في أي حالة بعينها بين «الشـــعب» وبين مجـــرد غوغـــاء مهتاجة؟ تاريخيا، مالـــت الإجابة إلى أن تكـــون: «بنظرة إلى الماضي، يتوقـــف الأمر على من كســـب». ولكن بالتطبيق المتســـق قد يعنـــي هذا أنه لو أن من يجـــري إخلاؤهم من الحديقة العامة نجحوا في مقاومة الشرطة بأســـلحة آلية، فســـيكون حقهم أكبر مما لو فشـــلوا (على الأقل، إن أشـــعلوا بفعلهم هذا انتفاضة وطنية) - وهذه صياغة كان يمكن أن تكون جذابة لدى الصفائيين(*) purists ممن وضعـــوا التعديل الثاني، وإن كان ارتباطها بفكرة أن القوة تؤســـس للحقوق يصعب أن تكون جذابة لدى الليبراليين. وليس مثيرا للدهشة أن يمضوا في المسار المعاكس.

لكن هذا يفضي إلى مشـــكلة أخلاقية ثانويـــة. فالليبراليون يميلون إلى الاعتراض، على أســـس أخلاقية، على أي شيء فيه أدنى شـــبه بغوغـــاء مهتاجين تحت أي ظرف كان. فكيف يقاوم الناس إذن ســـلطة ظالمة، وهو ما نتفق جميعا على وجوبه وعلى أنـــه يتعـــين عليهم فعله وتأتّى لهـــم فعله في الماضي؟ أفضل حـــل تيسر لأحد هو أن

(*) هـــم الراغبـــون في أن يبقى كل شيء محتفظا بجوهره الأصلي على كر الأحقاب، كأنه وجه دوريان غراي في رواية أوسكار وايلد الشهيرة، وحتى قبيل المشهد الأخير فيها، من دون أن يتأثر بأي مؤثر كان. وتستخدم هذه الصفة لوصف أفراد وتيارات في كل مجال من اللاهوت إلى الرياضة إلى الموسيقى إلى المطبخ. [المترجم].

الثـورات العنيفة يمكـن تجنبها (وبالتـالي، يمكن قمع الغوغـاء العنفيين على نحو مـشروع) إذا كان مفهومـا أن «الشـعب» له الحق في تحـدي القوانين عبر عصيان مدني لا عنفي. وهكذا فأولئك الذين لديهم الشـجاعة لمجابهة النظام القانوني حول أمور تتصل بالضمير يصبحون هم «الشـعب»(*). وكما يشير فقهاء دستوريون مثل بروس آكيرمـان(**) Bruce Ackerman، فهذه هي الكيفية المميزة التي تحققت بها التحولات الدسـتورية الأساسية في الولايات المتحدة، ويفترض أنها كيفية حدوث التحـولات الديموقراطية في معظـم الديموقراطيات الليبراليـة الأخرى: عبر حركات اجتماعية مستعدة لانتهاك القانون. أو، إذا شئنا أن نضعها في صياغة أكثر فوضوية: ما من حكومة منحت حرية جديدة لأولئك الذين تحكمهم بكامل اختيارها. وهذه الحريـات الجديدة، التي تحقق الفوز بها، كان من انتزعوها على الدوام هم أولئك الذين يشـعرون بأنهم يعملون وفقا لمبادئ تمضي لمـا وراء القانون وما وراء احترام السلطة القائمة على الأسس الدستورية الواجبة.

ومن هذا المنظور، يمكن للمرء أن يبدأ بفهم السبب في أن استراتيجية الاحتلال أصبحـت تلك الومضة من عبقريـة جمعية غير متقصّدة. كانـت فعلا من أفعال التحـدي التـي يمكن أن تجتذب أي إنسـان، من الليبراليـين إلى الفوضويين. وعلى غـرار التجمعات الكبرى لحركة العدالة العولمية - في سـياتل، وبراغ، وواشـنطن، وكيبيك - فقد كانت تهدف إلى تأسـيس تناقض بين صورة الديموقراطية الحقيقية وبـين النظام المتهرئ للسـلطة، الذي يريد، في الوقت الراهـن، أن يحظى بالقبول وهـو على حالته الراهنة (وفي تلك الفترة فقـد انطبق هذا أيضا على بيروقراطيات التجـارة الدولية التي كان يفترض حتى ألا يعرف بها أحد). لكن بقي فارق حيوي. كانت الاحتشـادات الكبرى في الفـترة الزمنية 1999-2001، في الأسـاس، حفلات. هكذا كانت الصيغة التي وضعوها لأنفسـهم، على أي حال: كانت «كرنفالات ضد الرأسـمالية» و«مهرجانات مقاومة». وعلى رغم كل المشاهد الدرامية للبلاك بلوك وهم يحطمون الواجهات التجارية لستاربكس، فما يذكره معظم الناس من الحركة

(*) وبالطريقـة ذاتها، إلى حـد بعيد، يمكن أن يقول المرء إن من يمتلكون الشـجاعة لحجب مقترح من الواضح أن أغلبية الآراء تميل إليه، في اجتماع لتخليق التوافق، يكون لهم، هم أيضا، دور دستوري.

(**) هو بروس آرنولد آكيرمان، الأسـتاذ البارز في مدرسة القانون بجامعة ييل الأمريكية، ولد في 1943، وقد يكون أكثر من يستشهد بآرائه في الفقه الدستوري. [المترجم].

هي العرائس العملاقة التي جاء في صحبتها المهرجون، وفرق الموسـيقى النحاسية، وكاهنات الوثنية، وقادة المشـجعين، والبينك بلـوك[*] «Pink Blocs»، في ملابس راقصات الباليه مسـلحين بمنفضّات الغبار يدغدغون بها الشرطة، وجيوش رومانية مـن الأوبرا الفكاهية، تمـضي بخطوات قصيرة مرتبكة في دروعهـا المنفوخة، وهي تتعـثر بين المتاريس. والقصد من هذا كله كان السـخرية من أي نوع من الحكمة الجليلة المدعاة من قبل النخبة، لـ «إبطال سحر» الثقافة الاستهلاكية وإعطاء لمحة من شيء أشد غواية. وبالمقارنة مع الدورة الراهنة من الحشد، كان ذلك أكثر نضالية وأكـثر مزاجيـة في آن معا. وفي المقابل، فإن حركة «احتلوا وول سـتريت» ليسـت حفلا، إنها مجتمع. وهي أقل ارتباطا بالمتعة، أو ليسـت مرتبطة، أولا، بالمتعة، قدر ارتباطها بالتعبير عن الاهتمام بالآخرين.

وسرعـان ما طور كل مخيم عدة مؤسسـات جوهرية: وأيـا كان حجمها، فعلى الأقـل كان هناك مطبخ مجـاني، وخيمة طبية، ومكتبة، ومركـز للإعلام والاتصالات حيث يتجمع الناشـطون ومعهم الحواسـيب المحمولة، ومركز اسـتعلامات للزوار والمنضمين حديثا. وانعقدت الجمعيات العمومية في مواعيد منتظمة: في الثالثة بعد ظهر كل يوم، مثلا، للمناقشـات العامة، والتاسـعة مساء للأمور الفنية المتصلة بكل مخيم. وإضافة إلى ذلك، نشـأت جماعات عمل من جميع الأنواع، لتجتمع وتمارس نشـاطها طوال الوقت: جماعة عمل فنية وترفيهية، جماعات عمل للنظافة العامة، جماعـة عمل أمنية، وهلم جـرا. والقضايا التي واجهت المنظمين كانت بلا نهاية في تعقيدها، حتى إنه في وسع المرء (وأتخيل أن هذا ما سوف يفعله الناس يوما ما) أن يضع كتبا بكاملها حول هذا الموضوع وحده.

لكن من الأمور ذات الدلالة أن مركز كل ما يدور بدا أنه يتمثل في مؤسسـتين: المطبخ والمكتبة. فازت المطابخ بقدر كبير من الاهتمام. ويرجع ذلك إلى أسباب منها مئات من الناس، في مختلف أنحاء أمريكا الشـمالية وخارجها، استلهموا المثال الذي ضربتـه نقابات العمال المصرية، التي أرسـلت فطائر البيتزا للزملاء من الناشـطين النقابيين الذين احتلوا مقر حكومة الولاية في ويسكنسـون قبل شهور قليلة مضت،

(*) هي حركة تنتمي إلى اليسار المتطرف، ولدت في خضم الفعاليات المناهضة للبنك الدولي، في العام 2000، في براغ، وهي مناهضة للمجتمع الأبوي وللتمييز على أساس الجندر. [المترجم].

فأخرجــوا بطاقــاتِ الائتــمان الخاصة بهم وراحــوا يطلبون لهم البيتــزا. (وبحلول الأســبوع الثالث، خلّق أحد مطاعــم البيتزا المحلية فطيرة خاصة بنــا: أُطلق عليها «أوكيوبــاي» occu-pie، وكانت 99 في المائة من مكوناتها جبنا، وواحد في المائة من الخنزير»)(*) كثير من الطعام كان يأتي بالتنقيب في صناديق القمامة، ومعظمه كان يقدم مجانا. أما المكاتب التي ظهرت في كل ناحية، فإن اتصفت بشيء فقد اتصفت بأنهــا كانت رموزا أكثر قوة، وخصوصا لقاطني المخيمات الذين كان معظمهم طلابا ســابقين مثقلين بالديون. كانت المكتبات أمرا عمليا للغاية، لكنها كانت أيضا رمزية تماما: فالمكتبات تقرضك مجانا، ومن دون أرباح أو رســوم - وقيمة ما تقرضك إياه من كلمات وصور، وفوق كل ذلك، أفكار، لا يقوم على قاعدة من القيمة المحدودة، بل هو، بالفعل، يتزايد مع الانتشار.

إن خلــق حضــارة جديدة وبديلة هو عمل عســير، وخاصة في قلب الشــوارع الأشــد بردا والأقل مودة، في المدن الأمريكية الرئيســية، الممتلئة بالمرضى والمشردين والمدمرين نفســيا، وبين أنياب النخبة السياســية والاقتصاديــة التي توضح شرطتها المتعســكرة، بكل جلاء، أنهم لا يريدونك هناك. وهنــاك عدد يصعب تحديده من القضايا الشائكة التي سرعان ما ظهرت. كانت هناك قضايا تتعلق بالفضاء المجتمعي مقابل الفضاء الخاص: عندما تكتظ حديقة عامة بخيام شــخصية، فغالبا ما يختفي الفضــاء المجتمعي. وهناك، بالطبع مســائل الأمــن، وأيضا مســائل تتصل بكيفية التعامل مع الاســتراتيجيات التي ســيحتم أن تتبعها الســلطات لتشجيع العناصر الخطرة من الطبقات الإجرامية لتقيم في هذه التجمعات، أو لتفترسها. ثم إن هناك مســألة العلاقة بين مناطق محررة كهذه وبين المجتمعات المحيطة بها، واستخدامها كمنصات لانطلاق مشروعات أعرض للعمل الســياسي. وهكذا تجري إزاحة كثرة من هذه المتغيرات، وفق كل حالة، في كتاب كهذا، ليتم التركيز بدلا من ذلك على مسائل سوف تظهر دائما في شكل أو آخر.

وهكذا فسوف أبدأ بذلك الملح الكلي الحضور في الحياة الأمريكية: الشرطة.

(*) بتحوير واضح في المقطع الأخير من كلمة احتلال الإنجليزية occupy أصبح الجزء الثاني منها pie بمعنى فطيرة، كما أن الـ 99 في المائة تشــير إلى عامة الشــعب والواحد في المائة، أو الخنزير تشــير إلى الشريحة العليا مالكة الثروة، وهي النسب التي اعتمدها الكتاب. [المترجم].

التكتيكات: التعامل مع الشرطة

«قل ذلك لمشاة البحرية»(*)

مثل أمريكي

من القرارات الرئيسة التي اتخذناها في بداية التخطيط لعملية الاحتلال كان ألا يكون لدينا مسؤول اتصال أو فريق اتصال رسمي مع الشرطة. وهذا هو القرار الذي ثبّت، على نحو حقيقي، استراتيجيتنا حول الفعل المباشر، وأعد المسرح لكل ما جاء بعد ذلك. وقد اتخذت عمليات الاحتلال الأخرى مسارا مختلفا، وأنشأت قنوات اتصال. وفي حدود علمي، كان ذلك كارثة في كل حالة من الحالات.

لماذا؟ قد يتخيل المرء أنه في حركة كرست نفسها للأعنف، تحديدا، لن يكون هناك ما يدعو إلى عدم فتح خطوط التواصل. لكن، في الحقيقة، فلكي يتم تخليق فضاء مستقل - وهذا لا ينصرف إلى الفضاءات الدائمة فقط، بل وإلى أي فضاء ينتوي الناس أن يخلّقوا فيه شكل النظام الخاص بهم - هناك خطوط بالغة الوضوح لا بد من رسمها.

وأولئك الذين يتبنون منطقا معاكسا يبدأون بأن يعلنوا، في الأغلب، أن «الشرطة جزء من الـ 99 في المائة» - وأننا إن كنا نزعم تمثيل الجميع، فمن النفاق أن نرفض كل تعامل مع شريحة معينة من الطبقة العاملة الأمريكية. نعم، لو نظرنا إلى الأمر من زاوية اجتماعية - اقتصادية خالصة فكل ضباط الشرطة تقريبا هم حقا، «جزء من الـ 99 في المائة». وقلة حتى من أكثر كبار الضباط فسادا يزيد دخلها على 340 ألف دولار سنويا. وحقيقة أن معظمهم يقع في شريحة الـ 15 في المائة من قوة العمل الأمريكية، ممن لايزالون أعضاء اتحادات نقابية، هي أيضا حقيقة لها مغزاها. وغالبا ما لاحظت أن ضباط الشرطة، في كل الحالات غالبا يعاملون نظار الإضرابات أو أي فعالية يرونها في الشارع، أيا كان من نظمها، إن تصوروها جزءا من الحركة العمالية، معاملة مختلفة تماما عما يفعلونه غالبا مع أي احتجاجات أخرى. وأنا ناشط منذ سنوات، في صفوف حركة عمال العالم IWW وهي حركة فوضوية، إلى حد بعيد، ولا ينقطع شعوري بالدهشة كلما تبين لي أن الشبان الذين يتعرضون إلى هجوم فوري أو يجري توقيفهم لإحباط ما ينتوون عمله، بمجرد أن يظهروا بأقنعتهم

(*) مثل أمريكي سائر يقال عندما يسمع المرء حكاية لا تصدق. [المترجم].

في عملية احتجاج ضد العولمة، هم أنفسهم سيعاملون بكل رفق إن شاركوا في نشاط أكثر تشـــددا، بكثير – حتى وإن ارتدوا ملابس مشابهة - وهم على خط الإضراب(*).

وأتذكـــر، بكل وضوح، مناســبة كانــت في منطقة المخازن التجاريـــة في إحدى المدن الأمريكية، حين وقفت أصيخ السمع لضابط وهو يمشي في اتجاه خط الإضراب الخاص بحركة عمال العالم، بعد أن خربنا عدة شــاحنات، وهو يقول «اســمعوا، يزعم المالك أن واحدا منكم، يا شباب، يعبث بشاحناته، لكنه يقول إنه لا يعرف أي شاحنة. ربما كان جديرا بكم أن تقلعوا عن النشــاط لنصف ســاعة، ثم تعودوا، وهكذا فإذا زعم بعد ذلك أنه يعرف من فعلها، يكون في وسعي أن أقول «كيف تعرف الآن ما لم تكن تعرف من قبل؟» (والمفارقة أن كثرة من المشاركين في الإضراب كانوا من قدامى البلاك بلوك، ومعظمهم كانوا يلبســون الأســود، ويلوّح بعضهم بالفعل بالرايات الفوضوية - النقابيــة(**) anarcho-syndicalist . ولكــن في اليوم التالي دفع صاحب المخزن مبلغا من المال لقائد القوة، وأبعدنا رجاله من موقع إضراب قانوني تماما، مستخدمين العــصي، ما أســفر عن إصابات عــدة). وفي مدينة تجارية مثــل نيوهيفن، فقد كان حتى الناشــطون من الطلاب يعاملون معاملة رقيقة، إذا كانوا يحتجون ضد الجامعة المحلية، لأنه من المفترض أنهم يعملون مع النقابات.

ويصدق هذا، على أي حال، على معظم الحالات التي يكون للشرطة فيها خيار: عندمـــا يواجه المحتجون ضابطا واحدا بمفرده، أو قائدا من رتبة متدنية وليس معه ســوى قلة من الرجال تحت إمرته. وقد اكتشــف من شاركوا في عملية الاحتلال في نيويورك وجود انقســام طبقي حاد حتى داخل الشرطة. فكثرة من ضباط الشــارع، أصحاب القمصان الزرقاء، يعربون عن تعاطفهم ومساندتهم. أما أصحاب القمصان البيضاء، أو الضباط الآمرون، فهم حكاية أخرى تماما؛ وكثرة منهم، في الحقيقة، كانوا يحصلون على مدفوعات مباشرة من شركات وول ســتريت. لكن النقطة التي نعنيها بعيـــدة حتى عن هذا: والنقطة هي أنه عندما يحتــدم الموقف فإنه حتى أصحاب القمصان البيضاء يلتزمون بما يؤمرون.

(*) الخط الذي يرسمه منظمو إضراب ما، قبالة مدخل مقر العمل، طالبين من العمال عدم تجاوزه. [المترجم].

(**) يشار إليهم أيضا بالنقابيين الثوريين، وهم شعبة من الفوضويين ترى في الحركة النقابية الثورية، أو السنديكالية، طريقا قد يمكّن العمال في المجتمع الرأسمالي من السيطرة على الاقتصاد وإحداث تحول اجتماعي. [المترجم].

و«التعامل مع الشرطة» لا يعني تجاذب أطراف الحديث مع ضباط أفراد؛ فسوف يواظب على فعل كهذا محتجون وأعضاء في حركات الاحتلال، بل وفوضويون من البلاك بلوك، ولا سبيل إلى منعهم من ذلك، ولا يوجد حتى سبب يدفع المرء إلى مجرد محاولة منعهم. لكن «الشرطة» ليست مجموعة أفراد يتصرفون وفقا لمشاعرهم أو أحكامهم الشخصية أو تقديراتهم الخلقية. إنهم جماعة من موظفي الحكومة الذين وافقوا، بناء على شروط توظيفهم، على أن ينحوا آراءهم ومشاعرهم الشخصية جانبا - وأن يفعلوا ما يؤمرون. إنهم جزء من بيروقراطية إدارية تتسم بتسلسل قيادي من أعلى إلى أسفل، وحتى الضباط الأعلى مرتبة، والأكثر قدرة على الاختيار، هم في مواقعهم تلك لمجرد أن ينفذوا أوامر السلطة السياسية التي يجب أن ينصاعوا لها. وفي ظروف كهذه تكون مشاعرهم الشخصية غير ذات أهمية، بالمرة. وقد تحدثت إلى كثرة من الناشطين في الاحتجاجات ضد منظمة التجارة الدولية في سياتل، ممن رأوا ضباط شرطة يبكون تحت أقنعتهم الفولاذية، بلغ بهم الانزعاج هذا المبلغ عندما تلقوا أوامر بالهجوم على شبان كان واضحا أنهم مسالمون ومثاليون. لكنهم هاجموهم. وفي الأغلب لم يكونوا يجوّدون في الأداء. لكنهم لم يعصوا الأوامر.

ولا يقف الأمر عند أن الشرطة يجري تدريبها واختبارها على نحو يسمح بأن تكون موثوقا فيها من هذه الناحية. فالنظامان السياسي والاقتصادي القائمان، بكاملهما، يعتمدان على هذه الموثوقية. وسوف يتذكر القارئ ما قلته في الفصل الأخير عن أشكال التنظيم الفوضوية: أنها أي شكل تنظيمي ينبغي له ألا يعتمد، في حالة التحدي، على القدرة على استدعاء أناس مسلحين ليقولوا للآخرين «أمسكوا ألسنتكم وافعلوا ما تؤمرون». والشرطة هي، تحديدا، ذلك النوع من الناس المسلحين. إنهم، في الأساس، إداريون مسلحون، بيروقراطيون يحملون مسدسات. وهذا الدور - دور المحافظة على الترتيبات المؤسسية القائمة، وبخاصة ترتيبات الملكية، وقدرة بعض الناس على إصدار أوامر لا يمكن تحديها - أكثر أهمية بكثير، في النهاية، من أي اهتمام مفترض بالنظام العام أو حتى بالسلامة العامة. وقد لا يبدو الأمر كذلك، لكنه يصبح واضحا عندما يكون النظام المؤسسي عرضة لتهديد مباشر، بأي شكل من الأشكال. وعندما يكون هناك تحد سياسي

للنظام، أو احتجاج كبير أو فعل من أفعال العصيان المدني، يشـهد المرء سـلوكا متزايد التطرف - استخدام محرضين جماهيريين لتشجيع المحتجين على مهاجمة الشرطة حتى يُعتقلوا، أو حتى للإشـارة إليهم بضرورة حيازة متفجرات ونسـف الجسـور، وتصرفات من الشرطة يكـون المقصود منها إحـداث الذعر والصراع، وهجمات واسـعة النطاق وعنيفة على الجموع عندما لا يكون المتورط في عمل غير مشروع أكثر من واحد أو اثنين، وغالبا ما يكون ذلك عملا مكافئا لمخالفة في صف السـيارات، واعتقالات بالجملة هي، بحكم التعريف، مكتسحة، بالضرورة، لعابرين أبرياء، واسـتخدام الغاز المسيّل للدموع أو غيره من المواد الكيميائية في أماكن عامة. وتظهـر كل هذه الأفعال أنه عندما يبدأ الاحتجاج في إحداث تأثير حقيقي، سـوف تصدر الأوامر للشرطة، في كل الحالات، بالتصرف كقوة سياسـية بهـدف قمع المعارضة السياسـية، حتى لـو كان الثمن تعريض أفـراد الجمهور للخطر أو للإصابات أو لأزمات شديدة.

وهكـذا فإن الشرطة، كأفـراد، وإن كانوا من فئة الـ 99 في المائة، فهم، كبنية مؤسسية، السند الأول لكل تلك البنية من القوة المؤسسية التي تتحقق بها ثروة الواحد في المائة وسلطتهم. ولا ضير إطلاقا في التعامل مع رجال الشرطة على نحو ودي ومحترم، على المسـتوى الفردي - فمن الواضح أن هذا هو الشيء الواجب عملـه، ليس فقط لأنه يجمل بنا أن نكون ودودين ومحترمين مع الجميع، ولكن حتى من منظور اسـتراتيجي: فعندما تتداعى الأنظمة وتسقط، وعندما يتحقق الفـوز للثوريين، فمرجع ذلك هو، في كل الحـالات، أن الجنود أو رجال الشرطة، الذيـن أرسـلوا لإطلاق النار عليهم رفضوا أن يفعلوا ذلـك. لكن يتعين أن نتذكر أيضا: هذه لعبة النهاية. وفي الوقت ذاته، نحن في حاجة إلى أن نتذكر أنه من غير المحتمل أن نحقق أي اقتراب من لعبة النهاية هذه إن اندمجنا مع الشرطة كبنية مؤسسية، وأبقينا أنفسنا داخل البنية الشاملة للسلطة التي يمثلونها.

لاحـظ أني أقول «بنية السـلطة» وليـس «بنية القانـون». وفي معظم هذه القضايـا، تكـون القانونية غـير ذات أهمية، إلى حد كبـير. وفي النهاية يكاد كل جانب من جوانب حياتنا يكون خاضعا، من الناحية النظرية، لقوانين وتنظيمات لا نـكاد نكون مدركين لكثير منهـا؛ ويكـاد كـل أمريكي يكـون منتهكـا لعشـرة

أو عشرين منها في اليوم الواحد؛ إذا أراد رجل شرطة أن يتعسف مع مواطن واجهه مصادفة، أن يركله في خصيتيه، وربما يكسر له سنا أو إبهاما، ففي وسع الشرطي، ربما في كل حالة من الحالات، أن يجد عذرا مبررا لذلك. (وفي الحقيقة، من المفارقات المشهورة بين الناشطين أن الشرطة يزيد لديها الدافع إلى ممارسة عنف عشوائي عندما لا يكون واردا تثبيت إدانة نهائية على الضحية بأي تهمة إجرامية، لأنه لو كان الضحية مذنبا، في الحقيقة، وسوف يواجه القضاء، فكل انتهاك لمدونة السلوك من جانب الضابط الذي يعتقله قد تحميه من الإدانة؛ وإذا لم يكن رجل الشرطة يسعى إلى تثبيت أي جرم كان، فلا يوجد أي سبب من المنظور القانوني لتجنب إيذائه جسديا. وأسوأ ما يمكن أن يحدث، في حالة فضيحة على المستوى الوطني، ستكون فقدان راتب عدة أسابيع). وهذا هو السبب في أنه إذا أرادت الشرطة تطبيق مدونات عنصرية غير معترف بها - لمضايقة الأمريكيين السود الذين يذهبون للإقامة في الأحياء «الخطأ» - يمكنهم عادة أن يفعلوا ذلك في شكل قانوني، بمجرد تطبيق أحكام لا تطبق على البيض. والأمر ذاته يحدث مع الناشطين.

وفي اللحظة التي يقرر فيها أعضاء جماعة ما الاشتباك مع الشرطة، كبنية مؤسسية، بتعيين مسؤول اتصال بالشرطة والمباشرة بالتفاوض، يظهر جليا أن القانون ليست له علاقة قوية بالموضوع. وفي النهاية، لو كان الأمر يقتصر على أن يتصرف كل جانب من الجانبين في حدود القانون، فما الذي سيبقى للتفاوض حوله؟ لن يتعدى الأمر، إذن، حدود تبادل المعلومات حول ماهية القواعد القانونية، وما ينتوي عمله المحتلون أو المشاركون في مسيرة، ثم السماح للشرطة بحماية أفراد الجمهور الذين قرروا الاحتجاج. ولكن ما يحدث لا يكون كذلك أبدا. وفي الحقيقة، أول ما يفعله قادة الشرطة هو تخليق القواعد المرتجلة الخاصة بهم، والتي تقوم على ترجمة صلاحيتهم الخالصة (هم مأذونون بأن يضربوك، ولست مأذونا بأن تضربهم؛ وفي استطاعتهم اعتقالك، وليس في وسعك اعتقالهم) إلى بنية سلطوية.

ولأطرح هنا مثالا واضحا على نحو غير معتاد. في نيويورك، اعتادت الشرطة استخدام حواجز معدنية لتخليق حظائر ضيقة، وبعد ذلك يحاولون حصر كل

المضربين والمحتجين داخلها. وهذا أمر شديد القدرة على إضعاف الروح المعنوية لـدى المحتجـين. ومن الواضـح، على نحـو كاف أيضا أنه غير دسـتوري. وفوق هـذا وذاك، يبدو أن قادة الشرطة مدركون عدم دسـتوريته: ولا أحد، في حدود مـا أعـرف على الأقل، اعتقل لأنـه رفض دخول حظيرة (على رغـم أن المحتجين الذيـن رفضوا دخول حظيرة وقع اعتقالهم، أحيانـا، بتهم أخرى مختلقة). وأول ما تفعله الشرطـة، إذا كان هناك مأمورون للاحتجاجات، هو أن يُبلغوا مأموري الاحتجاجـات بأنهم هم أنفسـهم ليسـوا مجبرين على دخـول الحظائر، وبأن الشرطـة تعتبرهم مسـؤولين، كمأمورين، عن أن يبقى كل مـن عداهم داخلها. وبتعبير آخر، فإذا كانت هناك بنية صلاحيات، فالشرطة تبادر من فورها إلى منح الموجودين فيها امتيازات خاصة (اخترعوها من فورهم) وتحاول أن تجعل منهم امتدادا لسـلطتها، وهو، واقعيا امتداد غير رسمي لسلسلة القيادة الخاصة بهم. وقد خبرت هذا بنفسي عندما تطوعت لأصبح مأمورا ؛ ورفض التوسل للمحتجين أو تخويفهم لدخول الحظائر سـوف يقابل، على الفور، باتهامات بأنك «لا تؤدي وظيفتـك!» - كأن موافقتك عـلى أن تكون مأمورا، تعني أنـك وافقت على أن تعمل لحساب الشرطة.

وإذا لم تكـن هناك بنية للصلاحيات داخل الجماعة، فيكاد يكون من المحتم أن يحاول قائد الشرطة المسـؤول أن يستكشـف إمكان إنشـاء بنية صلاحيات. وسـوف يمنح مسؤولو الاتصال امتيازات خاصة، وسـوف يحاول القادة التوصل معهم إلى ترتيبات غير رسـمية، تقع خارج دائـرة القانون، ويكون متوقعا منهم - إذا أمكن إشـعارهم بـأن الشرف يلزمهم بذلـك - أن يفعلوها، وهم يعرفون أن آخرين ممن يتمتعون بسـلطة أمر واقع سـوف يتعين عليهم أن يساندوهم، وأن تظهر للوجود، تدريجيا، بنية رسـمية تعمل من أعلى إلى أسفل. وأعرض هنا تجربة شـخصية أخرى، من الجانب الآخر هذه المـرة: في الأيام الأولى من حركة «احتلوا أوستن» تطوع أحد الناشطين (أذكره كهيبي تحرري مسكون بالهواجس، مفرط في التأمل، بدا أنه شديد القرب من معظم أعضاء القوة الأساسية في فريق التيسـير) في جمعية من أوليات الجمعيات العمومية لأداء دور مسؤول الاتصال مع الشرطة، أو، كما قال إنه يفضل أن يسميهم «ضباط السلام». ولم يلق اقتراحه

موافقـة لكنـه قرر أن يؤدي الـدور على أي حال. وإحدى المسـائل الأولى التي واجهت المحتلين عندما وجدوا لأنفسـهم مكانـا قبالة قاعة المدينة كانت تتصل بالخيام: هل في وسعنا أن نقيم مخيما؟ كانت النواحي القانونية ملتبسة. وحاول بعـض المحتلين، من فورهـم أن يفعلوا ذلك، وظهرت الشرطـة، على نحو ينذر بالخطر؛ وأحاط معظمنا بالخيمة مسـتعدين للعصيان المدني اللاعنفي. واندفع مسؤول الاتصال الذي اختار لنفسه هذا الدور، ممثلا لنا، نحو العمل، فتش عن القائـد، ثم عاد للظهور بعد فترة وجيـزة وهو يقول إنه توصل عبر التفاوض إلى حل وسـط: في وسـعنا الاحتفاظ بتلك الخيمة الواحدة لأغراض رمزية، بشرط ألا ننصب خيمة غيرها.

وافترضـت كثرة من المحتلين - في وسـعي أن أقـول أغلبيتهم - أن هذه مجرد طريقة لحفـظ ماء الوجه، مادامت الشرطة، كما هو واضح، لم ترغب في أن تضطر إلى مهاجمة مخيمين مسـالمين في يومهم الأول، وكانت تختبر استعدادنا للمقاومة. وهكذا، ففي اليوم التالي قررت مجموعة من نشطائنا الأكثر حنكة أن من البديهي أن نسـعى إلى توسـعة منطقتنا المحررة بأكـثر الطرق الممكنة تجنبـا للمواجهة، وراحـت، في حذر، تنصب خيمة أخرى صغيرة بجوار الأولى. النمو يتحقق بالتراكم، بمواصلـة الضغط على الحدود. وكانت هذه أيضا هـي المقاربة التي اعتمدناها في زكوتي بارك، حيث ثبت نجاحها. ولكن في تلك اللحظة، وجد النشـطاء الذين كانوا ينصبون الخيمة أنفسـهم محاطين بأصدقاء مسؤول الاتصال الذي عين نفسه لهذه المهمـة، والـذي أعلن أن تلك كانت خيانـة للثقة التي منحه إياهـا قائد الشرطة قبل ذلك بيوم. واسـتخدم مراقب المزاج العام مكبر الصوت الشـعبي ليطلب منا، بصوت جمعي، أن نخلع الخيمة، وحاولت امرأة استدعاء الشرطة (التي لم يبد على أفرادهـا اهتمام بالخيمـة) ليعتقلونا، وظهر رجل آخر ليعلـن: «أنا محارب قديم وسـوف أخلع هذه الخيمة!»، ولم يكف عن محاولة تجاوز الناشـطين الذين كانوا قـد نصبوا الخيمة (والذين أمسـك كل واحد منهم بيد الآخـر، من قبيل المقاومة السلبية) إلا بعد أن اتضح له أن تصرفاته قد تؤذي صبيا صغيرا داخل الخيمة. وفيما نجـح فريق الأمن بالمخيم، بعد فترة، في وقف تصاعد المواجهة الصريحة فقد جرى خلـع الخيمـة، في النهاية، ولم تبذل محاولات أخرى لنصـب خيام غيرها؛ وتجاهل

فريق التيسـير المحاولات التالية لتأسيس مبدأ ينص على أن الزملاء اللاعنفيين، من أعضـاء حركة الاحتلال، يجب، على الأقل، ألا يتعرضوا إلى تهديد بالعنف (بل وكان منهم من اعترض على أسـاس أن من تصرفوا عـلى نحو قد يقوي احتمالات هجوم الشرطة، وبالتالي يهدد سـلامة الأطفال، هم أنفسهم عنفيّون!). وبمجرد أن لاحظت الشرطـة ومجلس المدينة، بدوره، أن الوحـدة قد تصدعت في المخيم، وأن من هم أكثر التزاما بالعصيان المدني قد تم تهميشهم، أدركوا أنهم استعادوا المبادرة مجددا وبدأوا بفرض جميع أنواع القيود الجديدة: على الطاولات، على تقديم الطعام، على المبيت طوال الليل، حتى تم لهم في غضون أسابيع قليلة إنهاء الاحتلال قبالة قاعة المدينة، بالكامل.

والسـبب في أنه أمر مجد أن تسرد هذه القصة بكاملها هو أنها توضح، بجلاء، أننـا لا نتحدث عن نظـام قانوني، بل عن توازن بين قوى سياسـية، حيث كان كل جانب، في الأسـاس، يعمد إلى الارتجال، محاولا أن يستوعب حالة اللعبة وما يمكنه انتزاعه في أي لحظة. ولم تكن الاسـتعانة بنص القانون - وهو نادرا ما يكون قاطعا في وضوحه - سـوى سـلاح واحـد بين كثرة من الأسـلحة التي يمكـن لكل جانب استخدامها، بجانب الاسـتعانة بالجمهور العام (سواء كان ذلك عبر وسائل الإعلام، أو في شـكل مباشر)، أو اللجوء إلى التهديد بالقوة (بالهراوات والأغلال والأسـلحة الكيماويـة، في حالـة الشرطة، والعصيـان المدني بأعمال مثل قطـع الطريق بكتلة بشرية، في حالة المحتلين) أو اللجوء إلى حلفاء سياسـيين من هذا النوع أو ذاك، أو حتى مناشدة الضمير.

ومن البداية، كانت اسـتراتيجية الشرطة واضحة في طابعها السياسي، وربما كانت تستند إلى تعليمات من أعلى: استهدفوا النزول إلى الحد الأدنى بأي تعطيل يتسبب فيه المخيم وإخلاءه في أقرب وقت ممكن. (وتكشّف فيما بعد أنهم أرسلوا العملاء السريين لينضموا إلى المخيم، ليحاولوا إقناع المشـاركين في الاحتلال بالانغماس في تكتيكات أكثر تشـددا - قطع الطريق باستخدام الخزائن - وهم على علم بأن ولاية تكساس سنّت، قبـل وقت قصير، قوانين تجعل من السـهل إصـدار أحكام إدانة عـلى أفعال كهذه باعتبارهـا جنايات). وقد كان دفعنا إلى تنازل اسـتراتيجي واحـد (الخيمة الواحدة) واسـتخدامه كإسفين استراتيجية كاملة، إذ إنها مكنت السلطات من تخليق مجموعة

داخل حركة الاحتلال مستعدة في الأســاس للتصرف بوصفها امتدادا لسلطة الشرطة، لترجمة التهديد بالقوة («الشرطة ســتهاجمنا!») إلى سلطة أخلاقية («نحن وعدنا!») وهكذا فهي، في النهاية، إما أن تسـيطر على عملية الاحتلال أو تنهيها بســهولة. ومن الضروري، على نحو مطلق، ألا يقع الســماح بترجمة هذا التهديد بالعنف إلى موقف أخلاقــي. والطريقــة الوحيدة لمواجهة القوة المادية هي بالقــوة المعنوية، ويتعين أن تتأســس القوة المعنوية، قبــل كل شيء، على التضامن. وفي اللحظة التي يشــعر فيها بعض المشاركين في فعل ما أنهم ملتزمون أدبيا تجاه أولئك الذين يهددون بمهاجمتهم بأقوى مما هم ملتزمون أدبيا تجاه ناشط آخر، تكون اللعبة منتهية، في الأساس.

والأفضل، في الحقيقة، هو أن تفكر في جميع حركات الاحتلال وفعاليات الشارع باعتبارهــا نوعــا من الحرب. أعرف أن هــذا يبدو تطرفا، لكن ســنوات من التأمل والخبرة انتهت بي إلى خلاصة مُفادها أنه لا توجد، في الحقيقة، طريقة أنسب لوصف مــا يجري. ولا بد لي من التأكيد: أن هذه ليســت دعــوة إلى العنف، بأي حال من الأحــوال. الأفضــل، دائما، هو ألا تــؤذي غيرك من البشر، إذا كان في وســعك تجنب ذلك، وفي الولايات المتحدة المعاصرة، يندر أن يجد المرء نفسه في حالة يكون العنف الخيــار الوحيد فيها[*]. لكن هناك دائما جانبين لأي صراع، وبأي فعالية في الشــارع يدخل أحد الجانبين المشهد وهو مستعد، بالفعل، للحرب: مسلحا، مسندا بوحدات «سوات» وبالطائرات العمودية والمركبات المدرعة، ليعلم الجميع، من البداية، أنهم جاهزون لاســتخدام العنف ســعيا وراء غايات سياسية. وفي الوقت ذاته، إذا تكلمنا بشــكل عام، فليس الخيار متروكا لمن يدير مســيرة غير مأذونة ليقرر إن كانت هذه القوة ستســتخدم بالفعل. لا شك أنه إذا بدأ المحتجون بتحطيم المركبات أو بإشعال الحرائق، ففي وســع المرء، إلى حد بعيد، أن يكون واثقا من أن الشرطة ســوف تبدأ بدفع الناس لتصدم كل واحد منهم بالحائط وتضع القيود حول رســغيه . لكن هذا غالبــا ما يحدث أيا كانت الأحــوال. وفي الحقيقة، فمن الممكن جدا أن يقل احتمال حدوث ذلك، عندما تظن الشرطة أن الإمكان قائم لانفجار عنف حقيقي من جانب

(*) حضرت، ذات مرة دائرة مستديرة للنشطاء في كيبيك، حول العنف واللاعنف، وبدأ أحد النشطاء البالغي التشدد مداخلته بالسؤال «لماذا نفترض، دائما، أن اللاعنف أفضل من العنف إذا كان هناك خيار؟»، وأجبته «لأنه صعب حقا أن تقــضي حياتك وأنت تحاول أن تعيش حياتك من دون ســاقين». وهذه هــي النتيجة التي تكاد تكون حتمية، إذا بدأ تفجير القنابل.

المشاركين في مسيرة ما، ثم لا ينفجر العنف، عن احتمال حدوثه عندما تظن الشرطة أنــه من غير المرجح أن يبدر عن المشــاركين في المســيرة أي نوع مــن العنف بالمرة. ويتوقف كل شيء على سلسلة كاملة من الحسابات حول ردود الفعل المحتملة من جانب المحتجين، والمجتمعات، ووسائل الإعلام، والمؤسسات المهمة. فقواعد الاشتباك بين المحتلين والشرطة هي، على الدوام، محل تفاوض وإعادة تفاوض. وقد تســاعد بعض الأمثلة من زكوتي بارك على التوضيح:

- وفقا لصحافي استجوب عديدا من رجال الشرطة ومسؤولي المدينة في الأيام الأولى من حركة «احتلوا وول ســتريت»، كان أحد الشــواغل الرئيسة لدى أولئك الذين يصدرون الأوامر للضباط في الشــارع هو وجود عدد من المقتحمين hackers من أعضاء جماعية آنونيموس Anonymous لابســين قنــاع غاي فوكس(*) في زكوتي بارك. ويقول الصحافي إن معظمهم كان لديه تخوف حقيقي مــن أنه لو هاجمت الشرطة المخيم وطردت المحتجين فإن آنونيموس ســوف تخترق حساباتهم في البنوك ولدى جهات الائتمان، وأدى الخوف من حدوث ذلك دورا رئيسا في قرارهم الامتناع عن الهجوم.
- وانتهــت أول محاولــة من جانب عمــدة نيويــورك بلومبيرغ لطرد المحتلين من الحديقة التي تغير اســمها، ليصبــح «حديقة الحرية» يوم 14 أكتوبر 2011، إلى فشل مخجل. وبعد أن أعلن خطته لإخلاء المكان، لأغراض «التنظيف»، احتشــد الناشطون، بالتزامن، على كل الجبهات الممكنة: وصل الآلاف جاهزين للدفاع عن المخيم عبر العصيان المدني السلمي؛ وفي الوقت ذاتــه، أعدت الفــرق القانونية الأوامــر اللازمة لمنع أي إجــراء غير قانوني، واســتُدعي رجال الإعلام الذين قد يكونون متعاطفين، وحشــدت النقابات وغيرها من القوى الحليفة الحلفاء السياسيين في الهيئة التشريعية للمدينة. وأخيرا، تراجع العمدة. ولم تكن مقاربة بعينها هي التي دفعته إلى التراجع، بل كان ما دفعه إلى ذلك الوزن الكلي لمقاربات كثيرة ومختلفة.

(*) شــبكة دولية غــير محكمة التنظيم من الناشــطين الفوضويين الســاعين لحرمان الهيئــات الحكومية والدينية والتجارية من خدمات الإنترنت، ويعد الشــعار المميز لهم قناع غاي فوكس، وهو أشــهر المتآمرين الإنجليز الكاثوليك الذين حاولوا نسف مجلس اللوردات في 1605. [المترجم].

- ويبدو أن غارة الساعة الواحدة بعد منتصف ليل 12 نوفمبر 2012، التي نجحت في طرد حركة الاحتلال، تأسست على قرار سياسي على مستوى الدولة كلها، وخُطط لجعلها هجوما مباغتا باستخدام قوة كاسحة، مع استبعاد كامل لوسائل الإعلام من المشهد. وتجاهلت الغارة أيضا ببساطة سلطة القانون. فقرابة الثانية صباحا، كان الفريق القانوني التابع لحركة الاحتلال قد تحصّل على أمر قضائي بوقف الطرد حتى يجري استيضاح الاعتبارات القانونية؛ وتجاهل بلومبرغ أمر المحكمة حتى يتيسر له العثور على قاض يحكم لمصلحته. وكان أثناء الفترة التي اعتُبرت فيها الغارة من الناحية الفنية غير قانونية، على سبيل المثال، أن جرى الاستيلاء على مكتبة حديقة الحرية وتدميرها على نحو منظم.

وما توضحه هذه الأمثلة هو أننا نتعامل مع توازن بين قوى سياسية يكاد يكون منبت الصلة بالقانون. فإن توافرت القدرة للشرطة، كما جرى في أوستن، تفاوضت على الترتيبات مستندة إلى التهديد باستخدام القوة، الذي لا علاقة له بقانون أو إجراء تنظيمي. وإن لم تكن لديها القدرة على ذلك، كما كانت حالها في نيويورك، فأول تحرك تقدم عليه هو أن تتأكد من أن الجميع يعرفون باستعدادها للقيام باعتقالات غير قانونية وبقدرتها على ذلك. ومثال آنونيموس السالف ذكره يثبت هو أيضا أن خطوط القوة قد تكون موجودة إلى حد كبير في الخيال - فالمقتحمون لا يمكنهم أن يفعلوا معظم الأشياء التي يفعلونها في أفلام السينما - وإن كانت لعبة السياسة، إلى حد بعيد، حربا من الخدع والتهويمات، حتى مع كونها صراعا أخلاقيا. وكما يبين المثال الأخير، فالانتصارات المحلية قد يتبين أنها وهمية إن لم يكن متاحا حشد القوى ذاتها، على المستوى القطري، أو حتى الدولي.

والمناظرات داخل الحركة لا تكاد تتمحور أبدا حول ما إذا كان اللاعنف هو السبيل، بل هي أميل إلى أن تدور حول نوع السلوك اللاعنفي الواجب توظيفه. (وفي داخل جماعة المؤمنين، غالبا ما يشار إلى هذه المناظرات باعتبارها تتصل بالفارق بين تراث غاندي/ مارتن لوثر كينغ اللاعنفي، الذي يستبعد إلحاق الضرر

بالممتلــكات، وتــراث دانييــل بيريغــان Daniel Berrigan أو بلاوشــيرز إيت(*) Plowshares Eight، الــذي يعتــبر أن أنماطا بعينها من الــضرر الذي يمكن إلحاقه بممتلــكات حكومية أو تجارية قد تكون ســبيلا مشروعة للحيلولة دون ضرر أكبر). ومــا أحب أن أقترحه هنا هو مجموعة من المبادئ التي نحتاج إلى أن نفكر بها عند النظر في التكتيكات.

أولا هناك مجموعة من المبادئ التي يمكن النظر فيها على مستوى أوسع: فبقدر ما نحتاج إلى التفكير بنوع الترتيبات الاجتماعية التي من شأنها أن تسمح لنا بتخليق مجتمــع ديموقراطي، بحق، فنحن في حاجة إلى التفكــير بنوع الترتيبات الأقدر على السماح لنا بالحفاظ على الطبيعة الديموقراطية للحركة. ونادرا ما تصاغ المسألة على هذا النحو، لكن من الضروري أن تصاغ هكذا. ومن الأمثلة على الحركات الاجتماعية التــي نظرت في هذا الأمر على نحو معلن انتفاضة أواكســاكا Oaxaca المكســيكية في 2006، حيث انتهوا إلى أنه ســواء اتبعت الحركة اســتراتيجية انتفاض مســلح أو اســتراتيجية لا عنــف غاندية فمن الــضروري الاعتماد على قــادة كاريزميين وعلى انضباط من النوع العســكري الذي من شــأنه، في النهاية، أن يدمر أي ديموقراطية تشــاركية حقيقية. وفي المقابل، فمن المفهوم أن الحركات السياســية اليمينية، مثل حزب الشاي، التي لم تجد أي غضاضة في أشكال السلطة النازلة من أعلى إلى أسفل، مزجت الاهتمام الحذر بالقانونية بتهديدات بالعصيان المسلح الصريح.

والنقطة الثانية عملية. المنطقة الوســطى بين الانتفــاض الفعلي وبين اللاعنف الطقــسي الغاندي هي أيضا منطقة الحد الأقصى من الإبداع والارتجال، وهذا يعمل لمصلحتنا تماما. ففي الشــارع يكــون الإبداع أعظم تفوق تكتيــكي لدينا. وهذا هو الســبب في أن المهرجين وطقوس الرقص الحلزوني والنســاء اللابسات ملابس الباليه والمســلحات بمنافض الغبــار المصنوعة من الريــش كان لهم كل هــذا التأثير إبان فعاليــات حركة العدالة العولمية. والشرطة (نتحدث عنها مجددا كمؤسســة، وليس

(*) يعد القس الكاثوليكي دانييل بيريغان المولود في 1921 واحدا من أشــهر الأمريكيين الذين عارضوا تورط بلادهم في حرب فيتنام، وهو شــاعر وداعية ســلام، ســجن بعد اقتحامه في 1980منشأة تابعة لجنرال موتورز لتصنيع السلاح النووي مصحوبا بشــقيقه وستة ناشطين آخرين، وتخريب بعض المعدات وسكب دم على ملفات داخل المنشأة. وقد أســس مع شقيقه ورفاقهما حركة بلاوشيرز إيت (شــفرات المحراث الثماني)، ويشير المؤلف هنا إلى ما ألحقته الحركة من ضرر بممتلكات جنرال موتورز. [المترجم].

كأفراد) ليست بالغة الذكاء. ويصدق هذا، بشكل خاص، عندما تصطف كتلهم بأدوات مكافحة الشغب. ففي ظروف كهذه، يكون المنهج الأكثر فعالية في التعامل مع الشرطة هو دائما أن تفعل شيئا لم يجر تدريبهم على التعامل معه. وهذه هي تكلفة ذلك النوع من الانضباط العسكري الذي يسمح لكائنات بشرية، هي في حالتها المغايرة كائنات طيبة، بهجوم بالهراوات على محتجين مسالمين: ولكي يتمكن المرء من أن يفعل ما يؤمر، يتعين عليه أن يوافق على ألا يفعل إلا ما يؤمر. وتتمثل التكلفة الأخرى في أن المكلفين تدريب شرطة مكافحة الشغب يبدو أنهم يشعرون بأنه لكي تتوافر القدرة النفسية لدى الشرطيين على ممارسة العنف ضد الناشطين يتعين تدريبهم على كيفية التعامل، ليس مع التكتيكات التي يُرجح، بالفعل، أن يواجهوها، ولكن مع أشكال من العنف البالغ الذي لا يتورط فيه الناشطون أبدا، في واقع الأمر. وبعد سياتل، على سبيل المثال، راحت فرق من مدربي الشرطة تجوب أنحاء أمريكا لتدريب الشرطة في مدن تستعد لمؤتمرات قمة تجارية على كيفية التعامل مع ناشطين يقذفون قنابل المولوتوف، ومخلفات بشرية، ومصابيح كهربية ملئت بالأحماض أو بالأمونيا، ومطلقين كرات معدنية من المقاليع، أو مسلحين بمسدسات مائية ملئت بالمقصرات والبول. وفي الحقيقة، ما من ناشط في سياتل، أو في أي من القمم التي تلتها فعل أيا من هذه الأشياء قط. لكن يبدو أن القادة شعروا بأن إقناع الشرطيين بأن الناشطين هم المكافئ الأخلاقي للمجرمين في روايات جيمس بوند، أهم من تدريبهم على التعامل مع تكتيكات سيتعين عليهم، بالفعل، أن يواجهوها. ونتيجة لذلك، وجدت كثرة من الشرطيين أن التجربة الفعلية مربكة على نحو عميق، وأجبروا على الاتصال بقياداتهم لاسلكيا لاستصدار الأوامر اللازمة. وفي أكثر من مناسبة واحدة في تلك السنوات، كنت شاهدا على جماعات من الناشطين الذين أُحيط بهم وهم يهربون إبان الخلل المؤقت الذي حل بصفوف الشرطة، عندما وجدت نفسها تواجه مهرجين يعتلون دراجات مرتفعة أو فرقا مسرحية. وفي مناسبات أخرى، رأيت صفوفا من شرطة مكافحة الشغب كانت تضرب، على نحو منظم، صفا من الناشطين لإجبارهم على التقهقر، ثم تتجمد حيث هي، كما يحدث لكثرة من أجهزة الإنسان الآلي، لمجرد أن الناشطين جلسوا كلهم على الأرض في حركة متزامنة.

ثالثـا، السـلطة كقضية سياسـية، وتوازن القـوى الذي كنت بصـدد توصيفه، يستحسـن النظر فيهما معا، كقضية واحدة تتصـل بكيفية تخليق فضاء يصبح فيه هـذا النوع مـن الفعل المبدع اللاعنفـي ممكنا. وهنا نجد مـن المفيد عرض مثال مكسـيكي آخر: الانتفاضة الشعبية في 1994 في تشـاباس. كانت هذه منطقة تيسر فيها، على مر القرون، للسـكان الأصليين أن يعبئـوا جماهيرهم من دون أن يُعتقل المنظمـون أو يعذبـوا أو يغتالوا. وفي يناير 1994 اسـتولى متمردون، معظمهم من السـكان الأصليين، على العاصمة الإقليمية وخاضوا حربا بالأسلحة النارية استمرت اثنـي عشر يوما، ضد الجيش المكسـيكي؛ حربا انتهت بهدنة خبـأ المتمردون معها أسلحتهم في الأحراج وبدأوا بحملة لتنظيم مجتمعات حكم ذاتي مستقلة، ولم يكفوا عن تكتيكات الفعل المباشر ضد الدولة المكسيكية والنخب المحلية منذ ذاك الحين. وبتعبير آخر، فقد اسـتخدموا من العنف الصريح، بالضبط، المقدار اللازم لوضعهم في مركز يغنيهم عن اسـتخدام العنف بعد ذلك. ومن دون حاجة إلى الحديث عن سـلبياته الواضحة، فالعنف ممل ويمكن التحسـب له. وأفلام السينما الهوليوودية وغيرها من أشـكال الترفيه مصممة على إقناعنـا بالعكس، لكنه كذلك في الحقيقة. ولهـذا فقد ظل العنف دائما، مـن الناحية التاريخية، التكتيك المفضل لدى الأغبياء. فالعنف، في الأسـاس هو شكل من الغباء النشـيط، طريقة يضع بها المرء يديه على أذنيـه ويرفض أن يتصرف على نحو معقول. ولهذا السـبب، فهو السـاحة المفضلة لـدى الدولة للتعامل مع أي نوع من التحـدي الحقيقي لشرعيتها. ولكن بمجرد أن يغير المرء خطوط القوة بحيث لا يصبح الصراع الفعلي مجرد صراع عنفي، نكون قد وجهنا ظروف الميدان لمصلحتنا.

والفضاء المتاح للعمل السياسي اللاعنفي في أمريكا الشمالية أكثر اتساعا مما كان في تشـاباس في تسـعينيات القرن الماضي، لكنه آخذ في الانكماش، على نحو منتظم، منذ السـتينيات. وعندما دعـا رئيس جامعة كولومبيا الشرطـة إلى الحرم الجامعي لاسـتعادة الأبنية التي احتلها الطلاب منذ 1968 اعتـبر ذلك انتهاكا صادما لتفاهم ضمني على أن الجامعات لا تسـتدعي قوة عسـكرية الطابع ضـد طلابها. وعندما حاولـت حفنة من الطلاب، كما وصفـت آنفا، القيام بعمليات احتلال في مدرسـة الحقوق وفي جامعة نيويورك، في 2009، دهمتهم، على الفور، فرق مكافحة الإرهاب

من الشرطة الخاصة، مزودة بأسلحة ومعدات عالية التقنية. بل وأكثر أهمية من ذلك أن ذلك لم يقابل بصيحة استنكار من وسائل الإعلام. وفي الحقيقة، فقد أعرضت وسائل الإعلام الوطنية عن ذكر هذه الأحداث، كلية. لم تجد فيها مادة تستحق النشر. كان استخدام قوة عسكرية مجتاحة ضد طلاب لاعنفيين داخل جامعاتهم قد أصبح، عندئذ، ينظر إليه بوصفه أمرا طبيعيا تماما.

وبالتالي، فالسؤال السياسي الرئيسي يتعين أن يكون: كيف يُعاد فتح هذا الفضاء؟ وهذا، في الحقيقة، أحد أسباب الأهمية البالغة للغة حركة الاحتلالات. اعترض كثيرون على الأصل العسكري الواضح لمصطلح «احتلال». صحيح أن الحديث عن مقتحمين «يحتلون» مبنى سكنيا، أو عمال «يحتلون» مصنعا، هو أمر شائع في أوروبا، أما في الولايات المتحدة، فنحن أكثر اعتيادا على السماع عن «فرنسا المحتلة» في الحرب العالمية الثانية، وعن «المناطق المحتلة» في الضفة الغربية، أو عن احتلال القوات الأمريكية بغداد. وليس في هذه الاحتلالات ما يعد مثالا ملهما، على نحو خاص. لكن ما نفعله هو في الحقيقة احتلال. وتشبيهه بالعملية العسكرية ملائم. بل هو ليس تشبيها، في الحقيقة. فنحن نستولي على فضاء ونداِفع عنه باستخدام خطوط متنوعة للقوة: أخلاقية وسيكولوجية ومادية. والمهم هو أنه بمجرد أن نحرر هذا الفضاء، فنحن نحوله، دائما وفورا في الأغلب، إلى فضاء للحب والحدب. وفي الحقيقة، فقوة صورة الحب والحدب هذه كانت سلاحنا الأول: وتشهد بذلك حقيقة أن الأمر احتاج إلى حملة متواصلة من جانب وسائل إعلام التيار الرئيس لكي تستبدل بصور الديموقراطية والتآلف الجمعي وإطعام الجائع بصور معظمها ملفق، عن أعمال عنف واعتداء جنسي، حتى يتسنى تبرير الهجمات الشرطية المنسقة التي تمكنت في النهاية من إنهاء الاحتلالات.

ولننتقل الآن من مسائل التكتيكات لمسائل الاستراتيجية. وبالطبع، وكما أوضحت في البداية، فالاثنان لا يمكن الفصل بينهما. فالمسائل التكتيكية هي، دائما، مسائل إستراتيجية.

لكن هذا يعني أيضا عجز المرء عن أن يصدر حكما نهائيا على أمور كهذه، نظرا إلى غياب توافق مطلق داخل الحركة في الوقت الراهن حول الأفق الإستراتيجي، في النهاية. ففي صفوفنا سوف تجد الجميع، من الليبراليين الراغبين في جر الحزب الديموقراطي

باتجاه اليسـار، حتى يعود إلى رأسـمالية أقرب شـبها بالرأسـمالية من طراز «الصفقة الجديـدة»[*] New Deal، إلى فوضويـين، هدفهم النهائي هـو تفكيك الدولة والنظام الرأسـمالي بالكامل. ومجرد أنهم تمكنوا من أن يعملوا معا، على هذا النحو الطيب، هو معجزة صغيرة بكل المقاييس. وعند نقطة معينة سوف يتعين اتخاذ قرارات صعبة.

ويوضـح شيء كتبتـه عن التكتيكات أن حركة «احتلوا وول سـتريت» تقوم، في النهاية، على ما يسـمى غالبا في النظرية الثورية إسـتراتيجية القوة المزدوجة: نحن نسعى إلى تخليق مناطق محررة خارج نطاق النظام السياسي والقانوني والاقتصادي القائم، على أسـاس أن هذا النظام فاسـد لدرجة يسـتحيل إصلاحها. تخليق فضاء يعمـل، في حدود الممكن، خارج جهاز الحكومة وبعيدا عن ادعائها الحق في احتكار الاسـتخدام المشروع للقوة. لكننا في أمريكا الشـمالية المعاصرة، نـكاد لم نبلغ بعد موقعـا يمكننا من إعلان تحرير مجاورات أو مناطق يمكننا أن نحل فيها المشـكلات الخاصـة بنا عبر وسـائل ديموقراطيـة خالصة. فكيف يتأتى لنـا، إذن، أن نتبع هذه الإسـتراتيجية على نحو يعود بمنافع ملموسة إلى ذلك النوع من البشر الذين نشروا حكاياتهم على الموقع «نحن الـ 99 في المائة»؟

هذه، في جانب من جوانبها، مسـألة تحالفات. فـأن تقول إن المرء لن ينخرط في نظـام فاسـد بطبيعتـه، شيء، وأن تقول إن المرء لن ينخـرط حتى في علاقة مع مـن ينخرطون فيـه، هو شيء آخر. فالقول الأخير يعني أن نحصر أنفسـنا في جزر طوبوية صغيرة لا يمكن أن يكون لها تأثير فوري في حياة أي أحد آخر. ولكن بمجرد أن يرتبط المرء بأنصار أقوياء مؤسسيا - كالاتحادات النقابية أو الجمعيات الأهلية أو الأحزاب السياسـية أو حتى الجماعات ذات الارتباط الحزبي، وحتى المشـاهير - يصبح المرء مهددا بخطر المسـاس بالديموقراطيـة الداخلية لجماعته. وقد بدأ هذا عندما بدأ أشـخاص من أمثـال روزان بار Roseanne Barr وجوزيف سـتيغليتز Joseph Stiglitz ومايـكل مـور[**] Michael Moore يظهـرون في زكوتي بارك،

(*) هي برامج أطلقها الرئيس فرانكلين روزفلت في الثلاثينيات من القرن الفائت لمواجهة الكساد الكبير، وحقق بها الحزب الديموقراطي شعبية واسعة وأقرها وتوسع فيها دوايت آيزنهاور واتخذها ليندون جونسون وريتشارد نيكسون قاعدة للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية. [المترجم].

(**) سوزان بار ممثلة ومخرجة وكاتبة وناشطة سياسية، وستيغليتز أستاذ اقتصاد حائز نوبل، ومايكل مور سينمائي وناقد اجتماعي، وكلهم أمريكيون. [المترجم].

لإظهـار مسـاندتهم لنا. وكان الكل سـعداء برؤيتهم، ولكن لم يبد أنهم يوشـكون أن يقصروا مشـاركاتهم على المناقشـات الجمعية عبر مكبر الصوت الشعبي. وكان النمـط الذي يميلون إليـه هو إلقاء خطب. وكان صعبا في البداية، الحد من عدوى الخطابيات. كان هذا أمرا هينا، لكنه يعطي فكرة عن المشكلات. واشتد هذا التوتر عندما قـررت جماعات ليبرالية مثل «موف أون دوت أورغ»(*) Move On .org، بما لديها من مسـتخدمين مأجوريـن ومحنكين، يعملون بدوام كامـل، وبما لديها مـن عادات رأسـية، وغالبا ما كانت لديها أيضا أجنـدات لم تظهر، في كل الأحوال، اسـتعدادا كاملا للإفصاح عنها، أن تلقـي بثقلها لمصلحتنا. ومرة أخرى، لا يود المرء أن يرفض المسـاندة عندما تكون ضرورية للمساعدة على التوسع وتخليق الأدوات لتحقيق التنسـيق في الحركة، ولكن ظهرت تحديات لا حصر لها عندما سـعينا إلى ضمان أن تبقى بُنى التنسيق هذه أفقية، وبخاصة عند التعامل مع منظمين حسني النية، ممن لم يسمعوا قط بـ «الأفقية»، ومن يعتبرون الاهتمام البالغ بالديموقراطية الداخلية استسـلاما غريبا لأوهـام خاصة. وحتى النقود يمكن أن تكون مشـكلة. ففي الشـهر أو الشهرين الأولين من عملية احتلال وول ستريت، تدفق علينا قرابة نصف مليون دولار من التبرعات. وتسـببت هذه النقود في نزاعات وفي مشـكلات بلغت من الكثرة أن كثرة من النشـطاء تمنت لو أمكن، ببساطة، التخلص منها على أي نحـو كان: واقـترح كثيرون إنفاق المبلغ كله، في شـكل ما، عـلى مشروع واحد عمـلاق (منطاد الاحتلال؟)؛ وبعد فترة، عقب الإخـلاء، انتهى الأمر بدفع معظمها للكنائس، مقابل إيواء مئات المطرودين، ريثما يجدون أماكن إقامة أخرى. وحقيقة أن تأثيرات المال كانت سـلبية لهذه الدرجة لا تعكس مشـكلة في نسـيج العملية الديموقراطية، في ظني، بقدر ما تعكس حقيقة أن كل تعامل للنشطاء مع المال ومع المنظمات التي يمثل المال بالنسبة إليها دماء حياتها، يخضع لعادات ولوازم تختلف، تمامـا، في كل مرة عن الأخرى. ولكني أعود فأقول، لا يعني هذا أن المرء في وسـعه أن يتجنب عالم المال تماما.

(*) جماعة تقدمية ليبرالية غير ربحية تجمع ملايين الدولارات للمرشـحين الرئاسيين «التقدميين» وقد تأسست على مبادرة كان قد وجهها إلى الكونغرس عدد من الناشـطين في 1998 للاكتفاء بتوجيه لوم للرئيس كلنتون والمضي قدما، بدلا من محاكمته. [المترجم].

ويمكن التعامل مع معظم هذه المشكلات، وسوف يتم التعامل معها، بإنشاء جدران واقية متنوعة: عقلية وتنظيمية. والمسائل الإستراتيجية الأكبر هي مسائل أكثر تعقيدا، ولكن قد يكون مفيدا ضرب بعض الأمثلة على مقاربات جُرّبت، في مواضع أخرى في السنوات الأخيرة وتبين أنها مفيدة، نسبيا، لمجرد أن نكون فكرة عن الاتجاهات المتاحة.

لنتخيل أن حركة مثل حركة «احتلوا» تنجح، بالفعل، في تخليق شبكة من الفضاءات المحررة: إما بإعادة إنشاء المخيمات التي جرى تفكيكها، على نحو ممنهج، في 2011 (على رغم أنه واضح إلى حد كبير أنه في الظروف الراهنة لن تسمح الحكومة بهذا، أبدا) وإما بالانطلاق من فضاءات من نوع مختلف، مثل الأبنية العامة، مثلا. وفي أي من الحالتين، سيكون الهدف النهائي هو خلق جمعيات محلية، في كل بلدة ومجاورة، وكذلك إنشاء شبكات من المساكن المحتلة، وأماكن العمل المحتلة، والمزارع المحتلة، التي يمكن أن تكون أسس نظام اقتصادي وسياسي بديل. فعلى أي نحو يمكن لتلك الشبكة من الفضاءات المحررة والمؤسسات البديلة أن تتواصل مع النظام القانوني والسياسي القائم؟

هناك عدد من النماذج المحتملة. ولا يتطابق أي منها، على نحو دقيق، مع أي مما يمكن أن يحدث في الولايات المتحدة، لكنها تزودنا بطريقة للتفكير بالمشكلة.

● **إستراتيجية مدينة الصدر:** وأحد الأسئلة البديهية هي كيف يمكن الدفاع عن هذه الفضاءات؟ إذ إن المرء يتوقع أن تكون هناك محاولة ممنهجة لاقتلاعها. والحل في الشرق الأوسط هو إنشاء ميليشيات مسلحة. وفي حين أن هذا من غير المحتمل حدوثه في المدى المنظور، في الولايات المتحدة المعاصرة (على الأقل من جانب الجماعات اليسارية) فتجربة جماعات مثل الصدريين في العراق، يمكن الاستفادة منها، على رغم كل شيء. الصدريون جماعة إسلامية شعبوية، لها قاعدة جماهيرية من الطبقة العاملة، أثبتت، حتى في سنوات الاحتلال العسكري الأمريكي، نجاحا باهرا في تخليق مناطق حكم ذاتي في مدن وبلدات عراقية. وأحد أسباب نجاحهم هو أنهم فهموا أن مفتاح إستراتيجية السلطة المزدوجة، من هذا النوع، هو تخليق مؤسسات لا يمكن لأحد الاعتراض عليها - تمثل ذلك، عندهم، في شبكة من العيادات الطبية المجانية للأمهات الحوامل والمرضعات – وبعد ذلك يجري، بالتدريج، بناء جهاز أمني، وبنية تحتية اجتماعية أوسع للحماية. والخطوة

التالية هي محاولة التفاوض حول حدود، واضحة ويجري احترامها بكل حرص، بين مناطق تحت سيطرة الجماعة، وأخرى لاتزال تحت سيطرة ما يبدو أنه الحكومة.

وعلى الرغم من النجاح الباهر في تخليق مؤسسات مستقلة، بين أنياب الاحتلال العسكري الأجنبي، فإن مثال الصدريين، أو مثال حزب الله في لبنان الذي اتبع مقاربة مماثلة بشكل عام، يظهران أيضا أن أي مقاربة للسلطة المزدوجة على هذا النحو، سرعان ما تقابل ما يوقفها عند حد ما. وهذا يعود، من ناحية، إلى أنه إذا انخرط المرء في مقاومة مسلحة، حتى لو كانت إستراتيجيته دفاعية في الأساس، فسوف ينتهي الأمر بمن يتبعونه، على الأرجح، إلى استخدام العنف بكل الصور الأخرى - ويكتسب العنف منطقا خاصا به. الانضباط العسكري مطلوب، وهو ما يحد بالطبع من كل إمكانية للتجريب الديموقراطي، ويضع القادة الكاريزميين في مركز الاهتمام، كما تميل كل حركة من هذا النوع إلى أن تصبح، باعتبارها حركة الحد الأدنى من المقاومة، إلى أن تصبح الصوت السياسي لجماعة معينة على درجة ملموسة من التوحد الثقافي. وكل هذه العناصر، إضافة إلى مشكلات لا حصر لها تنبع من توليها حكم المجاورات، تجعل غواية الدخول في السياسة الرسمية بمرور الوقت لا تقاوم. وفي النهاية، فإن لم يتجنب المرء العنف المنظم أو لم يعمل وفق مبادئ أفقية، فلن يكون هناك ما يمنعه من الدخول في مؤسسات الدولة. ونتيجة لذلك، فكل أنموذج من هذه النماذج في الشرق الأوسط أدى، في النهاية، إلى إنشاء حزب سياسي.

ومن الواضح أني لا أشير إلى أن يصبح أي من هذه الأمثلة أنموذجا لحركة مثل «احتلوا وول ستريت»، لكنه مثال ممتاز للبناء عليه، لأسباب منها أن الإستراتيجية الأصلية (بدءا من العيادات الصحية للنساء) كانت مبتكرة بحق، ولكن السبب الأهم هو أنها تثبت أن الجماعات التي لا تعرض عن العنف هي، تحديدا، التي ينتهي بها الأمر إلى أن تُسْتوعب في الأبنية الحكومية.

● **إستراتيجية سان آندريس San Andrés**: وقد اختار الزاباتيستا مقاربة مختلفة إلى حد بعيد في السنوات التي تلت، مباشرة، تمردهم الذي استمر اثني عشر يوما، في ديسمبر 1994. وكما أسلفنا، فسرعان ما انتهى التمرد إلى هدنة، وأيا كانت أهدافه الحقيقية، فقد أسهم، في الأساس في فتح فضاء للمجتمعات المتمردة، لتنشئ مؤسساتها المستقلة، ولتنخرط في مختلف أشكال الفعل المباشر اللاعنفي

(سرعان ما اشـتهر الزاباتيستا بتنظيم مناسـبات مثل «غزو» معسكرات الجيش المكسيكي بآلاف من النساء المحليات غير المسلحات الحاملات أطفالهن).

واتخذ الزاباتيستا قرارا بألا يدخلوا العملية السياسية الرسمية في المكسيك، وأن يبدأوا تخليق نوع مختلف تماما من النظام السـياسي. وبقي السـؤال حول كيفية الاشـتباك مع البُنى القائمة للسلطة. وكان الحل هو الانخراط في مفاوضات رسمية حول معاهدة سلام - وعرفت هذه باسم اتفاقات سان آندريس - وهي التي، بدلا من أن تضعف البُنى المنشأة حديثا للديموقراطية على المستوى المحلي، أمنت سببا لتقنينها وتنميتها وتوسعتها، إذ إن المفاوضين الزاباتيستيين (الذين اختيروا من قبل مجتمعاتهم، كموفدين يمكن اسـتدعاؤهم وإلغـاء التفويض الممنوح لهم) أصروا عـلى أن تكون كل مرحلة من مراحل التفاوض محل مشـاورة، وإقرار، ومراجعة، على أسس ديموقراطية شـاملة. وبتعبير آخر، أصبحت عملية التفاوض هي ذاتها، الجـدار الواقي الكامل. ولم تكن حقيقـة أن الكل كان يعلم أن الحكومة تتفاوض بنية سيئة، من دون أن تنتوي على الإطلاق تطبيق المعاهدة، سوى اعتبار ثانوي.

وجديـر بالمـرء أن يفكر فيما قد يبدو إسـتراتيجية موازية يمكـن أن تتبعها حركة احتلوا «وول سـتريت»: أي ذلك النمط من الاشتباك مع البنية السياسية القائمة، والذي بـدلا مـن أن يضعف عمليـة الديموقراطية المبـاشرة التي تنتهجها، فإنه يسـاعد على رعايتها وتطويرها. وقد يكون إحدى المقاربات الواضحة متمثلا في محاولة طرح تعديل دستوري واحد أو أكثر، وهو ما اقترحته بعض الجهات بالفعل: على سبيل المثال، تعديل دسـتوري يحظر اسـتخدام المال في الحملات السياسـية، أو يلغي الشخصية الاعتبارية للـشركات. وهنـاك ما يوازي هـذه المقترحات أيضـا: في الإكوادور، على سـبيل المثال، فجماعات السـكان الأصليين التي احتشـدت لتضع اقتصاديا معتدلا من يسـار الوسط يدعى رافاييل كوريا(*) Rafael Correa في موقع السلطة، أصرت على أن تكافأ بممارسة دور رئيس في كتابة دستور جديد. وكان في وسع المرء أن يرقب كثرة من المشكلات هنا، خاصة أن العمل يدور في حدود بنية دسـتورية صممت، كما ألمحنا في الفصل السابق،

(*) الرئيس رافاييل فيشـنتي كوريا ديلغادو المولود في 1963 والذي تولى رئاسـة الإكوادور في 2007 وأعلن أن ديون بـلاده غير مشروعة لأنهـا نتيجة تعاقدات أبرمها طغاة فاسـدون وهدد بمقاضاة الدائنـين، دوليا، ونجح في تخفيض سندات الديون بمعدل زاد على 60 بالمائة، كما نجح في محاربة الفقر في بلاده وإن كان متهما بالاستبداد. [المترجم].

إلى منع الديموقراطية المباشرة، أساسـا، ولكن إنشاء جدران واقية في عملية كهذه أسهل كثيرا مما لو كان المرء يتعامل مع مسؤولين منتخبين.

- **إسـتراتيجية إل آلتو El Alto:** تعد حالة بوليفيا واحدة من أمثلة قليلة، أعرفها، على المزج الفعال بين مقاربتين للسـلطة المزدوجة - باسـتخدام مؤسسـات مسـتقلة كقاعـدة للفوز بموقع في الحكومة، مع الاحتفاظ بهذه المؤسسـات كبدائل ديموقراطية مبـاشرة، كاملـة الانفصال عـن الحكومة. وأدعو هذه الإسـتراتيجية إسـتراتيجية «إل آلتـو» على اسـم المدينة التي يمثل السـكان الأصليون أغلبية أهلها، خـارج العاصمة، وهي مشهورة بمؤسسـاتها الديموقراطية المباشرة وبتقاليد الفعل المباشر فيها (سيطرت الجمعيات الشـعبية في إل آلتو، مثلا، على شـبكة المياه في المدينة وعلى مرافق أخرى، وتولت إدارتها، وهي أيضا مقر الإقامة الراهن لأول رئيس لبوليفيا من السكان الأصليين وهـو إيفو موراليـس Evo Morales. وتبقى الحركات الاجتماعية المسـؤولة، إلى حد بعيد، عن الوصول بموراليس إلى السلطة، والتي نظمت سلسلة من التمردات اللاعنفية ضد عديد ممن سـبقوه إلى الرئاسة، والتي عبأت الجماهير لانتخابه، مصرة على الإبقاء على قدرتها على الانتفاض ضده، وعلى إسقاطه أيضا في أي وقت. والمنطق واضح تماما، وغالبا ما يردده المسـؤولون المنتخبون، من حزب موراليس ذاته: ليسـت الحكومة، ولا يمكن أن تكون، مؤسسة ديموقراطية حقا. فلها منطقها الخاص بها المتنزل من القمة إلى مـا دونها، النابع من مطالب رأس المـال الدولي والمنظمات التجارية الدولية، من أعلى، أو من طبيعة البيروقراطيات المسـتندة إلى سلطة الشرطة. ولهذا فالمسؤولون المنتخبون سوف ينتهون، وفي شكل يكاد يكون حتميا، وعلى الأقل في ظروف بعينها، إلى أن يفعلوا، تحت ضغط هائل، عكس ما انتخبهم الناس لأجله بالضبط. ويؤمّن الحفاظ على سلطة مزدوجـة ضوابط لهذا الأمر، بل ويضع سياسـيين من أمثال موراليس في موقع تفاوضي أقـوى لدى التعامـل مع حكومات وشركات أجنبية، مثلا، أو مـع البيروقراطية الخاصة بهم، إذ يكون في وسع الواحد منهم أن يتذرع، عن حق، بأن يديه مقيدتان، في مجالات معينـة - ولا خيار لديه سـوى أن يكون مسـؤولا أمام الناخبين.ولا حاجـة بنا إلى أن نقول إننا، في الولايات المتحدة، لسـنا قريبين من هذه النقطة أبدا، ولكن من المفيد أن نضعها نصب أعيننا باعتبارها أفقا ممكنا من آفاق المسـتقبل. وإن كان هنا درس يمكن اسـتخلاصه، فهو في ظني أنه ليس من الحكمة أن ننظر، حتى مجرد نظر، في المخاطرة

بدخول السياسة من باب الانتخابات قبل أن نرسي مبدأ مشروعية الأشكال النضالية من الفعل المباشر ومشروعية الأشكال المقبولة من التعبير السياسي.

• **إستراتيجية بوينس آيرس:** وتتمثل مقاربة أخرى في تجنب الاشتباك المباشر مع المؤسسة السياسية، على الإطلاق، والاتجاه إلى محاولة نزع كل شرعية عنها. ويمكن أن نسمي ذلك أنموذج الأرجنتين، أو مقاربة نزع الشرعية، ويبدو أن هذا هو ما يجري وقت كتابة هذا الكتاب في اليونان. ومن المهم التأكيد أن هذا لا يعني التخلي عن أي أمل بتحسين الظروف عبر جهاز الدولة. فالعكس هو الصحيح: فهذا من شأنه أن يمثل تحديا للطبقة السياسية حتى تثبت أن لها دورا مهما، وهذا غالبا ما ينجح في الدفع نحو اتخاذ تدابير راديكالية لتحسين حياة الناس، لم يكونوا ليفكروا بها، أبدا، لولا ذلك.

وفي الأساس، الإستراتيجية هي تخليق مؤسسات بديلة، تقوم على مبادئ أفقية، لا علاقة لها بالحكومة، وإعلان أن النظام السياسي، بكامله، فاسد وأحمق ولا علاقة له بالحياة الفعلية للناس، وأنه استعراض تهريجي يفشل حتى كشكل من أشكال التسلية، مع محاولة جعل السياسيين طبقة منبوذة. وهكذا، فبعد الانهيار الاقتصادي في الأرجنتين في 2011، استقرت الانتفاضة الشعبية التي خلعت ثلاث حكومات في غضون أشهر قليلة، كإستراتيجية لتخليق مؤسسات بديلة تقوم على المبدأ الذي أسموه، هم أنفسهم، «الأفقية» horizontality: جمعيات شعبية لحكم المجاورات الحضرية، والمصانع وغيرها من مواقع العمل التي استعادت عافيتها (والتي خذلها المسؤولون عنها)، واتحادات ذاتية التنظيم للعاطلين عن العمل، منخرطة في فعل مباشر يكاد لا يتوقف، بل ولبعض الوقت، نظام بديل للعملة.

وقد تلخص موقفهم من الطبقة السياسية في الشعار الشهير que se vayan todos وترجمته التقريبية هي «ليذهبوا جميعا إلى الجحيم». وتقول الأساطير إنه بحلول العام 2002 وصل الأمر إلى أن صار السياسيون - من أي حزب- عاجزين حتى عن الخروج لتناول الطعام في المطاعم من دون أن يتنكروا بشوارب مستعارة أو ما شابه ذلك، لأنهم لو انكشفت هوياتهم لاعتدى عليهم الرواد الغاضبون أو قذفوهم بالطعام. وكانت النتيجة النهائية أن وصلت إلى السلطة حكومة اشتراكية ديموقراطية يقودها رئيس (نستور كيرتشنر Néstor Kirchner) كان، فيما سلف، الإصلاحي الأكثر اعتدالا، لكنه اعترف بأن استعادة أي قدر من الثقة الشعبية في قدرة الحكومة على أن تصبح مؤسسة

شرعية يستدعي منه أن ينجز عملا راديكاليا ما. فقرر أن يمتنع عن دفع جانب كبير من الدين المستحق على بلاده. وأدى هذا العمل من جانبه إلى إطلاق متتالية من الأحداث أوشكت أن تدمر وكالات معنية بإنفاذ القانون الدولي مثل صندوق النقد الدولي، ويمكن القول إنها أنهت أزمة ديون العالم الثالث. وكانت النتيجة النهائية نفعا يجل عن الحصر للمليارات من فقراء العالم، وأسفرت عن عودة قوية للاقتصاد الأرجنتيني، ولكن شيئا من ذلك لم يكن ليحدث لولا أن الحملة لم تدمر شرعية الطبقة السياسية الأرجنتينية. وفوق ذلك، فالإستراتيجية التي جرى تبنيها ضمنت أنه، حتى عندما نجحت الحكومة في استعادة تأكيد سلطتها، بقيت كثرة من مؤسسات الحكم الذاتي، التي تم تخليقها إبان الاضطرابات، مصانة.

وبافتراض أن حالة التمرد الفعلي غير واردة في اللحظة الراهنة (صحيح أن حالات تمرد تبدو، على الدوام، غير واردة حتى لحظة حدوثها الفعلي؛ ولكن يبدو من المعقول أن نتخيل أن الظروف الاقتصادية، على أقل التقديرات، من المحتم أن تسوء على نحو ملموس)، فنحن نواجه على الأرجح نوعا من المزج المحلي بين هذه الخيارات، أو شيئا يشبهه بشكل عام. وعلى الأقل، فقد تؤمّن القائمة طريقة للبدء بالتفكير في ممكنات أبعد.

وهذا يساعد أيضا على توضيح أن حركة «احتلوا وول ستريت» تسعى، بالفعل، وراء الخيار الأخير: وراء إيجاد إستراتيجية لإسقاط الشرعية. وبالنظر إلى ما في الولايات المتحدة المعاصرة من اتجاهات سياسية، فقد كان هذا، على الأرجح، محتما. وفي النهاية، وقبل حتى أن نبدأ، كنا قد بلغنا منتصف الطريق إلى تلك النقطة. فقد كانت الأغلبية الساحقة من الأمريكيين يرون نظامهم السياسي، بالفعل، نظاما فاسدا وعديم النفع. وفي الحقيقة، فقد تميز الصيف الذي شهد بداية التخطيط للاحتلال باستعراض للحماقات السياسية التي بلغت حدا غير معتاد من الغرابة والطفولية واللامعنى، في السياسات المتصلة بسقف الدين الوطني، وهي السياسات التي نزلت بمعدلات الرضا الشعبي عن الكونغرس إلى ما دون العشرة (تسعة في المائة)، وهو أدنى مستوى نزلت إليه. وفيما بقيت أغلبية الأمريكيين تكابد صعوبات الكساد المحدث للشلل، والملايين في حالات من اليأس، أعلن النظام السياسي، في الأساس، عدم استعداده لمعالجتها أو عدم قدرته على ذلك، راح الجمهوريون في الكونغرس يهددون بأن يتسببوا في عجز الحكومة الأمريكية عن الوفاء بمستحقات الديون، لكي يفرضوا عليها إحداث استقطاعات هائلة في الخدمات

الاجتماعية، بزعم تجنب أزمة ديون هي، في الجانب الأكبر منها، متخيلة، وتوقع أســوأ سـيناريوهاتها أن تتسـبب في عجز حكومة الولايات المتحدة، لعدة سنوات، عن الوفاء بمسـتحقات الديون، بعد عدة سـنوات. وقرر الرئيس أوباما، بدوره، أن الطريقة التي تجعله معقـولا، بالمقارنة، بحيث يبـدو بالتالي، وفق التعبير الذي فضله مستشـاروه، «البالغ الوحيد في الغرفة»، هي ألا يكشف عن أن الجدال كله كان يقوم على افتراضات اقتصادية زائفة، وأن يجهّز، بدلا من ذلك، نسـخة من البرنامج ذاته، تمثل «حلا وسطا» أكثر اعتدالا- كأن أفضل الطرق لفضح مجنون ما هو أن تتظاهر بأن خمسـين في المائة من ضلالاته صحيحة، بالفعل. وفي هذا السياق، فالشيء المعقول الوحيد هو أن تكشف عن أن الجدال بكامله كان بلا معنى، وأن النظام السـياسي لم ينجح إلا في نزع الشرعية عن نفسـه. وهذه هي الكيفية التي تمكنت بها جماعة شعثاء من الفوضويين والهيبيين وطلبة الجامعة العاطلين والوثنيين من الجالسـين فوق الأشـجار والناشـطين من أجل السـلام من أن تثبت، لغياب ما يثبت العكـس، أنها تضم العقلاء الوحيدين في أمريكا، في المحـل الأول. ففي بعض الأحيان تكون المراهنة عـلى موقف راديكالي هي المعقول الوحيد الممكن عمله.

وكما أقول أنا، فلا داعي لطرح تصورات محددة حول الإسـتراتيجية الطويلة المدى، لكني أحسـب أنه من الأهمية بمـكان ألا ننسى أن السياسـة الأمريكية أصبحت لعبة تدور بين لاعبين يئسـوا من فكرة أن السياسـة يمكن أن تكون أي شيء سوى الضلالات الجمعية، سوى حقائق تخلّقها السلطة، في حقيقة الأمر. وهنا يتبين عادة أن «السلطة»، في النهاية، هي تعبير ملطف يقصد به العنف المنظم. ومن هنا تنبع أهمية الاسـتمرار، أيا كان ما نصنعه، بتخليق فضاءات يمكننا فيها حقا أن نعمل على أساس من المعقولية والحل الوسـط، في آن معا، حتـى ونحن نعرّي، في الوقت ذاته، جهاز القوة الغاشـمة الخالصة الغباء الكامن وراء مزاعم السياسـيين بالقـدرة على «تخليـق حقائـق» مـن لا شيء. ويتعين، بالضرورة، أن يكون معنى ذلك أن نواجه تلك السلطة الغاشمة الغبية، ليس بأي نوع من الحل الوسـط «المعقول»، ولكن بشـكل من القوة الذكية المعاكسة المرنـة، التـي تنمي بديلا راديكاليا في الوقت الذي لا تكف فيه عن تذكير الجميع، بكل جلاء، بالأسس الحقيقية تحديدا لتلك السلطة.

5

إبطال السحر

«من الناحية الاقتصادية، ما أحب أن أراه هنا هو ضمان تأمين الحياة على نحو يسمح للناس بالسعي وراء أنواع من القيمة التي يعتبرون، بالفعل، أنها جديرة بأن يسعوا وراءها»

المؤلف

في خريف العام 2011، شعر معظمنا بأننا نقف وسط ثورة عالمية. كان كل شيء يحدث بسرعة لا يمكن تصورها، فيما كانت موجة الاضطراب التي بدأت فجأة في تونس تجتاح العالم، وتهدد الجميع. وكنا نشهد تظاهرات التعاطف في الصين واحتلالات جديدة تحدث يوميا، تقريبا، في أماكن مثل نيجيريا وباكستان. وبالطبع، عندما نعيد النظر فيما جرى، نجد أنه لم يكن من الممكن قط أن تستمر الأمور في التطور بهذه الوتيرة. وبدا الأمر كأنه فيما كانت كل بُنى الأمن الدولي المصممة على نحو من شأنه تجنب مقاومة جماهيرية من هذا النوع - التي أخذت، منذ انهيار العام 2008 تقذف بدراسات وأوراق عمل لاحصر لها حول احتمالات أحداث شغب تتصل بحالة الغذاء

وباضطرابـات على مسـتوى الكوكب - قد أقنعت نفسـها بالنهايـة، وهي لا تكاد تصدق، بأنه لا شيء ذا أهمية يمكن أن يحدث، غير أنه حدث ذلك الشيء؛ والآن وقد حدث، فقد ظلوا واقفين هناك، فاغرين أفواههم، بالقدر نفسه من عدم التصديق.

غـير أنه عندما جـاءت الموجة المحتومة من القمع، تركـت كثيرين منا في حال اضطـراب موقت. كنا توقعنا ظهور الهراوات، بعد حين. غير أنه ما أدهش الكثيرين منا كان رد فعل حلفائنا الليبراليين. فأمريكا، في النهاية، لا ترى نفسها كأمة يوحدها أصل إثني بعينه، بل ترى نفسها شعبا توحده حرياته؛ وهذا هو الشعب ذاته الذي قدم نفسـه باعتباره المدافع الأشد إيمانا عن تلك الحريات. وحقيقة أنه ثبت أنهم، بدلا من ذلك، سـعدوا بأن تكون الحريات المدنية أوراق مساومة وفيرة لا يدافعون عنها إلا إذا دعت الضرورات الإستراتيجية، كانت حقيقة تعيد المرء إلى صوابه - حتى بالنسبة إلى كثرة من الفوضويين مثلي، ممن لم يتوقعوا شيئا آخر، على وجه التقريب، من المؤسسـة الليبرالية. كان الأثر مصدر اكتئاب أشـد لأن كثرة ممن تُركوا وحدهم في غمـرات الأحداث أصابهم العنف، على نحو مباشر. وكان هؤلاء شـبانا وشـابات انجذبوا، بداية، إلى شـعور غامض بإمكانات تكاد تكون غير محدودة، غير أنه صار يتعين عليهم الآن أن يتعاملوا مع ذكريات نابضة بالحياة عن مكتبتهم، التي جمعوا محتوياتها بكل الحب، وهي تخرب ويلقى بها في النار أمام أعينهم من قبل شرطيين يضحكون، وعن مشـهد أعز أصدقائهم وهم يُضربون بالعصي، ويكبلون بالأغلال، في حين رفضت وسـائل الإعلام من التيار الرئيسي، بكل ولاء، أن تدخل منطقة الحدث، وهم عاجزون عن أن يفعلوا شيئا لمساعدتهم، أوعن رؤية أصدقائهم يقذفون برذاذ مايس (Mace) في وجوههم، ويتعرضون لخطر الإصابة بمشـكلات في التنفس تبقى مدى الحياة، أو عن اضطرارهم إلى البحث اليائس عن مأوى لأناس دمّرعملاء الدولة مقتنيـات جمعوها بعد عمر كامل، مهـما كانت متواضعة - فانفجر كل توتر يمكن تصوره وكل شعور بعدم الارتياح كان قد جرى كبته أو تجاهله في الأسابيع السابقة، عندما أعطانا تنظيم المخيمات والدفاع عنها غرضا مشتركا بهذه الدرجة من الوضوح. ولمـدة شـهر أو ما يقارب ذلك، وقعـت الجمعية العموميـة ومجالس الناطقين في نيويورك في حال من الشـلل التام. واقتربنا من تبادل اللكمات في بعض الاجتماعات؛ ووقعت نوبات صراخ؛ وصرخات عنصرية مدوية؛ وخليط لا يكاد ينتهي من الأزمات

بسبب الخلاف حول التكتيكات والتنظيم والنقود؛ واتهامات بكل شيء من الاختراق من قبل الشرطة إلى اضطرابات الشـــخصية النرجســـية. وفي لحظات كهذه، يميل من امتهنوا التفاؤل مثلي إلى الشعور بالسخرية المريرة. غير أنه بين الحين والآخر- وعلى نحـــو منتظم إلى حد مدهش - أجد نفـــسي في مواجهة ما يذكرني بكثير مما اعتبرته أمرا مسلما به.

بعد الطرد بعدة أشـــهر، بعد مؤتمر قلـــق في البهو الأمامي، قابلت رجلا متجهما ذا لحية، ربما كان في الخامســـة والثلاثين، متحفظا في ملبســـه، وبادرني بالقول «انتبه .لا يهـــم، في الحقيقة، إن كانت فعاليات الأول مـــن مايو تنطلق أو لا تنطلق، بالمرة - أقصد أنني، مثل أي واحد، أتمنى أن تحدث. غير أنه حتى إن حدثت، حتى إن لم نكرر الاحتلال، أبدا، حتى إن انتهى كل شيء اليوم، ففي حدود ما يتصل بي، أنتم يا جماعة غيرتم كل شيء، بالفعل - بالنسبة إلي على الأقل - أظن أننا على أعتاب تحول في الثقافة الأمريكية».

«حقا؟ ولكن كم من الناس طالهم التحول بالفعل؟».

حســـنا، الموضوع هو أن أيا ممن طالهم لم يعد بإمكان واحد منهم أن يعود إلى التفكير في الأمور على النحو السابق. ألاحظ ذلك في مكان عملي. قد نقضي كل وقتنا هنا في التشـــكي بســـبب الاجتماعات، لكن حاول فقط أن تعود إلى العالم الحقيقي مجـــددا، إن لم تكن شـــهدت اجتماعا ديموقراطيا من قبل؛ تعـــود إلى عملك، لتفاجأ بشيء مثـــل، انتظر لحظة! هذا أمر ســـخيف حقا، وتتحدث لأصدقائك وشـــقيقتك ووالديك، قائلا: حســـنا، هل من افتراضـــات جديدة تتعلق بالطريقة الوحيدة لعمل شيء ما والتي قد تبدو غبية ما لم نقبل بها كأمر مســـلم به؟ وقد تجد ما يدهشـــك. كثرة من الناس تسأل أسئلة من هذا النوع.

وفكرت: هل تكون حقيقة الأمر أن الثورة ليست سوى ذلك، في الحقيقة ؟عندما يبدأ هذا في الحدوث ؟ أقصد، إذا كان بالفعل قد...

هي مسألة قُتلت بحثا: ما الثورة؟

اعتدنا أن نظن أننا نعرف. بدت لنا الثورات عمليات اســـتيلاء على السلطة من قبل بعض أنواع القوى الشـــعبية، التي تســـتهدف تحويل طبيعة النظام الســـياسي، الاجتماعي، الاقتصادي في البلد الذي اندلعت فيه الثورة، وعادة ما يكون ذلك وفقا

لحلم رؤيوي ما في مجتمع عادل. ونحن نعيش هذه الأيام في عصر ليس من المحتمل عندما تكتسح جيوش المتمردين مدينة أو تسقط الانتفاضات الجماهيرية ديكتاتورا أن تكــون للأمر هذه الدلالات الضمنية؛ عندما يحدث تحول اجتماعي عميق - كما جرى مثلا بصعود النسوية - فمن المرجح أن يتخذ شكلا مختلفا، تماما. لا يعني هذا أن الأحلام الثورية اختفت. غير أن الثوريين المعاصرين نادرا ما يظنون أن بوســعهم تحقيقها عبر معادل عصري ما لعملية اقتحام الباستيل.

وفي لحظات كهــذه، يكون من المفيد، عموما، العــودة إلى التاريخ الذي يعرفه المرء بالفعل، لنســأل: «هل كانت الثورات، على الإطلاق، على النحو الذي تصورناها عليــه؟»، بالنســبة إلي، فالشــخص الــذي طرح تصورات عــن الثــورة كان لها أكبر قدر مــن الفعالية كان المؤرخ العالمــي العظيم إيمانويل وولرســتاين(Immanuel Wallerstein)(*). فهــو يذهب إلى أنه على مدى ربع الألفية الأخيرة، أو ما يقارب ذلك، تألفت الثورات، قبل أي شيء آخر، من تحولات على مستوى الكوكب في الحس السياسي العام.

وما إن جاء زمن الثورة الفرنســية، يشــير وولرســتاين، حتى كان هناك بالفعل ســوق عالمية واحدة ونظام ســياسي عالمــي واحد، على نحو متزايد، تســيطر عليه الإمبراطوريات الكولونيالية الضخمة. ونتيجة لذلك، فإن اقتحام الباســتيل في باريس كان مــن الممكن، إلى حد بعيد، أن يفضي إلى تأثير على الدنمارك، أو حتى على مصر، بقــدر مماثل مــن العمق الذي يؤثر به على فرنســا نفســها – وفي بعض الحالات، بدرجــة أكبر. وبالتالي فهو يتحدث عن «الثورة العالميــة في العام 1789» التي تلتها «الثورة العالمية في العام 1848» التي شــهدت اندلاع ثــورات، وبما يقارب التزامن، في خمســين بلدا، من فالاشــيا (Wallachia)(**) إلى البرازيل. ولم يتأت للثوريين في أي حالة من الحالات أن يســتولوا على الســلطة، غير أنه بعد ذلك، المؤسسات التي تستلهم الثورة الفرنسية – وبخاصة نظم التعليم الابتدائي العام – جرى إنشاؤها، في كل مكان. وبالمثل، فإن الثورة الروسية في العام 1917 كانت ثورة عالمية مسؤولة، في

(*) هو عالم اجتماع ومؤرخ أمريكي مولود في العام 1930، وتنشر تعليقاته التي تركز، غالبا، على تحليل النظام الدولي في أكثر من مطبوعة. [المترجم].

(**) أحد أقاليم رومانيا، شمال الدانوب. [المترجم].

النهاية، عن «الصفقة الجديدة» وعن دول الرفاه الأوروبية بقدر ماهي مسؤولة عن الشيوعية السوفييتية. وآخر السلسلة كانت الثورة العالمية في العام 1968 – والتي اندلعت شأنها في ذلك شأن ثورة العام 1848، في كل مكان تقريبا، من الصين إلى المكسيك، ولم تستول على السلطة في أي مكان، وإن كانت على رغم ذلك قد غيرت كل شيء. كانت هذه ثورة ضد البيروقراطيات الحكومية، ومن أجل تجنب الفصل بين التحرر الشخصي والسياسي، وقد يكون أبقى ما تمخضت عنه هو، على الأرجح، ميلاد الحركة النسوية المعاصرة.

وهكذا فإن الثورات ظاهرات كوكبية. لكن هناك الكثير. ما تفعله الثورات حقا هو تغيير الفرضيات الأساسية حول ماهي السياسة، في النهاية. وفي أعقاب أي ثورة، الأفكار التي كانت تعد بكل صدق هامشية ملتاثة، سرعان ما تصبح العملة المقبولة في المناظرات. وقبل الثورة الفرنسية، كانت الأفكار القائلة بأن التحول محمود، وأن سياسات الحكومة هي الطريق الأمثل لإدارته، وأن الحكومات تستمد سلطتها من كيان يدعى «الشعب»، كانت تعد من الأشياء التي قد يسمعها المرء من المخبولين ومهيجي الدهماء، أو من حفنة من المثقفين العقلانيين، الذين يقضون أوقاتهم في نقاشات على المقاهي، في أحسن الأحوال. وبعد ذلك بجيل، فإن الأكثر انغلاقا بين القضاة والقسس ومديري المدارس تعين عليهم أن يظهروا، على الأقل، التزاما زائفا بهذه الأفكار. ولم يمض وقت طويل حتى كنا في الحالة التي نحن عليها اليوم: حيث يكون من الضروري أن تشرح هذه المصطلحات حتى يتسنى لأي أحد أن يلحظ مجرد وجودها. لقد أصبحت أمورا مسلما بها، أصبحت الأسس التي تقوم عليها المناقشات السياسية.

حتى العام 1968 لم تفعل الثورات العالمية أكثر من مجرد إدخال تحسينات عملية: بالتوسع في حق الانتخاب، وبإدخال التعليم الابتدائي العام، ودولة الرفاه. وفي المقابل، فإن الثورة العالمية في العام 1968 سواء اتخذت الشكل الذي كان لها في الصين - كتمرد من الطلاب والكوادر الشابة المؤيدة لنداء ماو (Mao) بثورة ثقافية - أو في بيركلي ونيويورك، حيث كانت علامة على تحالف بين الطلاب والمنقطعين عن الدراسة والمتمردين الثقافيين، أو حتى في باريس، حيث كانت تحالفا بين الطلاب والعمال، فقد بقيت على روحيتها الأولى: تمردا ضد البيروقراطية، وضد الامتثال،

وضـد كل ما يقيد الخيال الإنسـاني، وليس مشروعا لتثوير فقط الحياة السياسـية والاقتصاديـة، بل لتثوير كل مظهر من مظاهر الوجود الإنسـاني. ونتيجة لذلك، في معظـم الحالات لم يحاول المتمردون، مجرد محاولة، أن يسـتولوا على جهاز الدولة؛ فقد اعتبروا أن الجهاز هو نفسه المشكلة.

ومن قبيل مجاراة الطرز الحديثة هذه الأيام، كان يُنْظر إلى الحركات الاجتماعية أواخر ستينيات القرن الماضي باعتبارها فشلا محرجا. وهذا رأي قد تكون له وجاهته. فلا شـك أنه صحيح أنه، في المجال السـياسي، فالمستفيد المباشر من أي تحول واسع النطاق في الحس السـياسي العام – من ترتيب الأولويات بين المُثُل المتصلة بالحرية الفرديـة، والخيال، والرغبة، وكراهية البيروقراطية، والارتياب في دور الحكومة - كان اليمين السـياسي. وفوق كل شيء، فقد سمحت حركات السـتينيات بانبعاث واسع النطـاق لمذاهب حرية السـوق التي كانـت قد هُجرت، إلى حد كبـير، منذ القرن التاسـع عشر. وليسـت مصادفة أن الجيل الذي صنع الثورة الثقافية في الصين، إبان مراهقتـه، هو الذي أدار عملية إدخال الرأسـمالية وهو في الأربعينيات من العمر. ومنذ الثمانينيات أصبحت «الحرية» تعني «السـوق»، وأصبحت «السـوق» يُنظر إليهـا باعتبارها متماهية مع الرأسـمالية – حتى، وهو ما ينطـوي على مفارقة، في أماكن مثل الصين، التي عرفت أسـواقا بالغة التطور لآلاف الأعوام، وإن ندر أن كان فيها ما يمكن وصفه بالرأسمالية.

والمفارقات تجل عن الحصر. وفي حين صاغت أيديولوجية السوق الحرة الجديدة نفسها باعتبارها رفضا للبيروقراطية، فقد بقيت، في الحقيقة، مسؤولة عن أول نظام إداري يعمل على مسـتوى الكوكب، عبر عدد يفوق الحصر من شرائح البيروقراطية العامـة والخاصة: صندوق النقد الدولي، والبنك الـدولي، ومنظمة التجارة الدولية، والمنظمات التجارية، والمؤسسات المالية، والشركات المتعدية للقوميات، والمنظمات غير الحكومية. هذا، على وجه التحديد، هو النظام الذي فرض أرثوذكسـية السوق الحرة وسـمح بأن يسـتبيح النهب التمويلي العالم، تحت رقابة يقظة من الأسـلحة الأمريكيـة. وقد كان المعنى الوحيد لظهور أولى محاولات إعادة تخليق حركة ثورية كونية، حركة العدالة العولمية، التي بلغت ذروتها في الفترة الواقعة بين عامي 1998 و2003، هو أنها كانت بالفعل تمردا ضد حكم تلك البيروقراطية الكوكبية نفسها.

غير أنه بإعادة النظر فيما كان، بظني أن المؤرخين اللاحقين سوف يخلصون إلى أن موروث ثورة الستينيات من القرن الماضي كان أعمق مما نتخيل الآن، وأن انتصار الأسواق الرأسمالية بمختلف مديريها وتنفيذييها الكوكبيين، ذلك الانتصار الذي بدا في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي في العام 1991 فاتحة عصر جديد وتحولا باقيا، كان، في الحقيقة، أكثر سطحية مما بدا.

وسوف أضرب مثالا واضحا. غالبا ما يسمع المرء بأن عشرية من الاحتجاجات ضد الحرب، في نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات من القرن الماضي، انتهت إلى الفشل، لأنها لم تسهم على نحو ملموس في تسريع انسحاب الولايات المتحدة من الهند الصينية. غير أن تخوف المسؤولين عن السياسة الخارجية الأمريكية – بعد ذلك - من احتمال أن تواجههم احتجاجات شعبية مماثلة - وفوق ذلك الاضطراب في صفوف المؤسسة العسكرية نفسها وهي التي كادت تتداعى مطلع السبعينيات - بلغ حدا جعلهم يرفضون الدفع بالقوات الأمريكية إلى أي صراع بري، لمدة قاربت الثلاثين عاما. واحتاج الأمر إلى هجمة مثل تلك التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر، وأدت إلى موت آلاف الأمريكيين على التراب الأمريكي ليجري التغلب بالكامل على «عقدة فيتنام» الشهيرة – بل في تلك اللحظة بذل مخططو الحروب جهودا مضنية لجعل الحروب، بالفعل، محصنة ضد الاحتجاجات. فالبروباغاندا لم تنقطع، وظهر الحرص على أن تكون وسائل الإعلام ضمن فريق العمل، وقدم الخبراء حسابات دقيقة لأعداد الأكفان (كم قتيلا من الولايات المتحدة يلزم لإطلاق معارضة جماهيرية؟) وانصرف الاهتمام إلى تدوين قواعد الاشتباك في طريقة تجعل حصيلة الحسابات دون ذلك المعدل.

كانت المشكلة أنه مادامت قواعد الاشتباك تلك جعلت من المؤكد أن نساء وأطفالا وكهولا سوف ينتهي بهم الأمر إلى أن يصبحوا «خسائر إضافية» لكي يتيسر النزول بمعدلات الموت والإصابة، في صفوف الجنود الأمريكيين، إلى الحد الأدنى، فقد كان هذا يعني، في العراق وأفغانستان، أن الكراهية العميقة لقوات الاحتلال سوف تضمن، إلى حد بعيد، عجز الولايات المتحدة عن تحقيق أهدافها العسكرية. والجدير بالملاحظة هو أن مخططي الحرب بدا عليهم أنهم مدركون لهذا الأمر. ولم يكن أمرا ذا بال. اعتبروا أن الحيلولة دون معارضة فعالة في الداخل الأمريكي أكثر

أهمية، بكثير، من كسب الحرب. وكأن القوات الأمريكية في العراق انهزمت، في النهاية، أمام شبح آبي هوفمان (Abbie Hoffman)(*).

ومن البديهي أن حركة مناهضة للحروب في ستينيات القرن الماضي لاتزال تكف أيدي المخططين العسكريين في الولايات المتحدة في العام 2012، يصعب أن تعد حركة فاشلة. لكن ذلك يثير سؤالا محيرا وهو: ما الذي يحدث عندما يصبح تخليق شعور بالفشل، بأن الفعل السياسي ضد النظام غير منعدم التأثير تماما، هو الهدف الرئيسي لأولئك الذين في السلطة؟

خطرت لي الفكرة لأول مرة إبان المشاركة في الفعاليات ضد اجتماعات صندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، في العام 2002. ولأن ذلك كان بعد فترة قصيرة من التاسع من سبتمبر، فقد كنا قليلي العدد وغير مؤثرين نسبيا، وكانت أعداد الشرطة ساحقة؛ ولم يكن هناك تصور أن بوسعنا إنهاء الاجتماعات. وانصرف معظمنا ولديهم شعور باكتئاب غامض. ولم أعلم إلا بعد ذلك بأيام قليلة، عندما تحدثت إلى شخص كان له أصدقاء يحضرون اجتماعات الصندوق، أننا بالفعل أوقفنا الاجتماعات: فقد فرضت الشرطة تدابير بلغت حدا كبيرا من الصرامة، كان منها إلغاء نصف الفعاليات، ما جعل معظم الاجتماعات الفعلية يدور عبر التواصل بالإنترنت. وبتعبير آخر، قررت الحكومة أن جعل المحتجين ينصرفون وهم شاعرون بما يشبه الفشل أهم من انعقاد فعلي لاجتماعات صندوق النقد الدولي. وإذا فكرت في الأمر، فهم يمنحون المحتجين أهمية استثنائية.

هل يمكن أن يكون هذا الموقف المجهض للحراك الاجتماعي، وتصميم الحروب والقمم التجارية على نحو يعطي الحيلولة دون ظهور معارضة، أولوية تعلو على إنجاح الحرب أو القمة بنفسها، انعكاسا حقيقيا لمبدأ أكثر عمومية؟ ماذا لو أن أولئك الذين يديرون النظام، في الوقت الراهن، وقد شهد معظمهم اضطرابات الستينيات عندما كانوا، هم أنفسهم، شبانا سريعي التأثر بما يدور - بوعي أو من دون وعي (وأحسب الأمر واعيا أكثر مما هو غير واع) - مسكونين بهاجس قيام حركات اجتماعية ثورية تعود، مجددا، لتحدي المفاهيم السائدة؟

(*) آبوت هوارد هوفمان(Abbot Howard Hoffman) 1936 - 1989، ناشط سياسي واجتماعي أمريكي شارك في تأسيس الحزب الأممي للشباب، ولمع اسمه في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، ولايزال رمزا لثورة الشباب ولفترة الثقافة المضادة. [المترجم].

هذا قد يــشرح أمورا كثيرة. وفي معظم أنحاء عالمنا، صارت الســنوات الثلاثون الأخيرة تُعرف بأنها عصر الليبرالية الجديدة - عصر يسيطر عليه إحياء عقيدة القرن التاسع عشر بعد زمن طويل من نسيانها، وهي العقيدة التي اعتبرت الأسواق الحرة والحرية الإنسانية، عموما، أمرا واحدا في النهاية. وقد ظلت الليبرالية الجديدة، على الدوام، مبتلاة بتناقض مركزي. فهي تعلن أن الضرورات الاقتصادية لها الأولوية على كل ما عداها. والسياســة نفســها مجرد تخليق لشروط «إنماء الاقتصاد» بالســماح لســحر الســوق بأن يفعل فعله. وكل ما عدا ذلك من آمال وأحلام - عن المســاواة وعن الأمن – يتعين التضحية به في ســبيل الهدف المتمتــع بالأولية، وهو الإنتاجية الاقتصادية. لكن الأداء الاقتصادي عبر الثلاثين ســنة الأخيرة، بالفعل، تبين أنه قميء عــلى نحو مؤكد. ومع وجود اســتثناء باهر أو اثنين (وبخاصــة الصين التي أظهرت تجاهلا ملموســا لمعظم تصورات الليبرالية الجديدة) فقد بقيت معدلات النمو أدنى مما كانت عليه أيام الرأســمالية العتيقة الطراز التي تديرها الدولة وتوجهها مبادئ دولة الرفاه في خمســينيات وســتينيات وســبعينيات القرن الماضي[1]. وهكذا فشل المشروع، بمعاييره هو، فشلا ذريعا حتى قبل انهيار العام 2008.

وإذا أقلعنــا، في المقابل، عن تصديق ما يقوله القادة العالميون، وبدأنا، بدلا من ذلــك، بالتفكير في الليبرالية الجديدة باعتبارها مشروعا سياســيا، فإنه يبدو، لفوره، مؤثرا على نحو باهر. فالسياسيون وكبار المسؤولين التنفيذيين وبيروقراطيو الاتحادات النقابيــة وغيرهم، ممن يلتقون في انتظام بقمــم مثل دافوس (Davos) ومجموعة العشرين (G20)، ربما كان أداؤهم تعيسا وهم بصدد تخليق نظام اقتصادي رأسمالي عالمي يســد الاحتياجات الفعلية لدى أغلبية سكان العالم (فضلا عن إنعاش الآمال، أوتحقيق السعادة، والأمن، والمعنى)، غير أنهم نجحوا، على نحو رائع، في إقناع العالم بأن الرأسمالية - وليســت الرأسمالية فقط، بل الرأسمالية التمويلية شبه الإقطاعية التي تصادف أنها هي ما نجده الآن - هي النظام الاقتصادي الوحيد القابل للحياة. وإذا تأملت هذا مليا فسوف تجده إنجازا مدهشا.

كيف نجحوا في ذلك؟ من الواضح أن الموقف الإجهاضي من الحركات الاجتماعية جزء من الموضوع؛ فلا يمكن تحت أي ظرف من الظروف السماح بأن تعرف النجاح أي بدائل أو أي شخص يقترح البدائل. وهذا يساعد على تفسير الاستثمار الذي يكاد

يفوق الخيال في «نظم الأمن» من هذا النوع أو ذاك: وحقيقة أن الولايات المتحدة، التي تفتقر إلى أي منافس رئيسي، تنفق على جهازها العسكري والاستخباراتي أكثر مما كانت تنفق إبان الحرب الباردة، إضافة إلى التراكم المذهل لوكالات الأمن الخاصة، ووكالات الاستخبارات الخاصة، والشرطة التي جرت عسكرتها، والأحراس، والمرتزقة. وبعد هذا كله، هناك أدوات البروباغاندا، وبينها صناعة وسائل الإعلام الضخمة التي تحتفي بالشرطة، والتي لم يكن لها أي وجود قبل الستينيات من القرن الماضي. وهذه النظم، على الأغلب، لا تشن هجوما مباشرا على المنشقين بقدر ما تسهم في إشاعة أجواء الخوف، والامتثال الشوفيني، والحياة غير الآمنة، واليأس البسيط الذي يجعل أي تفكير في تغيير العالم يبدو وهما لا معنى له. لكن أنظمة الأمن هذه باهظة الكلفة أيضا. ويقدر بعض الاقتصاديين أن ربع السكان الأمريكيين منخرطون الآن في هذا النوع أو ذاك من «العمل الحارس» - كمدافعين عن ملكيات، أو مشرفين على أعمال، أو مشتغلين بإلزام إخوانهم الأمريكيين، على أي نحو آخر، الجادّة[2]. أما من الناحية الاقتصادية، فالقسم الأعظم من هذا الجهاز الضبطي هو مجرد أحمال زائدة.

وفي الحقيقة، معظم الابتكارات الاقتصادية في السنوات الثلاثين الأخيرة لها مغزى سياسي أكثر مما لها مغزى اقتصادي. فاستئصال الوظائف المضمونة مدى الحياة لمصلحة عقود غير مضمونة لا يسفر عن تخليق قوة عمل أكثر فعالية، لكنه فعال بشكل استثنائي في تدمير النقابات وفي نزع الطابع السياسي عن العمل بأشكال أخرى. ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن ساعات العمل التي تتزايد بلا نهاية. فما من أحد يكون لديه كثير من الوقت للسياسة إذا كان الجميع يشتغلون ستين ساعة في الأسبوع. وغالبا ما يبدو أنه يتعين الاختيار بين ما يمكن أن يجعل الرأسمالية تبدو النظام الاقتصادي الوحيد الممكن، وما يمكن أن يجعل الرأسمالية، بالفعل، نظاما أكثر قابلية للحياة، والليبرالية الجديدة تعني، دائما، اختيار البديل الأول. ونتيجة كل ذلك معا هي حملة لا تهدأ ضد الخيال الإنساني. أو، إن شئت الدقة: ضد الخيال، والرغبة، والتحرر الفردي، وكل تلك الأمور التي كانت تسعى إلى تحريرها آخر ثورة عالمية كبرى، لتنحصر بكل صرامة في مجال الاستهلاكية، أو ربما في الواقع الافتراضي للإنترنت. وهي في كل العوالم الأخرى مستبعدة، بكل صرامة. نحن نتحدث عن

اغتيــال الأحلام/ عن فرض جهاز اليأس، المصمم على نحو يلفظ أي تصور لمســتقبل بديل. غير أن نتيجة تكديس كل الجهود، تقريبا، في السلة السياسية، تركنا في الحالة العجيبة التي نشهد فيها تداعي النظام الرأسمالي أمام أعيننا، في اللحظة نفسها التي خلص فيها الجميع إلى أنه لا يمكن أن يكون هناك نظام آخر.

وربمــا كان هذا كل ما يجب أن نتوقعه في عالم أصبحت الطبقة الحاكمة فيه، عــلى جانبي الفاصل الســياسي المفترض، كما بينت في الفصــل الثاني، تؤمن بأنه لا وجود لحقيقة خارج ما يمكن أن يتخلق بقوة ســلطتهم. واقتصادات الفقاعة هي إحدى نتائج البرنامج الســياسي نفســه الذي لم يكتف بجعل الرشوة مبدأ سياديا، يجري على أساســه نظامنا السياسي، بل جعلها، بالنســبة إلى من يعملون داخله، المبدأ الذي تتأســس عليه الحقيقة ذاتها. ويبدو كأن الاســتراتيجية قد اســتهلكت كل شيء.

لكن هذا يعني أن أي ثورة على مســتوى المفهومات المشــتركة قد تحدث آثارا مدمــرةً لأولئك الموجودين في الســلطة. لقد قامر حكامنــا بكل شيء لجعل انطلاق الخيال، على هذا النحو، غير متصور. فإن خسر الرهان فالنتائج ســتكون (بالنســبة إليهم) مدمرة.

وفي الأحوال العادية، عندما يتحدى المرء الحكمة المســتقرة - القائلة بأن النظام الاقتصادي والسياسي الراهن هو الوحيد الممكن – فأول رد فعل يحتمل أن تواجهه هو مطالبتك بمخطط معماري تفصيلي لكيفية عمل النظام البديل، نزولا إلى طبيعة أدواتــه التمويلية، وإمدادات الطاقة، وسياســات صيانة شــبكات الصرف الصحي. وبعــد ذلك، من المحتمل أن يُســأل المــرء عن برنامج مفصل للكيفية التي ســوف يجري بها تخليق هذا النظام. تاريخيا، هذا مضحك. متى تأتّى للتحول الاجتماعي أن يحدث، إطلاقا، وفقا لمخطط أي أحد؟ ليس الأمر أن دائرة صغيرة من أصحاب الرؤى في فلورنســا عصر النهضة ممن تصوروا شيئا أسموه «الرأســمالية» ابتكروا توصيفا لتفاصيل ســوف تعمل وفقا لها ســوق الأوراق المالية والمصانع، يوما ما، ثم وضعوا برنامجــا لتحويل رؤاهم إلى واقع. وفي الحقيقة، الفكرة بالغة الســخافة إلى حد أننا يمكن أن نسائل أنفسنا: كيف تأتى لنا أن نتصور أن هذه هي الكيفية التي يتصادف أن التحول يبدأ بها؟

تقول لي الظنون إن هذا قد يكون من توابع أفكار عصر النهضة، التي فقدت بريقهـا بعده في كل مكان، تقريبا، إلا في أمريكا. كان شـائعا بين الناس في القرن الثامن عـشر أن يتخيل المرء أن الأفكار يؤسسـها المشرّعـون الكبار (ليكرغوس Lycurgus، وسولون Solon(*)...) الذين ابتدعوا، من عندهم أعرافا ومؤسسات، كأنهم الرب الذي خلق العالم، ثم ابتعدوا مجددا (كأنهم الرب) ليتركوا الآلة تدير نفسـها بنفسـها، إلى حد بعيد. وهكذا فإن «روح القوانين» سـيتأتى لها تدريجيا أن تقرر شـخصية الأمة. كان وهما غريبا، لكن واضعي دستور الولايات المتحدة كانوا يعتقدون أن هذه هي الكيفية التي تأسسـت بها الأمم العظيمة، وحاولوا أن يطبقوهـا بالفعل. لهذا فالولايات المتحدة، باعتبارها «أمة من القوانين وليس من الرجال»، قد تكون الوحيدة على ظهر الأرض التي تنطبق عليها هذه الصورة بأكـثر من معنى. غير أنه، حتـى في الولايات المتحدة كما رأينا، فهذا لا يزيد على كونه جزءا صغيرا جدا مما حدث. والمحاولات التالية لتخليق أمم جديدة وإرساء نظم سياسـية واقتصاديـة من أعلى (المنافس الكبير للولايـات المتحدة في القرن العشرين، الاتحاد السوفييتي، الدولة العظمى الوحيدة الأخرى، على ظهر الأرض، التي كان اسـمها لفظة أوائلية هي المثال الذي يُشـار إليه أكثر من غيره هنا) لم تحقق نجاحا مشهودا.

ولا يعنـي هذا كلـه أن الـرؤى الطوبوية فيها مـا يشـينها. ولا حتى الخطط التفصيليـة. غـير أنه يلـزم ألا نعطيها فوق حقهـا. وقد أنتج المُنظّـر مايكل آلبرت (Michael Albert)(**) خطـة مفصلة لكيفيـة إدارة المجتمع الحديث من دون نقـود، على أسـاس ديموقراطي تشـاركي. وهذا، في ظني، إنجاز مهـم - ليس لأنني أظن أن هذا الأنموذج، تحديدا، يمكن تطبيقه على الإطلاق وفي الشكل الذي وصفه، بالضبط، بل لأنه يجعل من المسـتحيل أن نقول إن شـيئا كهذا غير متصور. ويبقى أن نمـاذج كهـذه لا يمكن إلا أن تكـون تجريبا فكريا. فلا يمكن لنـا، بالفعل، تصور المشـكلات التي ستنشـأ عندما نباشر بناء مجتمع حر. وما يبدو لنا أنه المشـكلات

(*) ليكر غوس هو المشرع الأسطوري الإسبرطي الذي أسس نظاما للإصلاح عسكري النزعة، وفقا لما نقله الكهان في دلفي عن أبوللو، وسولون هو رجل دولة وشاعر أثيني حاول مواجهة انحطاط أثينا بالتشريعات. [المترجم].

(**) هـو ناشـط واقتصادي وكاتـب أمريكي مولود في العـام 1947، انتمى إلى منظمة «طـلاب من أجل مجتمع ديموقراطي»، واشتهر بنضاله ضد الحرب الأمريكية في فيتنام. [المترجم].

المرجــح ظهورها، برأي المؤلف، قد لا تكون مشــكلات عــلى الإطلاق؛ وقد يتبين أن مشــكلات أخرى لم تخطر لنا على بال هي مشــكلات صعبة، بشكل جهنمي. هناك العديد من العوامل المجهولة، وأوضحها التكنولوجيا.

لهذا السبب، من السخف أن نتصور أن الناشطين في إيطاليا عصر النهضة طلعوا بنماذج ســوق للأوراق المالية وللمصانع - فكل ما جرى قد تأســس على كل أنواع التكنولوجيــا التي لم يكــن متاحا لهم تصورها، وهــي التكنولوجيا التي لم تظهر إلا لأســباب بينها أن المجتمع بدأ يتحرك بالاتجاه الذي مضى إليه. وقد يفسر هذا، على ســبيل المثال، لماذا أنتج كُتّاب روايات الخيال العلمي (أورسولا كي لوغوين Ursula K. Le GUIN، وســتارهوك Starhawk، وكيم ســتانلي روبنســون Kim Stanley Robinson)(*) هــذا القدر الكبير من الرؤى الأكثر قوة لمجتمع فوضوي. في الأدب الروائي، تقر على الأقل بأن الجانب التقني مجرد تخمين.

أما أنا، فاهتمامي بتقرير نوع النظام الاقتصادي الذي يتعين أن نقيمه في مجتمع حر يقل عن اهتمامي بتخليق الوسائل التي بفضلها يمكن للناس أن يتخذوا قرارات كهــذه لأنفســهم. وهذا هو الســبب في أنني خصصت كل هذا الجــزء من الكتاب للحديــث عن صنع القرار على نحو ديموقراطي. ومجرد تحصيل خبرة المشــاركة في مثل هذه الأشــكال الجديدة من صنع القرار تشــجع المرء على أن يطل على الدنيا بعينين جديدتين.

فما الصــورة التي يمكن أن تكون عليها، بالفعل، ثورة في المفهومات الشــائعة؟ لا أدري، لكــن يمكننــي التفكير في عدد غير محدد من مكونــات الحكمة التقليدية التي لا شك أنها تحتاج إلى أن نعرّضها إلى قدْر من التحدي، إذا كان لنا أن ننشئ أي نــوع من المجتمع الحر القابل للحياة. وقد استكشــفت، بالفعل، واحدا منها - طبيعــة النقــود والديْن - بقدر من التفصيل، في كتاب ســابق. بــل اقترحت يوبيلا (jubilee)(**) للديــون إلغاء عاما، لأســباب منها مجــرد توضيح أن النقود هي، في

(*) أورســولا لوغوين، المولــودة في العام 1929، مؤلفة روايات وكتب للأطفال وقصــص قصيرة من الخيال العلمي، وســتار هوك سلفت الإشــارة إليها، وروبنســون مؤلف روايات الخيال العلمي الأمريكي المولود في العام 1952 الذي اشتهر برواية بعنوان «ثلاثية المريخ». [المترجم].

(**) اليوبيل هو السنة الأخيرة من الدورات الزراعية السبع في العقيدة اليهودية، وفي هذه السنة ترتاح الأرض فلا تزرع، كما يحدث في نهاية كل دورة، لكن أيضا يُعتق العبيد ويُطلق سراح السجناء ويجري إسقاط الديون. [المترجم].

الحقيقـــة، مجرد منتج بشري، مجموعة من الوعـــود يمكن بطبيعتها أن تكون محلا لإعادة التفاوض. وسوف أذكر هنا أربعة أخرى من مكونات الحكمة التقليدية:

العمل 1: المساومة الإنتاجوية

تتعلق كثرة من الافتراضات المدمرة التي تقيد فهمنا للإمكانية السياسية بطبيعة العمل.

وأكثر هذه الافتراضات وضوحا هو الافتراض أن العمل، بالضرورة، جيد، وأن من هم غير مستعدين للالتزام بنظام العمل هم بطبيعتهم قليلو القيمة وغير أخلاقيين، وأن الحل لأي أزمة اقتصادية أو حتى مشـــكلة اقتصادية هو، دائما، أن يعمل الناس أكثر، أو يعملوا بقدر أكبر من الجدية مما يفعلون. وهذا واحد من تلك الافتراضات التي يبدو أنه يتعين على كل واحد، وفقا للخطاب السياسي للتيار الرئيسي، أن يقبل بها كأســـاس للنقاش. غير أنه بمجرد أن تفكر فيها تجد أنها ســـخيفة. أولا، وقبل كل شيء، هـــذا موقف أخلاقـــي، وليس موقفا اقتصاديا. فهنـــاك الكثير من العمل الذي يجـــري إنجازه والذي ســـنكون جميعا أفضل حالا من دونه، ومدمنو العمل ليســـوا بالـــضرورة كائنات بشرية أفضل. وفي الحقيقة، فـــإن أي تقدير منطقي لحالة العالم ســـيتعين أن يخلـــص إلى أن ما نحتاج إليـــه حقا ليس المزيد مـــن العمل، بل نحتاج إلى عمـــل أقـــل. ويصدق هذا حتى إن لم نأخذ بعين الاعتبـــار المخاوف البيئية - أي الحقيقة القائلة بأن الوتيرة الراهنة لآلة العمل الكونية تحول العالم، على نحو سريع، إلى مكان غير صالح للسكنى.

فلـــماذا يصعـــب، إلى هذا الحد، تحدي هذه الفكـــرة؟ في ظني، قد يكون أحد أسباب ذلك هو تاريخ حركات العمل. من المفارقات الكبرى في القرن العشرين أن أيا مـــن الطبقات العاملة، التي نجحت في تعبئـــة جماهيرها، لم توفق إلى اقتناص كسرة من الســـلطة السياسية إلا تحت قيادة كوادر من البيروقراطيين الذين نذروا أنفســـهم لهذا النوع من الفلســـفة الخلقية ذات التوجه الإنتاجي تحديدا - وهي فلسفة أخلاقية لا تشاركهم في الإيمان بها غالبية العمال الفعليين(*). بل بوسع المرء

(*) كـــما أوضـــح فوضوي هندي، فيمكن أن يعثر المرء على أقوال مأثورة منســـوبة إلى الجميع، من غاندي إلى هتلر، تعتبر أن العمل مقدس، لكن عندما يتحدث العمال عن يوم مقدس a holy day)) فهم يشـــيرون إلى يوم يتعين على أي واحد عدم العمل فيه.

أن يســميها «الصفقة الإنتاجوية» (the productivist bargain) التي تقوم على أنــه إذا قبل المرء بالمبدأ المثالي الطّهري القديــم القائل بأن العمل هو، بحد ذاته، فضيلة فســوف يكافأ على ذلك بالفردوس الاســتهلاكي. وفي العشريات الباكرة من القرن، كان هذا هو الفارق الرئيسي بين الاتحادات النقابية الفوضوية والاشتراكية، وكان الســبب في ميل الأولى، على الدوام، إلى المطالبة بأجور أعلى، في حين طالبت الثانية بساعات أقل (والاتحادات الفوضوية، كما هو معروف، مسؤولة بالفعل عن جعل يوم العمل ثماني ســاعات). وقد اعتنق الاشتراكيون مبدأ الفردوس الاستهلاكي الــذي عرضه أعداؤهم البورجوازيون؛ وعلى رغم ذلك كانوا يتمنون لو أنهم أداروا النظام الإنتاجي بأنفسهم؛ وفي المقابل، رغب الفوضويون في أن يكون لديهم وقت للعيش، للسعي وراء أشكال من القيمة لم يكن بوسع الرأسماليين حتى أن يحلموا بهــا. لكن أين حدثت الثورات؟ كانت القواعد الشـعبية الفوضوية - أولئك الذين رفضوا الصفقة الإنتاجوية - التي قامت بالفعل: سواء في إسبانيا أو روسيا أو الصين أو، تقريبــا، في أي مــكان حدثت فيه ثورة. غير أنــه في كل حالة من تلك الحالات انتهــى بهم الأمر تحت إدارة البيروقراطيين الاشــتراكيين الذين اعتنقوا ذلك الحلم بيوتوبيا اســتهلاكية، وإن كانــت تقريبا آخر ما كان ممكنــا لهم أن يحققوه على الإطــلاق. وأصبحت المفارقة تتمثل في أن المنفعة الاجتماعية الرئيســية التي نجح في تأمينها، بالفعل، الاتحاد الســوفييتي والنظم المماثلة – المزيد من الوقت، إذ إن انضباط العمل يصبح شـيئا مختلفا، تماما، عندما يصبح غير وارد، عمليا، أن يُفصل المرء من عمله، ويصبح كل فرد قادرا على أن يعمل، تقريبا، نصف الوقت المفترض، من دون مســاءلة – هي تحديدا المنفعة التي لا يسعهم الاعتراف بوجودها؛ وكان من الضروري الإشــارة إليها باعتبارها «مشــكلة التغيب عن العمل» كعثرة بوجه مســتقبل مستحيل، ممتلئ بالأحذية والإلكترونيات الاســتهلاكية. لكن هنا، أيضا، يشــعر النقابيــون بضرورة تبني الــشروط البورجوازية – حيــث تصبح الإنتاجية وانضباط العمالة قيما مطلقة – والتصرف على أساس أن الحرية في الراحة في أثناء الحضور في موقع بناء ليس حقا جرى اكتسابه بصعوبة، بل مجرد مشكلة. لا خلاف على أن العمل لأربع ســاعات في اليوم أفضل كثيرا من إنجاز عمل الساعات الأربع في ثمانٍ، لكن هذا، بالتأكيد أفضل من لا شيء.

العمل 2: ما العمل؟

انصياع المرء لضوابط العمـل - الإشراف، الرقابة، حتى الرقابة الذاتية في العمل الحـر- لا يجعل المرء إنسـانا أفضل، بل تجعله أسـوأ، في معظـم الجوانب المهمة حقا. والخضوع لهذا الأمر هو سـوء حظ يكون، في أحسـن حالاته، ضرورة في بعض الأحيان. غير أننا لا يمكننا أن نبدأ بالتساؤل عما يجعل العمل فضيلة إلا عندما نرفض فكـرة أن العمل، على هـذا النحو، هو في ذاته فضيلة. والإجابة عن هذا التسـاؤل واضحة. يكون العمل فضيلة إذا كان يسـاعد الآخرين. ويتعين أن يؤدي التخلي عن الإنتاجوية إلى تسـهيل التوصل إلى تصور جديد حول طبيعة العمل ذاتها، مادامت تعني أمورا من بينها أن التنمية التكنولوجية سيعاد توجيهها لتكون أقل تركيزا على تخليق المزيد من النواتج الاسـتهلاكية والمزيد من انضباط العمالة، وأكثر تركيزا على استئصال تلك الأشكال من العمل بالكلية.

ومـا سـوف يتبقى هو ذلك النوع من العمل الذي سـيكون بمقـدار البشر أن يعملوه: تلك الأشـكال من أشـغال الرعاية والمساعدة التي هي، كما بينت، في مركز الأزمة التي أتت إلى الوجود بحركة «احتلوا وول ستريت»، من الأصل. ما الذي يمكن أن يحدث لو أننا أقلعنا عن التصرف على نحو يوحي بأن الشكل الأصلي للعمل هو الكـدح على خـط إنتاج، أو في حقل قمح، أو في مصنـع للحديد، أو حتى في حجرة العمل المكتبي، وبدأنا، بدلا من ذلك من وظيفة الأم أو المعلم أو مسـؤول الرعاية؟ قد نكـون مضطرين إلى أن نخلص إلى أن المهمة الحقيقية للحياة البشرية ليسـت المساهمة في شيء يسـمى «الاقتصاد» (وهو مفهوم لم يوجد قبل ثلاثمائة سنة)، بل هي حقيقة أننا جميعا، وكما كنا دائما، مشروعات للإبداع المتبادل.

وفي اللحظـة الراهنة، قد تكـون الحاجة الأكثر إلحاحا هي إلى أن نبطئ من وتير عمـل آلات الإنتاجيـة. وقد يبدو هذا القـول غريبا - ورد الفعـل التلقائي إزاء كل مشـكلة هي أن نفترض أن الحل يتطلب من كل واحد أن يعمل أكثر، لكن، بالطبع، فهـذا النوع من الاسـتجابة هو تحديدا المشـكلة الحقيقية - ولكـن إذا نظرت إلى الوضـع العام في العالم، تصبح الخلاصة واضحة. فنحن، فيما يبدو، نواجه مشـكلتين مستعصيتين على الحل. فمن ناحية، نحن نواجه سلسلة لا تنتهي من أزمات الديون العالمية، وكل ما يحدث هو أن شـدتها تتزايد وتتزايد منذ سـبعينيات القرن الماضي،

حتـــى إن العبء الكلي للديْن- الســيادي والمحلي والتجاري والشـخصي- هو عبء غير مســتدام، كما هو واضح. مــن ناحية أخرى، لدينا أزمة بيئية، عملية متســارعة مــن التحول المناخي الذي يهدد بإلقــاء الكوكب بكامله في حالة جفاف، وفيضانات، وهيــولى، ومجاعات، وحروب. وربما بدا أن الأمرين غير مترابطين. لكنهما، في النهاية، أمر واحد. فما هو الديْن، في النهاية، إن لم يكن وعدا بإنتاجية في المســتقبل؟ والقول بأن مســتويات المديونيــة العالمية آخذة في الارتفاع يعني، ببســاطة، أن البشر، على المســتوى الجمعي، يعــد بعضهم بعضا بإنتاج قدر من الســلع والخدمات يفوق ما ينتجونه الآن. لكن المســتويات الراهنة هي ذاتها غير مســتدامة. إنها، هي تحديدا، مــا يدمر الكوكب، بمعدل دائم التســارع. بــل إن أولئك الذين يديــرون النظام قد بــدأوا، وفي تردد، يتوصلون إلى خلاصة مفادها أن نوعــا ما من إلغاء الديون - نوعا من اليوبيل - هو أمر محتوم. والنضال الســياسي الحقيقي سوف يدور حول الشكل الذي يتخذه هذا اليوبيل. حســنا، أليس من البديهي أن نعالج المشــكلتين بالتزامن؟ لماذا لا يكون الحل إســقاطا عالميا للديون، على أوســع نطــاق ممكن عمليا، متبوعا بخفض هائل في ساعات العمل: ربما ليصبح يوم العمل أربع ساعات، أو لتكون هناك عطلة سنوية مضمونة لخمسة أشهر؟ وهذا من شأنه، ليس فقط أن ينقذ العالم، بل (خصوصا أن الأمر لن يكون تبطّل الجميع في الساعات الحرة التي عثروا عليها أخيرا) أن نبدأ أيضا بتغيير مفهوماتنا الأساسية حول ماهية العمل المنتج للقيمة حقا.

كانت حركة «احتلوا وول ســتريت» محقة في امتناعها عن طرح مطالب، ولكن إن كان علي أن أصوغ مطلبا، فهذا هو. وفي النهاية، فهذا من شأنه أن يكون هجوما على الأيديولوجية الســائدة في أقــوى النقاط لديها. فأخلاقيــات الديْن وأخلاقيات العمــل هي أقوى الأســلحة بأيدي من يديــرون النظام الراهن. لهذا الســبب فهم مستمسكون بها حتى وهي، بالنتيجة، تدمر كل شيء. وهذا هو السبب أيضا في أن ذلك قد يكون المطلب الثوري الكامل.

العمل 3: البيروقراطية

أحد مظاهر الفشــل الكارثية حقا ليســار التيار الرئيــسي عجزه عن إنتاج جهد نقــدي ذي مغزى للبيروقراطية. وفي ظني، هذا هو التفســير الأكثر وضوحا لفشــل

يســـار التيار الرئيسي، ربما في كل مكان، في الاســـتفادة من الفشل الكارثي للرأسمالية في العـــام 2008. في أوروبـــا، كانت الأحزاب التي نجحت في الاســـتفادة من الغضب الشـــعبي، في جميع الحالات تقريبا، هي أحزاب اليمين. وهذا لأن اليسار الاجتماعي الديموقراطي المعتدل، منذ فترة طويلة، يؤمن بالبيروقراطية وبالسوق في آن معا؛ ولم يجد اليمين (خصوصا أقصى اليمين) فقط أنه من الأســـهل التخلي عن إيمانه الأعمى بحلـــول الســـوق، بل كان لديه بالفعـــل نقد للبيروقراطية أيضـــا. وهو نقد فج، راح زمانه، وغير ذي موضوع. لكن، على الأقل هو موجود. أما يســـار التيار الرئيسي، وقد رفض الهيبيين والمشاعات في ستينيات القرن الماضي، فقد أبقى نفسه عمليا من دون طروحات نقدية بالمرة.

لكن البيروقراطيـــة تملأ كل مظهر من مظاهر حياتنا، على نحو لم يتيسر لها من قبل. والغريب أننا نكاد نكون عاجزين عن أن نرى ذلك أو أن نتحدث عنه. ويعود ذلك لأســـباب منها أننا أصبحنا نرى البيروقراطية كأنها، ببساطة، أحد مظاهر الحكم - متجاهلـــين البيروقراطيـــات الخاصة التي غالبا ما تكون أكـــثر قوة بكثير، أو، وهو الأهم، ما نشهده اليوم أيضا من تداخل كامل بين البيروقراطيات الحكومية والخاصة (تجاريا وتمويليا وتربويا) لدرجة يستحيل معها التمييز بينهما.

قرأت ذات مرة أن الأمريكي، في المتوســـط، ينفق قرابة نصف العام على امتداد حياته في انتظار تغيير إشـــارة المرور. ولا أدري إن كان هناك من أحصى الوقت الذي قضاه، هو أو هي، في تعبئة أوراق رســـمية - أشك في أن هناك من فعل ذلك - لكن لا يســـعني أن أتصور أن ذلك استغرق وقتا أقل بدرجة كبيرة. وأكاد أكون واثقا بأن ســـكان الكوكب، على مر العصور، لم يتعين عليهم من قبل أن ينفقوا كل هذا القدر من حيواتهـــم في التعامل مع الأوراق. وفي حين يبـــدو أن الحكومة تتخصص بأنواع مُمضّة من الأوراق الرســـمية، كما يعرف أي شـــخص يقضي وقتا طويلا مع الإنترنت، فـــما تدور حوله المعاملات الورقيـــة، بالحقيقة، هو أي شيء يتصل بإعطاء النقود أو تلقيهـــا. وهذا ينطبق على كل شيء من قمة النظام (النظام الإداري الشاســـع الذي أنشـــئ لتنظيم التجارة الكونية باســـم «حرية الأسواق») إلى أدق التفصيلات للحياة اليوميـــة، حيث إن التكنولوجيات التي كان يفـــترض بها في الأصل توفير العمالة، قد حولتنا جميعا إلى محاسبين وموظفين قانونيين ووكلاء سفريات من الهواة.

لكن، وعــلى خلاف ما كان في ســتينيات القرن الماضي، عندما كانت المشــكلة أقل حدة بكثير، فهذا الســيل غير المســبوق مــن الوثائق لم يعُدْ، لســبب ما، يُعدّ قضية سياسية. وأعود للقول بأنه يتعين علينا أن نجعل العالم المحيط بنا مرئيا، مرة أخرى، وبخاصة أن أحد الشكوك الغريزية لدى غير المسيسين تجاه اليسار هي أنه، على الأرجح، ســوف يأتي بقدر من البيروقراطية يزيــد عما هو موجود بالفعل. إن أي تحول ثوري- حتى إن لم يســتأصل الدولة بالكامل - ســوف يعني، بكل تأكيد، بيروقراطية أقل.

العمل 4: استعادة الشيوعية

نحن نواجه هنا التحدي الأكثر صعوبة على الإطلاق، لكن بما أننا نواجهه، فلماذا نخاطر بكل ما لدينا؟

هنــاك شيء غريب بدأ يحدث في ثمانينيات القرن الماضي. ربما كانت تلك أول فترة في تاريخ الرأسمالية يدعو فيها الرأسماليون أنفسهم «رأسماليين». ففي معظم القرنين الســابقين من تاريخ هذا المصطلح، كانت له دلالات مهينة. ولا أزال أذكر جيــدا كيف أن «النيويورك تايمز»، التي أصبحــت آنذاك القوة الدافعة الحقيقية لتخليق شــعبية واســعة لما أصبح عرفا مســتقرا عند الليبرالية الجديدة، سبقت غيرها بسلسلة لا نهاية لها من العناوين الرئيسية التي تنعق لأن نظاما شيوعيا، أو حزبا اشتراكيا، أو مشروعا تعاونيا، أو مؤسسة أخرى يفترض أنها يسارية، اضطرت بدوافــع نفعية خالصة إلى تبني عنصر أو أكثر من عناصر «الرأســمالية». وارتبط ذلك بالشــعار الذي كان يتردد، من دون نهاية «الشــيوعية، ببساطة، لا تنجح» - لكنها كانت تمثل أيضا نوعا من الشــقلبة الأيديولوجية، التي كان روادها أشخاصا ينتمــون إلى الهامــش اليميني الملتــاث من أمثال آين رانــد، حيث يجري إحلال «الرأســمالية» محل «الاشــتراكية» والعكس. وفي حين كانت الرأســمالية، في زمن مــضى، الحقيقة المبهرجة، وكانت الاشــتراكية المثال الــذي لم يتحقق، أصبح الأمر معكوســا. وزاد الأمر تطرفا في حالة «الشــيوعية» التي تواتر استخدامها، حتى في تلك النظم التي دعت نفســها «شــيوعية»، للإشارة إلى مســتقبل طوبوي غامض لن يتيسر بلوغه إلا بعد أن تتوارى الدولة، والذي لا شــك في أنه كان قليل الشبه

بالنظام «الاشتراكي» القائم آنذاك. وبعد العام 1989، بدا أن معنى «الشيوعية» ينزاح، ليعني «أيا من مناهج التنظيم التي كانت قائمة في ظل النظم الشيوعية»، وهذا بدوره تبعه انزياح بلاغي عجيب حقا، اقتضى أن تعامل تلك النظم - التي سبقت إدانتها باعتبارها نظما بالغة الكفاءة في إنشاء الجيوش والشرطة السرية، وفاشلة لدرجة تثير الأسى في إنتاج المسرات الاستهلاكية - باعتبارها هي ذاتها طوبوية، أي تتحدى، على نحو تام، الحقائق الأساسية للطبيعة البشرية (كما كشفت عنها الاقتصادات) لدرجة أنها، ببساطة، «عجزت عن الأداء» بالمطلق، وأنها كانت، بالفعل، نظما مستحيلة - وهي خلاصة عجيبة حقا، عندما يدور الحديث عن الاتحاد السوفييتي، الذي سيطر على حصة واسعة من سطح الأرض لسبعين عاما، وهزم هتلر، وأطلق أول قمر اصطناعي، وبعد ذلك أول رائد فضاء من البشر. وبدا الأمر كأن انهيار الاتحاد السوفييتي صار يُنظر إليه كدليل على أنه لم يكن ممكنا له أن يقوم، من الأصل!

والتوظيف الأيديولوجي للمصطلح، على المستوى الشعبي، مثير للخيال، ولا أحد، في الحقيقة، يتحدث عنه. وأذكر بوضوح، وأنا يافع أعمل في مطابخ المطاعم وما شابه ذلك من الأماكن، كيف أن أي اقتراح من الموظفين حول كيفية تنظيم الأمور على نحو أكثر معقولية، أو حتى أكثر كفاءة، كان يُرد عليه فورا برد من اثنين: «لسنا في نظام ديموقراطي هنا» أو «هذه ليست الشيوعية». وبتعبير آخر، فمن زاوية الرؤية عند أصحاب العمل، كانت الكلمتان تعنيان الشيء ذاته. فالشيوعية كانت تعني ديموقراطية موقع العمل، وهذا بالضبط هو سبب اعتراضهم عليها. كان ذلك في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي؛ لم تكن فكرة أن الشيوعية (أو الديموقراطية) منعدمة، فضلا عن أنها يستحيل أن تنجح، بطبيعتها قد ظهرت بعد. وبحلول العشرية الراهنة، وصلنا إلى النقطة التي صرت أرى عندها اللندنيين من الطبقة المتوسطة - وهم من يعتبرون أنفسهم، على نحو واضح، منتمين إلى يسار الوسط - يلجأون على نحو آلي إلى هذه الفكرة، حتى وهم يتعاملون مع أطفالهم، كما في حالة ذلك الرجل الذي رد على اقتراح من ابنته بتوزيع أكثر ديموقراطية للوقت المخصص للمشي مع الكلب، بالقول «لا، هذا أشبه بالشيوعية، ونحن جميعا نعلم أن الشيوعية لا تنجح».

وتكمـــن المفارقة في أنه إذا تبنى امرؤ تعريفا أكثر واقعية لمصطلح «شـــيوعية»، فإنـــه ســـيثبت أن العكس تماما هـــو الصحيح. ومن المؤكد أنه يمكـــن القول بأننا في موقف معاكس لما جرى الترويج له، على نطاق واســـع، في الثمانينيات. فقد أجبرت الرأســـمالية على أن تتكئ، بألف طريقة وفي ألف موضع، على الشـــيوعية، تحديدا لأنها الشيء الوحيد الذي يعمل.

وقـــد كررت هذه المحاجة عـــدة مرات من قبل، وهي محاجة بســـيطة. كل ما تحتاج إليه هو الكف عن تصور «الشيوعية» باعتبارها غياب أوضاع الملكية الفردية، والعـــودة إلى التعريف الأصـــلي: «من كلٍّ وفق طاقته، ولـــكلٍّ وفق حاجته»(*) ولو أمكن وصف أي أوضاع اجتماعية، جرى تأسيســـها وتشـــغيلها وفقا لهذا المبدأ، بأنها هي «الشـــيوعية»، فإن كل ما لدينا من المفهومات الأساســـية للحقائق الاجتماعية سيتغير تماما. ويصبح واضحا أن الشيوعية - على الأقل في أكثر أشكالها رهافة - هي الأســـاس لكل العلاقات الاجتماعية الودية، مادامـــت المجتمعية أيا كان نوعها دائما تفترض حدا أدنى من المشاعية، وتفهما لحقيقة أنه عندما تكون الحاجة ملحة بدرجة كافيـــة (كما يحـــدث مثلا عندما يتطلب الأمر إنقاذ شـــخص يغرق) أو عندما يكون المطلوب هينا بدرجة كافية (كما هي الحال عند طلب عود ثقاب أوعند السؤال عن الطريق)، فهذه هي المعايير التي تُطَبق. نحن جميعا شيوعيون مع من نحبهم ونثق بهم أكثر من غيرهم؛ لكن لا أحد يتصرف كشيوعي في كل الظروف، مع كل الناس، أو يفترض أن هذا لم يحدث قط ولن يحدث. وفوق كل شيء، فالأغلب أن ينظم العمل على أسس «شيوعية»، إذ إنه في مواقف التعاون العملي، خاصة عندما تكون الحاجة فورية وملحة، تكون الطريقة الوحيدة لحل المشكلة هي تحديد قدرة الجميع على تحقيق المطلوب. وإذا كان هناك شـــخصان يصلحان أنبوبا، فلا يهم إن كانا يعملان لمصلحة مؤسســـة التراث أو لمصلحة غولدمان آند ساكس، إذا قال أحدهما «ناولني مفتـــاح الربط» فرد الآخر لا يكون عادة: «وما الذي أحصل عليه في المقابل؟»، لهذا، فلا معنى لأن تتخيل نوعا من «الشيوعية» المثالية في المستقبل، وأن تدخل في جدل

(*) يبدو أن أول من طرح هذه الصيغة كتابة هو لويس بلانك في العام 1840، لكن هناك نسـخة أسـبق، منسـوبة إلى الكاتب الشيوعي الفرنسي موريللي في مؤلفه «مدونة الطبيعة» تعود إلى فترة سبقت العام 1755، غير أنها كانت شائعة في الدوائر الراديكالية قبل فترة طويلة من استخدام كارل ماركس لها في «نقد برنامج غوتا».

حول إمكان تحققها. كل المجتمعات شـيوعية في أساسـها، وأفضل الطرق للنظر إلى الرأسـمالية هي النظر إليها باعتبارها طريقة سـيئة لتنظيم الشـيوعية (هي سيئة لأسباب منها أنها تميل إلى تشجيع أشكال من الشيوعية ذات طابع سلطوي متشدد على مسـتوى موقع العمل. وأحد الأسئلة السياسـية الرئيسية هي: هل من طريقة لتنظيم الشـيوعية على نحو أفضل حتى يتسنى تشجيع أشكالها الأكثر ديموقراطية؟ أو، وهـو الأفضل، على نحو يسـتأصل مؤسسـة محل العمل، كمؤسسـة معاصرة، استئصالا تاما).

وقد يبدو مجرد طرح الأمور على هذا النحو أمرا مربكا، غير أنه في الحقيقة أمر بديهي تماما، ويزيح بعيدا التفريعات اللانهائية التي نشأت عن مفهوم الاستهلاكية، سـواء من جانب من زعموا أنهم يتحدثون باسـمه، أو أولئك الذين يزعمون أنهم يحقّرونه. وقد يعني ذلك أنه لا وجود لشيء يدعى نظاما «شـيوعيا»، بمعنى النظام الذي ترتب فيه كل الأشـياء على أسـس شـيوعية، وقد يعني أننا نعيش بالفعل في نظام شيوعي.

وربما كان بوسـع القارئ أن يكوّن فكرة الآن عن التوجه العام الذي أقصده. نحن نمارس الشـيوعية بالفعل معظم الوقت. نحـن بالفعل فوضويون، أو على الأقل، نحن نتصرف كفوضويين، كلما تيسر لنا أن نتوصل إلى تفاهم بيننا من دون حاجة لتهديدات مادية كوسـيلة للإجبار. والمسـألة ليست مسـألة بناء مجتمع بكامله من جديد، إنها مسـألة البناء على ما نحققه بالفعل، بتوسـعة مناطق الحريـة، إلى أن تصبح الحرية المبـدأ التنظيمـي الأعلى. وأنا، بالفعـل، لا أظن أن الجوانب التقنيـة المتصلة بكيفية إنتاج وتوزيع أشـياء مصنّعة قد تكون هي المشكلة الكبرى، على الرغم من أننا نسمع دائما من يقول لنا إنها المشـكلة الوحيدة. هناك نقص في الإمدادات في أشـياء كثيرة في العالم. ومن الأشياء التي لدينا ما يقارب الإمداد اللانهائي منها: الذكاء، والناس المبدعون القادرون على اقتراح حلول لمشكلات كهذه. ليست المشكلة هي نقص الخيال، المشكلة هـي النظم الخانقة التي تقوم على الديْـن والعنف، وهي نظم جرى تخليقها لضمان ألا تُسـتخدم ملكات الخيال - أو تلك التي تسـتخدم لتخليق شيء يتجاوز المشتقات التمويلية، أونظم التسلح الجديدة، أو برامج جديدة على الإنترنت لملء أوراق رسمية. وهذا، بالطبع، هو على وجه التحديد ما جاء بكل هؤلاء إلى أماكن مثل زكوتي بارك.

بل إن ما يبدو الآن أشـبه بانقسـامات أيديولوجية رئيسـية زاعقة، من المرجح أنها سوف تصفي نفسها بنفسها في الممارسة. وقد كنت أتابع جماعات من صحافيي الإنترنت في تسـعينيات القرن الماضي، وفي ذلـك الوقت كانت تلك الجماعات لديها الكثير ممن يسـمون أنفسهم «الرأسـماليين الفوضويين» (ويبدو أن وجودهم هو، بكاملـه، عـلى الإنترنت. حتى اليوم لسـت واثقا إن كنت قابلـت أحدا منهم، على الإطـلاق، في الحياة الحقيقيـة). وكان معظمهم يقضون جانبا كبـيرا من وقتهم في إدانة الفوضويين اليساريين، باعتبارهم دعاة عنف. كيف تأتى لك أن تكون من دعاة المجتمع الحر وتقف ضد العمل المأجور؟ إذا أردت استئجار أحد ليجمع لي البندورة، فكيف ستمنعني إلا باستخدام القوة؟ وبالتالي، فالمنطق يقول إن أي محاولة لإلغاء نظام العمل المأجور لن يتيسر منعها إلا باسـتخدام نسـخة جديدة من الـ «كي جي بي» (KGB). وكثيرا ما يسـمع الإنسـان محاجات من هذا النوع(*): وما لا يسمعه المـرء أبدا، وهذا أمر له دلالته، هو أن يقول أحدهم «إذا كنت أريد أن أؤجر نفسي للعمل في جمع البندورة لأحدهم، فكيف سـتمنعني إلا باستخدام القوة؟»، ويبدو أن الكل يتخيل أنه في مجتمع المسـتقبل، الذي لا وجود فيه للدولة، سـوف ينتهي بهـم الأمـر، على نحو ما، أعضاء في طبقة أرباب العمـل. ولا يبدو أن أحدا يفكر في أنهم هم الذين سـيكونون جامعي البندورة، لكن من أين، تحديدا، سـيأتي جامعو البندورة هؤلاء، وفق تصوراتهم؟ وهنا يمكن للمرء اسـتخدام تجربة فكرية بسيطة: ولنسـمها حكاية الجزيرة المنقسـمة. في تلـك الجزيرة يجري الاتفاق على ترسـيم خط الحدود على نحو يضمن وجود موارد متسـاوية عـلى الجانبين. وتمضي إحدى الجماعـات لتخليق نظام اقتصادي يتيسر فيـه لأعضاء معينين حيازة ملكيات، فيما لا يملك غيرهم شـيئا، وأولئك المعدمون لا توجد لديهم ضمانات اجتماعية: سـوف يتركون للموت جوعا ما لم يسـعوا إلى العمل بأي شروط يكون الأثرياء مسـتعدين لطرحهـا. وتخلق المجموعة الأخرى نظاما يكون مضمونا فيه لكل واحد، على الأقل، الوسـائل الضرورية للعيش ويرحب بكل الوافدين. فما السبب الممكن تخيله الذي يجعل أولئك الذين حكم عليهم بأن يكونوا الخفر الليليين والممرضين وعمال مناجم البوكسايت، في الجانب الرأسمالي الفوضوي من الجزيرة، يبقون هناك؟ سوف يُحرم

(*) تظهر، بالفعل، في مقالة ماثيو كونتينتي المشار إليها في مطلع الفصل الثالث.

الرأسماليون من قوتهم العاملة في غضون أسابيع. ونتيجة لذلك، سوف يجبرون على أن يحرسوا أراضيهم بأنفسـهم، ويفرغوا أواني مخلفاتهم العضوية، ويشغّلوا آلاتهم الثقيلـة - هذا ما لم يسـارعوا إلى طـرح صفقات بالغة السـخاء على عمالهم،حتى يتسنى لهم هم أيضا أن يعيشوا في يوتوبيا اشتراكية، في النهاية.

لهذا السـبب، ولعـدد غير محدد من الأسـباب الأخرى، فأنا واثـق من أن أي محاولة لتخليق اقتصاد سـوق، من دون إسنادها بجيوش وشرطة وسجون، فسوف تنتهي عمليا إلى أن تصبح، على نحو سريع، أبعد شيء عن الرأسمالية. وفي الحقيقة، لدي هواجس قوية بأنها سرعان ما سـتصبح قليلة الشـبه بما اعتدناه من تصورات عن السـوق. ومن الواضح أنني قد أكون مخطئا. ومن الممكن أن يقبل شـخص ما على هذه المحاولة، وأن تكون النتائج شديدة الاختلاف عما تخيلت. وفي حالة كهذه، حسـنا، أكون أنا المخطئ. وفي الأسـاس، أنا مهتم بتخليق الـشروط التي تمكننا من اكتشاف الحقيقة.

لا يسعني، في الحقيقة، أن أوضح الكيفية التي يمكن أن يكون عليها مجتمع حر. لكـن، وبما أنني قلت إن الشيء الذي نحتاج إليه الآن هو إطلاق الرغبة السياسـية، ففي ظني أنني يمكنني أن أخلص إلى وصف بعض الأشـياء التي أتمنى، أنا نفسي، لو أنني أشهدها.

أود لو شـهدت شيئا من قبيل المبدأ الكامن وراء التوافق - حيث يكون الاحترام للخلافات العميقة غير القابلة للمؤالفة هو أساس المشاركة - وقد جرى تعميمه على الحياة الاجتماعية ذاتها. فما الذي يمكن أن يعنيه ذلك؟

حسنا، قبل كل شيء، أنا لا أظن أنه سيعني أن الكل سيقضون وقتهم جالسين في حلقات في اجتماعات رسمية طوال النهار. وأحسب أن أغلبنا سوف يقر بأن احتمالا كهـذا قد يدفع بعضنا إلى الجنون على نحو مماثل، على الأقل، لما يفعله بهم النظام القائم. ومن الواضح أن هناك طرقا لجعل الاجتماعات ممتعة ومسـلية. والمسـألة الرئيسية، وهو ما أصررت عليه في الفصل السابق، لا تتعلق بالشكل، بقدر ما تتعلق بـروح هـذا الأمر. لهذا رحت أؤكد أنـه من الممكن اعتبار أي شيء شـكلا فوضويا للتنظيـم مـا دام لا يحتوي على مرجعيـة عليا تتمثل في بُنـى بيروقراطية للعنف. وغالبا ما يطرح سـؤال عن كيفية «التصعيد التدريجي» للديموقراطية المباشرة، من

اجتماعات محلية، وجها لوجه، إلى مستوى المدينة، فالإقليم، فالأمة بالكامل. من الواضح أن الاجتماعات لن تتخذ الشكل نفسه. فكل الاحتمالات واردة. والخيارات القليلة للغاية، التي جُرّبت في الماضي، لم تعد متاحة(*)، وهناك إمكانات تكنولوجية يجري اختراعها طوال الوقت. حتى الآن، انحصر التجريب، في معظمه، في المفوضين الذين يمكن سحب التفويض منهم، وإن كنت، أنا شخصيا، أحسب أن هناك كثرة من الإمكانات التي لم تُستكشف، تنطوي عليها العودة إلى نظم اليانصيب، من قبيل تلك التي ذكرتها في الفصل الثالث: وهي تشبه، على نحو غير واضح، نظام المحلفين، غير أنها غير إلزامية، مع طريقة ما لاستبعاد المسكونين بالهواجس القهرية، والمضطربين، والمستسلمين للخرافات، مع السماح في الوقت نفسه بفرصة متساوية للمشاركة في القرارات الكبرى لكل الراغبين بالفعل في المشاركة. ويتعين أن تكون هناك آليات للحيلولة دون وقوع انتهاكات. غير أنه يصعب تخيل أن تكون تلك الانتهاكات أسوأ من أسلوب الاختيار الذي نستخدمه الآن.

ومن الناحية الاقتصادية، فما أحب أن أراه حقا هو ضمان تأمين الحياة على نحو يسمح للناس بالسعي وراء أنواع من القيمة التي يعتبرون، بالفعل، أنها جديرة بأن يسعوا وراءها - على المستوى الفردي، أو مع الآخرين. وكما ألمحت، فهذا هو السبب في أن الناس يسعون وراء المال، على أي حال. لا بد أن يتاح لهم السعي وراء شيء آخر: شيء يعتبرونه نبيلا، أو جميلا، أو عميقا، أو ببساطة طيبا. فما الذي يمكن أن يسعوا وراءه في مجتمع حر؟ يفترض أن هناك أشياء كثيرة يصعب علينا تخيلها الآن، إلا بصعوبة، وإن كان من الممكن أن يتوقع المرء أن قيما مألوفة، مثل الفن أوالروحيات أو الرياضة أو تنسيق الحدائق أو ألعاب الخيال أو البحث العلمي، أو المسرات الذهنية أو الشهوانية، سوف تفرض حضورها في كل أشكال المزج غير المتوقع.

ومن الواضح أن التحدي سوف يتمثل في كيفية توزيع الموارد بين رغبات يستحيل التوفيق بينها على الإطلاق، وبين أشكال من القيم التي لا يمكن ترجمة

(*) قلة منها متاحة، وفي أثينا القديمة كان من الطرق التي تضمن ألا ينتهي الأمر باكتساب المختصين التقنيين، الذين يستحيل تدوير وظائفهم، إلى اكتساب سلطة مؤسسية على أندادهم، وضع ضمانات لتجنب الندية، فمعظم الموظفين المدنيين، بل والشرطة، كانوا عبيدا، غير أن معظم الحيل متاحة لنا.

الواحد منها إلى الآخر. وهذا يقودنا، بدوره إلى سؤال آخر، يُوجّه إلي أحيانا: ما الذي تعنيه «المساواة»، في الحقيقة؟

يطرح علي هذا السؤال كثيرا، وعادة من قبل أناس بالغي الثراء. ما الذي تدعون إليه إذن؟ مساواة كاملة؟ كيف يمكن ذلك؟ هل تحب حقا أن تعيش في مجتمع يكون لدى كل شخص فيه الشيء ذاته؟ - ومرة أخرى، مع التلميح من طرف خفي إلى أن أي مشروع كهذا سوف يعني الكي جي بي، مجددا. هذه هي هموم الواحد بالمائة. والإجابة هي: «أتمنى لو أنني أعيش في عالم يكون فيه طرح سؤال كهذا أمرا بلا معنى».

وبدلا من حكاية رمزية هنا، قد يجمل بنا طرح مثال تاريخي. في السنوات الأخيرة، اكتشف الأثريون شيئا أزاح جانبا كل فهم سابق للتاريخ الإنساني. ففي كل مما بين النهرين ووادي السند، معا، كانت الألف سنة الأولى من الحضارة المدينية مساواتية على نحو صارم، بل كان الحرص على المساواة يكاد يكون هاجسا قهريا، ولا وجود لدليل على التفاوت الاجتماعي بالمرة: لا أطلال لقصور، ولا مدافن مبهرجة؛ وكانت البُنى الفخمة الوحيدة هي تلك التي يمكن للجميع اقتسامها (مثل الحمامات العامة الهائلة الاتساع). وغالبا، كانت كل المنازل في المجاورة الحضرية متماثلة في الحجم. ويصعب التهرب من الانطباع بأن هاجس التماثل هذا كان، تحديدا، هو المشكلة. وكما يحب صديقي، الأثري البريطاني اللامع دايفيد وينغرو(David Wengrow)(*)، أن يوضح دائما، فإن ميلاد الحضارة المدينية جاء مباشرة في أعقاب ما يحتمل أنه كان الابتكار الأكثر أهمية: ميلاد الإنتاج الكبير، وهي أول مرة في التاريخ يتيسر فيها إنتاج ألف حاوية متماثلة الحجم تماما من الزيت أو الحبوب، وكل واحد منها مختوم بخاتم موحد. ومن الواضح أن الجميع أدركوا، على وجه السرعة، دلالات ذلك، وحل بهم الرعب. ففي النهاية، ما إن يتحقق لديك هذا التماثل في النواتج حتى تبدأ أيضا بالمقارنة لتعرف كم يزيد ما يملكه شخص واحد عن غيره. فتقانات المساواة من هذا النوع هي وحدها التي تتسبب في جعل اللامساواة، كما نعرفها اليوم، ممكنة. وقد نجح ساكنو المدن الأولى في تجنب المحتوم لمدة ألف عام، وهذا دليل مبهر على التصميم القوي، لكن ما وقع بمرور الوقت كان لا بد له أن يقع، ونحن نتعامل مع هذا الموروث منذ ذلك الحين.

(*) أستاذ علم الآثار المقارن وباحث بقسم الأنثروبولوجي بكلية لندن الجامعية - [المترجم].

وليـس من المرجح أن نتمكن أبدا من التخلص من ابتكار عمره سـتة آلاف عام، ولا هـو واضح لمـاذا يتعين ذلك. فالبُنى الضخمة اللاشـخصية، مثل النواتج المتماثلة، ستظل موجودة على الدوام. والسؤال ليس كيف نتخلص منها، بل كيف نجعلها تعمل لمصلحـة نقيضهـا: عالم تكون الحرية فيه متمثلة في القدرة على السـعي وراء غايات لا يمكـن التوفيـق بينها إطلاقا. ويزعم مجتمعنا الاسـتهلاكي الراهن أن هذا هو مثله الأعلى، لكن الحقيقة هي أن مثله الأعلى هو صورة زائفة وجوفاء من هذا المثال.

وغالبا ما يشـار إلى أنه بوسـع المرء تصور المسـاواة في طريقتين، إما بالقول إن شيئين هما (في أي من الجوانب المهمة، على أي حال) متماثلان، بالضبط، أو بالقول بأنهما مختلفان لدرجة تجعل أي نوع من المقارنة بينهما مسـتحيلة، على الإطلاق. والمنطـق الأخير هو الذي يسـمح لنا بـأن نقول إنه لا يمكن، مادمنـا جميعا أفرادا متفردين، أن نقول أينا أفضل، في نفسه، من أي واحد آخر، بأكثر مما يمكن لنا، مثلا، أن نقـول بوجود رقائق جليدية أرقى أو أدنى من غيرها. وإذا كان لأحد أن يؤسـس لسياسـة مسـاواتية بناء على هذا الفهم، فإن منطقها سـيتعين أن يكون: بما أنه لا أسـاس لترتيب المكانات بين أشـخاص بهذا التفرد وفقـا لمزاياهم، فكل واحد منهم يسـتحق القدر نفسه من تلك الأشياء التي من الممكن قياسها: دخل متساو، مقدار متساو من المال، أو حصة متماثلة من الثروة.

لكن إذا فكرت في الأمر فسـوف تجده غريبا، فهو يفترض أننا جميعا مختلفون مـن حيث التكويـن، ومتماثلون مـن حيث الرغبة، فماذا لوعكسـنا هـذا الأمر؟ فالنسـخة الراهنة من الرأسمالية التي اكتسـبت طابعا إقطاعيا، حيث أصبح المال والسـلطة الشيء نفسه عمليا، تجعل من السـهل علينا، وبشكل مضحك، أن نفعل ذلك. فربما حوّل الواحد في المائة الذين يحكمون العالم السعي وراء الاثنين، معا، إلى لعبة مريضة على نحو ما، حيث يصبح المال والسلطة غايتين بذاتهما، وإن كان الأمر بالنسـبة إلى بقيتنا أن امتلاك المـال، والحصول على مدخول، والانعتاق من الديون، صار كل ذلك يعني امتلاك السـلطة اللازمة للسـعي وراء شيء آخر غير المال. ومن المؤكـد أننا جميعا نريد أن نضمن سـلامة من نحـب، وأن نضعهم موضع الرعاية. نحـن جميعا راغبون في العيـش في مجتمعات صحية وجميلة. لكـن فيما يتجاوز ذلك، الأشـياء التي نرغب في السعي وراءها، من المرجح أن تتباين على نحو شاسع.

فماذا لو أن الحرية كانت هي القدرة على أن يتخذ المرء قراره بخصوص ما يحب أن يسعى وراءه، ومن يحب أن يرافقه في مسعاه، ونوع الالتزامات التي يحب أن يلتزم بها مع هذا الرفيق، إبان هذا السياق؟ في هذه الحالة تكون المساواة، ببساطة، هي مسـألة ضمان تماثل القدرة على الوصول إلى تلك الموارد التي يتطلبها السـعي وراء أشـكال من القيمة لا نهائية التنوع. وفي تلك الحالة تكون الديموقراطية، ببسـاطة، هي قدرتنا على أن نجتمع، ككائنات بشرية تحتكم إلى العقل، لنسـتنبط المشكلات المشـتركة المترتبة على ذلك - حيث إنه سـتبقى هناك، دائما، مشكلات - وهي قدرة لن يتيسر تحقيقها بصدق إلا عندما تنهار أو تتلاشى بيروقراطيات الإجبار، التي تقوم عليها البُنى الراهنة للسلطة.

وقـد يبدو هذا كله بعيدا للغاية. وفي اللحظة الراهنة، قد يبدو الكوكب متجها نحـو سلسـلة من الكوارث غير المسـبوقة أكثر مما هو متجه نحـو ذلك النوع من التحول الأخلاقي والسـياسي الواسـع الذي من شأنه أن يفتح الطريق إلى عالم كهذا. غـير أنـه إذا كان لنا أن نجد أي فرصة لتجنب تلك الكـوارث، فيتعين علينا أن نغير طرق تفكيرنا المعتادة. وكما تكشـف لنا أحداث العـام 2011، فإن زمن الثورات لم ينته، بالمرة. الخيال الإنسـاني يرفض، في عناد، أن يموت. وفي اللحظة التي ينزع فيها أي عـدد ذي مغزى من النـاس، على نحو متزامن، الأغـلال التي فرضت على ذلك الخيال الجمعي، فإن أكثر افتراضاتنا رسـوخا حول ما هو ممكن وما هو غير ممكن سياسيا، سوف يظهر أنها تهاوت بين عشية وضحاها.

الهوامش

مقدمة

1 - تشـارلز بيرس «لماذا يكسـب الرؤسـاء دائما إذا كانت اللعبة تقوم دائما على التزوير؟» ،Esquire.com 18 أكتوبر 2012.

الفصل 1

1 - ظهـرت المعلومـات في كل مـكان على الإنترنت لكنها ظهـرت في البداية في «ما الضرائـب التي تدفعها الشركات الأمريكية التي تحتل القمة؟» فوربس، 2 أبريل 2010.

2 - جوزيف إي ستيغليتز، «عن الواحد في المائة، من قبل الواحد في المائة، لمصلحة الواحد في المائة»، فانيتي فير، مايو 2011.

الفصل 2

1 - جينـي بيللافانتـي، «إطلاق النار دفاعا عن وول سـتريت، مع خطأ في التصويـب»، النيويورك تايمز، 23 سبتمبر2011.

2 - مجموعة دراسـات الصين، «رسالة من ناشطين وأكاديميين صينيين، تعبيرا عن التأييد لحركة «احتلوا وول ستريت»، chinastudygroup.net، 2 أكتوبر 2011.

3 - آماندا فيربانكس، «السـعي وراء ترتيب: طالبات الجامعة الباحثات عن كهول ماجنين ليدفعوا ديونهن huffingtonpost.com، 29 يوليـو، 2011. في حـين لا نملك أرقاما تخص الولايات المتحدة، فقد كشـف مسـح بريطاني، أخيرا، عن أن معدلا صادما هو 52 في المائة من طالبات الجامعة قد تورطن في نوع من امتهان الجنس للمساعدة على تأمين المبالغ اللازمة لتعليمهن، مع لجوء الثلث، بالضبط، من هذه النسبة إلى الدعارة الصريحة.

4 - ديفيد غريبر، «احتلوا وول ستريت تعيد اكتشاف الخيال الراديكالي»، الغارديان، 25 سبتمبر2011 .

5 - «من المحتمل أن يكون أنصار حزب الشاي أكبر سنا، ومن العرق الأبيض، وذكورا. وأربعون في المائة بينهم هم من عمر 55 وأكبر، مقارنة بـ 32 في المائة من كل من شـملهم الاسـتطلاع؛ و22 في المائة فقط تحت 35 سنة و79 في المائة بيض، و61 منهم رجال. وكثرة منهم تنتمي إلى الأصولية المسيحية، مع 44 في المائة يعتبرون أنفسهم ممن مروا بتجربة «الميلاد الجديد» مقارنة بـ 33 في المائة من كل من شملهم الاستطلاع. هايدي برتسيبلا، «دعاة حزب الشاي الذين يسخرون من الاشتراكية يريدون وظيفة حكومية»، بلومبرغ، 26 مارس2010، مستشهدة باستطلاع للرأي أجراه «سيلتزر وشركاه» في مارس 2010 .

6 - ملكولم هاريس، «التربية السيئة»، مجلة «إن1+» 25 أبريل 2001.

7 - أطلق المناقشـة أحد المواقع يوم 19 أغسـطس على مدونة فريكونوميكس: جاستين وولفررز، «إسقاط الديون المترتبة على قروض دراسية؟ أسوأ فكرة على الإطلاق» www.freakonomics.com.

8 - يمكـن العثور على تاريخ حالة متميـز في كتاب آنيا كامنتز، «جيل الديون: لماذا يعد الحاضر زمنا مفزعا للشـباب (نيويورك: ريفرهيد بوكس 2006). وقد كان لهذه الظاهرة حضور متزايد في الأخبار في الوقت نفسه الذي بدأت فيه حركة الاحتلالات تقريبا، ومن ذلك، على سبيل المثال، في مقال في «نيويورك تايمز»: «ركـود معدلات التخرج في الكليات، حتى مع زيادة معدلات الالتحاق، وفقا لإحدى الدراسـات» (تامار لوين، 27 سـبتمبر2011، ص A15). ونورد هنا فقرة، كعينة: «الأرقام لا لبس فيها: في تكسـاس، من بين كل مائة طالب سجلوا في كلية تابعة للدولة، في تكساس، بدأ 79 في كلية محلية؛ وأنهى اثنان منهم دورة مدتها عامان، بالحصول على الدرجة في موعدها؛ وحتى بعد أربع سنوات، تخرج سبعة منهم فقط. وبين 21 طالبا من المائة الذين سـجلوا للحصول على درجة بعد أربع سـنوات، تخرج 5 في الموعد؛ وبعد ثماني سـنوات حصل 13 منهم فقط على الدرجة». ووفقا لدراسـة أجراها مركز بيـو للأبحاث، أوضح ثلثا من انقطعوا عن الدراسـة أنهم فعلوا ذلك بسبب اسـتحالة تمويل الدراسة وفي الوقت نفسه المساعدة على إعالة الأسرة. (مركز بيو للأبحاث، «هل الدراسة الجامعية تستحق العناء؟»، 16 مايو 2011.

9 - حالة مأسـاوية في ستكتون بكاليفورنيا، التي أعلنت إفلاسها مطلع العام 2012. وقد أعلنت المدينة أنها تنـوي العثور على مصدر دخل لتدفع لدائنيها، عبر «مدونـة تنفيذية» تتصاعد بمعدلات هائلة: وتتصل، أساسا، برسوم وقوف السيارات في مراٌب عامة، وغرامات على الإهمال في تنسيق الحدائق أو على التباطؤ

في إزالة الغرافيتي من فوق الحيطان؛ ومن المقرر خفض هذه الغرامات بمعدل كبير، بالنسبة إلى الفقراء العاملين. انظر «ستوكتون أكبر مدينة أمريكية تشهر إفلاسها»، ديلي نيوز 26 يونيو2012.

10- «تحليل البيانات والأيديولوجية في «نحن الـ 99 في المائة» على موقع التواصل الاجتماعي تمبلر»
http: //rotrybomb.wordpress.com/201109/10//parsing-the-data-and-ideaology-of-the-we-are-99—tumblr/.

11- انظر على سبيل المثال:
http: //Ihote.blogspot.com/201110//solidarity-first-then-fear-for-this.html.
http: //attempter.wordpress.com/201112/10//underlying-ideology-of-the-99
وقسم التعليقات المرافق.

12 - ليندا لوين، «عضوات الاتحاد النقابي: الوجه المتحول لعضوية النقابات» womenissues.about.com جرى تحديثها في 17 ديسمبر 2008.

13 - جيوفاني آريغي «القرن العشرون الطويل: المال والسلطة وأصول زماننا»، (لندن: فيرسو 1994).

14 - مايكل هدسـون، «السـوبر إمبرياليـة: الاسـتراتيجية الاقتصاديـة للإمبراطورية الأمريكيـة» (لندن: بلوتو2006) ص288.

15 - بـام مارتنز، «عمالقة المال يدرجون شرطة مدينة نيويورك على كشـوف الرواتب عندهم»، 10أكتوبر 2011، كونتر بانتش. هم يعملون، خلال هذه الساعات، فنيا، كأمن خاص، لكنهم يفعلون ذلك بملابسهم الرسمية وبأسلحتهم النارية وشاراتهم وبكامل سلطة التوقيف.

16 - آندرو روس سـوركين، «حول وول سـتريت، حركة احتجاج تنضج»، نيويـورك تايمز، ديلبوك، 3 أكتوبر 2011.

17 - رون سسكيند، «الإيمان واليقين ورئاسة جورج دبليو بوش»، نيويورك تايمز ماغازين، 17 أكتوبر 2004.

18 - جورج غيلدر، «الثروة والفقر»، (نيويورك: بيسـيك بوكس 1981) ومقتطف من بات روبرتسـون ورد في «الميـلاد الثاني لمـن لم يولدوا: الإمبريالية الجديدة، اليمين الإنجيلي وثقافة الحياة» بوسـتمودرن كالتشر، 17(1) خريف 2006، روبرتسون 1992: 153.

19 - ريبيكا سولنيت، «لماذا تحب وسائل الإعلام عنف المحتجين لا عنف البنوك» Tomdispatch.com، 21 فبراير2012. يمكن العثور على قصة KTVU على
http://www.ktvu.com/news/news/emails-exchange-between-oakland-opd-reveal-tension/nGMKF/.

ظهرت أرقام مبالغ فيها حول قضية العدوان الجنسي، غير أن ذلك استند بالأساس إلى جدولة كل التقارير عن أعـمال العدوان الجنسي التي وقعت في أي مكان قريب من الاحتلالات، سـواء كان المتهمون فيها ممن وطئت أقدامهم المخيمات أم لا.

20 - يمكـن لمن يريد أن يرجع إلى تقرير أخير صدر عن نورمان فنكلسـتاين بعنوان «ما يقوله غاندي: عن اللا العنف، والمقاومة والشـجاعة»، (نيويورك: أور بوكس 2012) الذي يحتوي كثرة من المقتطفات التي توضح كيف أن غاندي شـعر بأن السلبية هي أسـوأ الجرائم. كما أنه، وهذا أمر ذائع الشهرة، كتب أنه في مواجهة الظلم البيّن «إذا كان الاختيار الوحيد هو اختيار بين العنف والجبن فأنا أوصي بالعنف».

الفصل 3

1 - ماثيو كونتينيتي «الفوضى في الولايات المتحدة الأمريكية: جذور الاضطراب الأمريكي»، ويكلي ستاندارد، 28 نوفمبر 2011.

2 - جون آدامز، أعمال جون آدامز(بوسطن: ليتل، براون 1954)المجلد السادس، ص 481.

3 - آر سي وينثروب، «حياة وأعمال جون وينثروب» (بوسطن: ليتل، براون 1869).

4 - جيمس ماديسون، «الفدرالي# 10» في «الأوراق الفدرالية، ص 103. لاحظ أنه في حين أن ماديسون يدعو هذا الأمر «ديموقراطية خالصة» ويدعوه آدامز «الديموقراطية البسيطة» فالحكم عبر جمعية شعبية هو النوع الوحيد من الحكم الذي يظهرون استعدادا لإعطائه هذا الاسم.

5 - الأوراق الفدرالية، المجلد 10، ص 119.

6 - لوصـف جيـد للكيفية التي جـرى بها تفعيل الديموقراطية البرلمانية في عهد هنري السـابع، انظر بي آر كافيل «البرلمان الإنجليزي في عهد هنري السـابع 1485 - 1504» (أكسـفورد: مطبعة جامعة أكسـفورد 2009) الصفحـات من 117حتى 131. عموما، كان الناخبون مجلسـا محليا تألف من الأعيان؛ في لندن، على سبيل المثال، كان يمكن لمجموعة كهذه أن تتألف من 150 من بين 3000 من السكان المحليين.

7 - برنارد مانين، «مبادئ الحكومة النيابية» (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج 1992) ص83. في اليونان القديمة، على سـبيل المثال، اتجهت الديموقراطيات إلى اختيار شاغلي المناصب التنفيذية بالقرعة من بين تجمع من المتطوعين، في حين اعتبروا الانتخابات مقاربة أوليغاركية.

8 - انظر جون ماركوف، «أين ومتى اختُرعت الديموقراطية؟»، دراسات مقارنة في المجتمع والتاريخ 41 رقم 4(1991) الصفحات من 663 حتى 665.

9 - غوفرنير موريس إلى [جون] بين، 20 مايو 1774، في «حياة غوفرنير موريس: مع مختارات من مراسلاته وخليط من أوراقه: تفصيل أحداث في الثورة الأمريكية، والثورة الفرنسـية، وفي التاريخ السياسي للولايات المتحدة، جاريد سباركس (بوسطن: غراي آند بووين 1830) ص 25.

10 - المقتطفـان، كلاهـما، مأخوذان من موريس، كما ورد في «قوة كيس النقود: تاريخ المال العام في أمريكا 1776 - 1790، تأليف إي جيمس فيرغسون (تشابل هيل: مطبعة جامعة نورث كارولينا 1961) ص 68 .

11 - آدامز، أعماله، المجلد 6 الصفحتان 8 و9 .

12 - ماديسون، الأوراق الفدرالية، المجلد 10، الصفحتان 54 و55.

13 - جينيفر تولبرت روبرتس «محاكمة أثينا» (مطبعة جامعة برنستون، 1994)ص 183 .

14 - بنجامـين رش «تحقيقـات وملاحظات طبية»، المجلد الأول (فيلادلفيـا: جي كونراد 1805) الصفحتان 292 و293 .

15 - فرانسـيس ديبوي ديري، «تاريخ كلمة «الديموقراطية» في كندا وكيبيك: تحليل سـياسي لإسـتراتيجيات البلاغة»، مجلة العلوم السياسية الدولية، المجلد 6 العدد رقم واحد.(2010) 3 - 4 .

16 - جون ماركوف، «أين ومتى اختُرعت الديموقراطية؟»، دراسـات مقارنة في المجتمع والتاريخ، المجلد 41 (1999) 673.

17 - كما أعاد رسمها ماركوس ريديكر في «أشرار من كل الأمم: قراصنة الأطلسي في العصر الذهبي(بوسطن: مطبعة بيكون 2004).

18 - المصدر السابق- ص 53.

19 - كولـن كالوواي، عوالم جديـدة للجميع (بلتيمور مطبعة جامعة جونز هوبكينز1997). (قارن ذلك مع آكستيل 1985).

20 - كوتن ماثر، أشياء يتعين على المكتئبين أن يفكروا فيها (بوسطن: 1696).

21 - رون ساكولسـكي وجيمـس كوهنلاين، «ما ذهـب إلى الكرواتان: أصول الثقافـة الخوارجية (أوكلاند، مطبعة آكي 1993).

22 - ميديكر، «هيدرا المتعددة الرؤوس» (بوسطن: مطبعة بيكون2001).

23 - آنغوس غراهام، «الفصول الداخلية» (إنديانا بوليس: دار نشر هاكيت 2001).

24 - جيمـس سـكوت، «فن ألا تكون محكوما: تاريـخ فوضوي لمرتفعات جنوب شرق آسـيا» (نيوهيفن: مطبعة جامعة ييل 2010).

25 - ارتسـمت الخطـوط العريضة لكثرة من المبررات التاريخية لما فكرت فيـه حول هذا الأمر في «الديْن: الخمسة آلاف سنة الأولى» (بروكلين: ملفيل هاوس 2011)، وبخاصة في الفصول من 10 إلى 12.

26 - كـما ورد في «الحريـة اجتماع لا ينفـض: الديموقراطية في الحركات الاجتماعية الأمريكية» (شـيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو 2004). ص 39.

27 - لا أقدم سوى تلخيص بالغ الإيجاز لما جرى، لأنني كتبته بمزيد من التفصيل في موضع آخر. انظر، على سبيل المثال، «الفعل المباشر: إثنوغرافيا» (أوكلاند، مطبعة آكي 2009) الصفحات من 228 حتى 237.

28 - وفق صياغة أرسطو: «هنا يدلنا تكوين الروح نفسها على الطريق؛ ففيها يحكم جزء على نحو طبيعي، ويكـون الآخر محكوما، ونجد فضيلة الحاكم غير فضيلة المحكـوم؛ فالأولى هي فضيلة العقلاني، والثانية هي تلك التي تنتسـب إلى غير العقلاني. ومن الواضح الآن أن المبدأ نفسه قابل للتطبيق عموما، وبالتالي

فكل الأشــياء تقريبا تحكُم وتُحكــم، وفقا للطبيعة. لكن نوع الحكم يختلــف؛ فالحر يحكم العبد وفق مذهــب يختلف عــن حكم الذكر للأنثى، أو حكم الرجل للطفل؛ فعلى رغــم أن أجزاء الروح حاضرة في أي منهم فهي حاضرة بدرجات مختلفات. فالعبد ليســت لديه ملكة تدبر، على الإطلاق؛ وهي موجودة لدى المرأة لكنها من غير ســلطة، ويملكها الطفل لكنها غير ناضجة لديه». السياســة 1 – 30 وأنا مدين لتوماس غيبسون للإشارة إلى غرابة الصلة بين هذه الرؤية وأي شكل تقريبا من أشكال المجتمع الزراعي.

29 – أنا مدين بهذه الخاطرة لمقال ذكي كتبه الفيلسوف السياسي الفرنسي برنارد مانين.

30 – ديبوراه كي هايكس، «العقلانية والفلسفة النسوية»، (لندن: كونتينيوم 2010) ص 146.

31 – صمويل بريكســون وكارلوس فازيــو، «مقابلة مع ماركوس حول الليبراليــة الجديدة /الدولة الوطنية والديموقراطية» أرشيف النضال، خريف 1995،

http: // www.struggle.ws/mexico/ezln/inter_marcos_aut95.html

32 – أجري مســح للبراهين في ورقة عمل وضعها الاقتصادي بيتر ليســون، الــذي خلص إلى أنه «فيما يبقى الوضــع الإنمائي متدنيا، وفق جميع المؤشرات الثمانية عشر التي تســمح بمقارنات حول الرفاه في حضور الدولــة وفي غيابهــا، فالصوماليون أفضل حالا في ظل الفوضى مما كانوا عليــه في ظل الحكومات». انظر ليسون، «أحسن حالا من دون حكومة: الصومال قبل وبعد انهيار الحكومة»، مجلة الاقتصاديات المقارنة، المجلد 35، العدد 4 العام 2007. وبوسعك أن تجد المقالة كاملة في

www.peterleeson.com/Better_Off_Stateless.pdf.

33 – وضعت ريبيكا ســولنيت، على ســبيل المثــال، كتابا رائعا، «فردوس مشــيد في الجحيــم: المجتمعات الاســتثنائية التي تنشأ داخل الكارثة» (نيويورك، فايكينغ بوكس 2009) حول ما يحدث، بالفعل، في أثناء الكوارث الطبيعية: فالناس، ربما في كل الحالات، يخترعون أشكالا من التعاون العفوي، و غالبا ما يخترعون عمليات لصنع القرار على نحو ديموقراطي تكون مناقضة لما اعتادوا أن ينتهجوه في حيواتهم العادية.

الفصل 5

1 – ديفيد هارفي، «تاريخ موجز لليبرالية الجديدة»، لندن: مطبعة جامعة أكسفورد 2007).

2 – آرجــون جاياديف وصمويل باولز، «العمل الحارس»، مجلــة اقتصاديات الإنماء 79 (2006): الصفحات من 328 حتى 348. من السهل الاعتراض على بعض الأرقام الواردة هنا – فالمؤلفان يدرجان في الحسابات ليس فقط عدد قوات الأمن، بل «الجيش الاحتياطي» أيضا المؤلف من العاطلين والمساجين، وفق منطق يقول إن مســاهمتهم في الاقتصــاد تنحصر في الدفع نحو تخفيض الأجــور وفي غير ذلك من «الإجراءات الضبطية». وعلى رغم ذلك، حتى لو اســتبعدنا الفئات محل الاعتراض، تبقى الأرقام صادمة، وفوق ذلك، حقيقــة أن الأرقام تتفاوت عــلى نحو درامي بين بلد وآخــر: ففي اليونان والولايــات المتحدة والمملكة المتحدة وإسبانيا، فإن ما يقارب 20 - 24 في المائة من العمال يؤدون نوعا من العمل الحارس، وفي البلدان الإسكندنافية لا يزيد معدلهم على واحد من كل عشرة. ويبدو أن العنصر المفتاح هو التفاوت الاجتماعي: كلما اتجهت الثروة إلى التركز في أيدي الواحد في المائة، كلما زادت نسبة من يستخدمونهم من الـ 99 في المائة، لحماية هذه الثروة، بطريقة أو بأخرى.

المؤلف في سطور

ديفيد غريبر

■ يُدَرّس الأنثروبولوجيا في كلية غولدسميث، بجامعة لندن.

■ ألّف عديدا من الكتب، بينها «الدَّين: الخمسة آلاف سنة الأولى».

■ ساهم بالكتابة في «هاربرز» و«ذا نيشن»، وفي غيرهما من المجلات العامة والمتخصصة.

المترجم في سطور

أسامة محمد الغزولي

■ ليسانس أدب إنجليزي من جامعة القاهرة 1968.

■ رئيس مجلس الإدارة، ورئيس التحرير بوكالة سالدينا ميديا سيرفيس.

■ رئيس المنتدى العربي الآسيوي/ المؤسسة العربية للهجرة وحوار الثقافات بالقاهرة.

■ عمل في عدد من الصحف العربية في مصر وفرنسا والكويت والبحرين وبريطانيا، ومستشارا إعلاميا لدى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ولدى البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد ولدى جامعة سيتي الأمريكية.

■ ترجم لسلسلة عالم المعرفة العدد 401، «الثقافة في عصر العوالم الثلاثة»، تأليف مايكل دينينغ.

هذا الكتاب...

هي مسألة قُتلت بحثا: ما الثورة؟

ظننا أننا نعرف. بدت لنا الثورات عمليات استيلاء على السلطة من قبل القوى الشعبية التي تستهدف تحويل طبيعة النظام السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي في البلد الذي اندلعت فيه الثورة، وعادة ما يكون ذلك وفقا لحلم رؤيوي ما في مجتمع عادل. ونحن نعيش هذه الأيام في عصر ليس من المحتمل ـ عندما تكتسح جيوش المتمردين مدينة، أو تسقط الانتفاضات الجماهيرية ديكتاتورا ـ أن يحمل هذه الدلالات الضمنية؛ عندما يحدث تحول اجتماعي عميق - كما جرى مثلا بصعود النسْوية - فمن المرجح أن يتخذ شكلا مختلفا، تماما. لا يعني هذا أن الأحلام الثورية اختفت. لكن الثوريين المعاصرين نادرا ما يظنون أن بوسعهم تحقيقها عبر معادل عصري ما لعملية اقتحام الباستيل.

ISBN 978 - 99906 - 0 - 435 - 1
رقم الإيداع (2014/668)